هذا القادم الجديد ... ماذا أعددنا له ؟
« المعلوماتية » في الوطن العربي

د. علي نصار

مستشار بمعهد التخطيط القومي، القاهرة ، وعضو فريق العمل المركزي لمشروع « استشراف مستقبل الوطن العربي » ، الذي يعده مركز دراسات الوحدة العربية .

ما أسهل القول بأن مؤسسات وأجهزة التخطيط واتخاذ القرار بالوطن العربي دون تحديات هذا العصر بكثير ! ويا لها من طريقة تلك التي نتابع بها بعض التطورات التقنية من حولنا ، ما بين انبهار واستسلام ! وهل ينجح بعض منا هذه المرة في التنبيه والتحذير أمام هذه الثورة الطاغية في تقنية المعلومات ، أو « المعلوماتية » ؟ (١) .

أولاً : المفاهيم والآفاق

يفضل أغلب المتابعين لاتجاهات البحث والتطوير والتطبيقات التقنية ، الاشارة الى ثورة واضحة المعالم وجديدة ، وارتضوا تجميع ملامحها ومجالاتها تحت اسم المعلوماتية . وتتضمن هذه المجالات التطوير الواسع لنظم المعلومات ، والحاسبات الالكترونية ، والتطور الجذري في نظم وأدوات الاتصال ، وكل ما ارتبط بذلك من تطور في تقنيات الانتاج والاستهلاك . فالمعلوماتية اذن ، هي مجموعة وسائل وتقنيات تعيد تشكيل الحياة الانسانية ، مقدمة للذكاء الانساني كسلعة تفوق ما عداها ، ومُركزة على تعظيم نصيب المعلومات في الانتاج والاستهلاك وباقي مناحي الحياة .

والحق أننا ما زلنا بعيداً عن تقديم تعريف دقيق ومتفق عليه لهذا القادم الجديد ، بحيث يعكس مدى انتشاره وما سوف يترتب عليه في الفكر التنموي وفي التبادل التجاري الدولي . ولكن كاتب هذا المقال يرى أنه وإن إتفقنا على الحديث عن « الثورة الصناعية » ، التي امتدت منذ اختراع الآلة البخارية وحتى القريب ، فاننا الآن بصدد « ما بعد الثورة الصناعية » . فوراء هذه النقلة الكيفية توجد ثورة المعلوماتية ، ويقود السبق فيها حالياً كل من الولايات المتحدة الأميركية واليابان .

ولنلق نظرة سريعة على بعض من مجموعة الوسائل والتقنيات التي تشملها المعلوماتية ، وفي كل

---

(١) «Informatics» وحاليا لا يستخدم لها ترجمة واحدة بالوطن العربي ، ولكن قد نجد اكثر من مصطلح عربي لها : المعلوماتية ، الإعلامية ، تكنولوجيا المعلومات ، الإنفورماتيك .

واحد متكامل . نجد في نظم المعلومات التطوير السريع والحاسم في أساليب الخزن والاسترجاع للمعلومة ، وفي مفهوم المعلومة نفسها . فالمعلومة أصبحت المفهوم الواسع الذي يتضمن الصورة والشكل والنصوص الحرفية والتصميمات وغيرها بلا حدود ، ولم تعد مقصورة على الرقم . والخزن والاسترجاع امتدا الى الصوت والاشارة والترددات الموجيّة والضوئية بالاضافة الى الكتابة والضرب على الأزرار والمفاتيح [٢] . وأصبح ذلك ممكنا من على بعد آلاف الأميال بالاتصال غير المباشر . وقدمت التجهيزات المناسبة لنظم المعلومات على المستوى الشخصي كما على مستوى البلد بكل تفصيلاته . أما الحاسبات الالكترونية فقد انكمشت الى حد مذهل من حيث الحجم ومن حيث التكلفة [٣] ، وأمكن تضمينها في الآلات المنزلية البسيطة ومراحل الانتاج المختلفة ، وليس فقط في اتخاذ القرارات الكبيرة ، وليس فقط بالصاروخ والطائرة . ونضيف الى ذلك الانخفاض الكبير في الوقت اللازم لمعالجة المعلومات بالحاسب . وقد طُورت حاسبات الكترونية لاستخدامات بعينها سمحت بانتشارها في كافة مناحي الحياة ، من « الانسان الآلي » (الروبوت) ، الى الاستخدامات الزراعية في ترشيد مدخلات الانتاج ، الى أدوات الترفيه والاتصال ، وحتى الى اتخاذ القرارات الشخصية . أما في مجال الاتصالات ، فالحديث الآن عن مجتمع المعلومات القائم على ثورة الاتصالات (أو التليماتية) والتي قد تفوق في حجم

---

(٢) D. Kostas, «Transition to ISDN : An Overview,» *IEEE Communication Magazine*, (January 1984).

(٣) للتعبير عن هذا التطور المذهل ، يكفي هنا المقارنة بين حاسبين أنتج أحدهما في منتصف الخمسينات والآخر قرب نهاية السبعينات .

السنة / المواصفات		١٩٥٥	١٩٧٨
	الوحدات	IBM 650 Computer	TI— 59 Calculator
عدد المكونات	صمامات في الأول ، وترانزستور في الثاني	٢٠٠٠	١٦٦٥٠٠
الحاجة من الطاقة	KVA	١٧,٧	٠,٠٠٠١٨
الحجم	قدم مربع	٢٧٠	٠,٠١٧
الوزن	رطل	٥٦٥٠	٠,٦٧
السعر	دولار ، أسعار جارية	٢٠٠ ٠٠٠	٣٠٠
سرعة الحساب في عمليات الضرب	ميللي ثانية	٢٠	٤
سرعة الحساب في عمليات الجمع	ميللي ثانية	٠,٧٥	٠,٠٧

المصدر : احتسبت من :

J. Rada, *The Impact of Micro - Electronics*(Geneva: International Labour Office [ILO], 1980), p. 14.

آثارها الثورات المميزة الثلاث في تاريخ البشرية ، أي عبر الكلام ، ثم الكتابة ، ثم الطباعة [٤] . وهنا ، نجد الاتصال عبر الأقمار الاصطناعية ، والترددات الموجية متناهية الصغر ، وأشعة الليزر ، والألياف البصرية . ويُهيأ لهذا الأدوات من حاسبات شخصية ، ودوائر تليفزيونية مغلقة ، ووسائل متقدمة وشديدة الكفاءة للإرسال والاستقبال عبر الحدود وعبر آلاف الأميال [٥] . وتبدو النتائج الفعالة لذلك حتى الآن في النشر والصحف والاذاعة والبريد والتليفونات ، وفي ادارة وتوجيه الانتاج المشترك عن بعد . ولا يخفى عن القارىء حجم ما يغطي العالم الآن من شبكات عالمية وقومية مؤثرة للمعلومات والاعلام [٦] .

وتظهر بعض الدراسات حجم السبق والتركيز الذي تحظى بـه هذه المجـالات وتطبيقاتهـا ، وتصنيع المعدات وتجهيز المعلومات اللازمة لها في الدول الصناعية المتقدمة . ويكون من الضروري هنا إلقاء نظرة على ما يسمّى « قطاع المعلومات » ودوره في الاقتصاد القومي . ويعبّر قطاع المعلومات عن الجزء من الاقتصاد القومي الذي ينتج المعلومة ، أو يقوم بتشغيلها وتوزيعها ، أو يجسّدها في سلع وخدمات . وقد قدم هذا القطاع بطبيعته الخاصة ، كمرادف للنشاط الزراعي والصناعي والخدمي . وحيث تبدأ هذه الأخيرة بتحويل المادة والطاقة من شكل لآخر ، فإن قطاع المعلومات يعنى بتحويل المعلومة من نمط الى آخر . هكذا فإن قطاع المعلومات هو ناتج تفاعل نظام للمنطق ، ومنهج للتفكير ، ونظام للقياس ، ونظام للاتصالات [٧] . وعلى سبيل المثال فإن قطاع المعلومات في الولايات المتحـدة الأميركية قد وصلت حصته في الاقتصاد القومي الى ٥٢ بالمائة من الناتج القومي ، ٤٨ بالمائة من أعداد القوة العاملة (بيانات ١٩٨٢) . ومن المتوقع ان تتخطى النسبة الأولى ٨٠ بالمائة ، والثانية ٧٠ بالمائة مع نهاية القرن الحالي . كما بلغ ما حققته الشركـات العاملـة في مجال الحـاسبات والنظم ووسـائل الاتصالات حوالى ٤٣ بالمائة من اجمالي أرباح الشركات الاميركية (حسب بيانات ١٩٨٠) ، ويتوقع أن يصل حجم مبيعاتها بأسعار ١٩٨٠ الى حوالى ٢٥٠ مليار دولار في ١٩٩٠ [٨] . وعلى هذا الدرب نفسه تتنافس اليابان ، وتحاول أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي اللحاق بالركب في خطط قومية مدروسة يتاح لها كل أشكال الامكانات والتنسيق [٩] .

---

(٤) D. Bell, «Communication Technology: For Better or for Worse,» *Harvard Business Review*, (May - June 1979), p. 20.

(٥) يصل الأمر الى إدارة عملية تجميع أجساد الطائرات عبر القارات . انظر :

D. E. Fisher, « Integrated Digital Communication Networking,» *IEEE Communication Magazine*, (January 1984).

(٦) من أهم الكتابات حول انتشارها وتأثيرها ، انظر : يورجو ليتيونين وآخرون ، « المشكلات الثقافية للارسـال الإذاعي المباشر بالقمر الصناعي ، » ترجمة سعاد عبد الرسول حسن ، **المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية** ، السنة ١١ ، العدد ٤٣ (نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٨١) .

(٧) لقياس قطاع المعلومات ، انظر :

S. Serafini and M. Andrieu, *The Information Revolution and Its Implications for Canada* ([Canada]: Canadian Government Publishing Centre, 1981).

(٨) انظر في هذه التقديرات والتوقعات : م . ي . بورات ، « عصر الاقتصاد الإعلامي ، » **المجال** (وكالة الاتصال الدولي للولايات المتحدة) ، العدد ٩٨ (ايار/ مايو ١٩٧٩) ، و

United States [U. S.], National Bureau of Standards, *Future Information Processing Technology* (US, 1983).

(٩) F. G. Wihington, «Winners and Losers in the Fifth Generation,» *Datamation*, (December 1983), and P. S.

وقد يكون من المفيد هنا الاشارة الى الآفاق المنظورة للمكونة المادية الأساسية في ثورة المعلوماتية ، ألا وهي جذّة السليكون (أو رقائق السليكون) والتي لا تتجاوز مساحتها السنتيمتر المربع ، ويتم طباعة الدوائر المنطقية عليها لتمثل في حد ذاتها حاسباً الكترونياً دقيقاً . وعلى الجذّة الواحدة كان هناك ١٠ مكونات ترانزستورية متكاملة في عام ١٩٦٠ ، تزيد حالياً عن ٦٤ ألف مكوّنة وسوف تصل في النصف الثاني من الثمانينات الى مليون مكوّنة . ويقدر الاخصائيون أن هناك قرابة ٢٥٠ مليون وحدة ونظام بالعالم تشتمل على وحدات التشغيل الدقيقة القائمة على جذّة السليكون ، وأن وحدات التشغيل هذه سوف تمتد الى ٢٠٠ ألف نوع من الأجهزة والنظم في الصناعة والمنازل في القريب ، وأن هذه الوحدات والنظم سوف تعد بالمليارات في سنة ٢٠٠٠ [١٠] . والآن لنكتفِ بهذا التلخيص والمرور السريع على تقنية المعلومات ، وحتى لا يشارك هذا المقال فيما لا يتمناه الكاتب ، ألا وهو بقاءالقارىء العربي عند موقف الانبهار والتعجب .

ثانياً : المحاذير والملاحظات

لنبدأ أولاً بوضع مجموعة من المقولات العامة ، والتي غالباً ما لا يختلف القارىء حولها ، وخاصة اذا ما أتيح له قدر من المتابعة لمسيرة العلوم وتطبيقاتها في عالمنا المعاصر .

هنا يطلب الكاتب الموافقة على :

الاولى أن لكل طور تكنولوجي (أو ثورة تكنولوجية) أبعاده الايجابية وأبعاده السلبية . وعملية الفرز ما بين الايجابي والسلبي يجب الا يقتصر حدوثها على المستوى العالمي ، أو في أدبيات التطور التكنولوجي فقط . عملية الفرز هذه يجب أن تتم أيضا على مستوى كل اقليم على حدة ، وأخذاً في الاعتبار للمواصفات والموارد الخاصة لكل قطر .

الثانية أن المعلوماتية ومنجزاتها الآتية سوف تمتد الى وطننا العربي لا محالة ، رضينا أم لم نرض ، وأن هناك مجالاً للبحث والمقارنة بين آثار دخولها بشكل مخطط أو بشكل عشوائي لا يخضع للتدخل المركزي من الدولة ومؤسساتها .

الثالثة أنه قد تتاح لنا الفرصة للاختيار (أو فقدان الفرصة للاختيار) بين موقفين ، الأول موقف المتلقي لانجازات الدول الصناعية المتقدمة ، والثاني موقف المتعامل معها . والفرق بين هذين الموقفين ينعكس في التبعية الاقتصادية والسياسية ، كما ينعكس في القدرة على التفاوض وفي معدلات التبادل التجاري .

الرابعة أن معدل التطور التكنولوجي في ثورة المعلوماتية معدل عال جداً ، وبالتالي فان الفجوة

Licker, «The Japanese Approach: A Better Way to Manage Programmers?» *Communications and the ACM,* (Sep-= tember 1983).

(١٠) انظر : أ . باريشيف ، « جذّة السليكون : إلى أين ؟ » **رسالة اليونسكو** ، العدد ٢٦٢ (آذار/ مارس ١٩٨٣) .

المطلوب تجاوزها [١١] والخبرة المطلوب استيعابها كبيرتان الى حد واضح [١٢] . ويجب ألا ننظر الى هذه الحقيقة على أنها نقطة سلبية فقط . قد تكون هذه نقطة ايجابية من حيث تدارس الخبرة المترتبة على هذه التطورات السريعة لفرز الايجابي من آثارها واتجاهاتها عن السلبي منها .

الخامسة ان تقييم اي مشروع كبير أو انجاز تكنولوجي ضخم لا بد وأن يتم عبر نظرة الى المدى الطويل وفي اطار تقييم أوسع لاطار التنمية ، وبالتالي في اطار استراتيجية تبدأ بتحديد الهدف بعيد المدى وتنتهي بخطة للتصرفات والمواقف والقرارات .

وبعد ذلك نتقدم لتبليغ الرسالة . سيحاول الكاتب فيما يلي عرض بعض المحاذير والآفاق التي يرجو تنبيه المثقف العربي ومتخذ القرار بالوطن العربي منها . وهي محاذير وآفاق ان لم تكن تعني اتخاذ مواقف وتوصيات معينة ، فهي على الاقل تحتاج المزيد من الدرس والتنبيه .

١ ـ لقد لاحظ العديد من الاقتصاديين ، من تقويمهم للأداء الاقتصادي وتقسيم العمل الدولي المترتب على النمو الواسع لقطاع المعلوماتية ، أن الفكر الاقتصادي التقليدي لم يعد مناسباً للتعبير عن أسواق المعلوماتية (وعلى الأخص في ضوء ملاحظات الأزمة والركود في اقتصاديات هذا القطاع ، بدءاً من الثلث الأخير من عقد السبعينات وحتى الآن) [١٣] . ولم يتمكن الاقتصاديون من تفسير الأزمة والركود بدءاً من التطور التكنولوجي بقطاعات المعلومات (الانتقال من مرحلة امكانية تقسيم العمل الى جزئيات نمطية الى مرحلة يصعب فيها ذلك) ، ولا بدءاً بالفكر الاقتصادي الذي يركز إما على تدفقات رأس المال ، واما على الفروق في سعر قوة العمل . وكانت الملاحظات الاساسية من المشاهدات التي تمت حتى الآن على النحو التالي :

أ ـ أن العلاقة بين رأس المال والتكنولوجيا وقوة العمل تتعرض بالفعل لتغييرات كبيرة نتيجة لظهور عصر المعلوماتية .

ب ـ يبدو أن عنصر الانتاج الرئيسي في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي كفاءة قطاع المعلوماتية هو بالتحديد عنصر الادارة .

وهذه الحقيقة يجب أن تأخذها البلدان النامية في الاعتبار عند التخطيط للمشاركة في عصر المعلوماتية .

ج ـ ان اقتصاديات قطاع المعلوماتية تمر بأزمة اقتصادية حالياً بحيث يزيد هذا من صعوبة

---

(١١) نعثر على بعض التقويم لهذه الفجوة ، مع التركيز على الحاسبات الالكترونية ، في : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، « تطور الإعلامية في الوطن العربي ، » (كانون الثاني / يناير ١٩٧٨) ، وكذلك في بعض الدراسات القطرية .

(١٢) وإذا كان العالم الصناعي المتقدم سوف يركز على قطاع المعلومات فلنتوقع نقل العديد من الصناعات الملوثة للبيئة والمستنزفة للطاقة الى أقطارنا ، ولتتحول الفجوة بعد ذلك الى أمر واقع .

(١٣) قدمت اليونيدو دراسة جيدة لمظاهر هذه الأزمة والدروس المستفادة منها على الصعيدين النظري والتطبيقي . انظر :

United Nations Industrial Development Organization [UNIDO], Division for Industrial Studies, «An Analysis of Recent Development in Semiconductor Industry,»UNIDO/IS, 285 (December 1981).

التوقعات المستقبلية لاقتصادياته ، وسوف يترتب عليها بالتأكيد اعادة تقسيم العمل الدولي في ضوء هذه الأزمة .

د ـ ان ظهور هذا القطاع سيترتب عليه بالضرورة ، اعادة النظر في الصياغة النظرية للمزايا والعوامل التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية .

٢ ـ ومن النقاط التي تثار دائماً أمام أي تطبيق تكنولوجي جديد ، وعلى الأخص عندما يرتبط بالأتمتة Automation مثل حالتنا هذه ، التساؤل عما اذا كان هذا التطبيق التكنولوجي يؤدي الى مزيد من البطالة . ويبدو أن هذا من غير المتوقع في بعض من البلدان النامية ، ولكنّه يبقى أحد المحاذير بالنسبة للبعض الآخر . فقطاع المعلوماتية ، بالاضافة الى كونه يحل الآلة والجهاز محل الإنسان في بعض المراحل ، ينشىء قطاعات وصناعات اضافية عديدة يمكن للبلد النامي في بداية مراحله أن يزيد من خلالها الطلب على القوة العاملة . وهذه القطاعات والصناعات الإضافية مرهونة بوجود خطط أو برامج متكاملة لذلك ، بدلاً من التدفق العشوائي للآلات والأجهزة . وهي مرهونة برغبة الدولة في السماح بنشاطات مكملة في تنظيم المعلومات والتحضير لاتخاذ القرار العلمي على مستوى الوحدة الانتاجية والخدمية ، كما على مستوى الدولة . وهي مرهونة بالإرادة لدخول مجالات التصنيع المرتبطة بقطاع المعلوماتية بدلاً من التسليم أمام تفوّق الأجنبي . وبالفعل فلقد أثبتت بعض التجارب والقياسات التي تمت في الهند [١٤] أن مجرد تنظيم وتخطيط الخدمات المعاونة لقطاع المعلوماتية يمكن أن يستوعب أكثر من قوة العمل التي يتم الاستغناء عنها . ولكن المشكلات الاجتماعية الاضافية المتصلة بقوة العمل مهمة ويجب أخذها في الاعتبار :

أ ـ ان الطلب الاضافي هو طلب على مستويات أعلى من المهارة متعددة ومتداخلة التخصصات .

ب ـ ان ثورة المعلوماتية سوف يترتب عليها في البلد النامي مزيد من سوء توزيع الدخل لمصلحة من لا يعمل في الانتاج المباشر [١٥] ،

ـ ان كفاءة وتطور قطاع المعلوماتية يعتمدان على وجود قاعدة انتاجية مادية ، وأن أي أهمال بالنسبة لمستوى معيشة العاملين في هذه الأخيرة سوف يترتب عليه بالتالي ، انهيار قطاع المعلوماتية . وهكذا فان الاجراءات والسياسات اللازمة لتصحيح توزيع الدخل المترتب على هذا التطور تعتبر أمراً حيوياً لا يحتمل المخاطرة .

٣ ـ هناك عنصر اضافي سوف ينتج عن نشأة واتساع هذا القطاع ، وذلك في مجال العلاقات الدولية[١٦] . فلقد بينت بعض الدراسات أن ذلك سوف يترتب عليه تركيز بعض مراحل الانتاج (سواء تمثلت في المعدات أو اجزاء أو معلومات) ، وبعض القرارات في الشركات متعددة الجنسيات . وبالاضافة الى الظواهر المتوقعة عندئذ في مقدرة البلد النامي على سداد الديون وفي استقلاله الاقتصادي ، فانه من المتوقع أن تتركز بعض أجزاء الادارة عن بعد في هذه الشركات (في بعض القرارات المالية ، وفي الرقابة ، واستكمال التجهيزات والتسويق) . وهذا عنصر اضافي جديد ذو خطورة على البلد النامي ان لم يستعد له بما يكفي من سياسات عامة وتخطيط بعيد المدى .

---

(١٤) انظر : Rada, *The Impact of Micro- Electronics*, p. 98.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٩٦ ـ ١٠٠ .

(١٦) UNIDO, Secretariat, «Micro - Electronics and Developing Countries towards an Action: Oriented Approach,» TD/ WG. 384 /5 (November 1982).

٤ ـ تجمع الدراسات التي تمت حول النقل الافقي لتقنية المعلومات على بعض المحاذير التي يجب أن تأخذها البلدان النامية في الاعتبار عند تعاقدها على بعض انجازات ثورة المعلوماتية :

أ ـ لا تزال في الدول الصناعية الكبرى ، ظاهرة نمو نسبة الأجر الى اجمالي الانتاج قائمة ، وبالتالي فهي تسعى الى استغلال غير عادل لرخص الايدي العاملة بالبلدان النامية (١٧) .

ب ـ في ضوء الازمة العالمية والتنافس الشديد بين البلدان الصناعية المتقدمة في هذا القطاع ، فانه من المتوقع أن تأخذ هذه البلدان مواقف أكثر تشدداً في علاقاتها الاقتصادية الدولية وفي تصدير رأس المال . ولقد بدأ ظهور ذلك بالفعل ، في العديد من اجراءات الحماية بالبلدان الصناعية (١٨) .

ج ـ ان دخول هذا القطاع بشكل واسع في البلد النامي سوف يترتب عليه ، في ضوء الاقتصاديات المطبقة ، انهيار بعض الصناعات التقليدية ، رغم أهمية هذه الأخيرة في الحصيلة النهائية ، وكذلك اختفاء جزء كبير مما يسمى الناتج القومي غير المنظور .

٥ ـ هناك أيضا الكم الهائل من الدراسات التي تركز على الآثار الاجتماعية والثقافية لثورة المعلوماتية ، والتي ظهرت في العقد الأخير في المنظمات الدولية ومراكز البحث بدول العالم الثالث . خلاصة القول كما ذكر د . عبد العزيز القوصي ، في أحد المؤتمرات التي عقدت حول هذا الموضوع(١٩) ، ان « بعض الدول سوف تملي الثقافة والحضارة العالمية دون سواها »... ورغم تسليمه بأن هناك فوائد عديدة مرتقبة « فاننا يجب ألا ننسى امكانية استخدام هذه الثورة التكنولوجية في الصراعات العالمية والحضارية ». ويوضح القوصي بأن التخطيط لتعظيم الاستفاة من الفوائد الايجابية يجب أن يكون أكثر احكاماً فان « الكثير في يد المثقفين وأغلبهم مشدود للحضارة الغربية » ، وأن ذلك أيضاً يتوقف على الوصول الى صيغة تسمح بوجود تعايش « بين حضارة عالمية وتنوع حضاري وثقافي في نفس الوقت » . والمشكلة تبدو ببساطة في أن المعلومات سلعة جديدة لم يتم تعريفها تماما ، وأن تنميط المعلومات يفقدها فرصة التعبير عن الثقافة الخاصة والقيم غير المادية(٢٠) . ان الحاسبات وأجهزة الاتصال تعتبر مناخاً مناسباً لاعادة صياغة البشر والتدخل غير المباشر في قراراتهم(٢١). وأخيراً فان ثورة الاتصالات تقفز بالمعلومة والاعلام والثقافة عبر الحدود دون أية فرصة لوضع ضوابط عليها(٢٢) .

---

(١٧) تبدو هذه النتيجة واضحة في كل من دراستي :
Organization for Economic Cooperation and Development [OECD], «Interfuture,» and ENI, « Interdependance,».

(١٨) UNIDO, «An Analysis of Recent Development in Semiconductor Industry,».

(١٩) A. H. El – Koussy , « Development of Mass Media Communication and the Influence on Cultural and Mental Life of the People,» paper presented at: World Conference of Future Studies, 6th , Cairo, 16 – 19 September 1978.

(٢٠) بالاضافة الى ان التنميط والانتاج النمطي يشجعان عادة على تقديم التوسع الكبير على حساب الجودة ، والحياة داخل الإشارات والنمطية ـ كمترتبات على المعلوماتية ـ لها آثارها النفسية والصحية الجديرة بالدراسة .

(٢١) من الأمور التي لا يلاحظها المرء عادة ان الحاسبات تتضمن داخلها منهجاً لاتخاذ القرارات (متضمناً في النظام الداخلي المصمم وطبيعة مدخلاته) قام بصياغته الآخرون . ومع تكرار الاستخدام يتشكل النموذج الضمني لمتخذ القرار (الفرد) . وهذا أحد اشكال التدخل في اتخاذ القرار .

(٢٢) الحذر هنا يجب ان يعنى بإمكانية الاتصال عن بعد بحاسبات قومية ذات حساسية خاصة وبأساليب متقدمة . ويجب أن نعي ان ثورة الاتصالات تسمح أيضاً بالاتصال في اتجاهين وعبر قنوات لا يمكن السيطرة عليها . وهذه تحديات جديدة أمام الأمن العربي في المستقبل .

ومما يضاعف من مثل هذه المخاوف الحضارية الثقافية أن منتجات هذه الثورة تزداد مع الوقت رخصاً وسهولة في المنال ، وأن المواطن البسيط يقبل على الاسراف في استخدامها ، وأن الأطفال يولعون أشد الولع بالحاسبات وغيرها من هذه المستحدثات والحاسبات . ان هذه الثورة التكنولوجية ، لا يمكن بأي حال من الأحوال ، أن تعوضنا عن الدور الذي ينبغي أن ينهض به ماضينا الثقافي والفني والقيمي ، وفي النهاية فان القيم والثقافة هي الواقع والمستحدثات التكنولوجية هي الاداة ، بالاضافة الى ان القيم والثقافة هي الرقيب على حدود استخدام وتعظيم العائد لأي أداة . والقيم والثقافة هي أكثر عمقاً ، وتجاهلها يؤدي بالتأكيد الى اغتراب الانسان وقوة العمل عن وسطهما التكنولوجي ، وما يتضمن ذلك من آثار في انخفاض الانتاجية ، والاهم من ذلك آثارها السلبية على الاستقرار الاجتماعي . ولقد بين لنا التاريخ العديد من تجارب فشل التحديث السريع عندما اهملت القيم والثقافة ، والتجربة الايرانية في التحديث وما انتهت اليه ليست ببعيدة [٢٣] . والامر يحتاج بالتأكيد الى ادراك هذه الأبعاد ، والتخطيط لتدارك السلبيات والتنسيق بين الابعاد المادية من ناحية والأبعاد القيمية والاجتماعية من ناحية أخرى [٢٤] . فكيف يكون ذلك ؟ هل يؤثر التعدد الحضاري (على المستوى العالمي) على التماثل ؟ واذا كان ذلك هو الاختيار ، فكيف نخلق ضماناته ؟ هل يمكن تخطيط النقل الأفقي لهذه الثورة التكنولوجية بحيث لا تفوق سرعة هذا النقل قدرتنا على ادراك عواقبها ؟ الاجابة عند الكاتب نعم . ولكن « نعم » قد تعكس التمني أكثر مما تعبر عن الواقع . وحتى لا يقال ان البلد النامي ، مع المستحدثات التكنولوجية ، يمارس الجري قبل المشي ، فان هناك العديد من الأمور المطلوب ترتيب البيت فيها ، على الأخص في مجالات التدريب والبحث العلمي والتنظيم والادارة [٢٥] . ويبدو أن أغلب هذه الأمور لم يتم فيها شيء محسوس في الوطن العربي ، ورغم أن بعضها يمكن أن يتوافر دون انتظار خطّة متكاملة لعصر المعلوماتية .

٦ ـ من المؤكد ان النقل الأفقي للخدمة والأدوات ومشروعات « تسليم المفتاح » الى الوطن العربي في اطار هذا القطاع ، سوف يترتب عليها مزيد من التبعية وفقدان اية ميزات نسبية محتملة . وعلى الاخص ، اذا ما سلمنا بأن النضوب يهدد عدداً من الموارد العربية على المدى الطويل ، باستثناء المورد البشري بالدرجة الأولى . فما هي احتمالات المشاركة ؟ ولنبدأ بمجال التصنيع ، ولنبدأ دون تغطية كاملة لكل جزئيات الانتاج الصناعي في قطاع المعلوماتية ، ولنحاول حصر المشاركات المحتملة في التصنيع لبلد نامٍ . ولكن قبل ذلك يجب ان ننتبه الى مفهوم التصنيع في هذه المرحلة من تطور البشرية ،

---

(٢٣) ماجد طهرانيان ، « لعنة التجديد : محاورات عن التحديث والاتصال ، » ترجمة ابراهيم البرلسي ، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** ، السنة ١١ ، العدد ٤٣ (نيسان/ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٨١) .

(٢٤) هذه الثورة الجديدة سوف تؤثر على مفهوم الأسرة وطبيعة العلاقات فيها . وسوف تخلق انماطا جديدة للطلب والحاجات الاساسية سوف تغير من كل حساباتنا السابقة لماهية الحاجات الاساسية . فهل الدولة في الوطن العربي مهيأة لهذه الحاجات ، وخاصة في إطار ما تراه كدور لها أمام المواطن ؟ بنفس الشكل سوف يتغير مفهوم المنزل والمكتب ، وهي أبعاد يمكن الاستفادة منها في تصورات لأزمتي التشييد والاسكان وفي التوزيع المكاني للخدمات ، ويمكن في نفس الوقت تجاهلها فتؤدي الى مزيد من الاختناق في هذه المجالات .

(٢٥) نعاني حالياً من تبعية قطاع البحث العلمي لمصالح واهتمامات خارجية . ثورة الاتصال قد تكون القنوات لمزيد من هذه التبعية ، وقد تكون موضوعات وتحديات للبحث العلمي الوطني. وسوف يترتب على هذه الثورة معدلات متسارعة للحياة والانتاج والاستيراد . سبب ذلك اختصار الفترة الزمنية بين الفكرة والعلم الاساس والابتكار والتطبيق . وهذا يحتاج الى تنظيم اجتماعي مناسب ومناهج مختلفة للتخطيط واتخاذ القرار .

وعلى الاخص في قطاع المعلوماتية . فالملمح المميز لمفهوم التصنيع هذا ، هو تداخل العديد من الخبرات العلمية والأكاديمية من تخصصات مختلفة في عملية التصنيع نفسها . وربما كانت الاسباب الرئيسية وراء ذلك هي المستوى الراقي للمنتج ، والعلاقة العضوية بين التصميم والانتاج والرقابة ، وأن أدوات ومعدات الانتاج في ثورة المعلوماتية هي نفسها أحد منتجاتها ، فالتعامل هنا مع أدوات انتاج هو غاية في التعقيد . هنا ، تذوب الفوارق بين المعرفة الأساسية والانتاج الصناعي ، كما تتكامل حرف وعلوم وصناعات الالكترونيات بشكل لم تعرفه البشرية في أية انجازات سابقة .

ان المجالات المرشحة والمحتملة أمام بلدان العالم النامي ، وفي الاغلب عندما يتوفر لها ما يتوفر للوطن العربي من امكانات بشرية [٢٦] ، هي التالية :

أ ـ تصنيع المواد : تنقية السليكون ، سحب السليكون النقي في شرائح أو في ألياف بصرية ، تجهيز الراتنج ، منتجات كيماوية وأحماض ، منتجات بلاستيكية ، عمليات الطلاء ، الصقل ، تقطيع الكريستال الى رقائق ، .....

ب ـ انتاج العناصر (يؤدي العنصر وظيفة واحدة) ، ورغم التطور الكبير في دمج دوائر المنطق في نسق متكامل معقد ، فالمجال ما زال مفتوحاً لطلب مستمر على العنصر الواحد .

ج ـ النميذجات والعمليات والتطبيق : وهنا يمكن (من خلال المشكلات الخاصة بالبلد النامي) المشاركة بتصميم نظم لحل مشكلات بعينها دون سواها ، والأخذ في الاعتبار طبيعة البيانات وطبيعة اتخاذ القرار في البلد النامي ، ومن ثم المشاركة في انتاج النسخة الأولى (كذلك الطباعة Mask-Making) لبرامج ومشكلات محددة .

د ـ التجميع للاستخدام : حيث تضاف منتجات الكترونية نمطية (تؤدي وظائف ، وكل منها قابل لأنواع معينة من الاستخدام) الى المعدات المنزلية وبعض معدات الانتاج .

هـ ـ أجهزة وآلات مساعدة : شاشات ، مفاتيح ، هوائيات ، عناصر الكترونية تقليدية ، محطات استقبال تناسب الريف والصحراء ، أجهزة اتصال بسيطة محدودة المدى، أسلاك ، بطاريات ....

ان هذه المجموعة الاولية المرشحة من الصناعات يمكن أن تقوي كثيراً من الميزات النسبية في التفاوض وفي التبادل التجاري بالعقود القادمة ، وتصلح قبل كل ذلك لتعلم المشي قبل الجري ، وعلى المدى الطويل ـ اذا ما اتيحت حقيقة تنظيم البحث العلمي العربي وربطه بالانتاج وادماجه بالصناعة في بعض الحالات ـ تكوّن اللبنات الأولى لمقدرات علمية خاصة يمكن ان تعطي عائداً مناسباً بمجمل الاقتصاد القومي وترشيد اتخاذ القرار فيه .

وأخيراً لنضف أن ثورة المعلوماتية سوف تتسع وتترابط مع أقصى استفادة من الطاقة الشمسية (ولم تبخل علينا الطبيعة في هذه الحالة) وما يرتبط بهذا من تصنيع الغذاء والمنتجات العضوية .

وليست هذه هي المجالات الوحيدة لمحاولة التفاعل ـ وليس مجرد التلقي ـ مع عصر المعلوماتية ،

---

(٢٦) اعتمد الكاتب في ترشيح المجالات التالية على مناقشة بعض المتخصصين المصريين ، وعلى تجميع بعض الأفكار من دراسات اليونيدو واليونسكو .

فهناك مجالات أخرى : معالجة البيانات ـ تخزين المعلومات ـ أساليب موائمة للاتصال ـ حل مشكلات الاتصال بالريف ـ اللغات لمشكلات وظروف خاصة ـ التنميط ـ اختبار المنتجات (بأساليب تعني مفهوماً شاملاً لاختبار المنتج من حيث مناسبته للمشكلة ، وليس مجرد الاختبار الفنّي الالكتروني لتقرير عدم وجود أخطاء فيه) ـ أساليب كيماوية لتنقية السليكون ـ المعادلة الصعبة بين الاتصال السلكي واللاسلكي في بعض الحالات ـ انتاج برامج ثقافية واعلامية ـ استخدام أساليب تقليدية نسبياً في الطباعة على رقائق السليكون باستخدام الأحماض وتناسي موضة الجري وراء الاصغر دائما ـ تطوير وتحسين الاذاعات المحلية بالاستفادة من تحسينات استخدام طيف التردد الاذاعي ـ الصيانة .

وربما يكون من المهم هنا أيضاً الاشارة الى الميزة النسبية للوطن العربي في مجال معالجة وتخزين المعلومات . فالمفهوم العالمي للبيانات قد نما في الظروف الأوروبية والاميركية وفي اطار الحضارة الغربية التي تبسط مؤشرات التنمية وتركز على الأمور الاقتصادية سهلة القياس . وتؤدي محاولة تمثّل هذا النمط (ودرجات التفصيل المستخدمة للمعلومات) في حالتنا ، الى كم هائل من التكلفة وسوء اتخاذ القرار . بالاضافة الى ان لمجتمعاتنا بعض الخصائص التي تؤدي الى شمول مفهوم مختلف للبيانات (أو أدق المعلومات) . وعندما نتقدم في هذا المضمار شوطاً ، سوف يكون عندنا ولأول مرة ، نوع البيانات التي يمكن أن نتبادلها على المستوى العالمي ، ومن وضع منافس .

٧ ـ لا شك أن ثورة الاتصالات يمكن أن تضيف كثيراً الى التنمية الاجتماعية والثقافية في الوطن العربي اذا ما تم التدخل المخطط في عصر الاعلامية . ويستطيع المرء في التجمعات السكنية في الوطن العربي أن يسمع أخباراً من عواصم أوروبية ووكالات أجنبية دون أن يعرف ماذا يحدث في القرية المجاورة له . كما أن نمو الاتصالات تكنولوجياً أهمل كثيراً طبيعة البيئة الريفية والصحراويّة ومشكلاتهما ، ويمكن أن تزداد الهوة اتساعاً كما يمكن ان يحدث عكس ذلك . فاذا ما تم تصميم شبكات ريفية بتصميم خاص قادر على تلقي اشارات منخفضة القوة وارسال حزم اشعاعية مركزة بقوة عالية ، وهيئت لها وسائل تقوية الاشارات وتحويلها ، فقد يتحول هذا التطور التكنولوجي الى نعمة كبيرة في مجال التنمية الاجتماعية الثقافية . وسوف تزداد فرصة هذا التطوير بفضل الاعتماد على مقدرات علمية وتكنولوجية محلية لتقديم حلول موائمة ومناسبة للموارد ، وأقل تكلفة . وتشير بعض الكتابات الى الانجاز الهندي المتمثل في مشروع (SITE) ، والى التجربة الصينية لاستخدام الاتصال السلكي بدلاً من اللاسلكي الذي يحتاج في المقابل ، الى تكاليف جارية في بعض المراحل [٢٧] ، كما أن كلا من التجربتين راعى الظروف البيئية الريفية مما أدى الى مزيد من الاتصال الايجابي بين التجمعات السكانية . ان هذا التطور المحلي يسمح بالاتصال في اتجاهين لا في اتجاه واحد ، بالاضافة الى ان عائد ذلك على الوضع السياسي والديمقراطي والفني لا شك في ايجابياته .

٨ ـ ان مثلها مثل أي تطور تكنولوجي آخر فان المعلوماتية لن تعيش منفصلة عن التطور في كافة المستويات ، (نظرية وفكرية ، علمية ، صناعية وخدمية) ، وبالتالي لن تعيش منفصلة عن تطور مجمل الظروف الاجتماعية السياسية . ففي الوقت الذي نحافظ فيه على الاصالة والتراث الثقافي والقيمي ،

---

(٢٧) أ. دي سولا بول، « تكنولوجيا الاتصالات وعلاقتها بالتنمية ،» **رسالة اليونسكو** ، العدد ٢٦٢ (آذار/مارس ١٩٨٣) .

يجي الا نتفادى استيراد الحديث كما يجب الا نفكر بأسلوب بالٍ ، أو نفرّغ أي أداة لتطوير اتخاذ القرار من محتواها . لذا فان تجهيز البيت لتعظيم العائد من قطاع المعلوماتية يجب أن ينتهج واحداً من طريقين : اما اعتبار هذا القطاع كقطاع رائد تتاح له كل الاستقلالية والامكانيات حتى يستطيع بالتالي أن يجذب وراءه مسار التنمية وقطاعات الاقتصاد والمجتمع (كما فعلت اليابان وغيرها) ، واما أن يشمل التغيير كافة مناحي الحياة بدءاً من قطاع التعليم والاعلام والاستيراد والتصدير وانتهاء بالزراعة والصناعة . ويجب أن يرى متخذ القرار أن الجزئية لا تجدي وقد لا تختلف كثيراً عن العشوائية ، وأن عليه بادىء ذي بدء أن يختار أياً من هاتين الطريقتين حتى يحقق لها شروطها غير المنقوصة. ولقد تأكدت وبشكل حاسم ودقيق ، ولأول مرة في تاريخ البشرية ، أهمية وجود العلاقة الحقيقية والثابتة بين العلم والادارة ، والادارة على المستوى القومي قبل أي مستوى آخر ، كضمان لنجاح قطاع المعلوماتية .

٩ ـ ومما لا شك فيه أن امتداد المعلوماتية ونظم المعلومات الى الابعاد الاجتماعية ، سوف يعجل من فهم المشكلات وترشيد العمليات الاجتماعية والرقابة عليها وادارتها ، ولكن تبقى المشكلة في اقتناع المواطن والحاكم بهذه النظم الجديدة ، وفي الوقت نفسه بالحفاظ على حقوق المواطن وسرية حياته في وسط هذا التطور السريع والمتقدم في وسائله ، وفي وجود أساليب ومناهج غير مستوردة تعبر عنها هذه النظم الجديدة . وقد يفيد ربط الوطن العربي بشبكات عالمية للمعلومات ، ولكن يجب أن نحذر من احتمال ربط الأطباء العرب بشبكات عالمية للبيانات ، وبالتالي بأساليب تشخيص بعينها . ان أثر ذلك الربط لن يقل خطورة عن الآثار السلبية لربط العلاج بالأدوية المستوردة .وهنا لا تؤخذ خصائص المواطن والبيئة في الاعتبار عند اختيار الدواء ، أو عند اختيار مدى تعقد أدوات التشخيص ووضع المزيد من الحواجز بين الممارس والمريض .

١٠ ـ سوف يترتب على هذا العصر الجديد تقسيم دولي جائر للعمل ، يدفع ثمنه كل من تراخى في التخطيط لغير ذلك . واليوم توجد صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وملوثة للبيئة تبحث عمن يستضيفها . وقد يقول البعض أن المعلوماتية يستفاد بها في ترشيد استخدام الطاقة ، وهذا صحيح ، ولكن الصحيح ايضاً أن هذه الثورة سوف يترتب على مستحدثاتها وتطبيقاتها زيادة كبيرة في الطلب على الطاقة الكهربائية في الأقطار العربية التي ينخفض نصيب الفرد منها وان المشكلة في بعض الأقطار العربية تكمن في ندرة مصادر الطاقة التجارية ، ومعاناتها من استحواذ القطاع العائلي على جزء كبير من هذه الطاقة .

١١ ـ يرغب كاتب المقال أن ينهي هذه الملاحظات بحديث عن الفوائض العربية . ان الشيء المؤكد هو التدهور السريع للقيمة الحقيقية للودائع العربية بالمصارف الغربية ، وهذا الإنهيار سوف يستمر في ضوء الأزمة العالمية الحالية . والبدائل المتاحة أمام الفوائض العربية تشمل حالياً أمرين : الأول هو توجيه هذه الفوائض الى الاستثمار في الغرب الصناعي في قطاعات ذات معدل عال للتطور التكنولوجي ، لضمان عدم تدهور القيمة الحقيقية ، وهذا يتطلب امتلاك الشركات الكبيرة العاملة في المجال المختار ، الامر الذي لن تسمح به الدولة الرأسمالية بالغرب . والأمر الثاني هو استرجاع هذه الودائع واستثمارها في الوطن العربي في مشروعات مضمونة العائد مثل الغذاء ، أو بعض الأمثلة التي ذكرناها من تطبيقات محتملة لقطاع المعلوماتية . وهذا البديل الأخير يجمع كلا من الأمرين اللذين طرحا .

خاتمـــة

ان كاتب هذا المقال يدعو الى انشاء أجهزة قومية للمعلوماتية في اقطار الوطن العربي ، أو في بعض المؤسسات القومية ، نظراً للاستنتاجات التالية :

١ ـ لقد بين العرض السابق أن هذه الثورة التكنولوجية سوف تمتد بآثارها الى مجـالات اتخاذ القرار ، والى الثقافة والاعلام ، والى أنماط الحياة والاستهلاك والقيم . وبالتالي فان هناك العديد من المحاذير والاختيارات التي قد لا نرضى عنها إذا ما تركنا هذه الآفاق تغزو الديار دون تحكم او توجيه في مسارها ، وتتخطى الوسائل والتجهيزات في هذه الثورة التكنولوجية الحدود السياسية للبلد ، ولهذا آثاره الواضحة . يبدو هذا واضحاً في مجالات الاتصالات عبر الأقمار الصناعية والوسائل المتقدمة لخزن واسترجاع المعلومات بالتنسيق مع بنوك دولية للمعلومات ، وعبر التطور الكبير في اجهزة الاستقبال والارسال . وتنتشر فيها ايضا بعض الاجهزة والأدوات شديدة الفعالية في التدخل بنظام التليفونات ، وبنظم الترددات الموجية الداخلية وأيضاً بالحاسبات الالكترونية عن بعد . والرضوخ لهذه المستحدثات ليس هو الخيار المناسب قومياً ، فالأمر يحتاج على الأقل الى جهاز لمتابعة وتخطيط النقل الأفقي لهذه الأدوات ، وآثارها النفسية والاجتماعية والسياسية .

٢ ـ إن هذا المجال ـ مثله مثل العديـد من المجالات الاقتصـادية ـ يجب ان يخضـع للحساب الاقتصادي . فلكل تكنولوجيا عائدها وتكلفتها ، وربما آثارها في مجال تقسيم العمل الدولي ومعدلات التبادل التجاري وفي التبعية الاقتصادية . إن قيام جهاز قومي للمعلوماتية سوف يطرح أمامه بعض أوجه الدرس المطلوب الوصول فيها الى السياسة الاقتصادية المثلى ، وفي أي المجالات يمكن أن تساهم للاستفادة من الميزات النسبية للموارد ؟ ما هي السياسة المثلى لترشيد التكاليف في الاستخدام المحلي وفي الاستيراد ؟ كيف يمكن الدخول في الصناعات الخاصة لهذه الثورة الجديدة مما يحسّن من معدلات التبادل التجاري للمصلحة القومية ؟ كيف يمكن التخطيط والتدرج في انتشار مستحدثات هذه الثورة التكنولوجية مع الأخذ في الاعتبار محدوديات المـورد البشري والتمـويل والاختنـاقات الاقتصـادية المختلفة ؟ كل هذه أسئلة تتطلب الدراسة من داخل ، أو من خلال تـوجيه ، يقـوم به جهـاز قومي للمعلوماتية .

٣ ـ في الوقت الذي نعرف فيه ـ الى درجة كبيرة من اليقين ـ التوقعات والآفاق الخاصة بآثار هذه الثورة التكنولوجية على المستوى العالمي ، ولدرجة ما عـلى المستوى المحـلي ، فإن الأمـر يحتاج الى التحضير وابتداء من اليوم في بعض المجالات التي يحتاج التحضير فيها الى فترات لا تقل عن عشر سنوات . مثال ذلك مجالات التعليم والتدريب وتطوير اجهزة التخطيط ، والتحضير لبعض الاتفاقيات ، وكذلك التعرف على بعض المشروعات وتقييمها . فالمعرفة المطلوب اكتسابها في هذه المجالات تحتاج الى فترات طويلة . ويحتاج هذا التحضير الى جهاز يوجهه ويشرف عليه بشكل غير مباشر لضمان التوقيت المناسب والمواكب لآفاق العلوم الاساسية والآفاق التكنولوجية والتطبيقية ، ولضمان قـدر اكبر من النجاح □

حول ريادة الكندي للفكر الفلسفي العربي : مشروع قراءة جديدة

د . محمد جلوب فرحان

استاذ الفلسفة المساعد في كلية التربية، جامعة الموصل ـ العراق .

مقدمة

اشتهر الكندي في بواكير مرحلة الاتصال الثقافي ، المرحلة التي فتحت فيها الأمة العربية ، ساحة حوار مع الارث الثقافي والعلمي الانسانيين ، والمرحلة التي اتسمت في الوقت نفسه بنوع من الاستقرار السياسي . في هذا المناخ الفكري راح الكندي يعمل في الواجهة الامامية من الحياة ، وباشر فعل حفر لمجرى منهجي ينجز مشروع تأسيس لفكر وعلم عربيين .

لقد جاهد الكندي لتحقيق هذا المشروع مجاهدة ثقافية عالية ، حملته الكثير من المعاناة والمكابدة والاساءة . وفيلسوفنا تحملها بصبر لا حدود له ، اعتقاداً منه ، انه « رمز » الامة الثقافي ، الذي يجاهد من اجل تجديد هويتها الثقافية والعلمية، والحفاظ على اصالتها وعصريتها . ونفهم على اساس ذلك المكانة المميزة ، التي شغلها الكندي في ساحة تاريخ الفكر العربي الوسيط من حيث انه ، « اي الكندي «اثارباشكال طريفة وعميقة مشكلة الوجود بملحقاته . والشيء المهم في ذلك هو انه جسد ذلك الميل المبكر لطرحه لمشكلات الوجود بشكل مختلف ، بل متناقض مع الطرح النصيّ » [1] .

تمثل فعل المجاهدة الثقافي عند الكندي في البحث والتفتيش ، بدون كلل ، في بطون الاوراق الثقافية والعلمية (الارث الانساني) ، عن موجهات فكرية لتأسيس منهج ، او تساعد في بناء النسق الفلسفي ـ العلمي (الموسوعي) ، الذي ينشد تحقيقه ، وفي المباشرة بفعل تقليب لسجلات التركة الفكرية العربية ، ليرصد نقاط القطع والاستمرارية في خط الفكر العربي . وكان الهدف التقاط موجهات من داخل بنية الفكر العربي لانشاء مباحث معرفية وعلمية جديدة ، او موجهات تدعم نشر هذه المباحث وتدعو الى توطينها في ساحة الدائرة الثقافية العربية .

ونحاول ان نقف هنا لنقول كلمة بحق فعل الكندي الثقافي هذا ، نقول : لقد قاتل بسلوكه هذا الدرب على جبهتين ثقافيتين :

الاولى ـ جبهة التقوقع والانغلاق ، الجبهة التي قيدت الفكر العربي ، وسجنته داخل مقولات

---

(١) طيب تيزيني ، **مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط** ، ط ٢ (دمشق) ، ص ٢٨٢ .

مـذهبية. وهي بهـذا الفعل سـاهمت ، بقصد او بـدون قصد، في ارتكـاب خيانـة مزدوجـة ، فقـد اسـاءت من نـاحيـة للفكـر العـربي، اذ حبسته داخـل أسيجـةضيقـة،ووضعتـه في خـانـة من خانات تاريخ الفكر ، تجاوزتها الحياة العربية ، وارتكبت من ناحية اخرى ، خطأ ومارست تعسفاً على الواقع العربي ، الذي اصاب رحمه الكثير من المتغيرات ، واصبح النظر الى الواقع العربي ، من خلال « زجاجات » هذه المقولات تشويها له ، ودعوة الى تجميد حركتـه وقتل الـزمن العربي . وعـلى هذا الاساس اصبحت مقولاتها تلهث وراء الواقع العربي . ونحن ، بالمقابل نرى ان الفكر الذي يمتلـك شرعية العصر ، يفترض به ان يتقدم على الواقع ويتجاوزه .

الثانية ـ جبهة الرافضين للفكر العربي (التراث) ، والمنفتحين على الفكر والعلم الانسانيين ، بدون شرط او قيد . ورجال هذه الجبهة نسوا ، او ربما تناسوْا بأن الفكر والثقافة والعلم هي مجموعة نظريات لواقع ما . وكان من المفروض بهم ، ان يباشروا ، قبل عملية التبني لمنظومات هذا الفكرومباني تلك الثقافة ، فعل فحص وتعرف على طبيعة الواقع العربي ، احتياجاته ، اختناقاته ، القوى الفاعلة فيه والقوى المعطلة لحركته .

وبهذا السلوك تكون هذه الجبهة ، قد مارست فعل تغريب ثقافي للعقل العربي ، اذ باشرت ، بقصد او ربما بدون قصد ، عملية قص للجذور ، التي تشد الفكر العربي ، وتربطه بالارض العربية .

نقول ، على اساس هذه المجابهة ، ان فعل الكندي الثقافي على الصعد الفلسفية والعلمية ، لم يقف عند حدود التقليب للأوراق الثقافية والعلمية الانسانية وسجلات الارث الفكري العربي ، بل رسم ساحة حوار ومقابلة بين ما احتوته هذه الاوراق وتلك السجلات والواقع العربي . وكانت الغاية من وراء هذه المقابلة رفض المقولات الجاهزة التي تنشد ايقاف عقارب الزمن العربي ، وتساهم في تعثير حركة الواقع . وفي الوقت نفسه تحقق هذه المقابلة نوعا من التأصيل للثقافـات ، التي تمنح قـوى التغيير العربي دفعاً جديداً ، وهي ، من ناحية اخرى ، تكون قد استوعبت قوانين الواقع العربي ، وبهذا تكون قد هيأت المناخ للعقل العربي لإعادة تشكيل بنية ثقافية جديدة ، تدخل هـذه المقولات في انسـاقها الفلسفية والعلمية . وبفعل الاستيعاب هذا ، تكون هذه المقولات قد جعلت من البنية الثقافية الجديدة ، بنية معجونة في طينة الواقع العربي ، ومتجاوزة له في آن واحد .

على اساس هذا الفهم ندرج هنا الرؤية التقديرية التي طـرحها د. ج جيـب لفعـل التدشـين الفلسفي ، في ساحة الفكر العربي ، الذي باشره الكندي . فهو « اول فيلسوف عربي سلك في دراسة المسائل الطبيعية طريقة موضوعية » [٢] وهو على حـد تعبير د . جعفـر آل ياسـين « الطليعة المتقـدمة في تيـار الفكر الفلسفي ....اغنى الفكر واستغناه ، ورجع عنه بما يستحق ان يوصف بانه فيلسوف العرب غير منازع » [٣] . وهو في منظور د . عرفان عبد الحميد : « فيلسوف العرب ينتهي نسبه الى قحطان، كان عالما بالطب والفلسفة وعلم الحساب والمنطق وتأليف اللحون والهندسة وطبائع الاعداد والهيئة وعلم النجوم ، ترجم من كتب الفلسفة الكثير ، واوضح منها المشكل ، ولخص المستصعب وبسط العويص »[٤] .

يتوزع مشروع بحثنا هذا ، في رسم حـدود ريادة الكنـدي للفكر الفلسفي العـربي ، في عدة

---

(٢) نقلاً عن : جميل صليبا ، **الدراسات الفلسفية** (دمشق : جامعة دمشق ، ١٩٦٤) ، ج١ ، ص ١٢٨ .

(٣) جعفر آل ياسين ، **فيلسوفان رائدان : الكندي والفارابي** (بيروت : دار الأندلس ، ١٩٨٠) ، ص ١٣ .

(٤) عرفان عبد الحميد ، **الفلسفة في الإسلام : دراسة ونقد** (بغداد : دار التربية ، [د . ت .]) ، ص ٩٤ .

محاور : مؤشرات عن المناخ الفكري الذي نشأ فيه الكندي ، خصوصية الكندي الفلسفية ، الانفتاح على الثقافات الانسانية ، الاصالة الفلسفية ، المنهج وبناء النسق الفلسفي (الموسوعي) ، الاثر العلمي في فلسفته .

أولاً : مؤشرات عن المناخ الفكري

نحاول في البداية ان نثبت في جو مناقشتنا ، الحقيقة التاريخية القائلة ان عصر الكندي « يغطي القرن الثالث للهجرة ، حيث كان من ازهى عصور حضارتنا العربية المتفتحة ، ازدهرت فيه جميع العلوم الانسانية والتقنية »[٥] . ونتخذ من هذه الحقيقة نقطة انطلاق وموجهاً فكرياً ، في رسم حدود ساحة المناخ الفكري ، المناخ الذي قدر للكندي ان يتحرك لامتصاص ثقافة عصره واستيعاب حركة الواقع ، ومنحه ، في الوقت نفسه ، فرصة تأسيس منهج فلسفي للفكر العربي ، ومباشرة فعل جريء ، في ساحة الفكر العربي تظهر في اختراع مصطلح فلسفي ، وقيامه بقيادة برنامج تثقيف فلسفي وعلمي داخل دائرة الثقافة الكلامية .

ان مشروع الكندي الموسوعي ، الذي انجز كل هذه الجوانب ، هو الذي منحه في تاريخ الفكر العربي دور الريادة ، اذ باشر فعل قطع مع كل المحاولات التي سبقته ، وفي الوقت نفسه مارس فعل وصل متجاوز لجهد حركة الاعتزال ، تمثل في حفر مجرى منهج جديد ، وتدشين ساحة الفكر العربي بنشاطات معرفية، من نوع جديد ، واعادة قراءة المباحث الكلامية من زاوية فلسفية ..

ونحن ، في منهجنا ، لا نؤمن بالصدفة في انبثاق حدث ما ، أو بروز مفكر او ظهور عالم ، بل نؤمن ان الحدث ـ او المفكر والعالم ـ يعبر عن سياق تاريخي مرت به الأمة العربية . وباعتبار ان اي جانب من جوانب الحدث ـ وكذلك الحال في منظور المفكر العربي ، عقل الأمة الشامل ـ يعكس حال الواقع المتشابك وابعاده المختلفة ، والذي يؤشر صورة الحل على شكل انتصار عسكري ، او اختراع منهج علمي ، او سلوك جادة بحث جديدة ، او صياغة حل لمشكلة ثقافية او اجتماعية ، على هيئة مقولات وصيغ فكرية [٦] .

وان مشروع الكندي موضوع هذا البحث لا يخرج على حدود هذا الفهم ، اذ انه تأثر بالمناهج السابقة عليه والمعاصرة له . وهذا امر طبيعي نسلم به ، ما دمنا نسلم بفكرة التواصل الحضاري ، باعتبار ان مشروع الكندي الموسوعي ، وادراكه للابعاد الفلسفية والعلمية اللغوية والمنهجية التي يقوم عليها ، جهد يضاف الى جملة الجهود التي اسهم في طرحها العقل العربي والانساني في الصرح الثقافي ؛ هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، يتميز هذا المشروع بكونه « نظرة خاصة » محددة زمانياً ومكانياً ، من حيث انها تمثل نتاج عقلية الكندي وثمرة الظروف الطبيعية والتاريخية والسياسية ـ الايجابيةوالسلبية ـ التي افرزت وبلورت هذه العقلية المميزة ؛ ونتيجة التعقيد والتطور،اللذين ابرزتهما النقول الفكرية والعلمية ، وكانت للكندي وقفة تعرف عليهما ؛ والتعقيد الذي اصاب رحم الواقع العربي .

---

(٥) آل ياسين ، **فيلسوفان رائدان : الكندي والفارابي** ، ص ١٣ .

(٦) انظر : محمد جلوب فرحان ، « مقدمة في دراسة تأسيس منطقي لعلم الفقه عند ابن رشد »، (مقال قُبِل للنشر في **مجلة آداب المستنصرية** التي تصدرها كلية الآداب في جامعة المستنصرية) .

ان هذا الاختيار للمشروع الموسوعي ، في الفكر العربي ، لانجاز برنامج معالجة المشكلات ـ مشكلات الواقع العربي ومشكلات الفكر العربي ـ والقضايا الفلسفية والعلمية ، التي حملتها النقول الفكرية التي نقلت الى اللغة العربية ، كان من اختيار الكندي .

وعودة الى ساحة المناخ الفكري نقول : لقد ضربت في هذه الساحة ، اوتاد برامج تثقيف ملونة ، روجت مناهج مباحث معرفية مختلفة تتقاطع مع النهج اللاعقلاني السائد ، وكان فعل الترويج والنشر هذا ، يسير في اتجاهين ؛ الاول درب الاعلان المكشوف ، والثاني درب التستر والتخفي ، وتدثير الموقف باغطية مختلفة ، خوفاً من البطش والتصفية على يد اتباع القوى المحافظة .

ونحن لسنا هنا بصدد وضع خارطة معرفية ، نؤشر على ارضيتها المواقع التي تحتلها برامج التثقيف هذه ؛ ولسنا ، في الوقت نفسه ، بصدد انجاز مخطط لحدود مضارب هذه المناهج بل ننشد القيام بفعل رصد وملاحقة لخطوط التجديد في الفكر العربي ،وتأكيد دور العقل العربي في انبات مركزية هذه الخطوط ، ودفاعه عنها ، ورعايته لها .

ان هذه الخطوط قد عبرت عن روح الأمة العربية ، الرافضة للتقولب والجمود ، والمتطلعة الى المستقبل ، والواقفة بوجه محاولات التغريب لهويتها . وتمظهرت روح التجديد العربي في المحاور التالية التي حقق العقل العربي من خلالها انجاز مشروع تأسيس منهج ، وبناء نسق فكري عربيين في ارضنا الثقافية :

١ ـ باشر العقل العربي ، خلال حركة الاعتزال ، عملية حفر لمجرى معرفي ، يدافع عن حيادية التفكير . وهذه قضية استثمرها ونشد تحت مناخاتها فك بعض قيود البحث ، ومكنته من اختراق حائط الوثوقيات الكلامية ، وفي الوقت نفسه خفف من هيمنة المباحث الكلامية المتزمتة ، ووصايتها على التفكير والبحث . وكانت بداية هيأت الاجواء لاحقاً لمباشرة فعل تفريغ لساحة العقل العربي ، من تراكم مخلفات نصية جامدة (قوالب نظرية جاهزة) ، اثقلته فأصيب بالتخمة والخدر والغثيان ، وعجز عن سلوك نهج نقدي ـ تحليلي للواقع والتنظير له ، هذا التنظير الذي فرض على الدوائر الثقافية العربية بأسلحة مختلفة . نقول ، انها مقدمة نشد العقل العربي منها تهيئة الاجواء لدفع الثقافة العربية للانحياز الى مرتكزات فلسفية وعلمية جديدة ، تعكس متغيرات الحياة وتستوعب هموم ومشاغل الانسان .

٢ ـ حقق انتصاراً للمنهج العقلي ، وجاهد على كل الصعد ، وسلك كل الدروب من أجل توطين مركز فاعلية نقدية ، تفتح ساحة مجابهة مع مرتكزات ثقافة كلامية اصبحت متخلفة بحكم قوانين التاريخ والحياة ، وتتدثر ، في الوقت الذي يفتضح امرها بدثار اللاعقلانيات ، وتباشر في اغلب الاحيان عملية هدم للأسس الفكرية للبرنامج التثقيفي (النصوصي ـ النقلي) .

٣ ـ دشن ساحة الفكر العربي بمباحث معرفية ـ علمية ، مباحث تفتح امام العقل العربي ، ابواب عوالم جديدة ، يباشر على ارضيتها تأسيس مشروع تفكير وبحث جديدين ، ويدفعه الى التطلع نحو العالم الخارجي ، يدرسه ويستثمره ، ويرفض الفكرة السلبية التي راجت وانتشرت ، الفكرة القائلة ان هذه الحياة غير جديرة بان تعاش ، وتوجهه في الوقت نفسه الى دراسة ذاته والاهتمام بها ، ومعرفة مكانه في هذه الحياة وتوطين علاقات انسانية في ساحة التعامل الاجتماعي مع الآخرين . هذا التوجه

رسم ضمنياً خطوط تقاطع مع مباني الفكر الجاهز ، ومقولاته الجامدة المهيمنة [٧] .

ونحن هنا بصدد دراسة ورسم حدود المجرى الذي سلكه العقل العربي لانجاز مشروع هذا التجديد ، وتحقيق فرصة انعتاق لبنية التفكير ، ومباشرة فعل تخطيط منهجي مستقل عن وصاية اي فكر كلامي . ولبيان هذا الموقف نصرح ، اذا كانت الاتجاهات الكلامية قد جالت بين النصوص ، وكان للواقع ومتغيراته ، ولرؤيتها الفكرية ـ الايديولوجية ، دور في اختناق مباحثها في زوايا فرقية ، ساهمت في تعميق التشقق في الفكر التوحيدي للأمة ، وعجلت فعل الانشطار في قاع الحياة الاجتماعية .. نجد حركة الاعتزال،الاتجاه العقلاني العربي، قد رفضت هذا النهج التجزيئي في التفكير، والنسفي لوحدة الأمة . ودشن مسار بحث جديد ، مسار انتصر للعقل ، الـدرب الذي يمتلـك شرعيـة العصر وتقف بجواره ، وتتساند معه روح الأمة العربية ، التي ترفض التمـزق والتشرذم ، وتنشـد التوحيـد ولمّ الشتات [٨] .

ان حركة الاعتزال باشرت فعل قراءة لواقع الفكر العربي ، ولواقع الأمة ، فسلكت درب فحص للمواقف الفقهية ، وتمحيص الاوراق التي انتشرت على شبكتها احكام ، تجاه مشكلات الواقع ، احكام مؤسسة على النصوص (الدينية ـ الفقهية) ، محاطة بصور مفضوحة ومستورة ، من التشنج والتوتر تجاه مواقف الآخرين . ويعبر د . عرفان عبد الحميد عن حالة حركة الاعتزال هذه ، بوصف دقيق ، يحمل مشروع نقد وتحليل ، فيقول : « صاحب هذا الاعتماد المتزايد على العقل ، ابتعاد المعتزلة عن مناهج الفقهاء والمحدثين ، لا بل صاروا يرمون هؤلاء بالجهالة ، ويلقبونهم بالحشوية ويتهمونهم بالكذب .. وهكذا تبعت المعتزلة احيانا العقل وانتهت معه الى حيث انتهى ، فكان ذلك انحرافاً وشذوذاً عن اصلها الاول مما سبب انقراضها وزوالها ، وقامت على انقاضها مدارس كلامية اخرى حاولت ان تستبعد عن منهجها وسائل المغالاة ، وانتهت الى خلق منهج متوسط ... ولكن رغم هذه المحاولة في افق التفكير الاسلامي ، فان تيار النزعة العقلية الغالية تلقفها جمع آخر من المفكرين هم الفلاسفة ، فدفعوه باتجاه عقلي صرف لا يبالي في اكثر من جانب بالنصوص ولا يلتفت الى مراعاتها والالتزام بها الا قليلا وقد بلغ هذا التيار مداه الاقصى على ايدي متفلسفة الاسلام من امثال الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد واضرابهم » [٩] .

على هذا النهج سارت هذه الحركة الفكرية العربية الاصيلة ، التي دشن مباحثها العقل العربي ، وانشأ مضارب لها ، ضربت بجذورها في اعماق ساحة الوطن العربي الثقافية . وهذه الحركة قبلت من المواقف ما تماشىٰ وتناغم مع ضربات العقل ، وأولت ما تعارض وتقاطع من نصوص المباني الدينية .

ومن المعروف ان هذا الاتجاه ، قد وضع مرتكزاته الفكرية الاولى واصل بن عطاء في مـدينة

---

(٧) للتعرف على هذه المواقف الفكرية التي حاولنا تشكيلها ، انظر : تيزيني ، **مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط** ، ص ٢١٠ ـ ٢٢١ و ٢٦٢ ـ ٢٦٤ ؛ عبد الستار الراوي ، **ثورة العقل** (بغداد، ١٩٨٢) ، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٩ ؛ خليل أحمد خليل ، **مستقبل الفلسفة العربية** (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٩٨١) ، ص ١١٤ ـ ١١٨ ؛ جميل صليبا ، **تاريخ الفلسفة العربية** ، ط٢ (بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ١٩٧٣)، ص ١٢٩ ؛ ابراهيم مدكور ، **في الفلسفة الإسلامية : منهج وتطبيق** ، ط٢ (القـاهرة : دار المعـارف ، ١٩٧٦) ، ج ٢ ، ص ٣٦ ، وعبد الحميد ، **الفلسفة في الإسلام : دراسة ونقد** ، ص ١٠٤ ـ ١٠٨ .

(٨) انظر : عبد الستار الراوي ، **العقل والحرية** (بيروت ، ١٩٨٠) ، ص ١٣ ـ ٢٢ ، وأحمد فؤاد الاهواني ، **الكندي : فيلسوف العرب** ، سلسلة أعلام العرب ، ٢٦ (القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة ، [د . ت .]) ، ص ٣١ ـ ٣٤ .

(٩) عبد الحميد ، **الفلسفة في الإسلام : دراسة ونقد** ، ص ١٠٦ ـ ١٠٧ .

البصرة ، واخذ يمتد وينتشر ، ويؤسس له بؤر اشعاع في مضارب اخرى من الارض العربية ، فكانت له مدرسة في بغداد بالاضافة الى مدرسة البصرة [١٠] .

هيأت حركة الاعتزال اجواء انتصار للعقل والحرية الانسانيين ، وساعدت في خلق مناخات رعاية لـ « جنين » مركزية فكر فلسفي ، وباشرت فعل متواضع متخفّ ، رافض للهيمنة التي كان يمارسها علم الكلام باتجاهاته الفرقية المتزمتة ، ورفعت طروحاتها الفكرية راية مطالبة بحرية التفكير ، وتحقيق نوعٍ من الانعتاق لبنية الفكر العربي ، وكانت حركتها ، في مختلف الاتجاهات ، تصب في معين واحد ، ينشدُ زرع محور حيادية فلسفية (فكرية) ، تبتعد عن النهج الديني الخالص ، وتقترب من حدود العلمية ، المؤسسة على مرتكزات فلسفية محض [١١] .

ان هذا الانتصار للعقل في الفكر العربي تحت مظلة علم الكلام ، الذي انجزته حركة الاعتزال ، دفع الكندي من داخل هذا المناخ الفكري ، الى تدشين درب جديد يحقق استقلاليةً للمباحث المعرفية ، تنتصر للعقل بشكل ابعد غوراً من الأبعاد التي حققتها الحركة الاعتزالية ، انتصاراً فيالمنهج وانتصاراً للفلاسفة مقابل (النقول ـ النصوصية) الكلامية .

ثانياً : خصوصية الكندي الفلسفية

نضع اولاً ، وقبل ان نقوم بفعل استكشاف لخصوصية فيلسوفنا الكندي ، تعريفاً نقترحه للفلسفة ، ننطلق منه ، ونتخذه حجر زاوية ، في مشروع بحثنا ، الذي يؤكد على مكانة الكندي وفعله الثقافي في خارطة الفكر العربي .

يذهب التعريف الى ان الفلسفة هي منظور الفيلسوف الشامل ، الذي يعكس حال الواقع ـ بشكل صادق ، متجاوز له ، او مزور ـ في أبعاده المختلفة ، والذي يؤشر الحل ـ او توطين المشكلات ، وفي احسن الاحوال طرح معالجات جزئية منفصلة ـ على هيئة « مناهج » و« مقولات » و« صيغ فكرية » (تحمل صورة حلم: إما بقلب الواقع القائم،واما بالعودة به الى ذمة الماضي ،واما بتجميد الحركة فيه) [١٢] .

ان هذا التعريف للفلسفة لا يخرج على حدود مشروع التحديد ، الذي شكّله الكندي لها ، « ان الفلسفة هي علم الاشياء بحقيقتها ...» و « ان الفلسفة هي علم الحق الاول الذي هو علة كل حق ، وان غرض الفيلسوف في عمله اصابة الحق ، وفي عمله العمل بالحق » [١٣] .

بسلوك هذه الجادة احدث الكندي نقلة فكرية ومعرفية ، وعبّر د . عبد الستار الراوي عن هذه

---

(١٠) انظر : الراوي ، **ثورة العقل** ، ص ٨١ ـ ٨٤ و ٢٩٥ ـ ٢٩٩ ، وعلي سامي النشار ، **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام** ، ط ٧ ، ٣ ج (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨) ، ج١ ، ص ٣٧٣ ـ ٣٩٩ .

(١١) انظر : تيزيني ، **مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط** ، ص ٢١٢ ـ ٢٢١ ؛ الراوي : **العقل والحرية** ، ص ١٨ ـ ٢٠ ، **وثورة العقل** ، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٩ .

(١٢) انظر : حسام الدين الآلوسي ، **دراسات في الفكر الفلسفي الإسلامي** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠) ، ص ٤٧ ، ومحمد جلوب فرحان ، « ملامح الفكر التربوي عند ابن مسكويه » ، **مجلة دراسات للأجيال** ، العدد ٣ (آب / اغسطس ١٩٨١) ، ص ٢٧ ـ ٢٨ .

(١٣) نقلاً عن : صليبا ، **الدراسات الفلسفية** ، ج١ ، ص ١٢١ .

النقلة بقوله : « من هنا كان حوار الحقيقة ، الذي وضع الكندي واجهته المنهجية فيما بعد » [١٤] . ثم يورد عبارته في هذا الاتجاه ، « ينبغي لنا الا نستحي من استحسان الحق ، واقتناء الحق من اين اتى . فانه لا شيء اولى بطالب الحق من الحق » [١٥] .

ونرى ان منظور الكندي الفلسفي ، قد واجه ضغطاً من عدة اتجاهات : الواقع الذي عاش فيه ، الموروث المعرفي ، القوى السياسية الفاعلة (سلباً وايجاباً) ، الوضع الاقتصادي ، الشريحة الاجتماعية التي ينتمي اليها .. [١٦] هذا من ناحية ، وان الحقبة التاريخية التي عاش فيها الكندي من ناحية اخرى ، لا تمثل قوقعة منغلقة على ذاتها ، منعزلة عن حركة التاريخ العربي العامة ، بل هي حلقة من سلسلة الحلقات المفتوحة .. وهذه الحقيقة تشير ان التراث العربي ادرك « العقل فيه » بوعي شامل ، وحرص على الابتعاد عن كل الاختناقات ، ورفض كل تغريب لهويته ، عن طريق تأشير وطبع مساراته بسمتي « الاصالة » و « الانفتاح » الفكريين [١٧] .

وفي ضوء هذا المنظور ، ننظر الى فلسفة الكندي ، لنلاحظ أنه اتكأ في بنائها على علوم مختلفة طرحها العقل العربي والانساني ، سبق ان اغترف منها الفيلسوف قليلًا او كثيراً ، فظل ثقلها شاخصاً في بنائه الفلسفي ، اضافة الى ان حالة العصر مثلت دافعاً في تأشير الصورة الفلسفية التي طرحها ، تلك الصورة التي تظل تمثل « افرازاً » ذاتياً للكندي ، لفهم المشكلات التي تنحصر في مسائل « العالم » ، « الحوادث » ، « سلوك الظواهر » ، قضية « المنهج » والجهاز اللغوي .. باعتبار ان الفلسفة كما سبق ان بينا ـ « موقف » وهذا الموقف يتعين بحدود الزاوية التي يختارها الفيلسوف في النظر الى المشكلات ، او عن طريق استعانته بالجهاز العلمي (اداة بحث ولغة) الذي يتكشف في مجموعة من « الخانات » الفكرية التي يعبر بها عن المشكلات ويقترح لها من الحلول .

لا جديد اذا قلنا ، ان الكندي عاش في عصر تحولت فيه حركة الاعتزال الى « ايديولوجية الدولة وقمعت فيه الفرق الاخرى الجبرية النصية ـ السلفية . هذا العصر امتد من خلافة المأمون (٨١٣ ـ ٨٣٣) عبر عهد المعتصم (٨٣٣ ـ ٨٤٢) والواثق (٨٤٢ ـ ٨٤٧) حتى تسلّم المتوكل السلطة في ٨٤٧ » [١٨] .

ولا جديد في كلامنا ، اذا قلنا ، ان ميلاد الكندي على الارجح ، « كان في اواخر حياة ابيه في الكوفة ، الذي توفي في زمن الرشيد ، والرشيد توفي عام ١٩٣ للهجرة (٨٠٨ م).. لذا يغلب ان الكندي ولد في نهاية القرن الثاني للهجرة حوالى ١٨٥ وتوفي حوالى عام ٢٥٢ للهجرة وهو يناهز السابعة والستين من عمره » [١٩] . وقد كان برنامج تعليم الكندي وتثقيفه « ببغداد واقام بها في اثناء ازدهار ملكاته وتفتحها ، وكان قد اظله الخلفاء المستنيرون منذ عصر المأمون الى بداية عصر المتوكل حيث بلغت حركة ترجمة الفكر الاجنبي خصوصاً علوم اليونان الفلسفية ذروتها بفضل تشجيع هؤلاء الخلفاء » [٢٠] .

---

(١٤) الراوي ، **ثورة العقل** ، ص ٧ ـ ٨ .

(١٥) ابو يوسف يعقوب بن اسحق الكندي ، **رسالة في الفلسفة الاولى** (القاهرة ، ١٩٤٨) ، ص ٨١ .

(١٦) انظر : محمد جلوب فرحان ، « الفلسفة وأزمة الواقع : قراءة جديدة لتاريخ الفلسفة ، » **الباحث** ، السنة ٥ ، العدد ٢٨ (٤) (تمّوز / يوليو ـ آب / اغسطس ١٩٨٣) .

(١٧) طرحنا هذا الموقف متأثرين برأي : الياس فرح ، **تطور الايديولوجية العربية الثورية** ، ط ٥ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٥) ، ص ٣٨ .

(١٨) تيزيني ، **مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط** ، ص ٢٦٤ .

(١٩) آل ياسين ، **فيلسوفان رائدان : الكندي والفارابي** ، ص ١٤ ، الهامش رقم (٣) .

(٢٠) ابو يوسف يعقوب بن اسحق الكندي ، **رسائل الكندي الفلسفية** ، تحقيق وتقديم محمد عبد الهادي ابوريدة (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٥٠) ، ص ٨ ـ ١٤ .

ونرى أن شيوع هذه المباحث ، مثل حجر الزاوية في نشأة علم الكلام للدفاع عن العقيدة وما أثارته من تساؤلات ومواقف ، وفقاً لزوايا الانشطار التي حدثت في قاع المجتمع العربي ، فباشرت قراءة الإسلام ومتغيرات الواقع قراءة جديدة ، على اساس فلسفي غير ناضج [٢١] ، ثم تبلورت عبر اضافات عديدة ، حتى اكتملت آخر حلقاتها على يد الكندي الذي تتمثل في آرائه مرحلة الانتقال من مسائل الكلام الى قضايا الفلسفة ، « ولذلك صح اعتباره جسراً ، عبر عليه الفكر العربي من الكلام الى الفلسفة » [٢٢] .

ان هذه النقلة التي احدثها الكندي في دائرة الفكر العربي قد اثارت تناقضاً في داخل بيئة هذا الفكر ، توزع في ناحيتين :

الاولى ـ تمثلت في اصطفاف « المحافظين » في التفكير ، في مواقع ، او قل اختاروا خنادق تحصنوا بها ، واستخدموا مختلف الوسائل المتاحة كـ « مصدات » لتقويض طروحات الخصم الفكرية، وسلوك مختلف الطرق، عندما تعجز الطرق الفكرية عن الايقاع بالخصم وانهائه. وقد حدث هذا بالفعل في فترة لاحقة للكندي ، عندما احكمت هذه الجماعة الظروف بدقة في عصر الخليفة (المتوكل) ، ووظفتها لصالحها لإنهاء (الكندي) والحجر على فكره ، بحجة كونه « معتزليّ التفكير » [٢٣] .

ويعبر عن حال هذا الاتجاه البروفسور اسماعيل حقي الإزميري بقوله: « ان الجامدين (المتعصبين) نهشوا فيلسوفنا الكبير بتجاوزات عليه .. ان اكبر حساده ابنا موسى بن شاكر .. فسعيا عليه لدى المتوكل عدو الفلسفة والكلام ، ونشطا للوقيعة به .. وان الكندي ضرب ، وصودرت كتبه وسلمت الى اولاد موسى ، فعدّ ذلك اكبر مصيبة اعترته ، واشد مما ناله من الضرب والاهانة » [٢٤] .

الثانيةـ برزت في اصطفاف جماعة التجديد في مواقع متميزة، ورائدة في البحث عن حلول جديدة لمشكلات افرزتها حركة الواقع العربي ، او ان شئت فقل محاولة التفتيش عن « قناة » يتم عن طريقها ملء الشرخ الفكري ، الذي برز واضحاً في دائرة الفكر العربي ، بعد رواج الفلسفة اليونانية . وما محاولة الكندي الا واحدة من هذه المحاولات الجادة للبحث عن موقف حياتي جديد يخرج دائرة الفكر العربي من المأزق الحرج الذي واجهته .

وقد عبرّ د . ناجي عباس عن مؤشرات تجربة الكندي الفكرية ، بهذا الاتجاه ، بقوله : « ما على المرء العاقل اذن الا ان يساير الحياة بعد ان عرف طبيعة التغيير فيها . وينصح الكندي الانسان ان يسير سيرة فلسفية حكيمة شأنه شأن سقراط وافلاطون وان يسعى لتحرير نفسه من الناس ويبتعد عن الشهوات وان يبتعد عن مسببات الحزن

---

(٢١) انظر المناقشة التي اجراها حسام الدين الآلوسي في كتابه : **دراسات في الفكر الفلسفي الإسلامي** ، ص ٨١ ـ ٩١ .

(٢٢) كمال اليازجي ، **معالم الفكر العربي في العصر الوسيط** ، ط ٢ (بيروت ، ١٩٥٨) ، ص ١٧٧ .

(٢٣) انظر : دي بور ، **تاريخ الفلسفة في الإسلام** ، ترجمة محمد عبد الهادي ابو ريدة (القاهرة ، ١٩٤٨) ، ص ٢٦ ، والدوميلي ، **العلم عند العرب** ، ترجمة عبد الحليم النجار ومحمد يوسف موسى (القاهرة ، ١٩٦٢) ، ص ١٤٩.

(٢٤) اسماعيل حقي الازميري ، **فيلسوف العرب يعقوب بن اسحاق الكندي** ، نقله من اللغة التركية عباس العزاوي (بغداد ، ١٩٦٣) ، ص١٧. انظر ايضاً : الكندي ، **رسائل الكندي الفلسفية** ، ص ١٠٣ ـ ١٠٤ ، بخصوص الحقد على الكندي ونقمة الأعداء عليه وشكواه منهم . انظر أيضاً : ابو العباس احمد بن القاسم ابن ابي اصيبعة ، **عيون الانباء في طبقات الأطباء** ، نقله وصححه امرؤ القيس بن الطحان ، ٢ ج في ١ (القاهرة : المطبعة الوهبية ، ١٨٨٢) ، ج١ ، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨ ، قصة سرقة مكتبة الكندي ، ومع أولاد موسى بن شاكر .

فلا يتعلق بآمال يعلم مقدماً انها بعيدة المنال فيتولاه الحزن حين يتعلق بها حينا ثم يدرك بعد ذلك انها ليست بمستطاعه الوصول اليها ، بل عليه مقدماً ان يسير في الطريق الذي يدرك انه سيصل فيه الى مبتغاه » (٢٥) .

كما ان محاولة الكندي مثلت رفضاً لتغريب هوية الفكر العربي ، لذلك جاءت المشكلات التي عالجها ، عربية اتشحت بثوب اسلامي ، وحلولاً عربية اصيلة منفتحة على تجارب الانسانية . ومن الضروري ان نشير هنا، الى ان الكندي جسد موقفا حياتياً اذ حاول ترجمة البناء الفكري الى سلوك نموذج طالما احتاجته الامة ، فقد ناضل الكندي طوال حياته من اجل ان يرسخ سلوكاً علمياً جديداً لابناء الأمة ، ويقابل « الاساءات » التي واجهته بعقلانية لا حدود لها (٢٦) .

ثالثاً : الانفتاح على الثقافات الانسانية

لقد تميزت شخصية الكندي الفلسفية بالاستقلالية ، غير انها بالمقابل لم تكن شخصية منغلقة ، بل فتحت لها نوافذ عدة على التراث الفكري الانساني ، واستخدم الكندي هذا التراث فكر مجابهة لمواقف النصوصيين اذ « انه تأثر بالتراث الفكري اليوناني ، والارسطي منه بشكل خاص . بل انه ساهم بشكل اساسي في خلق تواصل عميق بين الثقافة العربية الاسلامية آنذاك والتراث الفكري اليوناني . ومحاولاته في ترجمة فلسفة ارسطو وطرحها ضمن اطار جديد مهمة من اجل كشف شخصيته الفكرية وتحديد العصر الفكري الذي عاش فيه . واصبح معروفاً بكونه الفيلسوف المشائي ـ الارسطي ـ مما ساهم في تقوية مطامع النصيّين في النيل منه » (٢٧) .

ويبدو من المؤكد ان التطور الذي جاء به (الكندي) متأثر الى « حد كبير بأثولوجيا ارسطو ، وهو كتاب يتضح جدا تقدير الكندي له ، وان العلاقة بين الاسكندر الافروديسي وافلوطين الذي تبدو تعاليمه في الاثولوجيا يمكن وصفها بانها تعاليم ارسطو مشتملة على جراثيم الافلاطونية المحدثة » (٢٨) .

ان التيار الفكري السائد في عصر (الكندي) ، تمثل في فلسفة (ارسطو) المكتوبة بنفس اسكندراني ، وتداخل الفلسفات اليونانية الاخرى ، في دائرة فلسفة الافلاطونية الحديثة ، وفي معاقل الفيثاغورية الجديدة ، اضافة الى اتجاهات فكرية شرقية .

واذا كانت سيادة التيار الفكري السابق ، تكشف عن الحقيقة الاولى لعصر الكندي ، فان الحقيقة الاخرى تتحدد ، في ان الكندي لم يكن ابن امة تعيش على هامش الحضارة ، بل امة تميز

---

(٢٥) ناجي التكريتي، **الفلسفة الاخلاقية الافلاطونية عند مفكري الإسلام** (بيروت ، ١٩٧٩) ، ص ١٤٦ . ولتحديد درب الكندي المجدد ، انظر : ياقوت الحموي ، **معجم البلدان** (القاهرة ، ١٩٣٦) ، ج٦ ، ص ١٨٠ ـ ١٨١ .

ولبيان تلاميذ الكندي الذين شكلوا جماعة التجديد، انظر : ابو الحسن علي بن يوسف القفطي ، **تاريخ الحكماء** (بغداد : مكتبة المثنى ؛ مصر : مكتبة الخانجي ، [د.ت.]) ، ص ٣٧٩ .

(٢٦) ابو جعفر محمد بن جرير الطبري ، **تاريخ الأمم والملوك** ، مراجعة نخبة من العلماء ، ط٢ ، ٨ج (القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٣٩) ، ج٧ ، ص ٤١٧ . انظر قضية ابتعاد الكندي عن الحياة العارمة المحيطة بالبلاط ، بعد أن جاء عهد المستعين بالله (٢٤٨ ـ ٢٥٢ هـ) وهو (أحمد بن المعتصم) ، الذي يرتبط بالكندي وله صلات وثيقة به ، ولذا كان اولاد موسى بن شاكر يخشون هذا الخليفة الصديق لعدوهم ، غير ان الكندي آثر أن يبقى بعيداً عن المؤسسة السياسية تجنباً للمشاكل .

(٢٧) تيزيني ، **مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط** ، ص ٢٦٤ .

(٢٨) دولاسي ايفانز اوليري ، **الفكر العربي ومكانه في التاريخ** ، ترجمة تمام حسان ، مراجعة محمد مصطفى حلمي (القاهرة : وزارة الثقافة والارشاد القومي ، [د .ت.]) ، ص ١٥١ .

تاريخها بـ (العطاء) و(الانفتاح) على التجارب الحضارية للانسانية . وهذا يشير الى ان الكندي جسد طموح الأمة الحضاري ؛ فظلت ركائز تفكيره تدور حول حلول للمشكلات الجديدة التي واجهت الأمة بعد سيادة انماط حياتية وفكرية ، تحاول التقوقع داخل مظلات فكرية ، عبّرت عن سياق تاريخي تجاوزته الامة ، وشيوع نماذج فكرية اخرى ، تبغي القفز من فوق الظروف التي تعيش وتحيا الأمة تحت ظلالها [٢٩] .

ومن هنا جاءت التفاتة فيلسوفنا الجادة والاصيلة في تأشير مسار الفكر العربي ، عن طريق تغذيته بطروحات العقل الانساني ، عبر التفاعل الحي مع ظروف الأمة . وجاءت طروحات العقل الانساني ، مستقرة في ساحة مباني الكندي الفلسفية والعلمية (الموسوعية) ، ويرسم لنا د . محمد عبد الهادي ابو ريدة المصادر المعرفية لفلسفة الكندي التي تسربت منها هذه الطروحات بقوله : « ليس من السهل ان نرد نظريات الكندي المتقدمة الى اصولها الاجنبية . ففيها شيء من مذهب ارسطو في حياة الكواكب وكونها كائنات عاقلة ، وفيها شيء من مذهب افلاطون في كيفية خلق العالم وفي فعل العالم العلوي في العالم السفلي ، كما نجد ذلك في محاورة طيماوس ، وفيها آراء طبيعية وجغرافية ومعلومات فلكية ، وفيها شيء من مذاهب الصابئة . وكل هذا لا يمكن تحقيقه الا على ضوء المعرفة الكافية بالمأثور الفلسفي الذي انتهى الى فيلسوف العرب » [٣٠] .

والشيء الذي نريد قوله من كل هذا ، ان فيلسوفنا الكندي تَمثَّل طموحات الأمة ، فجاءت فلسفته على هيئة مشروع علمي موسوعي ، احتوت مختلف الحقول العلمية ، وهذا يعود الى انه جمع خصائص متعددة في شخصه ، فكان « من المبرزين في الترجمة واللامعين فيها ، وكان دوره في هذا الحقل جيدا ، ترجم كثيرا من كتب الفلاسفة ، وشرح غوامضها ، مضافاً الى نبوغه في الطب والمنطق ، والهندسة ، وعلم النجوم » [٣١] . وابن ابي اصيبعة يدعم شخصية الكندي المترجم ، اذ يروي ، « قال ابو معشر .. حذاق التراجمة في الاسلام اربعة : حنين بن اسحق ويعقوب الكندي وثابت بن قرة الحراني وعمر بن الفرّخان » [٣٢] . وتعددت جوانب المعرفة في شخصية فيلسوفنا ، حتى اشتهر في « التبحر في فنون الحكمة اليونانية والفارسية والهندية » [٣٣] .

واذا عدنا الى ابن النديم نراه يذكر لنا جملة من التراث اليوناني الذي ترجمه ، او اصلحه الكندي ذلك التراث الذي لم يصلنا اثر منه ، والذي يساعدنا في تأشير الصورة الفلسفية للكندي [٣٤] . تلك الصورة التي اختمرت فيها الخطوط الفكرية ، وتصارعت عبر مشكلات الواقع العربي ، فحددت نموذجاً فكرياً تجسد في فلسفته .

ونحاول ان نقف هنا ، لنجري مناقشة حول قضية الكندي المترجم ، ومحاولتنا تنشد عرض بعض الاراء التي ناقشت هذه القضية :

---

(٢٩) طرحنا هذا الموقف استناداً إلى : فرح ، **تطور الايديولوجية العربية الثورية** ، ص ٤٢ .

(٣٠) الكندي ، **رسائل الكندي الفلسفية** ، المقدمة ، ص ٨ .

(٣١) حسن ابراهيم حسن ، **تاريخ الإسلام** ، ط ٣ (القاهرة : مطبعة مصر ، ١٩٥٣) ، ج٣ ، ص ٣٠٠ .

(٣٢) ابن أبي اصيبعة ، **عيون الأنباء في طبقات الاطباء** ، ج١ ، ص ٢٠٧ .

(٣٣) ابو الحسن علي بن يوسف القفطي ، **اخبار العلماء باخبار الحكماء** (القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٦ هـ) ، ص ٢٤٠ .

(٣٤) ابو الفرج محمد بن اسحق بن النديم ، **الفهرست** (القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٣٨ هـ) ، ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩ .

١ ـ وجهة نظر د. احمد فؤاد الاهواني

يورد **الاهواني** في البدء قول صاعد الاندلسي المنقول عن ابي بشر في كتاب **المذكرات** ، « ان حذاق الترجمة في الاسلام اربعة : حنين بن اسحاق ، ويعقوب بن اسحاق الكندي ، وثابت بن قرة الحراني ، وعمر بن الفرّخان الطبري » [٣٥] . **بعد هذا الايراد ، يدخل في مناقشته ، فيذهب الى ان** ، « هذا القول يعد من جملة التعميمات التي لا ينبغي أن تؤخذ كما وردت بغير تمحيص . وكل ما نستخلصه من هذه العبارة ان الكندي اشتهر بالنقل ، وانه كان من حذاق النقل ، لا تقل منزلته عن حنين بن اسحاق » [٣٦] . **وبعد مناقشة جملة اراء يصدر الحكم التالي** : « ورواية صاحب الفهرست فيما يلوح اصح ، لان المتواتر ان الكندي كان يصلح الترجمات التي يكلف من ينقلها له ، او يجدها مترجمة » [٣٧] . **ويضيف** ، « وكان الكندي في الاغلب لا يترجم بنفسه ، بل يترجم له حرفية ناقل آخر ، ثم يتناول هو هذه الترجمة بالصقل والتهذيب ، ويضعها في قالب عربي رشيق بمقدار ما تسمح به الموضوعات الفلسفية العميقة . ومن المعروف ان الذي كان ينقل له هو (اسطاث) » [٣٨] . **وينتهي الى القول** ، « لم يكن الكندي يعرف في الاغلب اليونانية ، ولعله كان يعرف منها بضعة الفاظ ، ولكنه كان يعرف اللغة السريانية ، ونستطيع ان نجزم انه كان يتقنها . ولكنه ايضا لم يكن يترجم عنها بنفسه ، بل كان يعالج ترجمة النقلة ويصلحها »[٣٩] . و « لا يمكن على اي حال الفصل في هذه القضية فصلاً حاسماً الا بمتابعة ما كتبه الكندي ، ومراجعته على الاصول اليونانية لمعرفة مدى محاذاة ما هو موجود بالعربية مع ما هو مدون باليونانية او منقول الى السريانية » [٤٠] .

٢ ـ وجهة نظر د . جعفر آل ياسين

يبدأ مناقشته باعلان انه «اكثر ميلا الى ان الكندي لم يتقن اية لغة اجنبية في حياته ، والذي ورد عنه من (اصلاح) أو (معالجة) لترجمات المترجمين لا يقصد بها غير الاصلاح اللغوي او التركيب الدلالي للمعنى ، باعتباره فيلسوف العصر غير منازع » [٤١] . **ويدعم رأيه قول** د . عبد الرحمن بدوي : « انه لم يرد في أي مصدر من المصادر التي ترجمت للكندي انه كان يعرف اليونانية او السريانية او الفارسية ،ولم يُشْر هو في اية رسالة من رسائله الى شيء من هذا ، ولو كان يعرف اليونانية او السريانية لأشار الى ذلك قطعاً مباشرة او بطريق غير مباشرة » [٤٢] .

وينتهي الى القول ، « اما الغرض الذي يضعه البعض للفصل في قضية الكندي ومعرفته لليونانية والسريانية وذلك بمراجعة الاصول اليونانية لمعرفة مدى محاذاة ما هو موجود في العربيةمع ما هو مدون باليونانية او منقول عن السريانية ليتبين لنا مقدار ما ترجم الكندي من تلك الكتب ، اقول ان وضع هذا الفرض لا يقدم ولا يؤخر بالنسبة للقضية ذاتها ، لان اقتباسات الكندي الفيلسوف مأخوذة عن النص العربي الذي قام به غيره من المترجمين وخاصة (اسطاث) » [٤٣] .

---

(٣٥) **نقلاً عن : الأهواني ، الكندي : فيلسوف العرب** ، ص ٥٩ .
(٣٦) **المصدر نفسه** .
(٣٧) **المصدر نفسه** ، ص ٦٠ .
(٣٨) **المصدر نفسه** ، ص ٦٢ .
(٣٩) **المصدر نفسه** ، ص ٦٣ .
(٤٠) **المصدر نفسه** .
(٤١) آل ياسين ، **فيلسوفان رائدان : الكندي والفارابي** ، ص ٢٣ .
(٤٢) **المصدر نفسه** ، وعبد الرحمن بدوي ، **دور العرب في تكوين الفكر الأوروبي** (بيروت : دار الآداب ، ١٩٦٥) ، ص ١٤٢ .
(٤٣) **يقصد بالبعض (د . أحمد فؤاد الأهواني) ، كما ورد ذلك في : آل ياسين ، فيلسوفان رائدان : الكندي والفارابي** .

٣ ـ موقف يؤيد معرفة الكندي باللغة اليونانية والسريانية

أ ـ موقف البروفسور اسماعيل حقي الإزميري

ويذهب الى ان الكندي كان ، « متمكناً من اللغتين السريانية واليونانية ، وله وقوف تام عليهما ، ومن هاتين اللغتين نقل مؤلفات عديدة من اللسان الواحد الى الآخر . وتتبع النقل الى اللغة العربية ، وعني كثيراً بالترجمة وسعى لها سعياً . وتتبع ايضا ما في الهندية والفارسية من مؤلفات فكانت مؤلفاته المترجمة الى اللغة العربية وافرة » (٤٤) .

ب ـ موقف د . ماكس مايرهوف وآخرين

يقول د . ماكس مايرهوف «يذكر مؤرخو العرب من بين كبار المترجمين ابا يوسف يعقوب بن اسحق الكندي .. ولكن لا يعرف من تراجمه الا شيء قليل جداً هو في الواقع جغرافية بطليموس ، ولم تبق لنا اية ترجمة اتمها بنفسه .. » (٤٥) .

ويذهب الاستاذ مصطفى عبد الرازق ، في بحثه عن فيلسوف العرب ، الى انه كان يعرف السريانية ، فقال : « ويظهر ان الكندي كان عارفاً بالسريانية . وكان ينقل منها الى العربية » (٤٦) . وكذلك يذهب هذا المذهب د . ناجي عباس فيقول ، « كان يعتمد على الترجمة السريانية لانه كان يجيد اللغة السريانية » (٤٧) . ويميل د . طيّب تيزيني الى احتمال انه « قام احيانا بنشاط في اطار الترجمة والنقل » (٤٨) . ويرى د . خليل احمد خليل ، انه « ألمّ باليونانية والسريانية الى جانب لغته الام العربية » (٤٩) .

رابعاً : الاصالة الفلسفية : المنهج وبناء النسق

ونرى من اللازم ان نشير الى ان منح « ريادة » الفلسفة العربية للكندي ، لم يأت بشكل عفوي ، بل نتيجة لمؤشرات ضغطت على المؤرخين،واساطين الفكر العربي من بعده،وألحت عليهم بمنحه هذا اللقب، فقد تحدث عنه المؤرخون كـ (فيلسوف) لم يعرف التاريخ العربي قبله فيلسوفاً ، اتجه في دراسته اتجاهاً متميزاً ، اقترب في ابعاد منهجيته واقتفى خطى ارسطو وعمل على تقريب وجهات النظر بين ارسطو وافلاطون ، ومزج بين « الافلاطونية الحديثة » و« الفيثاغورية الجديدة » ، وتسربت اليه عن طريق هذه المنافذ المعرفية ، اصول فكرية تعود الى سقراط ، وأخرى ترجع الى الرواقية بشكل خاص في مباحثه الاخلاقية (٥٠) .

وهنا لا بد من الاشارة الى ان الكندي « كان من اشد طباعه تمسكاً بها ، هو الاعتراف بفضل السابقين على

---

(٤٤) الازميري ، **فيلسوف العرب يعقوب بن اسحاق الكندي** ، ص ١٩ .

(٤٥) ماكس مايرهوف ، « من الإسكندرية إلى بغداد ، » مقال مترجم في : عبد الرحمن بدوي ، **التراث اليوناني في الحضارة الاسلامية** ، ط ٤ (بيروت ؛ الكويت ، ١٩٨٠) ، ص ٥٩ ـ ٦٠ .

(٤٦) نقلاً عن : الاهواني ، **الكندي : فيلسوف العرب** ، ص ٦٠ .

(٤٧) التكريتي ، **الفلسفة الاخلاقية الافلاطونية عند مفكري الإسلام** ، ص ١٣٧ .

(٤٨) تيزيني ، **مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط** ، ص ٢٦٢ .

(٤٩) خليل ، **مستقبل الفلسفة العربية** ، ص ١٢٢ .

(٥٠) انظر : التكريتي ، **الفلسفة الاخلاقية الافلاطونية عند مفكري الإسلام** ، ص ١٣٧ ـ ١٤١ ، و« رسالة في دفع الأحزان ، » في : محمد كاظم الطريحي ، **الكندي : فيلسوف العرب الأول** (بغداد ، ١٩٦٢) ، ص ١١١ .

اللاحقين ، خاصة بما قدمته الحضارة اليونانية في نقلها الشرقي ، وكان يدرك بعمق هذا الاثر عليه وعلى منهجه ، حتى كثيراً ما نجد لديه هجوماً على اراء لا تتفق وطبيعته العربية الاسلامية ، ونجده في مجال آخر يعترف بقيمة الافكار كأفكار فحسب ، لها ميزانها الانساني والعام » [٥١] . ويعبر الكندي عن هذا الموقف التقويمي لافكار السابقين عليه بقوله : « ينبغي ان يعظم شكرنا للآتين بيسير الحق فضلاً عمن اتى بكثير من الحق ، اذ اشركونا في ثمار فكرهم وسهلوا لنا المطالب الحقيّة ، التي بها تخرجنا الى الأواخر من مطلوباتنا الخفية ، فان ذلك انما اجتمع في الاعصار السالفة المتقادمة عصراً بعد عصر الى زماننا هذا ، مع شدة البحث ولزوم الدأب وايثار التعب في ذلك .. وينبغي ان لا نستحي مع استحسان الحق واقتناء الحق من اين اتى ، وان اتى من الاجناس القاصية عنا والأمم المباينة لنا ، فانه لا شيء اولى بطالب الحق من الحق » [٥٢] .

ونحن نجد بهذا الصدد ، في طبيعة الكندي الفكرية ، « نحواً من العلمانية الحقة التي استوعبت قيم المعرفة الانسانية فاحاطت بها بعضاً او كلا بما تمكنت منه ، خلال حياتها التي امتدت سبعاً وستين سنة .. لأن الكندي يمثل الفيلسوف الحق الذي ينهج نحو البحث عن الحقيقة انّى كانت وانىّ وجدت لأن الحكمة ضالة المؤمن فهو وحدوي الراي عالمي المنهج حقق بموقفه هذا اهم منجزات الفكر الحضاري في عصره الذهبي » [٥٣] .

ان الموقع الذي احتله الكندي في الفلسفة العربية موقع خطير ، انحصر في نقل مناقشة ودراسة الموضوعات الفكرية من دائرة « علم الكلام » الى معسكر « الفلسفة » [٥٤] . ونرى ان هذه النقلة حالها حال ايّ علم ، وايّ حقل من حقول المعرفة ، عندما تناقش موضوعاته ضمن موضوعات علوم مختلفة ، وان محاولة نقل هذه الموضوعات الى مستوى علمي خاص بها ، ودراستها في ضوء منهج مستقل ، مهمة ليست بالسهلة . ومن هنا تأتي محاولة الكندي في هذا المجال ، تلك المحاولة التي اتكأت على جملة المحاولات التي سبقته في هذا الاتجاه ، من اجل حرصه على تحرير الموضوعات الفكرية التي مثلت لاحقاً موضوعات للفلسفة العربية من ثقل علم الكلام ومناهجه ، هذه المحاولة التي جسدها الكندي ، فمهد لمن اتى بعده ، طريقاً واضح المعالم ، يستطيع ان يغنيه باضافات جديدة . ونتفق مع « الشهرزوري » في ما ذهب اليه من « ان الكندي ، وان كان يسمى فيلسوف العرب ، فهو يمثل دور الانتقال من الكلام الى الفلسفة الخالصة » [٥٥] .

اما الصورة الاخرى التي ننشد تأشيرها هنا ، فتقوم على تقرير الحقيقة التي تذهب الى ان بعض الآراء الكلامية ظل لها ثقل واضح على فلسفته ، اذ نلحظ ان الكندي يلتقي في اكثر من مسألة فلسفية مع « المعتزلة » من ابرزها مسألة « حدوث العالم » الى جانب التقائه مع افلاطون في آراء اخرى حيناً ، ومع ارسطو حيناً آخر ، ومع فلاسفة غيرهم أحياناً اخرى [٥٦] .

لقد ظل الكندي ، في الخط العام ، يتحرك على ارض « دينية غيبية » بالرغم من معاولته اكساب

---

(٥١) آل ياسين ، **فيلسوفان رائدان : الكندي والفارابي** ، ص ١٧ .
(٥٢) الكندي ، **رسائل الكندي الفلسفية** ، ص ١٠٢ ـ ١٠٣ .
(٥٣) آل ياسين ، المصدر نفسه ، ص ٢٨ .
(٥٤) انظر : كارل بروكلمان ، **تاريخ الشعوب الإسلامية** ، ترجمة نبيه امين فارس ومنير البعلبكي ط ٣ ، ٥ج (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٠) ، ج٣ ، ص ٣٩ ، وفيليب حتي ، **تاريخ العرب** (موجز) (بيروت ، ١٩٤٥) . ص ١٤٤ .
(٥٥) نقلاً عن : دي بور ، **تاريخ الفلسفة في الإسلام** ، ص ١٢٨ .
(٥٦) انظر : بروكلمان ، **تاريخ الشعوب الإسلامية** ، ج٣ ، ص ٣٩ .

العملية اطاراً معلمناً رياضياً . في البدء نجد الكندي يطرح قضية « الله » وقضية « العالم » من حيث هما قضيتان متعارضتان بشكل مبدئي اولي . ان الآية القرآنية :﴿انما امره اذا اراد شيئاً ان يقول له كن فيكون﴾ (٥٧) ، تكتسب لدى (الكندي) مضموناً وطابعاً فلسفيين ، يطرحهما من خلال منظور منطقي منسق . وفي مجموع محاولاته للبرهان على « عملية الخلق » للعالم تبرز مقولتان رئيسيتان ، هما « النهاية » و« اللانهاية » في علاقتهما ببعضهما .

ان اللانهائي هو ، بحسب ذلك ، الله ، اما العالم او على نحو مصغر ، الجسم فنهائي . ان هذا التحديد ينسحب على مجموع افكار الكندي الفلسفية . بيد انه من الملاحظ ، انه كلما انحدر الباحث في بحثه لفلسفة الكندي من اعلى الى اسفل (اي من العالم الالهي الى العالم المادي الحسي) يرى نفسه مواجهاً لجوانب فلسفية اكثر « دنيوية » و « علمانية » (٥٨) .

ويضيف د . جعفر آل ياسين الى هذا الاتجاه الفكري الذي يكشف ابعاد منهجية الكندي وخصوصيتها ، اننا « واجدون في رسائله الفلسفية ، القائمة بين ايدينا الآن ، اتجاها تأويلياً جيداً في تفسير (الكتاب) يتخذ من الدلالة الخفية مؤشراً لايضاح الفكرة التي يريد ، خاصة عندما يجد في العبارة القرآنية ظاهراً لا يستوي مع حكمة القرآن وغايته ، ونسوق للقارىء مثلاً في تفسيره للآية السادسةمن سورةالرحمن ـ (رقم ٥٥) التي تقول : **والنجم والشجر يسجدان** ـ فيقدم الكندي لنا دلالة السجود الحقيقية والمجازية ، ثم يذهب الى ان السجود هنا هو (الطاعة) في تطبيق النظام ، مع افتراض ان هذه الافلاك والكائنات عاقلة مدركة كما ظن فيلسوفنا وقدماء القوم »(٥٩).

ومهما يكن من امر تفسيره هذا « فانه يدل على عمق الصدق الديني الذي مازج روح الكندي فظهرت معالمه وصوره في رسائله وكتبه ، على قلة ما وصل منها الينا . ومنابع الكندي في التفسير ترتفع الى مدرسة الاعتزال التي كانت تسلك السبيل نفسه من عرض لقواعد اللغة ومعان للالفاظ ، ومن ثمة تفسير للآية في دلالتها التأويلية » (٦٠) .

على اساس الفهم الذي أبرزته الاشارات السابقة ، نحاول ان نقف ونتساءل ما هي اذن مواقع الاصالة في فكر الكندي ؟ وما هي الطبيعة الفكرية لتلك الاصالة ؟

بدءاً نقول : ان الكندي لم يكن طفرة في تاريخ العلم فحسب ، بل كان رائداً للتدوين الفلسفي في عصره ، شاد لغة المعرفة الجديدة على اسس من الحبك الدقيق المبهم الذي تلعب الصياغة المكثفة دورها الكبير من خلاله : « وتؤدي احياناً الى غموض المعنى ونبوّ الاسلوب عن طريقه السوي ، وتلك آفة لمسناها لدى المترجمين للنص اليوناني او السرياني الى العربية .. ونحسب ان الكندي كان ضحية تلك الآفة نفسها ، وكانت معاناته لها مضاعفة ، وذلك لعدم معرفته اللغة الاصلية لها .. من جهة ، ولكونه الممارس الاول لهذا الاسلوب العتيد الذي قدمه المترجمون عندئذ ، فظهر اسلوبه الفلسفي متشحاً بالتعمية والايجاز والجفاف ، ولكنه متين في طبيعته الخاصة ، بعيد عن روح البلاغة في عصره » (٦١) .

---

(٥٧) **القرآن الكريم** ، سوره يس : الآية ٨٢ .
(٥٨) تيزيني ، **مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط** ، ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨ .
(٥٩) آل ياسين ، **فيلسوفان رائدان : الكندي والفارابي** ، ص ٢١ ـ ٢٢ ، والكندي ، **رسائل الكندي الفلسفية** ، ج١ ، ص ١٠٣ ـ ١٠٤ .
(٦٠) آل ياسين ، المصدر نفسه ، ص ٢٢ .
(٦١) المصدر نفسه ، ص ١٥ .

لقد كان امام الكندي طريق شاق وعر ، صعب المسالك ، حيث ، « وجب عليه ان ينحت المصطلح الفلسفي الجديد ويُقيمَ بناءه ، مشتقاً من اللغة تارة او مقروناً بطريقتها او مقتبساً مما اختاره المترجمون في نقولهم تارة اخرى . وأعمال الكندي في هذا السبيل تعتبر طفرة في الشكل والمضمون معاً لأنه تمكن ان يؤسس « حدوداً » و« رسوماً » للمصطلحات الفلسفية والكلامية مما يجعله طليعةً بين علماء عصره ، بل هو الرائد حقاً في نحت الالفاظ الجديدة يوم لم يكن في قدرة الباحث العربي ، ان يبني اللفظ بمعناه الحقيقي الدال عليه ، وتلك ولعمري براعة امتاز بها الكندي ، وامتازت بها العربية لمرونتها وتقبلها الفكر العتيد » (٦٢) .

عَوْد الى جو التساؤلات السابقة ، نرى ان الاجابة تتحدد في المنهجية الانتقائية التي اختارها الكندي لفلسفته ، تلك المنهجية التي تبرز قدرته على التوفيق بين الآراء المتصارعة بروح نقدية ، وانتقاء ما يؤيد وجهة النظر التي يؤيدها (٦٣) . وانه مما يستوقف النظر حقا اننا لا نجد لدى فيلسوفنا الكندي « منهجاً منسقاً ومهذباً في تصانيفه ومؤلفاته على كثرتها . وعذرنا عنه ـ الذي نستخلصه من طبيعة عصره ـ انه نشأ في بواكير النهضة الفلسفية حيث لم تكن قدرة الباحث تمتلك الركون والهدوء والاستقرار الذي نجده مثلا في عهد الشيخ الرئيس ابن سينا ... على اننا قد نحمد السبيل الاول لانه وسيلة تستقطب الابداع والاصالة ، بينما يكون الثاني اقرب الى التقليد والاحتذاء ، ومهما يكن ففي الموقفين مجال للنقد والتحكيم » (٦٤) .

اما الطبيعة الفكرية لهذا المنهج الانتقائي ، فتتكشف في القدرة الذهنية الفائقة التي استوعبت التيارات الفكرية السائدة ، وتشخيصه للمشكلات التي يعج بها واقع الأمة ، والتي انعكست في دوائره الثقافية ، وتمكّنه من تطويع اتجاهات مختلفة في بنية فكرية جديدة تحقق هذا الغرض ، وهذا يتكشف في الخط المعرفي الذي ينسحب على مجموع النتاج الفكري للكندي ، ويتميز الكندي بالرغم من تأثره الكبير بأرسطو بكونه « فيلسوفاً احتفظ بالحلقات الاساسية من الاسلام كدين . وهذا يعني بالتالي انه لم يأخذ بمفهوم ارسطو عن (العالم) و(المادة) ، إن هذا لم يكن ممكنا لسببين : الاول ـ ان الكندي تعرف على ارسطو ، كما قلنا ، ممتزجاً بمعالم الافلاطونية الحديثة ، بالرغم من انه ابدى اتجاهاً أولياً لفهم ارسطو بعيداً عن التأثيرات الافلاطونية الحديثة . اما السبب الثاني فهو التأثير الكبير الذي مارسه الدين على عملية تكوين ذهنيته (اي ذهنية الكندي) الفلسفية ، وخصوصاً في مسألة « الخلق » و« علاقة » الانسان بالإله » (٦٥) .

ويمكننا ان نلمس الطبيعة الفكرية لهذا المنهج الانتقائي في النواحي الآتية :

١ ـ تبرز محاولة الكندي في التوفيق بين آراء افلاطون وآراء ارسطو (٦٦) ، ود . ناجي عباس يؤكد موقف الاثر الارسطي في بنية فكر الكندي ، فيؤشر ذلك بقوله : « لا شك ان الكندي حذا حذو ارسطو في تأليفه ، وفلسفته اساسها مشّائي الا انه مع هذا تأثر بآراء المتكلمين لا سيما المعتزلة بالاضافة الى تأثره بافلاطون وسقراط فاننا نجد في مصنفات الكندي رسالة في فضيلة سقراط واخرى في الفاظ سقراط وثالثة في المحاورة بين سقراط وارشيجانس ورسالة في خبر موت سقراط ورسالة فيما جرى بين سقراط والحرانيين » (٦٧) .

---

(٦٢) المصدر نفسه ، ص ٢٩ ، والكندي ، **رسائل الكندي الفلسفية** ، ص ١٦٥ ـ ١٧٩ .

(٦٣) انظر : مصطفى عبد الرازق ، **فيلسوف العرب والمعلم الثاني** (القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٤٥) ، ص ٤٨ .

(٦٤) آل ياسين ، **فيلسوفان رائدان : الكندي والفارابي** ، ص ٢٠ .

(٦٥) تيزيني ، **مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط** ، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥ .

(٦٦) انظر : دي بور ، **تاريخ الفلسفة في الإسلام** ، ص ١٣٣ .

(٦٧) التكريتي ، **الفلسفة الأخلاقية الأفلاطونية عند مفكري الإسلام** ، ص ١٣٧ ـ ١٣٨ .

ونرى ان الكندي رغم تأثره الشاخص بأرسطو ، فانه لم يقتنع بكل آرائه الفلسفية ، فنلحظ انه يتفق معه في المجالات التي تنحصر في حدود فلسفته الطبيعية ، في حين انه يفترق ويبتعد عنه بخصوص المسائل الميتافيزيقية (ما وراء الطبيعة) ، واعني بهذا مسألة « قدم العالم » والركائز الفكرية التي تقوم عليها .. فبينما اتكأ ارسطو في تقرير « قدم العالم » على الزمان ، نجد الكندي يؤكد « حدوثه » من « العدم » دفعة واحدة (٦٨) .

اما نقاط اللقاء بينه وبين افلاطون ، فتبرز في التأكيد على أهمية الرياضيات في دراسة الفلسفة ، فقد ألزم افلاطون تلامذته بمعرفة العلوم الرياضية ، وذهب الى حد الكتابة فوق باب الاكاديمية : « لا يدخل ابوابي من لا يعرف الهندسة » (٦٩) . في حين يرى الكندي ان الفلسفة ينبغي ان تبنى على الرياضيات وبدونها تتحول الفلسفة الى مجرد رواية (٧٠) .

ويذهب افلاطون الى تقرير « حدوث العالم » ، والكندي لا يختلف معه في اساس القضية ، بل في التفاصيل التي تمت بها عملية الحدوث ، فبينما يرى افلاطون ان عملية الحدوث ذاتية ، اي ان العالم حادث بطبعه ، يرى الكندي ان عملية الحدوث امكانية ، اي بمعنى آخر ان العالم محدث بارادة مغايرة له (٧١) .

الملاحظ ان الكندي ، « لا يجاري افلاطون في خيالاته عن كيفية الخلق في قصة طيماوس ولا يستهويه مذهب ارسطو في المادة العاشقة للصورة والله ، ولم يتأثر بنظرية الصدور التي نادت بها الافلاطونية الحديثة والتي حاولت ان تقرب المسافة بين الله الواحد المجرد من المادة والمادة المتغيرة » (٧٢) .

على هذا الاساس ، نقول ، ان الكندي ضمن هذا التعدد والتشعب اختط له منظوراً خاصاً حول « المادة » و« العالم المادي » ، اذ « ان تأثره بافلاطون وارسطو وافلوطين لم يلامس المسألة الاساسية في رأيه ، وهي مسألة العلاقة بين (الحق) و(الخلق) كما يقول الصوفيون الاسلاميون ، اي بين الله والعالم . في وجهة نظره تلك ظل الكندي في الخط العام ، يتحرك على ارض دينية غيبية ، بالرغم من محاولته اكساب العملية اطاراً معلمناً رياضياً » (٧٣) .

٢ ـ تشخص الركن الآخر من اركان الطبيعة الفكرية لمنهج الكندي ، فقد ذهب المؤرخون الى انه جمع بين « الافلاطونية الحديثة » و« الفيثاغورية الجديدة » . ونحاول ان نقف هنا لنطرح تحديداً للابعاد الفكرية لهاتين المدرستين ، فقد ذهب الاستاذ يوسف كرم في تحديده للفيثاغورية الجديدة : « بانها نهضة فكرية متعددة الوجهات ، فهي نحلة دينية ، وهي مذهب فلسفي ، يعدّ محاولة لفهم العالم بقوانين واضحة .. وهي مدرسة عنيت بالرياضيات والفلك والطب ... وهي هيئة سياسية استهدفت اقرار النظام على ايدي الفلاسفة » (٧٤) .

---

(٦٨) انظر : محمد بحر العلوم ، **الكندي ، الرائد الأول للفلسفة الإسلامية ومفخرة الفكر العربي : الجانب التاريخي** (النجف ، ١٩٦٢) ، ص ٤٣ .

(٦٩) انظر : محمد جلوب فرحان ، « تحليل ارسطو للعلم البرهاني ، » (رسالة ماجستير ، بغداد ، ١٩٧٦) ، ص ٤٠ .

(٧٠) انظر : الكندي ، **رسائل الكندي الفلسفية** ، ص ٣٦٩ .

(٧١) انظر : عمر فروخ ، **المنهاج الجديد في الفلسفة العربية** (بيروت ، ١٩٧٠) ، ص ٣٣ ـ ٣٤، وصليبا ، **تاريخ الفلسفة العربية** ، ص ١٢٩ ـ ١٣٠ .

(٧٢) التكريتي ، **الفلسفة الأخلاقية الأفلاطونية عند مفكري الإسلام** ، ص ١٣٨ .

(٧٣) تيزيني ، **مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط** ، ص ٢٦٧ .

(٧٤) انظر : يوسف كرم ، **تاريخ الفلسفة اليونانية** (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٨) ، ص ٢٦ .

اما « الافلاطونية الحديثة » فهي محاولة لوضع فلسفة دينية ، تقوم على أسس افلاطونيـة ، تسربت الى داخل منظوماتها الفكرية آراء رواقية ، وهي مدرسة تحرص على الاحتفاظ بالعقلية العلمية ، التي تنظر الى الوجود وكأنه هندسة كبرى (٧٥) .

لقد كانت النظريتان الفيثاغورية والافلاطونية موجودتين امام بصر الكندي « فتأثر بالأولى في القول بقوة الاعداد وما لها من اثر وسحر » (٧٦) . اما الثانية ، فقد خدمت الفكر العربي ـ الاسلامي بشكل عام ، وفلسفة الكندي في جهتين ، الجهة الاولى ؛ انها قدمت فلسفة ارسطو ممزوجة بملامحها ، وعلى هذا المزج قبلت فلسفة ارسطو من قبل دائرة الثقافة العربية وكذلك من قبل ثقافة الكنـدي (٧٧) .الجهة الثانية ، انها قدمت للفكر العربي الوسيط ، والحال كذلك بالنسبة للكندي ، شخصية افلوطين ،الذي قام بحل قضية « الوحدة » ، الحل الذي لاقى قبولاً معيّناً من دائرة الفكر الفلسفي العربي ، اذ قام افلوطين بإزالة « ثنائية (الصورة والمادة) الارسطية ، وثنائية (الحسي والمثالي العقلي) الافلاطونية » (٧٨) .

ولزاما علينا ان نشير في نهاية هذه الفقرة ، الى ان لهذه الدوائر الفكرية اثراً بارزاً في المباني الفلسفية التي شيدها الكندي ، وخلقت له اجواءً ، دفعت به الى تفسير العـالم ، وجميع مـا يرتبط بالوجود ، من زاوية « روحية » موحدة . وان كان هذا التوجيه نحو هذه الزاوية ، مرتبطـاً بثقافتـه العربية الاسلامية ، التي كان لها ثقل في بناء نسقه الفلسفي بهذا الشكل .

خامساً : الاثر العلمي في فلسفته

ان الكندي باشر فعل نشر لثقافة علمية موسوعية ، انتجها العقل الانساني ، في دائرة الثقافة العربية ، ويأتي هذا ادراكاً منه لأهمية العلوم ، والدور الذي تلعبه في تغيير حياة الأمة ، فان فلسفته مثلت النسيج ، الذي يعكس الوحدة العلمية بين الحقول المختلفة ، وهذه ميزة جديدة في الفكر الانساني جسدها الكندي ، بعد ان كانت الحواجز قائمة بين البحوث النظرية والبحوث التجريبية ، باعتبار ان في الأولى يسود العقل ، كطريقة علمية في بناء الصيغ والنظريات ، في حين تلعب التجربة والمختبر ، في الثانية الدور الاساس .

وتأشيراً لبداية ترويج الثقافة العلمية في ساحة الفكر العربي ، وبيان المـواقع المتميـزة لفعل الكندي الثقافي في هذا الاتجاه ، نقول ، لقد « رافق حركة المعتزلة ، في توسعها وانتشارها ، اقبال متزايـد على مؤلفات اليونان ، ادى بهذه الحركة ـ تدريجياً ـ الى الانطلاق من حدود الكلام الى آفاق العلوم النظرية والعقلية والتجريبية على اختلافها ، وكان من اول الذين توفروا على العناية بهذه العلوم جملة (يعقوب بن اسحق الكندي) » (٧٩) .

وفي الحقيقة نرى ان الكندي كان واعياً ، بشكل واضح لمخاطر الفصل بين الجانبين في حياة الأمة العربية ، ولأجل ذلك جاهد في سبيل تأشير الصورة الموحدة بينهما ، للدور الاساس الذي يقومان به في

---

(٧٥) انظر : المصدر نفسه ، ص ٢٨٥ .
(٧٦) التكريتي ، **الفلسفة الاخلاقية الأفلاطونية عند مفكري الإسلام** ، ص ١٤١ .
(٧٧) انظر : تيزيني ، **مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط** ، ص ٢٦٤ .
(٧٨) المصدر نفسه ، ص ٢٦٦ .
(٧٩) اليازجي ، **معالم الفكر العربي في العصر الوسيط** ، ص ١٧١ .

برامج التغيير السريع لوجه الحياة العربية ، وقد صرح في جملة نقلها الكثيرون ممن ترجموا له ، يقول فيها : « ان فلسفته تنحصر في الرياضيات والفلسفة الطبيعية » (٨٠) .

وتنصب محاولتنا هنا على ابراز تصنيف الكندي للعلوم ، ودراسة الجوانب التجريبية ، باعتبارها علوماً ، دارت موضوعات بحثها حول « العالم الخارجي » ، باشيائه وظواهره ، وبيان « الجوانب النظرية » (الرياضيات والمنطق) باعتبارها اجهزة لغوية ، تستعين بها العلوم ، في صياغة ما توصلت اليه من نتائج في بحثها العلمي على هيئة « صيغ » و« مقولات » رياضية ، وعلاقات منطقية ، هي قواعد وضوابط للبناء .

وقد جاء المشروع التوحيدي ، يجمع بين حقول العلوم المختلفة في بناء الكندي الفلسفي الموسوعي .

١ ـ العلوم التجريبية

يمثل العالم الخارجي موضوعاً لدراسة هذه العلوم ، الغاية التعرف عليه اولا ، ثم كشف اسراره والسيطرة عليه واستثماره ، وعبر درب التعرف عليه واكتشافه ، صياغة « مبادىء » و« نظريات » ، تفسر وتعلل سلوك الظواهر والاشياء والعلاقات بينها . والعالم الخارجي ، في الوقت نفسه ، يمثل مختبراً يكشف فيه عن صدق المبادىء والنظريات .

ونرى ، بالضرورة ان نشير الى ان أي حقل من حقول العلم التجريبي تتحدد دراسته في جزء محدد من هذا العالم ، وسنركز هنا على ابراز محاولة الكندي التصنيفية ، التي رسمت حدود مباحث « الفيزياء » و« الكيمياء » و« الجغرافية » و« الفلك » و« الطب » :

أ ـ دارت بحوث الكندي حول « البصريات : باعتبارها جزءاً من علم الفيزياء ، فقد ألّف كتاباً في اختلاف المناظر ، وآخر في اختلاف مناظر المرآة (٨١) .

وفي ضوء هذه الاشارات نستطيع ان نقول ، ان الكندي ركز بحثه على موضوع الإبصار وهو العالم الخارجي ، باشيائه وظواهره وعلاقاته . والابصار باعتباره صورا عن الموضوع ، والوسيلة وهي الاحساس . ويعني هذا انه ادرك بأنّ معرفة « الشيء » لا يمكن ان تتم من دون توفر هذه الابعاد ، الموضوع ، الوسيلة والصور الذهنية للموضوع .

ويرى د. فيليب حتي ان من كتبه « التي انتشرت في الشرق والغرب ، مؤلفه الفريد في البصريات ،وهو يستند الى مؤلف (اقليدس) » (٨٢) ونلاحظ في مجموعة الكندي الفلسفية ، رسالة بعنوان « في علّة اللون اللازوردي الذي يُرى في الجو في جهة السماء وظن انه لون السماء » (٨٣) . والكندي في هذه الرسالة ، يناقش طبيعة الاجسام المستضيئة ، ويرى ان التفاوت في اضاءتها عائد الى قابليتها في عكس الضوء ، وينعطف في حديثه ليناقش مسألة في غاية الأهمية ؛ فيذهب الى ان الضوء الذي نراه في الجو ، هو ضوء منعكس من الذرات البخارية والأرضية التي يحملها الهواء ، واذا تخطينا طبقة الهواء الذي يحملها (الذرات السابقة الذكر) ، انعدم ذلك وحدث الظلام .

---

(٨٠) انظر : دي بور ، **تاريخ الفلسفة في الإسلام** ، ص ١٢٩ .

(٨١) انظر : عمر فروخ ، **عبقرية العرب في العلم والفلسفة** ، ط٢ (بيروت : المكتبة العلمية ، ١٩٥٢) ، ص ٣٧ .

(٨٢) انظر : حتي ، **تاريخ العرب** ، ص ١٤٤ .

(٨٣) الكندي ، **رسائل الكندي الفلسفية** ، ج٢ ، ص ١٠٣ .

ب ـ أدرك (الكندي) ، ان كل علم يختص بدراسة جزء من الطبيعة ، وهذه بداية جنينية شارك بها بدور الريادة في إنبات مركز استقلالية العلوم ، وبروز ظاهرة التخصص في ساحتها ، فعلم الفيزياء لا يهتم ، بل وليس من اهتمامه ، دراسة الجزء الذي يركز علم الكيمياء دراسته عليه .

وعلى اساس هذا الفهم ، افرد (الكندي) كتاباً في مجال الكيمياء ، انصب على دراسة المعادن ، وهو « كتاب الجواهر والاشباه » ، وقد ذكره (البيروني) بقوله ، « ولم يقع اليّ من هذا الفن غير كتاب ابي يوسف يعقوب بن اسحاق الكندي ، الذي قد افترع فيها عذرته وظهر ذروته كاختراع البدائع في كل ما وصلت اليه يده من سائر الفنون فهو إمام المحدثين واسوة الباقين » (٨٤) .

ج ـ ضم فيلسوفنا في موسوعته العلمية ، مناقشة لموضوع آخر من موضوعات العالم الخارجي ، وقد حصره في دراسة الظروف الجوية ، وطبيعة الامكان (التوقع) ، وبالتالي كشف عن امكانية فائقة ، عبر مشروعه الترويجي للثقافة العلمية ، في تحديد سمات « علم الجغرافية » . ولبيان ذلك لا بد ان نشير الى مجموعة من رسائل الكندي التي احتوتها موسوعته ، تلك الرسائل التي كشفت عن عمق ثقافته العلمية بشكل عام ، وفي (الجغرافية الطبيعية ، الطقس) بشكل خاص :

ـ « في العلة التي لها تكون بعض المواضع لا تكاد تمطر ».
ـ « في علة كون الضباب » .
ـ « في علة الثلج والبرد والبرق والصواعق والرعد والزمهرير » .
ـ « في العلة التي لها يبرد اعلى الجو ويسخن ما قرب من الارض »(٨٥) .

د ـ وانشغل (الكندي) في مناقشة موضوعات علمية تخص علم الفلك ، اضافة الى انه رسخ سلوك علمي جديد في دراسة « الاجرام » السماوية ، وهذا السلوك تحدد في رفضه لأثر الكواكب على حياة الانسان بالصورة التي يرسمها المنجمون .

ونرى من خلال دراسة رسائله ، انه قد اهتم بدراسة المواقع التي تشغلها الكواكب في القبة السماوية ، وبشكل خاص (الشمس) و(القمر) بالنسبة للأرض ، والاثر الطبيعي لذلك ، وما ينشأ عنها من ظاهرات يمكن تقديرها من حيث الكم والكيف والزمان والمكان (٨٦) .

ومن الضروري الاشارة إلى بعض رسائله ، التي ناقش فيها الموضوعات الفلكية :

ـ « رسالة في ايضاح تناهي جرم العالم » (٨٧) .

ـ « في الإبانة عن ان طبيعة الفلك مخالفة لطبائع العناصر الاربعة » (٨٨) .

---

(٨٤) البيروني ، **الجماهر في معرفة الجواهر** (حيدر آباد : جمعية دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٥ هـ) ، ص ٣١ ـ ٣٢ .
(٨٥) الكندي ، **رسائل الكندي الفلسفية** ، ج٢ ، ص ٩٩ .
(٨٦) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٨٦ ـ ١٩٢ ، و ج٢ ، ص ٤٨ ـ ٥٣ .
(٨٧) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٨٦ .
(٨٨) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٤٠ .

- « في ان العناصر والجرم الاقصى كروية الشكل » [٨٩] .

- « في الجرم الحامل بطباعه اللون من العناصر الاربعة والذي هو علة اللون » [٩٠] .

هـ - تكاد تجمع المصادر الرئيسية - في عرض ترجمة الكندي - انه كان عالماً بالطب ، وذكروا له عدداً من المؤلفات في حقل الطب [٩١] . واذا عدنا الى رسائله ، فانها لا تساعدنا في اعطاء رؤية واضحة عن مكانة فيلسوفنا الطبية ، إذ انها تقدم لنا رسالة يتيمة ، بعنوان « في ماهية النوم والرؤيا » وهي تحتوي على معلومات طبية عامة [٩٢] .

ومقابل هذا الحال ، نجد ان ابن النديم يعرض للكندي ، ما يقارب اربعة وعشرين كتاباً ورسالة في الطب ، وما يتصل به من علوم . وهذه المجموعة يبحث بعضها في الادوية المشفية من الروائح المؤذية ، وفي علة نفث الدم ، وفي الامراض الحادة ، وكيفية الدماغ ، وعلة الجذام وأشفيته ، وعلة موت الفجأة ، وفي وجع المعدة ، والنقرس ، واقسام الحميات ، وفي علاج الطحال [٩٣] .

وللفيلسوف ابن رشد نقد شديد ، وجهه للكندي في كتابه **الكليات** عند كلامه عن قوانين تركيب الادوية ، فقال : « جاء بشناعات وهذيانات ادت الى تخبط في علم الادوية » [٩٤] .

٢ - العلوم النظرية

ونقصد بهذه العلوم ، اساليب وطرقاً نظرية ، تستعين بها العلوم في تشكيل ابنيتها ، وهي « العلوم الرياضية » و« المنطق»، باعتبار الاولى تمثل اجهزة لغوية تستخدمها العلوم لعرض حقائقها ، والثاني « آلة » تستعين بها العلوم ، في اختيار المفهوم العلمي كـ « وعاء » نظري يحدد ماهية الشيء ، او يشخص جوهر الحادثة . ويقدم لها مجموعة قوانين تساهم في بناء « المبادىء » العلمية ، وتشكيل « النظريات » المتينة .

ونقف هنا ، ونترك الكندي يضع مخططاً لكل من هذين الحقلين ، في مشروعه التصنيفي للعلوم :

أ - بدءاً نقول ، ان الرياضيات هي جهاز لغوي ، يتألف من مجموعة من المفاهيم الدقيقة والواضحة ، ومجموعة من الصيغ الخالية من التناقض وتتوفر فيها المتانة ، يتكىء عليها العالم في صياغة ما توصل اليه من نتائج ، اثناء قيامه بالتجارب والملاحظات والمشاهدات ، على هيئة صيغ ونظريات . وعلى هذا الاساس تصبح الرياضيات هي الجهاز اللغوي لشتى العلوم ، اذا نشدت الدقة والوضوح والمتانة ، وابتعدت عن التناقض .

لقد اشتهر الكندي بالعلوم الرياضية ، الى حد اعتبره البيهقي « رياضياً مهندساً خائضاً في غمرات العلم » [٩٥] ويذهب الكندي الى ان « الفيلسوف » يحتاج الى علم الرياضيات ، ويعني بها ، « العدد

---

(٨٩) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٤٨ .
(٩٠) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٦٤ .
(٩١) انظر ، حتي ، **تاريخ العرب** ، ج٢ ، ص ٤٤٥ .
(٩٢) الكندي ، **رسائل الكندي الفلسفية** ، ص ٣١٠ .
(٩٣) انظر : ابن النديم ، **الفهرست** ، ص ٣٦١ - ٣٦٢ .
(٩٤) نقلاً عن : دي بور ، **تاريخ الفلسفة في الإسلام** ، ص ١٢٩ .
(٩٥) المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

والتآليف والهندسة والتنجيم ، الذي هو علم هيئة الكل » (٩٦) .

نفهم من هذا ان الرياضيات اصبحت تمثل قناة لمختلف العلوم ، ويظهر ان فكرة اللجوء الى الرياضيات وجعلها جسراً للفلسفة ، قد اثرت على فلسفه الكندي واتخذت ابعاداً جديرة بالاهتمام ، تحددت في كونها منهجاً ولغة ، اتكأ عليها في ابحاثه الطبية المتعلقة بالادوية (٩٧) .

واذا ألقينا نظرة فاحصة على مؤلفات الكندي وجدنا ان للرياضيات ثقلاً ظاهراً ، فقد ذكر المؤرخون له « ما يقارب المئة رسالة في مختلف الموضوعات في الحساب والهندسة .. النسبة » (٩٨) . ونجد ، اذا عدنا الى موسوعته العلمية ، مجموعة رسائل ، أودع فيها ثقافته الرياضية باتجاهاتها المختلفة ، من هذه الرسائل :

ـ « رسالة كمية كتب ارسطو » (٩٩) .

يقول الكندي فيها ، « إن لم يكن العدد موجوداً لم يكن معدوداً ، ولا تأليف العدد ، ولا من المعدود الخطوط والسطوح والاجرام والازمان والحركات . فان لم يكن عدد لم يكن علم المساحة ولا علم التنجيم » (١٠٠) .

ـ « في العلة التي لها يبرد أعلى الجو ويسخن ما قرب من الارض » (١٠١) .

ويناقش مسائل مهمة وخطيرة ، مسائل تدور حول « النهاية » و« اللانهاية » ، يقول : « فأما ما سألت عنه ـ اوضح الله لك جميع مطالبك ـ من مسألتك الثالثة : اذا كانت الاعداد بلانهاية ، فيمكن ان تكون المعدودات بلانهاية ام لا ؟ فان هذا القول ليس بحق ، لان الاعداد متناهية ، وانما يعرض لها ان تسمى لا نهاية عرضاً لا طبعاً .. » (١٠٢) .

ـ « رسالة الكندي الى المعتصم بالله في الفلسفة الاولى » (١٠٣) .

و(الكندي) في هذه الرسالة يتابع رأي القدماء (منذ اقليدس) في اعتبار (العدد كمية) ، يقول : « ان كان الواحد عددا ، فهو كمية ما . وان كان الواحد كمية ، فخاصة الكمية تلحقه وتلزمه ، اعني انه مساوٍ ولا مساوٍ » (١٠٤) .

ب ـ يذهب المستشرق ديلاسي اوليري في تحديد مكانة الكندي في تاريخ المنطق والثقافة العربية ، الى ان تعاليم الكندي المنطقية ، قد صححت البحث المنطقي لارسطو . ودفعت به الى الامام ، في دائرة الثقافة العربية (١٠٥) .

---

(٩٦) الكندي ، **رسائل الكندي الفلسفية** ، ج٢ ، ص ٣٧٠ .
(٩٧) قدري حافظ طوقان ، **الخالدون العرب** (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٤) ، ص ٤٤ .
(٩٨) ابن النديم ، **الفهرست** ، ص ٣٥٨ ـ ٣٦٤ .
(٩٩) الكندي ، **رسائل الكندي الفلسفية** ، ص ٣٦٩ ـ ٣٧٧ .
(١٠٠) المصدر نفسه ، ص ٣٧٧ .
(١٠١) المصدر نفسه ، ص ٩٩ ـ ١٠٠ .
(١٠٢) المصدر نفسه ، ص ٩٩ .
(١٠٣) ابو يوسف يعقوب بن اسحق الكندي ، **كتاب الكندي إلى المعتصم بالله في الفلسفة الأولى** ، تحقيق احمد فؤاد الاهواني ، ص ١٢٥ ، نقلاً عن : الاهواني ، **الكندي : فيلسوف العرب** ، ص ١٢٦ .
(١٠٤) الاهواني ، المصدر نفسه ، ص ١٢٥ .
(١٠٥) اوليري ، **الفكر العربي ومكانه في التاريخ** ، ص ١٥٢ .

لقد تابع الكندي صاحب المنطق في ذكر كتبه المنطقية ، وكنا نود ان نكتفي بعرض اسمئها باعتبار انها معروفة لدى المشتغلين بالفلسفة لولا امرين :

الأول ـ اضافة كتابي **الخطابة والشعر** الى المنطق : أيرجع ذلك الى الكندي ام انهما الحقا لدى السريان والمفسرين من المشائين .

الثاني ـ غرابة الاسماء التي استعملها الكندي [١٠٦] . درج الكندي في **كتاب كمية كتب (ارسطو)** على تعريب اسم الكتاب اليوناني ثم ترجمته، مع عرض وجيز لموضوع كل كتاب :

الاول ـ قاطيغورياس ، وهو « على المقولات » .

الثاني ـ باري ارمنياس ، ومعناه « على التفسير » .

الثالث ـ انولـوطيقي الاول ـ ومعناه « العكس من الرأس » .

الرابع ـ انولوطيقي الثانية ـ ومعناه « الايضاح » .

الخامس ـ طوبيقا ، ومعناه « المواضع » .

السادس ـ سوفسطيقا ، ومعناه « المنسوب في السوفسطائيين » .

السابع ـ ريطوريقا ، ومعناه « البلاغي » .

الثامن ـ بوييطيقا ، ومعناه « الشعري » .

ويلوح ان كتاب كمية كتب ارسطو كان من اوائل تآليف الكندي فلم تكن المصطلحات قد استقرت بعد عند المشتغلين بالترجمة . الدليل على ذلك انه يستخدم في بعض كتبه التي ألفها فيما بعد المصطلحات المألوفة ، مثل ، القياس بدلا من « العكس من الرأس » والبرهان بدلاً من « الايضاح » [١٠٧] .

لقد كان الكندي يعيش في عصر الترجمة ويتنفس في جوها ، ويشارك في النقل واصلاح الترجمات ، فلا غرابة ان يبدأ بذكر اسم الكتاب باليونانية ، ثم يحاول ان يضع له المصطلح العربي الملائم ، وفي بعض الاحيان نجد ان هذا المصطلح العربي هو الذي شاع فيما بعد واستقر ، وفي بعض الاحيان الاخرى نجد مصطلحاً كندياً لم يقدر له البقاء [١٠٨] .

ننتقل بعد ذلك الى الحديث عن الحاق كتابي **الخطابة والشعر** بالمنطق : لم تكن الخطابة او الشعر من جملة المنطق في الثبت الذي نقله القفطي عن شخص يسمى بطليموس أورد قائمة باسماء كتب ارسطو . ذلك انه أورد كتابه في صناعة الشعر في موضع ، ثم بعد قليل تكلم عن اربعة كتب منطقية متتالية هي **العبارة والقياس والبرهان والسفسطة** . وبعد ان ذكر كتبه الخلقية والسياسية اورد كتاب **الخطابة** .

---

(١٠٦) انظر : الأهواني ، **الكندي : فيلسوف العرب** ، ص ١١٠ ـ ١١١ ، والازميري ، **فيلسوف العرب يعقوب بن اسحاق الكندي** ، ص ٥٣ ـ ٥٤ .

(١٠٧) الأهواني ، المصدر نفسه ، ص ١١١ ـ ١١٢ .

(١٠٨) المصدر نفسه ، ص ١١٢ .

ولماذا اخذ السريان ينقلون المنطق من اليوناني الى السرياني ، وقفوا عند كتاب **السفسطة** ، كما يتضح من آخر النسخة المنشورة عن المخطوطة التي كانت في حوزة الحسن بن سوار المنطقي ؛ فالارجح ان إلحاق كتابي **الخطابة والشعر** ، بالمنطق لم يتم إلا على يد العرب ، ويلوح ان اول من فعل ذلك **هو** فيلسوف العرب . فقد شارك في نقل المنطق ، فاختصر المقولات والعبارة والشعر ، وفسر القياس والسفسطة وشرح البرهان ، كما ذكر (القفطي) (١٠٩) .

خاتمة

لقد كانت مهمة (الكندي) خطيرة وشاقة ، فهو سلك درباً جديدة في الفكر العربي ، دفعه الى تدشين ساحة الثقافة العربية ، بفعل فلسفي فتح ساحة مجابهة على محورين :

الاول ـ انه باشر فعل تثقيف داخل دائرة الثقافة الدينية ، تثقيف فلسفي ـ علمي ، يحقق اجتياحاً لكثير من المباني التي تتعارض مع النهج العقلي .

الثاني ـ انه حفر مجرى منهجية جديدة وقفت بجوار المنهج النصوصي المعتمد ، وقد حققت المنهجية الجديدة تشييد هياكل بنيان فلسفي عربي ، مستقل عن هيمنة ووصاية علم الكلام . و الكندي نشد إنجاز ذلك عن طريق نشر مناهج العلوم الطبيعية والرياضية والمنطقية ،وعن سبيل تأليف رسائل كثيرة ، ساهم في ترويجها في دوائر الثقافة العربية .

ولتحقيق هذا الفعل الفلسفي المقاتل على مستوى الحوار الفكري ، وعلى صعيد جادة الفاعلية النقدية ، وتشكيل بنيان فكر عربي جديد ، باشر الكندي نشر فكر موسوعي يجمع كل اطراف العلوم ، التي انتجها العقل الانساني لمجابهة المرتكزات الفكرية المتخلفة □

صدر حديثاً
عـــن
مركز دراسات الوحدة العربية
المجتمع العربي المعاصر
بحث استطلاعي اجتماعي
الدكتور حليم بركات

(١٠٩) انظر : عبد الرحمن بدوي ، محقّق ، **منطق ارسطو** ، ٣ ج (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨) ، ج٣ ، ص ١٠١٤ وما بعدها ، والأهواني ، المصدر نفسه ، ص ١١٢ ـ ١١٣ .

الفلسطينيون والوحدة العربيـة :

٢ ـ منذ نكبة ١٩٤٨ حتى اليوم(*)

ابراهيم ابراش

استاذ مساعد بكلية الحقوق الرباط ـ المغرب.

مقدمـــة

اذا كان الفلسطينيون في صياغتهم لمواقفهم من اشكالية الوحدة العربية في مرحلة ما قبل النكبة ، اكثر تـأثراً بتطورات الاوضاع في فلسطين ، حيث اخذت قضايا النضال الـوطني ضد الصهيـونية والاستعمار حيزاً كبيراً من اهتماماتهم على حساب القضايا النظرية ذات الارتباط بالقومية العـربية والوحدة العربية ، فإن الصورة اختلفت في مرحلة ما بعد النكبة ، بحيث ان مواقف الفلسطينيين بعد النكبة مباشرة من الوحدة العربية ، وإن كانت في بعض جوانبها ، وبالنسبة للبعض ، تمثل قناعة فكرية وموقفاً عقائدياً ، فإنها بالنسبة للغالبية من الفلسطينيين كانت خضوعاً للامر الواقع ، ومجاراة لتيار الوحدة العربية الجارف .

ان غياب الحركة الوطنية الفلسطينية « المستقلة » وتشتت الفلسطينيين، حالابينهم وبين بلورة فكر سياسي فلسطيني « مستقل » الى ان كانت الثورة الفلسطينية وقيام منظمة التحرير الفلسطينية التي حاولت ان تصوغ برنامجاً سياسياً فلسطينياً ، هو بمثابة الفكر السياسي للشعب الفلسطيني في ظل الثورة .

إن البحث في موقف الفلسطينيين من اشكالية الوحدة العربية بعد النكبة ، ليكون موضـوعياً وعلمياً ، يحتم إلقاء نظرة على الوضع الفلسطيني والعربي في مرحلة ما بعد النكبة مباشرة ، باعتبار ان الفكر السياسي إن كان يؤثر في الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعب من الشعوب او جماعة من الجماعات ، ويشكل بالنسبة لها الوعاء الفكـري الذي تستلهم منـه الجماهـير والقيادة السياسية خططها للعمل ونظرتها للحياة ، فإنه بالاحرى وبالتأكيد ، محصلة لهذه الاوضاع ونتيجة لها . فالعلاقة بين الفكر والواقع علاقة تبادلية ، تؤثر وتتأثر ، والفكر المنعزل عن الواقع والمتقوقع في

(*)نشر القسم الأول من هذه الدراسة في العدد (٦٤) من **المستقبل العربي**(حزيران/يونيو ١٩٨٤)،تحت عنوان « الفلسطينيون والوحدة العربية : ١ ـ منذ قيام الحركة القومية العربية حتى نكبة ١٩٤٨ ، ».

عليائه ، عجزا عن التفاعل ، او تأففا من التعامل مع الواقع ، ورافضاً له ، هو في النهاية فكر فاشل ، اقل ما يقال عنه انه فكر تبشيري مثالي ، يبقى على هامش التاريخ ولا يحـــس ويشعر به الا من تحمله عقولهم .

ونظراً لأن قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، وانطلاقة الثـورة الفلسطينية في ١٩٦٥ ، مثّـلا مرحلة جديدة في تطور القضية الفلسطينية عموماً وفي الرؤية الفلسطينية لاشكالية الوحدة العربية ، فإننا سنبحث الموضوع في مرحلتين ، الفاصل بينهما قيام الثورة الفلسطينية سنة ١٩٦٥ ، وسنمهد للمرحلة الاولى باعطاء نظرة حول الواقع الفلسطيني والعربي الذي استمد منه الفلسطينيون مواقفهم وافكارهم .

اولاً : الفلسطينيون والوحدة العربية من سنـــة ١٩٤٨ الى ١٩٦٥

١ ـ الوضع الفلسطيني بعد النكبة

زُلزل كيان الشعب الفلسطيني بفعل النكبة (١٩٤٨) ، فهي لم تكن مجرد هزيمة عسكرية ، او سياسية ، ولم تكن مجرد جولة من الجولات التي خاضها الشعب العربي والفلسطيني ضد الاستعمار، او التي تخوضها الشعوب المقهورة ضد مستغليها وقاهريها ، بل كانت حدثـاً فريـداً من نوعـه ، استهدف اجتثاث الكيان الفلسطيني من جذوره ، كشعب وهوية ، وانتماء بالاضافة إلى شطب اسم شعب من على خارطة العالم واحلال اسم « دولة » جديدة مصطنعة محله .

وكان هذا وراء التعقيدات التي عرفتها المشكلة الفلسطينية والفشل المستمر لكل المحاولات التي بذلت لايجاد حل لها . فالشيء ونقيضه لا يتفقان ، وموقع اللقاء الوحيد بينهما هو ساحة المعركة . وإن التقيا على طاولة المفاوضات بسبب ضغوط او بفعل هزيمة احـدهما ، وفي هذه الحالة إقرار كل طرف بوجود حقوق للطرف الآخر على الحق نفسه المتنازع عليه ـ وهنا فلسطين ـ فهو بداية انهيار ايديولوجية الطرف المتنازل والتشكيك في ادعاءاته ، وشرعية مطالبه التاريخية ، من اساسها .

وبفعل طبيعة هذا الصراع العدائي « كصراع على الوجود » ، فإن الهدف الاستراتيجي للشعب الفلسطيني منذ الانتداب البريطاني على فلسطين حتى يومنا هذا ، لم يتبدل او يتغير رغم الانتكاسات والمحن التي لحقت بالشعب الفلسطيني . فالهدف استمر مشروعاً ثابتاً ، وهو اقامة دولة فلسطينية على ارض فلسطين ، وإن كانت الصياغة النهائية للشكل الذي ستأخذه هذه الدولة الفلسطينية ، قد تكون اسماً او مواصفات حسب مقتضيات التعامل مع الوسط او المحيط الدولي . الا أن الاتفاق على الشكل الذي سيأخذه حل الصراع « الدولة الفلسطينية » لا يعني الاتفاق على منهجية حل الصراع . ومن هنا كانت منهجية ما قبل الثورة متأثرة بالوضع الفلسطيني والامكانيات الفلسطينية وبما يمكن توظيفه في المعركة . وبفعل النكبة اصبح الفلسطينيون شعباً تائهاً مشرداً ، يعاني الامرين في معسكرات للتجمع تتناثر في الاقطار العربية ، فاقداً وعيه وفكره ، يعيش في ذهول بسبب الحركة السريعة التي تطورت بها الاحداث من حوله[١] .

---

(١) « فتح ، الميلاد والمسيرة : حديث مع كمال عدوان ، » **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣) ، ص ٤٦ .

وكان واقع النزوح واللجوء قاسياً رهيباً زعزع اسس المجتمع الفلسطيني ، واحدث اضطراباً في قيمه ومعتقداته ، وكانت الضربة قاسية على النفس ، جارحة للاحساس ، ان يتحول الانسان فجأة من مواطن كريم في وطنه الى لاجىء يُعامل كمواطن من درجة ثانيـة شيء لا يطاق . لقـد تحول الشعب الفلسطيني بفعل النكبة الى شعب مفكك البنية الاجتماعية ، فاقد لعملية التفاعل والتواصل الاجتماعي بين افراده ، وطبقاته ، هذه العملية التي تشكل الاساس الضروري في تشكيل القاعدة التي تنبع منها القيم والافكار والمبادىء وعلى ارضيتها تصاغ اسس التعامل واهداف المستقبل .

اصبحت مهمة غالبية الفلسطينيين البحث عن لقمة العيش وما يسدون به رمقهم ، هو شغلهم الشاغل في ارض الغربة ، وفي المنفى وفي ظروف تنظر اليهم فيها الحكومات العربيـة كحمل ثقيـل ، ومصيبة نكراء وقعت عليهم وعلى حد قول الشاعر الفلسطيني محمود درويش « منذ ان القت حراب الاحتلال الاسرائيلي بالفلسطيني « ضيفاً » على اخوته العرب ـ هكذا سموا اللاجىء في البداية ـ قدموا له كل الوعود التي لا تتحقق وظل مطارداً بما هو اكثر من التمييز ، كان موسوماً بالعار ، انه متهم ومطارد ومشار اليه ، انـه لاجىء ، انه « التـائه الجديد » »[٢] . فكيف يمكن لإنسان دون مأوى ودون امل ودون مستقبل ، جائع ، عارٍ ، مطارد ، ان يفكر بشيء غير لقمة العيش ؟

كانت هموم الفلسطيني « التائه » متواضعة محدودة في نظر الانسان العادي لا تتعدى تأمين المأوى ولقمة العيش ورد المهانة ، ولكنها بالنسبة للفلسطيني ، كانت بمثابة رحلة طويلة مع العذاب والمعاناة ، فلا الاقطار العربية كانت مهيأة لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين ولا الامم المتحدة مهتمة جدياً بهذه القضية، بالاضافة الى غياب القيادة الفلسطينية المسؤولة[٣] . وسياسياً فرض واقع الغربة والتشرد على من كان نشيطاً سياسياً من الفلسطينيين ، ان يعيش حياة اللجوء السياسي التي تحيل الحياة الى معاناة وقلق رهـيب ، هـي كفيلـة بتشويه احاسيس كل مناضل يحترم نفسه ، وتدمير ايمانه بالغد ، وتشويه نظرته الى الوجود[٤] .

وكانت المعاناة اكثر وطأة وقساوة ، عندما كانت اصابع الاتهام تشير الى الفلسطيني بأنه مسؤول عن نكبته ، وبأنه باع ارضه لليهود!! وقد حاولت بعض الانظمة العربية زرع مثل هذا الوهم عنـد جماهيرها لتسقط عن نفسها مسؤولية ما حدث ، ومارست على الانسان الفلسطيني كل انواع القهر والاضطهاد ، وقتلت كل بارقة امل امامهم ، وجعلتهم مجرد ارقام في سجلات المخابرات ومكاتب وكالة الغوث الدولي .

ومما زاد الامور تعقيداً بالنسبة للفلسطيني ، انه فقد كل مؤسساته الاجتماعية والسياسية التي كانت تنظم حياته ، وتقود مسيرته النضالية ، فلم يحمل منها معه الا اطاراً شكلياً « الهيئة العربية العليا » أفرغتها الحكومات العربية من محتواها بالرغم من انها صنعتها ، فالخطة كانت محكمة ... ومن ساهم في ضياع فلسطين تواطؤاً او تخاذلاً او جهلاً ، فإنه لن يسمح بوجود اي شكل من اشكال التمثيل الفلسطيني ، تبقي على القضية الفلسطينية صفة الحياة والديمومة ، حتى الجزء الباقي من فلسطين بعد الاحتلال والضم ـ قطاع غزة ـ رفضوا ان يكون موطناً لحكومة فلسطينية او ان يجسد

---

(٢) محمود درويش في : **الكرمل** ، العدد ١٥ ، ص ٢٤٤ .

(٣) شفيق الحوت ، **الفلسطيني بين التيه والدولة** (بيروت ، ١٩٧٧) ، ص ٢٨ .

(٤) كمال ناصر ، « مذكرات لاجىء سياسي ، » **شؤون فلسطينية** ، العدد ٤٤ (نيسان/ ابريل ١٩٧٥) ، ص ٢١ .

رمزاً للكيان الفلسطيني ، فالفلسطيني كانت تهمة وكلمة فلسطين كانت تشكل عند البعض استفزازاً ولو كان المقصود منها التعريف بالهوية .

ضمن هذه الظروف والاوضاع تشكلت نفسية الانسان الفلسطيني « اللاجيء » (ابغض كلمة في قاموس اللغة العربية على قلب الانسان الفلسطيني ،بما اضحت توحي به من معاني القهر والسحق والاذلال)[٥] ، نفسية تفشت فيها روح إتكالية ، أفقدت الفلسطيني الرغبة في عمل اي شيء[٦] ، وفقد الامل في تحقيق اي شيء ، وتفشت اللامبالاة ، التي جعلت الفلسطيني رقماً مهمشاً في مجريات الاحداث ، وكأن ما يجري حوله لا يعنيه ، وفقد الثقة بنفسه وبمن حوله ، واصبح يعيش حالة من الاحساس بفقدان الامان المستمر والدائم ، والذي عززته حالة التسلط التي مارستها عليه بعض الانظمة ومعاملته كمواطن من درجة ثانية ، الامر الذي ولد لديه عقدة الاضطهاد .

وضمن هذا الجو المحبط لكل شيء غرق الفلسطيني في متاهات الشك ، فأصبح يشك في كل شيء ، وهي حالة نفسية تجعل من الصعب على الفرد ان يكوّن قناعة تامة وثابتة حول اي ايديولوجية ، او فكر او موقف ، والكفيلة بتدمير كثير من القيم التي تربى عليها ، وفي الوقت نفسه تجعل من الصعب عليه فرز قيم جديدة وقناعات جديدة ، ويبقى موقفه سلبياً يتابع الاخبار والاحداث التي يصنعها او يصنفها له غيره[٧] .

اذاً ضمن هذه الظروف والاوضاع هل كان من الممكن للفلسطينيين ان يتبلور لديهم فكر سياسي « مستقل»؟ وهل حرية الاختيار متوفرة لديهم ؟ إن كون الاجابة ستكون بالنفي ، لا يعني الوقوف امام طريق مسدود ، وخصوصاً ان الفلسطيني لم ينته تماماً ، فحالة القهر والتشرد التي عاشها الفلسطينيون بفعل النكبة ، لم تخمد تماماً نار الوطنية التي بقيت مشتعلة في صدورهم، فالجوع والارهاب إن لم يقضيا على الانسان فانهما يصنعان منه انساناً جديداً صلباً ومتمرداً .

وهكذا التفت الفلسطينيون حولهم يبحثون عن طريق يضعون فيه اقدامهم ، ونهجاً يعتقدون انه موصلهم للهدف ، ونظراً لعدم امتلاكهم وسائلهم الخاصة ، بل حتى صعوبة الاختيار لديهم ، فإنهم امتدوا بأنظارهم نحو الحركة السياسية العربية ، يستقرأون اتجاهاتها ويستشرفون ايهما اقرب اليهم في توجهاتهم نحو فلسطين .

٢ ـ الوضع العربي

اذا كانت النكبة قد هزت المجتمع الفلسطيني من جذوره ، فإن هولها قد تعدى اثره المجتمع الفلسطيني الى المجتمع العربي ، فقد مثلت النكبة نقطة تحول في التفكير القومي العربي ، واعتبرت رمزاً لكل معاني الانحطاط والتخلف والتخاذل العربية ، ومثلت انعطافاً مهماً في المسيرة العربية ، لم تمر على الوطن العربي كنسمة رقيقة ، بل كانت عاصفة هوجاء ، ادخلت تغيرات عديدة .

وبالرغم من تعدد التفسيرات والتبريرات التي اعطيت لتفسير حدوث النكبة ، الا انها جميعاً

---

(٥) الحوت ، المصدر نفسه ، ص ٢٩ .

(٦) انظر : باسم سرحان ، « المخيم الفلسطيني في ظل الثورة ، » **شؤون فلسطينية** ، العددان ٤١ و٤٢ (كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٧٥) ، ص٤٣٢ـ ٤٤١ .

(٧) « فتح ، الميلاد والمسيرة : حديث مع كمال عدوان ، » ص ٤٦ .

اتفقت على وجود علاقة بين الهزيمة وبين الواقع العربي ، بهياكله السياسية ، وانماطه الانتاجية وعلاقاته الاجتماعية[٨] ، وكان التحرك العربي للرد على هذا الواقع سريعاً بالنسبة للجماهير الرافضة لكل إرث وميراث المرحلة السابقة والتي حملت القيادات الحاكمة والطبقات التي تمثلها مسؤولية ما آلت اليه الاحداث ، وسحبت ثقتها ايضاً من جامعة الدول العربية باعتبارها مسؤولة عن الاخفاق العربي في فلسطين[٩] . فالجماهير في عفويتها وفي بحثها السريع حاولت الاقتصاص من مسببي النكبة من الزعماء العرب : ففي الاردن قتل الملك عبدالله على يد شاب فلسطيني ، وفي سوريا قام الجيش في آذار / مارس ١٩٤٩ بانقلاب عسكري بزعامة « حسني الزعيم » ، استولى فيه على زمام السلطة ، وكانت بادرته هذه اول خطوة في الوطن العربي لتدخل العسكر(*) في الامور السياسية ، فقد استغل « الزعيم » حماس الضباط للحرب ضد « اليهود » ، وادخل في روعهم ان حكومة عسكرية هي القادرة فقط على شن حرب على اليهود[١٠] . وفي مصر خلفت حرب فلسطين ردود فعل واسعة ، بحيث اضعفت الحرب من هيبة الحكومات تجاه الجماهير[١١] ، وفتحت المجال للقوى المعارضة ، بالتحرك واستغلال الوضع لتعزيز مواقعها ، فجماعة الاخوان المسلمين الذين كان لهم دور مهم في الحرب وخصوصاً في القطاع الجنوبي ، عززوا نفوذهم داخل مصر ، واستقطبوا نتيجة ذلك عطف الجماهير ، كما ان الضباط المصريين الذين شاركوا في الحرب ، خرجوا بقناعة حول تورط قادتهم وزعمائهم السياسيين في هذه الحرب التآمرية ، وهذا ما زاد من تصميمهم على القيام بشيء ما[١٢] ، وهو ما ادى لاحقاً لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

لقد ساهم سقوط انظمة الهزيمة ، او بعض رموزها ، وتطور الوعي السياسي العربي ، وصعود العسكر الى السلطة بانتماءاتهم البرجوازية الصغيرة او بتعاطفهم مع هذه الطبقة ومجاراتهم لشعارات الجماهير العربية الناهضة ، ساهمت هذه التطورات في احداث حالة من النهوض السياسي والنشاط الحزبي الواسع في المنطقة العربية ، وان كانت الخارطة السياسية قد اتسعت لتشمل الاخوان المسلمين ، والحزب القومي السوري ، والشيوعيين ، والقوميين ... الخ . الا ان صعود عبد الناصر الى السلطة وتبنيه للفكر القومي الوحدوي ، وبالخصوص بعد حرب السويس سنة ١٩٥٦ ، عززا من فرص نجاح وسيطرة التيار القومي الوحدوي على غيره من التيارات والافكار في الساحة العربية . فالهزيمة كانت في نظر الجماهير العربية ، نتيجة من نتائج التجزئة العربية ، فالعرب انهزموا لأنهم حاربوا « بسبعة جيوش » وليس بجيش واحد ، والرد على الهزيمة وعلى واقع التجزئة لا يكون الا بالوحدة ، هذا الامل الذي اقترن بالفكر العربي وبالضمير العربي منذ ان قام العرب بثورتهم الكبرى سنة ١٩١٦ ، والتي كانت اساساً ثورة قومية تهدف الى اقامة دولة عربية واحدة[١٣] .

---

(٨) انظر : قسطنطين زريق ، **معنى النكبة** (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٤٨) .

(٩) باترك سيل ، **الصراع على سورية : دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨** ، ترجمة محمود فلاحة وسمير عبده (بيروت : دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٠) ، ص ٧١ .

(*) سبق للجيش أن تدخل في الحياة السياسية في أكثر من بلد عربي . وقد حصل انقلاب عام ١٩٣٦ في العراق بقيادة الفريق بكر صدقي ، وكذلك حصلت ثورة عام ١٩٤١ بقيادة العقداء الأربعة وعلى رأسهم العقيد صلاح الدين الصباغ . (المحرر)

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٩٠ .

(١١) طارق البشري ، **الحركة السياسية في مصر ، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢) ، ص ٢٧٣ .

(١٢) انظر : جمال عبد الناصر ، **فلسفة الثورة** .

(١٣) انظر : جورج انطونيوس ، **يقظة العرب : تاريخ حركة العرب القومية** ، ترجمة ناصر الدين الاسد واحسان =

ومما ساهم في تعزيز مكانة الفكر القومي العربي والحركات الوحدوية العربية بعد النكبة ، المواقف السلبية التي وقفتها الاحزاب السياسية الاخرى من قضية فلسطين ، او عدم تفهمها واستيعابها لظروف المرحلة التي تمر بها الامة العربية ـ والتي في حقيقتها يمكن ادراجها في عداد مراحل التحرر الوطني بالرغم من « جلاء » الاستعمار ، ومع الاعتراف بوجود تفاوتات طبقية بين الجماهير العربية . فالاحزاب الشيوعية العربية اتخذت موقفاً سلبياً من قضية فلسطين ومن الحرب العربية ـ الاسرائيلية سنة ١٩٤٨ ، بل وصل الامر ببعضها ـ الحزب الشيوعي المصري ـ بالاعتراف لليهود بأنهم يشكلون قومية من حقها تقرير مصيرها[١٤] ، والبعض الآخر رفض تدخل الجيوش العربية اساساً في المعركة ، من منطلق ان هذه الجيوش ستحرم « الشعب اليهودي » من اقامة دولته المستقلة ، هذا ناهيك عن اعتراف الشيوعيين بقرار التقسيم الذي رفضته الجماهير العربية والحكومات العربية[١٥] .

اما جماعة الاخوان المسلمين والتي كانت نظراً لحجمها ودورها في الحرب، مؤهلة لتبؤ مكانة مرموقة في صفوف الجماهير ، فيبدو ان فتحهم لجبهة مع عبد الناصر ، في وقت كان فيه الاخير يستقطب الجماهير العربية ، ويخوض حرباً شعواء ضد القوى الرجعية والاستعمار ، قد افقدهم مكانتهم بين الجماهير العربية ، وشوّه مقاصدهم واهدافهم ، مما دفعهم للتراجع والانزواء الى حين . هذا بالاضافة الى سوء الفهم الذي تولد لدى العديد من الجماهير العربية ، وحتى لدى الحزبيين العرب، بأن القومية تتناقض مع الاسلام ، وان الساحة لا يمكن ان تتسع لكليهما ، وهذا ما حول الصراع بين التيارين او المذهبين احياناً الى صراع تناقض لا مبرر له (ذلك ان عالمية الاسلام كدين لا تعني انكاره او تنكره « للواقع » الذي يعيش فيه الناس ، و« القومية » بعض من هذا الواقع الذي تعيشه الجماعات البشرية ، يستوي فيه المسلمون وغير المسلمين)[١٦] .

كانت الحركات القومية التي هيمنت على ساحة العمل الحزبي العربي هي : حزب البعث العربي الاشتراكي ، حركة القوميين العرب ، بالاضافة الى مصر الناصرية كرمز للقومية والوحدة العربية . وتداخلت عند هذه القوى قضية فلسطين مع قضايا الوحدة والتحرر والاشتراكية ، واصبح شعار المرحلة مجسداً لهذا التداخل « الوحدة طريق التحرير » .

وفرض شعار الوحدة على كل القضايا والاحداث ، وارتقت الوحدة العربية الى مصاف المفتاح السحري الذي يحل كل القضايا ، ولأن الوحدة هي الطريق لتحرير فلسطين ، ولأن فلسطين عزيزة ومقدسة عند الجماهير العربية.. ولأن الوحدة لا تتحقق الا بحدوث تحولات داخلية ذات مضامين اجتماعية وسياسية ، واقتصادية .

= عباس ، تقديم نبيه امين فارس (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٢) ، وزين نور الدين زين ، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية** (بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٧٩) .

(١٤) حول هذا الموضوع ، انظر : الحكم دروزة ، **الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية** ، ط ٣ (بيروت : مكتبة منيمنة ، ١٩٦٣) ، ص ٣١٩ .

(١٥) تطورت مواقف الأحزاب الشيوعية العربية من الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، واصبحت اكثر تفهماً للموقف ، وخصوصاً الحزب الشيوعي السوداني ،والحزب الشيوعي المغربي . انظر : غازي الخليلي ، « الأحزاب الشيوعية العربية ومواقفها من القضية الفلسطينية ، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣ ، » **دراسات عربية** ، السنتان ١٢ و١٣ ، الأعداد ٩ ـ ١٢ و ١ ـ ٢ (تموز/يوليو ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦) ،وناجي علوش ، « الأحزاب الشيوعية العربية والقضية الفلسطينية بعد عدوان ١٩٦٧، » **شؤون فلسطينية** ، العدد ٤ (ايلول/ سبتمبر ١٩٧١) ، ص ١٥٨ .

(١٦) محمد عمارة ، **الاسلام والعروبة والعلمانية** (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨١) ، ص ٩ .

لقد ارتكبت الاهوال باسم الوحدة العربية ، وباسم فلسطين ، (بحيث اصبح اسم فلسطين في الميكروفون الرسمي وسيلة لتفريق التظاهرات الداعية الى شرف الخبز ، وحق التعبير،كان اسم فلسطين هو شرعية الانقلاب العسكري)[١٧] . وتداخلت الوحدة العربية كهدف قومي نبيل وشعار معبر عن الامل العربي ، ومجسد لاهدافهم ، مع الوسائل المتبعة لتحقيق الوحدة ، وكان لا بد لتعدد الوسائل والاساليب المطروحة لتحقيق الوحدة العربية ، من ان تخلق تشويشاً على قدسية هذا الهدف ، وان تزعزع من مكانته في قلوب الجماهير غير المطلعة على حقيقة المناورات السياسية ، وغير الواعية او المعبأة ، وخصوصاً في ظل اتباع بعض الوسائل غير الشريفة ، او الصادقة ، فليس دائماً « الغاية تبرر الوسيلة » . وغابت الوحدة العربية ، خلف الشعارات والدعايات ، والحرب الاعلامية والنفسية بين مدعي الوحدة من جانب والوحدويين الحقيقيين من جانب آخر وتعددت التفسيرات التي اعطيت لشكل الوحدة ، او القوى التي ستحققها ... الخ[١٨] . بحيث صدق على الصورة قول د. نديم البيطار بأن الفكر العربي من حيث تحديد الطريق الى الوحدة العربية كان فكراً متخلفاً جداً من الناحية العملية[١٩] .

بعد كل هذا اين كان الفلسطينيون وما هي رؤيتهم للوحدة ؟

٣ ـ الوحدة طريق التحرير شعاراً للفلسطينيين

كانت الحركة القومية العربية بالنسبة للفلسطينيين هي المنفذ الوحيد امامهم في هذه المرحلة لخروجهم من حالة الحصار ، الى حالة الاسهام في المعركة الجارية على الارض العربية لخلق الوحدة العربية ، لأن الوحدة في المفهوم الفلسطيني تعني القوة ، والقوة هي سبيلهم للعودة الى ديارهم . وهكذا في ظل غياب البديل توزع الفلسطينيون كافة الولاءات الحزبية القومية ، الموجودة في الساحة ، وفي كثير من الاحيان كان الولاء على حساب فلسطينيتهم ، ولكن ايضاً شعوراً منهم بأن القومية العربية ، والوحدة العربية هما التعويض عن فقدانهم الوطن والكيان .

وهكذا ناضل الفلسطينيون سياسياً تحت شعارات قومية عربية ، وكان موقفهم من الوحدة متطابقاً مع موقف الاحزاب القومية المنتمين اليها ، ولم يحاولوا ان يبلوروا لأنفسهم موقفاً مميزاً داخل احزابهم القومية ، الا في نهاية الخمسينات وبداية الستينات مع بروز الدعوة للكيان الفلسطيني ولاحياء الشخصية الوطنية الفلسطينية ، حيث نظم الفلسطينيون انفسهم في اطارات خاصة بهم وبلورا رؤيتهم المستقلة للمستجدات الحاصلة في الساحة الفلسطينية ، ولكن ضمن اطار الشعارات القومية العربية والتزاماً بمنهجية (الوحدة طريق التحرير)[٢٠] .

---

(١٧) درويش في : **الكرمل** ، العدد ١٥ .

(١٨) انظر : السيد يسين ، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي : دراسة استطلاعية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ؛ مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة ، بيروت ، ٢٦ ـ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ ، **القومية العربية في الفكر والممارسة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** ، ط٢ (بيروت : المركز ، ١٩٨٠) ، ونديم البيطار ، **من التجزئة الى الوحدة : القوانين الاساسية لتجارب التاريخ الوحدوية** ، ط٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) .

(١٩) نديم البيطار ، **حدود الاقليمية الجديدة** (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨١) ، ص ٥ .

(٢٠) انظر : عبد القادر ياسين ، « الحركات القومية العربية والكفاح المسلح الفلسطيني ، » **شؤون فلسطينية** ، العدد ٩٨ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠) ، ص ٥٠ .

اذاً طوال الخمسينات وحتى منتصف الستينات كانت الرؤية الفلسطينية للوحدة العربية تتطابق مع رؤية الحركة القومية العربية ، ووضعوا كل امكانياتهم لخدمة شعار الوحدة العربية، وربطوا مصيرهم بمصير قضايا الوحدة والتحرر العربي ، ما دامت هذه الاحزاب تسعى للوحدة التي تعني (خلق الكماشة التي ستخنق اسرائيل) ، وتحشد جيش الوحدة العربية للمعركة الفاصلة معها ، وكان هذا اقصى ما يتمناه الفلسطينيون .

وكلما ازدادت مواقف الحركات القومية تطرفاً في مفهومها للوحدة العربية ولمعركة التحرير و« الثأر » ، ازداد الالتفاف الفلسطيني حولها . « فحركة القوميين العرب » استقطبت في مرحلتها الاولى الكثير من الفلسطينيين ، بل يمكن القول دون مبالغة انها كانت المرحلة الفلسطينية من عمر الحركة ، سواء من حيث نشأتها او منطلقاتها الفكرية ، وكانت نشرة « الثأر » التي تصدرها « منظمة مقاومة الصلح مع اسرائيل » قبل ان تحمل اسم « حركة القوميين العرب » توزع باعداد كبيرة بين الفلسطينيين ، وتميزت هذه المرحلة من عمر الحركة بإيلائها اهمية قصوى للقضية الفلسطينية ، بل اعتبرتها مبرر وجودها . فشعارات الحركة كانت الوحدة ـ التحرر ـ الثأر ، واعطت « حركة القوميين العرب » لهذه الشعارات اهمية كبيرة على حساب قضايا النضال الاجتماعي مما دفعها لوضع تقسيم يقوم على مرحلية النضال ، معتبرة ان المرحلة الاولى والاساسية من النضال العربي ، هي مرحلة النضال السياسي الهادف لتحقيق الوحدة والتحرر من الاستعمار والقضاء على اسرائيل ، اما قضايا النضال الاجتماعي فهي تأتي في وقت لاحق بعد تحقيق الهدف السياسي . وقد تراجعت الحركة بعد تحالفها مع عبد الناصر عن هذا التقسيم[٢١] .

ولم يختلف الامر كثيراً مع حزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي استقطب بمنطلقاته القومية ، وشعاراته الوحدوية ، اعداداً كبيرة من الفلسطينيين ، وما يقال عن هذه الحركات القومية يقال عن الالتفاف الجماهيري حول عبد الناصر الذي الهب الساحة العربية بشعاراته القومية ، ومعاداته للاستعمار واسرائيل والرجعية، مما اشعر الفلسطينيين ان القضاء على اسرائيل اصبح قاب قوسين او ادنى .

فكما كان واضحاً للشعب الفلسطيني ان طريق الوحدة هي طريق القوة ، كان واضحاً ايضاً بالنسبة لجمال عبد الناصر ، ففي خطاب له يوم الخامس من شباط / فبراير سنة ١٩٥٨ في مجلس الامة المصري قال : « لقد كان الكفاح من اجل الوحدة هو نفسه الكفاح من اجل القوة .. من اجل الحياة » . وكان عبد الناصر كثير الربط بين تحقيق الوحدة وبين مواجهة اسرائيل ، ففي خطاب له في دمشق سنة ١٩٦٠ اثناء الوحدة مع سوريا قال : « كانت اسرائيل اول من استبد به الخوف والهلع حينما قامت هذه الوحدة ، إن الوحدة تعني ان اسرائيل اصبحت كالبندقة في داخل كسارة الجوز » . ويلاحظ ان الفلسطينيين لم يكن يعنيهم كثيراً محتوى دولة الوحدة ، بالرغم من اطلاعهم على كل الفلسفات الفكرية والايديولوجية ، وبالرغم من ايمانهم بوجود فرز في الساحة بين القوى الثورية والقوى الرجعية ، ووجود صراع طبقي ، الا ان المهم لديهم تحقق القوة بالوحدة ، اما القضايا الاخرى فيمكن تأجيلها الى حين .

الا ان الالتزام الفلسطيني بالوحدة العربية ، وبرفعهم شعار الوحدة على غيره من الشعارات ، وتجاوبهم مع القضايا العربية ومشاركتهم في معارك البناء والتنمية العربية ، كان مرتبطاً باعطاء

---

(٢١) انظر : باسل الكبيسي ، **حركة القوميين العرب** (بيروت : دار العودة ، [د.ت.]) .

الاحزاب القومية الاولوية للقضية الفلسطينية ، وتقديمها على غيرها من القضايا ، وهو الامر الذي تجاوزته الاحزاب والحركات القومية العربية بفعل التطورات الاجتماعية والسياسية الجارية في الوطن العربي ، وبفعل تغلغل الافكار اليسارية ذات المضامين الاجتماعية الى معاقل الفكر القومي ، وبفعل ترسخ وتعزز الاتجاهات الاقليمية المتسربلة بلبوس القومية والوحدة .

فحركة « القوميين العرب » بتبنيها للفكر الاشتراكي في مرحلة تحالفها مع عبدالناصر وعلى الخصوص بعد قرارات تموز / يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ ، اضحت تولي اهتماماً اكبر بقضايا التحول الاجتماعي والصراع الطبقي ، وتحولت شعاراتها من وحدة ـ تحرر ـ ثأر ـ الى وحدة ـ حرية ـ اشتراكية ـ وتحرير فلسطين[٢٢] . وتراجعت مركزية القضية الفلسطينية في سلم اهتمامات « الحركة »، وكلما توغلت الحركة في انجرافها نحو تبني التيار الماركسي ـ اللينيني قلت اهتماماتها الفلسطينية ، الى ان حدثت الانشقاقات في صفوف « الحركة » بعد حرب ١٩٦٧ ، وخرجت العناصر الفلسطينية من الحركة لتعود الى اصولها الفلسطينية ولتعبر بحرية عن قناعاتها وممارساتها .

اما حزب البعث العربي الاشتراكي ، فإن تركيز اهتمامه على السلطة والانقلابات العسكرية قد ابعده قليلاً عن قضايا العمل لأجل فلسطين وخصوصاً بعد وصوله الى السلطة في كل من سوريا والعراق ١٩٦٣ . والخلافات بين جناحيه السوري والعراقي ، كل هذه الامور ، أشعرت الفلسطينيين ان الحزب لا تؤهله ظروفه ليكون قائدهم .

لم يختلف الامر كثيراً بالنسبة لعبد الناصر ، فقد كانت نكسة الانفصال ١٩٦١ مؤلمة له ، جعلته يعيد حساباته ، وتحالفاته وكيفية معالجته للقضايا . وساعدت الانقسامات العربية ، والتحالفات والاحلاف المشبوهة ، في دفع عبد الناصر للبحث عن طريق او مخرج ، فالقوى الثورية العربية تنظر اليه كمنقذ والفلسطينيون يعتبرونه « صلاح الدين » القرن العشرين ، وإمكانيات مصر المحدودة لا تسمح له بالقيام بهذا الدور . وقد وجد عبدالناصر الشجاعة ليعلن لوفد فلسطيني من قطاع غزة عام ١٩٦٢ انه (لا يملك خطة لتحرير فلسطين وان من يقول لهم بأنه يملك مثل هذه الخطة يضحك عليهم) . وكانت منظمة التحرير الفلسطينية هي المخرج ولو الى حين .

اذاً ، اقترب تراجع مركزية القضية الفلسطينية في اهتمامات الحركة القومية العربية مع انحسار الحركة القومية العربية عموماً وتراجع مواقعها ، إلا ان الحدث الاهم هو الوعي الكياني الفلسطيني وظهور الثورة الفلسطينية التي طرحت تصورها الخاص سواء لمنهجية حل الصراع او للشكل الذي سيأخذه هذا الحل وكان شعارها المميز« التحرير طريق الوحدة » .

ثانياً : التصور الفلسطيني للوحدة العربية بعد ظهور الشخصية الفلسطينية « المستقلة »

١ ـ الوطنية الفلسطينية تخترق الحصار

منذ نهاية الخمسينات ، وبالتحديد عام ١٩٥٩ بدأت تظهر الاتجاهات الاولى لانبثاق وعي كياني عند الفلسطينيين ، محورها رفض الوصاية العربية ، ورفض نهج التعامل الرسمي العربي مع

---

(٢٢) ناجي علوش ، **المسيرة الى فلسطين** (بيروت : دار الطليعة ،١٩٦٤) ، ص ١٤٨ .

قضيتهم ، والمتاجرة بقدسية القضية ، وقد عزز هذا التيار ـ الذي كان خافتاً منبوذاً في البدء ـ انحسار حركة الوحدة العربية ، وتراجعها النسبي بعد نكسة انفصال مصر وسوريا عام ١٩٦١ وإجهاض اول تجربة وحدوية ثورية في الوطن العربي وما رافقها من انقسام الوطن العربي الى تيارات متنابذة ، متناحرة ، لغة التكامل الوحيدة بينها هي الحرب الاعلامية والنفسية واحياناً الحرب الساخنة ـ حرب اليمن ـ والحرب المغربية ـ الجزائرية .

لقد ادى فشل الوحدة وتراجع زخم الاندفاعة الثورية للحركة القومية العربية ، وبروز اطروحات النضال الاجتماعي ، والافكار الاشتراكية عموماً ، بما تعنيه من تقديم قضايا النضال الاجتماعي على قضايا النضال السياسي الوحدوي المتجه الى فلسطين ؛ مثل هذا بالنسبة للفلسطينيين خسران الرهان الذي راهنوا عليه « ووضعوا كل بيضهم في سلته » ، وهذا يعني تراجع المسافة التي تبعدهم عن فلسطين .

وبعد عام تقريباً من نكسة الانفصال، حقق الشعب الجزائري بثورته « الوطنية » انتصاراً باهراً ، بالحصول على الاستقلال وارغام فرنسا على التسليم ، وهذا ما ساعد على اختمار الافكار والقناعات عند الوطنيين الفلسطينيين ، بإمكانية الانتصار في المعركة دون انتظار تحقيق الوحدة العربية ، وانه ليس شرطاً ان تكون الوحدة هي المدخل لمعركة فلسطين ، فالمهم البدء بالمعركة واطلاق الرصاصة الاولى على حد قول الزعيم الجزائري الراحل هواري بومدين . كانت الدعوة الاستقلالية للعمل الفلسطيني حذرة في خطواتها الاولى، فأصابع الاتهام كانت ستوصم اي اتجاه قطري بغض النظر عن مبرراته وظروفه ، بالانفصال وبالعمالة والاقليمية التي كانت ابشع كلمة في القاموس السياسي العربي في الستينات ، ومع ذلك فقد تصدت مجلة **فلسطيننا** ، والتي عبرت عن وجهة نظر حركة التحرر الوطني الفلسطيني « فتح » ، قبل ان تظهر هذه الاخيرة للعلن ، لتطرح ما يمكن تسميته انتقاداً وتشكيكاً بالطرح « القومي » للقضية الفلسطينية ، وكانت الدعوة لاحياء الكيان الفلسطيني من وجهة نظر **فلسطيننا** مدخلاً لتصحيح الاوضاع ورد الامور الى نصابها (نحن الفلسطينيين مع تحمسنا وحدبنا على تحقيق الوحدة ، الا اننا ومع كل الاسف ، لا نستطيع ان نفعل شيئاً في الموقف الدولي في المنطقة لعدم وجود كيان يمثلنا ، ويقف على قدم المساواة مع الكيانات العربية الاخرى للمشاركة في التخطيط لتحقيق الوحدة)[٢٣] .

ويبدو انه كان هناك عدم استيعاب وعملية خلط عند « **فلسطيننا** » في فهمها للقومية وللوحدة العربية ، حيث كان هناك تأثر ، وانعكاس سلبي ، لمواقف وممارسات مدعي القومية ، وخلط بين العمل الرسمي العربي ، وبين العمل القومي بمفهومه العلمي الثوري الموضوعي ، والذي للأسف لم يتحقق على الساحة الفلسطينية بالشكل المطلوب تحقيقه ، فقد حمّلت **فلسطيننا** (القومية العربية) مسؤولية ما آلت اليه القضية الفلسطينية . حيث تقول (اما معركة فلسطين التي اتخذت شكلاً قومياً من البداية لا بد ان نردها الى مرتكزاتها الاساسية ، وعواملها الفعالة في حدودها القطرية لنضمن لها النجاح والنصر في الجولة القادمة) .

وكما يبدو كان هناك عدم دقة في التعبير عند « المجلة »، لأنه لو كان حقيقة ان القضية الفلسطينية عوملت من منطلق قومي حقيقي ، لما وصلت القضية الفلسطينية الى ما وصلت اليه ، وهناك فرق بين

---

(٢٣) **فلسطيننا** ، ١٠/٤/١٩٦٣ .

ادعاء القومية والمتاجرة بها وبين العمل القومي الحقيقي ، ومن ناحية ثانية هل ان حركة « فتح » التي عبرت « فلسطينياً » عن وجهة نظرها هي ضد القومية؟ لا اعتقد ذلك لأن فتح كانت اكثر دقة في طرحها للمشكل وهذا ما سنبينه بعد قليل .

لم يقتصر امر احياء الشخصية الفلسطينية وتحسس الفلسطينيين بضرورة وجود دور خاص لهم وموقف مميز ، على اللاحزبيين من الفلسطينيين ، بل انها اخترقت حصون التنظيمات القومية العقائدية المغلقة على افكارها الوحدوية المعارضة لأي نهج اقليمي اوكياني لتدفع الفلسطينيين المنخرطين فيها الى التساؤل عن دورهم الخاص في هذه المرحلة من النهوض الفلسطيني .

وكان المأزق لهؤلاء الفلسطينيين وللتنظيمات التي ينتمون اليها ، فعقيدتهم القومية ترفض اي عمل وطني خارج اطار الحركة القومية العاملة ، وترفض اساساً واقع التجزئة الذي تعتبره من مخلفات الاستعمار ويخدم اهداف القوى الطامعة في الامة العربية ، فكيف تسمح بانبثاق كيان جديد؟ وكيف تتعامل مع نهج جديد يُعد تجاوزاً لنهجها القومي الوحدوي ؟

كان النهوض الفلسطيني جارفاً ومتطلبات مسايرة الركب حتمت على الحزبيين الفلسطينيين ان ينظموا انفسهم في تنظيمات خاصة بهم داخل احزابهم القومية ، فحزب البعث العربي الاشتراكي اهتم بالموضوع منذ ١٩٦٢ ، وتمخض الامر عن تكوين « التنظيم الفلسطيني الموحد » عام ١٩٦٦ ، والفلسطينيون في حركة القوميين العرب تجمعوا حول « اقليم فلسطين » في الحركة منذ عام ١٩٦٤ ، الا ان هذه التنظيمات بقيت تعمل ضمن الرؤية القومية لأحزابها[٢٤] .

ودُعمت مسيرة احياء الشخصية الفلسطينية ، وابراز الكيان الفلسطيني بتبني الفكرة من قبل جمال عبد الناصر ، الذي طرح على جامعة الدول العربية بحث مشروع احياء الكيان الفلسطيني ، وسبل إعداد الشعب الفلسطيني ، وتبنت الجامعة العربية رسمياً هذا المشروع ، بالرغم من معارضة الاردن ـ اثر التهديدات الاسرائيلية لسوريا ، ومحاولات اسرائيل لتحويل مجرى نهر الاردن وطرح الموضوع رسمياً في مؤتمر القمة العربي الأول ١٩٦٤ .وقد نتج عن مؤتمر القمة هذا الموافقة على إحياء القضية الفلسطينية وإبراز الكيان الفلسطيني ، والذي فسر من قبل البعض بأنه تهرب عربي من تحمل مسؤولية الشعب الفلسطيني وتحميل الفلسطينيين هذه المسؤولية . وكلف احمد الشقيري باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الفكرة ، والتي تجسدت عملياً بانشاء« منظمة التحرير الفلسطينية » ، والتي وضعت « ميثاقاً قومياً فلسطينياً » عام ١٩٦٤ ، تبدّل عام ١٩٦٨ ليصبح (الميثاق الوطني الفلسطيني) ، وذلك بعد هيمنة منظمات الكفاح المسلح ذات التوجه الوطني الاستقلالي على المنظمة .

لعبت خلفية نشأة المنظمة ، والتداخلات العربية فيها ، وطبيعة العلاقة التي تربط احمد الشقيري مع جمال عبد الناصر ، في سيطرة الاتجاه الوحدوي القومي على المشاورات التي مهدت لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الاول . وقد ذكر الشقيري في خطابه الافتتاحي « للمجلس الوطني الفلسطيني الاول » ان الوحدة طريق التحرير . الا ان الشقيري وبصفته رئيساً لمنظمة التحرير

---

(٢٤) انظر : ياسين ، « الحركات القومية العربية والكفاح المسلح الفلسطيني ، » وعيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية : الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧** (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٧٩) .

الفلسطينية وللشعب الفلسطيني بكل اتجاهاته ، حاول ان يوازن بين التيارات الموجودة على الساحة وخصوصاً تيار (الوحدة طريق التحرير) وتيار (التحرير طريق الوحدة) وجاءت بعض بنود « الميثاق الوطني الفلسطيني » لتعكس هذا التوازن ، فالمادة الثانية عشرة نصت على ان « الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيىء الواحد منهما تحقيق الآخر ، فالوحدة العربية تؤدي الى تحرير فلسطين ، وتحرير فلسطين يؤدي الى الوحدة العربية ، والعمل لهما يسير جنباً الى جنب » .

كانت الهزيمة العربية في ١٩٦٧ بمثابة الشهادة بصحة منطلقات منظمات الكفاح المسلح حول « حرب التحرير الشعبية » والتشكيك في اطروحة الحرب النظامية ، والوحدة العربية . وجاء تصاعد العمليات الفدائية في الارض المحتلة ، ومعركة المواجهة في « الكرامة » آذار / مارس ١٩٦٨ ، لتعزز من اطروحات التيار الوطني الفلسطيني المقاتل ، مما مهد لـه ان يفرض هيمنتـه على منظمـة التحريـر الفلسطينية ابتداء من ١٩٦٨ ويدخل تغييراً على بعض بنود (الميثاق القومي الفلسطيني) لتتوافق مع النهج الجديد ، حيث تم التركيز في (الميثاق الوطني الفلسطيني) الجديـد على استقـلالية القـرار الفلسطيني والشخصية الفلسطينية .

والـواقع ان منظمـات الكفاح المسلـح بتفاعلهـا مع الشعب الفلسطيني وتحولها الى (ثـورة فلسطينية) ، كانت بالرغم من الايمان بالكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية ـ وهو الامر الذي ميزها عن غيرها من الاحزاب والحركات التي تصدت لمعالجة القضية الفلسطينية ـ حقـاً متعددة الافكار والايديولوجيات ، ويمكننـا التمييز بـين **ثلاثـة تيارات** في داخلهـا من حيث الموقف من « الـوحدة العربية » :

أ ـ التيار القومي الوحدوي

مثلته على الخصوص منظمة « الصاعقة » و« جبهة التحرير العربية » ، والذي مثـل امتداداً لحزب البعث العربي الاشتراكي بشقيه السوري والعراقي، في الساحة الفلسطينية. فهاتان المنظمتان بالرغم من مسايرتهما لاستراتيجية الكفاح المسلح، فإنهما تعاملتا مع هذه الاستراتيجية بما يتوافق مع خلفيتهما الفكرية ورؤيتهما القومية ، القائمة على ان « الوحدة طريق التحرير » ، وتبعية العمل الفدائي الفلسطيني للعمل العربي . فمنظمة « الصاعقة » ترى ان « العمل الفدائي بشكله ومضمونه الفلسطيني المادي والمعنوي يؤلف اداة من ادوات العمل السياسي والعسكري لـلاستراتيجيـة السياسيـة العربيـة على النطـاقين المحـلي والعالمي » .. وانه « في كل الظروف والاحوال يطلب من العمل الفدائي ان يكون دائماً ملتحماً بالعمليات النظامية للجيوش العربية لدول المواجهة لمساندة القوات المسلحة » [٢٥] .

ولم تبتعد جبهة التحرير العربية كثيراً عن هذا الطرح حيث انها ترى انه « اذا كانت المعركة عربية اولاً واخيـراً فهل يعقـل بأن تخـاض بغير ادوات عـربية ، وبغـير تنظيم قومي يعبىء المقـاتلين العـرب في كل الـوطن العربي؟»[٢٦] . وبهذا لم يأت هذا التيار بجديد حول الرؤية الى اشكالية الوحدة العربية ، وبقي اميناً لشعار (الوحدة طريق التحرير) ، مع تغير طفيف كما سنرى .

---

(٢٥) بلال الحسن ، « الفهم الفلسطيني لهزيمة حزيران ، » **شؤون فلسطينية**، العدد ٣ (تموز/ يوليو ١٩٧١) ، ص ١٥ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ١٣ .

ب ـ التيار الماركسي

بالرغم من كونه مثل امتداداً « لحركة القوميين العرب » ، الا انه اخذ طابعاً فلسطينياً خالصاً مع انتهاء « الحركة » الام وتبنيه مبادىء جديدة تأخذ بنظرية الصراع الطبقي ، وبالفكر الماركسي اللينيني ، ويمثل هذا التيار على الخصوص ـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين . وقد طغت قضايا الصراع الطبقي على غيرها من القضايا الفكرية ، حيث ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين « ان معارك التحرر الوطني في هذه الفترة بالذات لا يمكن ان تنتصر الا بقيادة الطبقة العاملة ، وحركة المقاومة في هذا المرحلة ليست من هذه البنية »[٢٧] . والجبهة الديمقراطية ترى انه « بقدر ما نلحق من هزائم بالامبريالية على امتداد الارض العربية بمقدار ما سنحقق خطوات عملية على طريق حسم الصراع مع اسرائيل في صالح عملية تحرير فلسطين »[٢٨] .

ويبدو انه بالنسبة لهذا التيار عموماً فإن أخذه بالماركسية اللينينية وما تتطلبه من تحالفات وتفرزه من تناقضات بين ابناء الامة الواحدة ، لم يسمح لهم ببلورة موقف فكري متماسك لمسألة الوحدة العربية ، وبقيت هذه المسألة يكتنفها الغموض وإن كانت احياناً اقتربت من موقف حركة « فتح » كما سنرى .

ج ـ التيار الوطني « المستقل »

ومثلته حركة التحرر الوطني الفلسطيني « فتح » ، والتي كانت سبّاقة في ممارسة استراتيجية الكفاح المسلح ، وفي الدعوة لاستقلالية العمل الفلسطيني ، كما انها تميزت بطرحها الخاص للوحدة العربية ، حيث كانت رؤيتها منفردة في هذا المجال ، مما اثار الكثير من الجدال والنقاش الى حد اتهامها بالاقليمية . وبناء على هذا فإننا سنتطرق هنا بالاساس الى موقف حركة « فتح » من اشكالية الوحدة العربية ، ولا يعني هذا تجاهلاً لرؤية بقية التنظيمات الفلسطينية ، ولكن انطلاقاً من ان رؤية بقية التنظيمات للموضوع محل البحث لم يأت بجديد ، ومثل امتداداً للمفاهيم السابقة او تنويعاً عليها ، دون الاتيان بجديد ، ومن ناحية اخرى فإن استراتيجية حركة « فتح » ورؤيتها القائمة على ان (التحرير طريق الوحدة) مثل في الواقع قناعة لدى الغالبية من الشعب الفلسطيني ، واستقطب حولها تأييد اجزاء مهمة من حركة التحرير العربية .

٢ ـ الوطنية الفلسطينية وشعار « التحرير طريق الوحدة »

يبرر ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وقائد حركة « فتح » اسباب التوجه الفلسطيني للبحث عن موقف خاص للفلسطينيين ، بأنه بعد حرب ١٩٥٦ ، وبالرغم من حالة المد القومي الجارف ، وما واكبه من نهضة عربية وانجازات قومية ، « الا اننا لم نكن نرى على مستوى البعد الوطني الفلسطيني عملاً قومياً ملموساً ينسجم مع هذا النهوض ، لقد كانت اليقظة القومية كبيرة ، ولم يكن العمل من اجل فلسطين يحتل المرتبة الاولى من الاولويات القومية ، وخصوصاً عندما قال عبد الناصر « الذي يقول لكم ان عندي خطة لتحرير

---

(٢٧) انظر مقابلة مع قادة المقاومة الفلسطينية في : **شؤون فلسطينية** ، العدد ٤ (ايلول/ سبتمبر ١٩٧١) ، ص ٢٩٣ .

(٢٨) انظر مقابلة مع قادة المقاومة الفلسطينية في : **شؤون فلسطينية** ، العدد ٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١) ، ص ٤٧ .

فلسطين يضحك عليكم » وهكذا فتحركنا في بداية عملنا في « فتح » كان لعلمنا انه لا يوجد عمل عربي من اجل فلسطين ، اي ان المناخ الموضوعي الذي اولد الفكرة هو غياب عمل قومي حقيقي لفلسطين »[٢٩] .

فالفلسطينيون تحركوا (فلسطينياً) ، ليس كفراً بالعروبة وبالوحدة العربية ، ولكن لتجاهل الناطقين باسم الوحدة العربية لأهمية ومركزية فلسطين في النضال العربي ، وعدم التوازن بين العمل على المستوى العربي والعمل على مستوى قضية فلسطين ، وللانقسام الذي عرفته الساحة العربية ، وتراجع التيار الوحدوي لحساب التيار الرجعي الانفصالي . فردة الفعل الفلسطينية هنا لم تكن موجهة أساساً للقومية وللوحدة العربية كفكرة وكهدف نضالي ، ولكنها موجهة لسلبية الممارسات وعدم موضوعيتها وبعدها عن تفهم المعضلات الحقيقية للواقع وللعلاقة الجدلية بين واقع التجزئة وبين وجود اسرائيل .

وقد اوضحت حركة « فتح » ، الدوافع الكامنة وراء انطلاقتها في مذكرة قدمتها الى ملوك ورؤساء الاقطار العربية في مؤتمرهم الثالث في الدار البيضاء في ايلول / سبتمبر ١٩٦٥ حيث ذكرت « ان الحركة اي « فتح » وبكل صراحة لا تنتظر ابداً ان يأتي يوم تعلن فيه الدول العربية بدء معركة التحرير ، او الحرب الحقيقية على اسرائيل ، لا بسبب من ظروفها ولا بارتباطاتها الخارجية ، بل سبب طبيعة الحكم والاوضاع الداخلية التي يحرص الاستعمار على ابقائها في جو من التخلخل والتضارب والعجز يجعلها تميل دائماً الى تأجيل المعركة الى ما لا نهاية لها » .

كما ان كيفية طرح المشكل الفلسطيني على المستوى الدولي لم يكن يتوافق مع حقيقة النزاع وجوهره ، فالمسار الذي اتخذته القضية من خلال التبني الرسمي العربي لها ، شوه حقيقتها ، وجرفها عن طبيعتها ، حيث اصبحت القضية الفلسطينية تتداول في المحافل الدولية على اساس انها نزاع على الحدود بين الاقطار العربية والدولة الصهيونية « اسرائيل » ، صراع بين الاقطار العربية بملايين سكانها ، وثرواتها الباهظة ، ومساحتها الشاسعة ، وبين « شعب » صغير العدد والمساحة ، مضطهد عالمياً مطارد في كل مكان !! وينشد الهدوء والاستقرار في بقعة من الارض « الفائضة » بالنسبة للعرب!! وبفعل الصورة السلبية للواقع العربي .. « المتخلف » .. و« الاقطاعي » ... و« الدكتاتوري » في نظر العالم الغربي على الخصوص ، فإن النزاع اخذ ايضاً صورة صراع بين واحة الديمقراطية التي تمثلها « اسرائيل » وبين اعداء الديمقراطية والحرية واعداء الحضارة وهم العرب !!

اما شعب فلسطين فقد غاب عن الصورة ، وفي افضل حالاته كان ينظر للمشكلة على اساس انها مشكلة « لاجئين » تُبحث كغيرها من مشاكل اللاجئين في العالم على اسس انسانية اخلاقية تحلها المساعدات المادية والتعويضات .

وجاءت الثورة الفلسطينية لتصحح الصورة ، ولترجع المشكل الى حقيقته كقضية شعب صغير مشرد من ارضه ، يعيش بلا مأوى ، تقف في وجه حقوقه الوطنية كشعب ، دولة صهيونية عنصرية ، تفوقه قوة وعدة ، مدعومة ، بالامبريالية والصهيونية العالمية ، فأرجعت الثورة بذلك للقضية صورتها الحقيقية كقضية صراع على الوجود ، وجود شعب فلسطين ، وليست قضية نزاع على الحدود .

---

(٢٩) « ياسر عرفات يتحدث الى **شؤون فلسطينية** في ذكرى الانطلاقة : ثورتنا ، كلمة سر الأمة ، » اجرى الحوار محمود درويش بالاشتراك مع أحمد عبد الرحمن ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٨٦ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩) ، ص ١٧ .

اذاً فحركة الثورة الفلسطينية وجدت في كل هذا مبرراً لتنطلق كثورة ، وتسفر عن وجهها القطري ، باعتبار ان قطريتها مبررة هنا ، بل هي « قطرية قومية » ، يمكن الدفاع عنها لأنها تصب في المحصلة في المصلحة العربية العامة وفي طاحونة الحركة التحررية الوحدوية العربية .

وحركة « فتح » هنا لا ترى تناقضاً بين العمل القطري وبين العمل العربي لتحرير فلسطين ، باعتبارها ان النضال من اجل تحقيق الاهداف القومية لا يتم الا من خلال الواقع القطري[٣٠] ، وقد تكون «فتح» حول هذه النظرة قد التقت مع حزب البعث العربي الاشتراكي في مفهومه لوحدة الثورات او لقاء الثورات[٣١] .

وقد ربطت حركة « فتح » بين ايمانها بعروبة القضية الفلسطينية والثورة (انها فلسطينية الوجه ، عربية العمق والامتداد) ، وبين خصوصية الوضع القطري ، حيث انه ليس من المحتم ان يكون كل توجه قطري في المحصلة توجهاً انفصالياً ومعادياً للوحدة العربية ، بالرغم من وجود الكثير من مدعي القومية الذين ينطلقون قومياً لينتهوا في صف قوى الانفصال والردة وبهذا ميزت بين الاقليمية القومية ، والقومية الاقليمية[٣٢] .

في داخل القطرية الفلسطينية تكمن قوميتها ، بل ان « القطرية الفلسطينية » هنا يمكن اعتبارها طرحاً قومياً جديداً لاشكالية الوحدة العربية فـ«فتح»ترى بأن التجارب النضالية اثبتت« ان الثورة العربية الكبرى لن تتم الا عن طريق الثورات القطرية المتلاحقه ، بمساندة القوى القومية . ان التفاعل القومي بين مختلف الاقطار العربية هو الذي يحقق وحدة الحركة القومية من جهة ويوحد الامة العربية بالنتيجة » .

ولكن كيف يتم التفاعل القومي ؟

هنا تكمن خصوصية الرؤية « الفلسطينية » في فهم الطريق للوحدة العربية ، فهي ذات مضامين عملية واقعية حيث تقرن العمل من اجل الوحدة بالعمل من اجل تحرير فلسطين ، او بمعنى ادق ، ان القتال على ارض فلسطين هو الذي سيولد التفاعل القومي المؤدي للوحدة ، فالتفاعل الوحدوي من وجهة النظر هذه لن يتم « بالاتفاقات العسكرية ، والاقتصادية ، السياسية ، ولا بد من وجود معارك قومية مصيرية ، يخوض فيها قطر معين معركة التحرير ، فتسانده القوى القومية بكل قواها المادية والمعنوية وتحمي ثورته فيتحقق بذلك نصر قومي للامة العربية »[٣٣] .

وقد اقتربت مواقف « جبهة التحرير العربية » من موقف حركة « فتح » فيما يتعلق بالوحدة التي تصنعها ساحة المعركة ، ولكنهما ، اختلفتا حول استقلالية العمل الفلسطيني وموقع الفلسطينيين من المعركة القومية . فالجبهة تعتمد على مبدأ قومية المعركة والتي تعني قومية الاداة التي ستخوض هذه المعركة ، وربط العمل من اجل فلسطين بالخطة العربية العامة ، وعلى هذا ارتأت « الجبهة » اقامة جبهة

---

(٣٠) هاني الحسن ، « فتح بين النظرية والتطبيق : (١) الإطار النظري ، » **شؤون فلسطينية** ، العدد ٧ (آذار/ مارس ١٩٧٢) ، ص ١٤ .

(٣١) انتُقِد هذا الاسلوب من العمل القومي في : البيطار ، **حدود الاقليمية الجديدة** ، ص ١٧٦ .

(٣٢) فواز ياسين ، **فلسطين والوجود القومي والاقليمي للأمة العربية** ، لجنة الدراسات الفلسطينية ، رقم ٥ .

(٣٣) حركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح) ، **دراسات وتجارب ثورية** ، العدد ٢ (بيروت : منظمة فتح ، ١٩٧٦) ، ص ٢٤ .

للتحرير حيث « ان هذه الجبهة حين تأتي بالمقاتلين العرب من اطراف الوطن العربي الكبير ليقاتلوا على ارض فلسطين ، انما تكون بذلك نواة الوحدة العربية على الارض التي اراد لها اعداء الامة ان تكون حاجزاً بوجه الوحدة العربية ، وعلى التراب الذي تنمو فوقه واحدة من اعظم التجارب الثورية في العالم زخماً وعمقاً وقسوة ... وان مثل هذه الجبهة« تصنع الوحدة وهي تحرر فلسطين » »[٣٤] .

والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالرغم من توجهاتها الماركسية وعدم ايلائها اهمية كبيرة لمعضلات العمل القومي الوحدوي ، وبالتالي عدم بلورة موقف محدد من الوحدة العربية ، او بالاصح تقديمها لقضايا الصراع الطبقي والتحول الاجتماعي على قضايا الوحدة والعمل العربي المشترك ، الا انها تقاربت مع كل من « فتح » و« جبهة التحرير العربية » من تصورها للوحدة العربية التي ستضعها ارض المعركة ، حيث ترى .. « ان عملية توحيد وتثوير تشق طريقها مع نمو الثورة ، وبالتالي فإن عملية تحرير فلسطين لن تتم في وسط صورة عربية هي الصورة القائمة الآن . ان عملية تحرير فلسطين ستأتي تتويجاً لعملية توحيد وتغيير جذري تشمل المنطقة العربية ، والمنطقة المحيطة باسرائيل بشكل خاص وبالتالي ستكون فلسطين المحررة من الصهيونية والامبريالية ، وبشكل طبيعي جزءاً من وجود عربي ثوري موحد . ستكون حركة التحرر الفلسطيني قد التحمت مع حركة التحرر الوطني . ستكون الثورة الفلسطينية قد التحمت مع الثورة العربية . سيكون الجيش الذي سيحرر فلسطين جزءاً لا يتجزأ من جيش التحرير العربي الذي تقوده الثورة العربية »[٣٥] .

ومن الواضح ان حركة التحرر الوطني ، وجيش التحرير العربي الذي تشير اليه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سيبرزان للوجود بعد انتصار الثورة الاجتماعية واستيلاء الطبقة البروليتارية العربية على مقاليد الحكم ، واسقاط الطبقات الحاكمة ذات الانتماءات المشبوهة . فمعركة التحرير والوحدة هي معركة مؤجلة حالياً حسب تحليل وطرح الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والتيار الماركسي الفلسطيني عموماً . وانطلاقاً من هذه الرؤية للعلاقة الجدلية بين معركة التحرير ومعركة الوحدة العربية ، طالبت حركة « فتح » بقلب الشعار الذي ناضل الفلسطينيون والحركة القومية العربية تحت رايته (الوحدة طريق التحرير) ليصبح (التحرير طريق الوحدة) ، دون ان يعني هذا فصلاً ميكانيكياً بين العمليتين ، بل هناك تلازم وتفاعل بينهما . فبعد ان كانت معركة تحرير فلسطين معركة مؤجلة اصبحت في الطرح الجديد ، متلازمة مع معركة الوحدة العربية ، معركة الفلسطيني والعربي ، ولم يعد الفلسطيني يقف على هامش الاحداث ، بل اصبح فاعلاً في الحدث الفلسطيني ، والعربي يحقق هويته الوطنية ويحرر ارضه في الوقت الذي يساهم فيه مع اشقائه العرب في تحقيق الوحدة العربية .

ان المتتبع لمسيرة الحركة القومية العربية ، والطروحات القومية التي تعج فيها الساحة العربية ، لا بد من ان يخرج بصورة لا تدعو للتفاؤل كثيراً حول الفكر القومي الوحدوي وكيفية تعامله مع الواقع . فقد تعددت التفسيرات والتحليلات حول الوسائل المؤدية للوحدة العربية ، وتعددت التصورات حول محتوى دولة الوحدة ، وحول القوى التي ستحققها . فالبعض طرح العامل الديني كحافز دافع للوحدة ، وآخرون اعطوا الاولوية للوحدة السياسية ، بينما فضل البعض الوحدة الاقتصادية وهناك من رأى ان القوة العسكرية اسرع الطرق لفرض الوحدة ... الخ[٣٦] .

---

(٣٤) جبهة التحرير العربية ، **الطريق القومي لتحرير فلسطين** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٠) ، ص ٣٧ .

(٣٥) جورج حبش ، « فلسطين نحو حل ديمقراطي ، » في: **وثائق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين** ، ص ٣٨ .

(٣٦) انظر : ياسين ، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي : دراسة استطلاعية** .

في هذا الخضم من الاطروحات والتفسيرات كان لا بد للفلسطينيين من ان يدلوا بدلوهم ويطرحوا رؤيتهم القومية للوحدة والتحرير ، والتي فسرت من قبل البعض بالاقليمية دون فهم معمق لخصوصية القضية الفلسطينية . ان الفلسطينيين لا يملكون اي مبررات ودوافع ليكونوا اقليميين ، فهم « وحدويون منذ البدء لا عقد ولا رواسب موروثة ، ولا مصالح ولا امتيازات مكتسبة تجعلهم غير ذلك »[٣٧] . ووحدويتهم وايمانهم بالقومية العربية ، يشكلان احد الدوافع لطرحهم رؤيتهم الخاصة حول الوحدة العربية ، وذلك بربطهم بين الوحدة وبين استراتيجية « الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية » ، التي ستخوضها الامة العربية جمعاء ولكن بطليعة فلسطينية . وطليعية الثورة الفلسطينية من وجهة النظر الفلسطينية لا يعني انها قادرة وحدها على تحرير فلسطين ، بل ان مهمة التحرير هي مهمة كل الجماهير العربية التي ستوحدها حرب تحرير فلسطين ، وهكذا « تطرح قضية الوحدة نفسها من خلال الارتباط العضوي والمصيري لحركة الثورة الفلسطينية بالوطن والجماهير العربية كمطلب اساسي لا يمكن التفريط به ... ونحن ضمن مفهومنا للوحدة لا نقف عند حد الشعارات العاجزة عن نفسها كواقع عملي ، ولكننا نرى ضرورة التحام كل القوى القومية في معركة مصيرية ينتفي فيها الحوار العقائدي ، والخلافات المذهبية المتعددة لهذه القوى ، ويصبح الكفاح المسلح هو العامل الاساسي الذي يلتقي ويتوحد فيه الجهد العربي »[٣٨] .

ومن الواضح ان الرؤية الفلسطينية هذه للوحدة العربية لم تقتصر على كونها وحدة مقاتلة ، بل ايضاً وحدة جماهير بعيدة عن التدخلات الرسمية ، وبعيدة عن سلطة الانظمة ، فالوحدة التي كانت تطرحها الانظمة وتدعو لها كانت وحدة فوقية غير متفاعلة مع الجماهير ، اما وحدة الجماهير المقاتلة فهي اقرب الى قلوب الجماهير العربية ، فهي وحدة الكادحين والمناضلين الذين يريدون ان يصنعوا بأنفسهم الوحدة ولا تصنع لهم من فوق ، يريدون ان يرسموا معالم دولة الوحدة ويقيموا كيانها بدمائهم ، ونضالهم ، وسواعدهم ، بعيداً عن التدخلات الرسمية ، ولا تؤثر عليها خلافات الانظمة ولا تباع في « سوق النخاسة العربية » ، كما انها لا تقبل التحطيم لأنها وحدة تصنعها الجماهير وتدفع ثمنها غالياً . فهذه الوحدة « ليست تنسيقاً عسكرياً ، وقيادة موحدة ، ولكنها تفاعل ارادة الجماهير التي تشكل كل وجوه الحياة والنشاط الانساني على الارض العربية ، لا يمكن ان تتحقق الا من خلال معركة مصيرية مسلحة وساخنة ومستمرة ، تشدها فيها الازمات والمخاطر فتلتحم وتترابط امام المصير المشترك ، وتعبىء من اجله كل الطاقات البشرية والمادية والمعنوية للجماهير المتحفزة »[٣٩] . وفي الواقع فإن بعض القوميين العرب المعروفين بفكرهم الوحدوي وكتاباتهم القومية طرح رؤية وحدوية كانت متشابهة نسبياً في شروطها مع الطرح « الفلسطيني » .

فالدكتور نديم البيطار في كتابه **من التجزئة الى الوحدة** بيّن ان تجارب التاريخ الوحدوية ، اثبتت بأن هناك **ثلاثة قوانين اساسية** عرفتها هذه التجارب ولا يمكن ان تنجح اي حركة وحدوية دون توافر هذه القوانين . وكان رأي د. نديم البيطار ان ظروف الحركة الوحدوية العربية ، كانت ناضجة للوحدة في عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، لتوافر هذه القوانين في مصر الناصرية وهي : اولاً ، الاقليم القاعدة ، ومصر نموذج لهذا الاقليم ، ثانياً : الزعيم الملهم او ما اسماه شخصنة السلطة ، الذي تلتف حوله الجماهير وتمحضه الولاء ، وعبد الناصر وفر هذا الشرط بشخصيته الفذة ، ثالثاً : المخاطر

---

(٣٧) الحوت ، **الفلسطيني بين التيه والدولة** ، ص ٤٠ .

(٣٨) منير شفيق ، « منطلقات أساسية لاستراتيجية الثورة الفلسطينية » ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣) ، ص ١١ .

(٣٩) المصدر نفسه .

الخارجية ، واسرائيل خير مجسد لهذه المخاطر المهددة للأمة العربية[٤٠] ، ولكن السؤال الذي يفرض نفسه ، الا يمكن ان تتوافر هذه الشروط بغير مصر الناصرية ، وخصوصاً بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر؟ والا يمكن ان تتوافر هذه القوانين في الثورة الفلسطينية؟[٤١] .

إن قانون المخاطر الخارجية متوافر هنا، بل انه اكثر دفعاً واكثر فاعلية بالنسبة للشعب الفلسطيني منه لأي بلد عربي آخر نظراً للضرر المادي المباشر الواقع على شعب فلسطين نتيجة الوجود الصهيوني ، اما فيما يتعلق بقانون او شرط شخصنة السلطة ، او الزعيم الملهم ، فلا اعتقد بحتمية ان يكون الرمز شخصاً بل يمكن ان يكون فكراً ثورياً تلتف حوله الجماهير لقدرته على استقطابها ولتعبيره عن معاناتها وتحسسه لقضاياها ، وقد استطاعت الثورة الفلسطينية بالفعل بعد معركة الكرامة ان تمثل رمزاً تلتف حوله الامة العربية ، بل نافست الثورة في بعض اوقاتها الزعيم الراحل في قيادة الجماهير العربية ، وسحبت البساط من تحت اقدام الاحزاب القومية العربية ، اذن فليس شرطاً ان يكون الرمز شخصاً بل يمكن ان يكون ثورة او فكراً . اما القانون الثالث : الاقليم القاعدة فإن اهمية هذا القانون تكمن في مدى استقطابه للقوى الثورية العربية ، ولقوى الوحدة العربية ، فمع التسليم باهمية الموقع الجغرافي للاقليم ـ القاعدة في عملية الوحدة ، الا ان هذه الاهمية تصبح غير ذي بال إن انتفت هويته كقاعدة ثورية قومية ، فمصر الاقليم استمرت ولكنها لم تعد تصلح الآن كقاعدة وحدوية لانتفاء تعبيرات هويتها القومية الوحدوية بعد رحيل الزعيم جمال عبدالناصر ، وبالتالي هل يمكن ان تتوقف عجلة الوحدة العربية؟ وهل يحكم على القصد الوحدوي وآمال الامة العربية بالوحدة بأن تتقوقع على نفسها وتخبو الى حين توافر هذا الشرط ـ القانون ؟ ثم الا يمكن ان تكون الثورة الفلسطينية قد وفرت هذا الشرط ـ القاعدة ـ عندما كانت موجودة في الاردن ، ثم مع وجودها في لبنان وتحالفها مع القوى الوطنية هناك والتفاف قوى حركة التحرر والوحدة العربية حولها وخوضها معارك البطولة ضد المخاطر الخارجية ـ اسرائيل ـ على قاعدة ثورية ـ لبنان ـ وبافكار ثورية وحدوية الهدف ثورية الممارسة قومية المنطلق .

اذاً ، يمكن الاستنتاج مما سبق ان طرح الثورة الفلسطينية ورؤيتها للوحدة العربية لم يكونا خروجاً على القومية العربية ، ولم يكونا ردة اقليمية انفصالية ، بل كانا رؤية قومية ثورية متقدمة في طرحها وممارساتها وقطريتها هنا مبررة لأن « الاقليمية الفلسطينية شرط اساسي لا بد من وجوده لتحقيق الوجود القومي للامة ، الذي لا بد من وجوده كشرط اساسي لتحقيق تحررها ووحدتها وتقدمها »[٤٢] . ولأن الاقليمية الفلسطينية المبررة هنا اخذت طابعاً قومياً ثورياً فإنها تجاوزت كل المفاهيم التي يمكن ان توصف بها الاقليميات الاخرى فـ (الالتفاف الجماهيري الواسع حول الثورة الفلسطينية بعد هزيمة ١٩٦٧ ، يدل على ان الجماهير وجدت في الثورة قوة قومية عربية ترد على الهزيمة ، وترد على الواقع العربي) [٤٣] .

---

(٤٠) البيطار ، **من التجزئة الى الوحدة : القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية** .

(٤١) انتقد نديم البيطار فكر الثورة الفلسطينية معتبراً ان الفكر المقاوم هو اعلى درجات الفكر التبشيري . انظر : **شؤون فلسطينية** ، العدد ٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١) .

(٤٢) ياسين ، **فلسطين والوجود القومي والاقليمي للامة العربية** ، ص ٥٤ .

(٤٣) معن بشور ، « حقائق وحدوية في الثورة الفلسطينية ، » **شؤون فلسطينية** ، العدد ٨٦ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩) ، ص ٣٠ .

لقد مثلت الثورة الفلسطينية فرصة تاريخية للجماهير العربية لتحقيق وحدتها القومية، على اسس ثورية سليمة ، الا ان اعداء القومية العربية واعداء تحرير فلسطين ، كانوا اشد شراسة ، ولم يحدث للاسف التفاعل القومي في ارض المعركة الذي يؤدي بدوره للوحدة العربية والتحرير ، بل كان صمتاً عربياً ، إن لم نقل تواطؤاً ، وان دل على شيء فإنه يدل على ترسخ الاقليمية المقيتة في الوطن العربي ، وعلى « حقيقة » دعاة الوحدة العربية ومن يطرحون انفسهم كناطقين باسم الامة العربية ، وان كان موت الزعيم الراحل جمال عبد الناصر مثل ضربة لحركة الوحدة العربية ، وارجعها سنوات الى الوراء ، فإن ضرب الثورة الفلسطينية ـ التي لم تمت ولن تموت لأنها الشعب الفلسطيني والشعب لا يموت ـ يعتبر نكسة لحركة الثورة العربية والوحدة العربية ، لأنها مثلت فرصة تاريخية لتحقيق الوحدة العربية ، ولكن من لهم مصلحة بالوحدة ـ اي الجماهير الشعبية ـ كانت تعاني من حكامها اعداء الوحدة ؛ وحوصر املهم وهم ينظرون .

خلاصة

في ضوء ما سبق نلمس الخصوصية التي اخذتها اشكالية الوحدة العربية في الفكر السياسي الفلسطيني ، فإن كانت الرؤية الفلسطينية للوحدة العربية في مرحلة ما قبل الثورة ، اقل حدة في اثارتها للنقاش والحوار نظراً لانها كانت تنطلق من الرؤية القومية العامة ، وتتوافق مع الطرح القومي الرسمي منه والشعبي ، فإن الرؤية الفلسطينية بعد انطلاقة الثورة اخذت مساراً خاصاً بها ، وضعتها على الطرف المقابل للرؤية العربية القائمة على اساس انتظار تحقيق الوحدة العربية وايجاد التوازن الاستراتيجي مع العدو الصهيوني قبل انطلاق عملية التحرير .

واعتقد ان الخلاف القائم حالياً بين الثورة الفلسطينية وبين اطراف عربية تطرح نفسها كناطقة باسم القومية العربية ومناضلة لاجل الوحدة العربية ، لا يخرج عن نطاق الصراع بين رؤيتين قوميتين وحدويتين لكيفية حل الصراع .

وكان من الممكن ان تكون فرص نجاح الثورة الفلسطينية في استراتيجيتها ، اكبر لو ان الحركة القومية العربية التحررية بقيت محافظة على اندفاعتها وقوتها التي اتسمت بها في بداية الستينات ، الا ان التراجع العام للثورة التحررية القومية العربية ، ترك انعكاساته السلبية على الثورة الفلسطينية ، وافسح المجال لضرب تجربة قومية ثورية في ظل صمت عربي مريب . وان اي نظرة تقويمية للموقف الفلسطيني من الوحدة العربية في هذه الاوقات لا يمكن ان ينفصل عن التقويم الشامل للفكر الوحدوي العربي الشامل والذي للاسف يعرف حالة من التراجع والتمزق والتشويه ، مما دفع لتناحر قوى محسوبة على المعسكر الوحدوي التحرري فيما بينها ، ولتبؤ القوى الاقليمية مركز قيادة وتوجيه العمل العربي □

السياسة الخارجية اليمنية في ضوء الميثاق الوطني (*) : خمس ركائز وخمس دوائر

د . حسن الظَّاهر

مدرس العلوم السياسية في كلية التجارة والاقتصاد - جامعة صنعاء .

مقدمة

إن السياسة الخارجية لأي بلد هي تلك المجموعة من الاجراءات والأفعال التي تتخذها دولته في علاقتها مع دولة أو دول أخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في المحل الأول . فهي إذن تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول . وترتكز السياسة الخارجية ، بصفة عامة ، على مجموعتين من العوامل : المادية ، وغير المادية [1] . ويندرج تحت المجموعة الأولى عناصر مثل : الموقع الجغرافي ، والسكان ، وموارد الثروة الطبيعية (زراعية او استخراجية ، غذائية أو صناعية) ، والمقدرة العسكرية . أما العوامل غير المادية فمنها على سبيل المثال : شكل النظام السياسي ، وطبيعة العلاقات السياسية الداخلية ، والايديولوجية السياسية التي يعتنقها النظام ، والروح المعنوية .

أما عن عملية صنع السياسة الخارجية ، فرغم أنها عملية معقدة ومتشابكة للغاية ، إلا أننا نستطيع أن نقول بشيء من التبسيط ، ان رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو كليهما معا (حسب شكل النظام السياسي القائم) ، والحكومة ككل (أحيانا تعرف باسم مجلس الوزراء) مسؤولون عن تخطيط ، أو إن شئت فقل « هندسة » السياسة الخارجية . وبالطبع هناك في كل الدول جهاز مركزي للسياسة الخارجية هو وزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية والقنصلية في الخارج ، وهي التي تزود كل مؤسسات الحكومة بالمعلومات المتاحة لديها لتعينها على اتخاذ القرار المناسب . ولكن إلى جانب هذه الوزارة هناك جهات عديدة ، حكومية وغير حكومية ، تشترك بدرجات متفاوتة في تخطيط السياسة الخارجية مثل وزارات : الحربية أو الدفاع ، الاقتصاد ، الأمن الوطني أو الداخلية ، التعليم ،

(*) الميثاق الوطني اليمني هو الوثيقة السياسية التي أقرها وأصدرها المؤتمر الشعبي العام بصنعاء في آب/ اغسطس ١٩٨٢ ، إطاراً نظرياً للعمل الوطني اليمني على الصعيدين الداخلي والخارجي .

(١) للتوسع في هذه النقطة ، انظر :

Joseph Frankel, *International Relations* , 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1969), pp. 71-92, and David O. Wilkinson, *Comparative Foreign Relations: Framework and Methods* (Belmont, Calif.: Dickenson Pub. Co., [1969]), part 2, pp. 24- 136.

والاعلام والثقافة . هذا بالاضافة إلى كل من : الهيئة التشريعية ، والأحزاب السياسية وجماعات الضغط ، وقادة الرأي والفكر . وتتوقف درجة اشتراك كل من هذه المؤسسات على نوع الموقف الذي تواجهه الدولة ويحتم اتخاذ قرار ما . فقرار إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة أخرى هو من صميم عمل وزارة الخارجية ، ولكن هناك أيضاً دوراً لوزارات أخرى كالحربية ، والاقتصاد ، والتعليم . أما اتخاذ قرار بتوقيع معاهدة دفاع مشترك مع دولة أجنبية فانه يدخل أولاً في دائرة اختصاص الحربية ، والأمن الوطني ، والخارجية على التوالي . ولكن إن كان موضوع القرار هو ابرام اتفاقية لتبادل المجرمين والهاربين من العدالة فانه يخص وزارات العدل، والأمن الوطني او الداخلية، ثم الخارجية فالحربية ... وهكذا .

وبعد اتخاذ القرار فانه يدخل في مرحلة التنفيذ . ولتنفيذ السياسة الخارجية عدة أدوات منها : الأداة الدبلوماسية ، والعسكرية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والدعائية الاعلامية ، وغيرها [٢] .

أولاً : ركائز السياسة الخارجية اليمنية

يستهل الميثاق الوطني ، الذي أقره المؤتمر الشعبي العام في آب/ أغسطس سنة ١٩٨٢ ، حديثه عن السياسة الخارجية بالتركيز على خمسة أسس هي التي عملت ، ولا تزال تعمل ، متضافرة على تشكيل السياسة الخارجية اليمنية . ونورد فيما يلي تحليلا موجزاً لكل منها .

١ ـ الموقع الاستراتيجي لليمن

يتحدث الميثاق عن الموقع الاستراتيجي لليمن الذي وهبه الله لها فأعطاها أهمية سياسية ـ استراتيجية عبر مراحل التاريخ البشري . فوقوع اليمن في الطرف الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية جعلها تتحكم في البوابة الجنوبية للبحر الأحمر ، ألا وهي مضيق باب المندب . ولهذا المضيق أهمية في وقتي السلم والحرب على السواء ، فمنه تمر التجارة بين أوروبا وآسيا سواء تجارة النفط وغيره من المواد الاستراتيجية أو خلافها . كذلك فان هذا المضيق يربط أساساً بين بحرين تتزايد اهميتهما في عالم الاستراتيجية الدولية المعاصرة هما : البحر الأحمر بشواطئه الشرقية والغربية ، وهو قلب الوطن العربي ، إلى جانب أنه يؤدي إلى الأماكن المقدسة للديانات السماوية الثلاث : الاسلام ، والمسيحية واليهودية . كذلك فان هذا البحر يؤدي إلى واحدة من أخطر مناطق الصراع ـ إن لم نقل براميل البارود ـ في العالم أجمع ألا وهي منطقة الصراع المباشر وخط المواجهة الأول بين العرب وبين الدولة العبرية .

أما البحر الآخر فهو المحيط الهندي الذي تتزايد أهميته في السياسة الدولية ، وبالتحديد لما يشهده من تنافس بحري بين القطبين الأعظم : الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

وتجدر الاشارة إلى أن أهمية الموقع الاستراتيجي لليمن تتعاظم في أوقات الأزمات والحروب ، ولقد اتضح هذا جلياً في الجولة الرابعة من الحروب العربية ـ الاسرائيلية في تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧٣ عندما شاركت القوات البحرية اليمنية مع القوات البحرية المصرية في اقفال مضيق باب المندب

---

(٢) K. J. Holsti, *International Politics: A Framework for Analysis*, 3rd ed. (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice- Hall, [c 1977']) , chaps. 9- 11.

ليس فقط في وجه السفن الاسرائيلية بل أيضاً السفن المتجهة الى اسرائيل ، وذلك بهدف إحكام الحصار العربي عليها آنذاك .

٢ ـ الكثافة السكانية

يشير الميثاق الى الكثافة السكانية للجمهورية العربية اليمنية ودورها في شبه الجزيرة العربية والخليج . وغني عن البيان أهمية عنصر السكان بين عناصر القوة القومية للدولة : فالسكان هم مصدر القوى العاملة المنتجة ، وهم الذين يتولون صد العدوان الخارجي على وطنهم . وقد نشر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن تقريره السنوي « الميزان العسكري للعالم ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ » ـ وهو يعد واحداً من أكثر المصادر محافظة ودقة ومصداقية ـ ومنه نستمد بعض الأرقام التي تلقي الضوء على الكثافة السكانية اليمنية مقارنة مع الاقطار العربية المجاورة .

إن عدد سكان الجمهورية العربية اليمنية في تموز/ يوليو عام ١٩٨٢ ـ طبقا للمصدر المذكور ـ هو ٧,٢ ملايين نسمة . أي أنها تحتل المرتبة الثانية بعد السعودية التي بلغ تعداد سكانها ٨,١ ملايين نسمة . ولكن الأمر ذا المغزى هو أن سكان الجمهورية العربية اليمنية يزيدون عن مجموع عدد سكان اقطار شبه الجزيرة العربية والخليج باستثناء السعودية (هذا المجموع هو ٥,٩٨٣ ملايين موزعا كالآتي : الشطر الجنوبي من الوطن اليمني ١,٩٥ مليون ، سلطنة عمان ٩٤٨ ألفاً ، الامارات العربية المتحدة ١,٠٤ مليون ،قطر ٢٤٠ ألفاً ، البحرين ٤٠٠ الف ، الكويت ١,٤ مليون) [٣] .

ولا يخفى أن الكثافة السكانية اليمنية قد لعبت أدواراً رائدة عبر مراحل التاريخ : ففي مجال التجارة وركوب البحار مثلاً ، أقام اليمنيون علاقات تجارية مع دول المحيط الهندي بشاطئيه الغربي والشرقي . كما أن اليمن قد ساهمت ـ مع شعوب عربية أخرى ـ في نشر الاسلام وبالتحديد في شرق افريقيا ، وجنوب شرقي آسيا . يضاف إلى هذا أن الكثافة السكانية اليمنية هي التي شاركت طلائعها في تشكيل الجيش الاسلامي الذي فتح مصر بقيادة عمرو بن العاص ، في عصر الخليفة الثاني عمر بن الخطاب . كما تجدر الاشارة الى أن هذه الكثافة السكانية اليمنية هي التي أنجبت علماء أفذاذاً ، يكفينا أن نشير منهم إلى العلامة المؤرخ الفيلسوف مؤسس علم الاجتماع الحديث عبد الرحمن بن محمد بن خلدون . كذلك ليس بمستغرب أن نذكر أن اليمن كانت واحدة من أوائل الاقطار العربية الآسيوية التي أقامت علاقات تجارية رسمية مع الولايات المتحدة الاميركية وذلك بموجب اتفاق عام ١٧٩٨ ، وازدهرت التجارة بين البلدين قرابة قرن ونصف قرن وكان منفذها الرئيسي هو ميناء المخا [٤] .

وفي أيامنا هذه ، فان الكثافة السكانية اليمنية هي التي يتحمل جزء منها عبء المشاركة في تسيير عجلة الاقتصاد وتنفيذ مشروعات التنمية والانشاء والتعمير في كل من المملكة العربية السعودية ، واقطار الخليج العربية النفطية . فمن المعلوم أن العمالة اليمنية في هذه البلاد هي واحدة من أكبر العمالات الوافدة حجماً [٥] .

---

(٣) International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1982- 1983*(London: IISS, 1982), pp. 53, 58, 60 - 61 and 63 - 64.

(٤) Robert W. Stookey, *America and the Arab States: An Uneasy Encounter* (New York: Wiley, 1975), p. 8.

(٥) قدّر الجهاز المركزي للتخطيط بصنعاء عدد المهاجرين اليمنيين خارج الوطن بنحو ١٢٣٤٠٠٠ مواطناً . انظر : =

وعلى الرغم مما يثور بين علماء الاقتصاد والاجتماع من نقاش حول آثار الهجرة اليمنية إلى الخارج على الاقتصاد اليمني [٦] فان ما يهمنا في دراستنا هذه هو أن من بين الآثار الحميدة لهذه العمالة أنها مصدر تحويلات نقدية بالعملة الصعبة من بلاد المهجر إلى الوطن الأم ، ومن ثم تشارك في تمويل عملية التنمية الاقتصادية ، فقد بلغت جملة « التحويلات الخاصة » بالمهاجرين اليمنيين في العام ٨٠/ ١٩٨١ مبلغ ٤٩٣٥,٨ مليون ريال [٧] .

ومن ناحية أخرى اكثر اهمية ، فان هذه العمالة المهاجرة تمثل « وجوداً » يمنياً في تلك البلاد ، وهو أمر ذو مغزى في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية . ويجب التركيز على أن وجود مثل هذا العدد من المغتربين إنما يولّد مسؤولية جديدة على عاتق الدبلوماسية اليمنية : إذ أن من بين واجباتها حماية مصالح هؤلاء المواطنين المهاجرين ، وبالتحديد في مواجهة السلطات المحلية ، أينما وجدوا . كما أنها يجب أن تعمل دوماً على ربط المهاجر بوطنه الأم وتعميق انتمائه وولائه له ، الأمر الذي يستلزم في رأينا تزويد البعثات الدبلوماسية والقنصلية اليمنية في بلاد المهجر بعدد كاف ، مؤهل ومدرب ، من الملحقين العماليين والاعلاميين .

وتجدر الاشارة إلى أن حكومة الجمهورية العربية اليمنية ، إيماناً منها بالتزامها نحو رعاية المغتربين ، فقد أنشأت جهازاً مستقلاً لهذا الغرض هو « الاتحاد العام للمغتربين » ، كما أنها تعقد مؤتمرات للمغتربين ، يلتقي خلالها ممثلوهم بالمسؤولين ليتدارسوا مشكلاتهم واقتراح أنجح السبل لحلها . وقد عقد مؤتمر المغتربين دورتين له حتى الآن .

٣ ـ السياسة الداخلية

يؤكد الميثاق على أن السياسة الخارجية لأي بلد هي امتداد طبيعي لسياستها الداخلية . وتثير هذه النقطة عدداً من القضايا ، يكفينا التركيز منها على اثنتين فقط : **أولاهما** ، ان الدولة اليمنية النامية ـ في سعيها إلى اللحاق بالدول المتقدمة ـ تنتهج سياسات اقتصادية مترجمة في صورة خطط معينة . ولتنفيذ هذه الخطط يجب عليها أن تسلك سياسة خارجية تتيح لها إنجاح هذه العملية التنموية ، وذلك باقامة علاقات طيبة ومتوازنة مع كل من الدول مصدر التكنولوجيا المتقدمة ، ومصدر الدعم الاقتصادي والمالي ، الأمر الذي ييسر لصنعاء المهمة الشاقة ـ ولكن غير المستحيلة ـ في تحقيق التنمية بكل جوانبها الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية والتعليمية ... الخ . وعلى ذلك ، فان

= عبده محمد الحروي ، « تطور تحويلات المغتربين اليمنيين إلى داخل الوطن وآثارها على التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، » (محاضرة القيت بكلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة صنعاء في العام الدراسي ١٩٨٢/٨١) ، ص ٣ . وتجدر الاشارة الى أن معظم المهاجرين اليمنيين يتركزون في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية النفطية .

(٦) حول هذه القضية ، انظر : ابو بكر السقاف ، « مشكلة الهجرة في الجمهورية العربية اليمنية ، » (بحث بقسم الفلسفة والاجتماع ـ كلية الآداب ، جامعة صنعاء ، [د . ت .])، وبحث جون سوانسون ، أستاذ علم الأجناس بجامعة ميتشيغان بأميركاوالمنشور في مجلة : **الشرق الأوسط** ، (شتاء ١٩٧٩) ، والذي ترجمه قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية في شباط/ فبراير ١٩٨٠ .

(٧) خلال السنوات التسع من ٧٢/ ١٩٧٣ ـ ٨٠/ ١٩٨١ ، تطورت التحويلات الخاصة بالمهاجرين اليمنيين إلى أرض الوطن على النحو التالي (والأرقام بملايين الريالات اليمنية) ، والأعوام على التوالي ابتداءً من ٧٢/ ١٩٧٣ : ٥٦٤ ، ٥٩٥ ، ١٠١٣ ، ٢٣٦٣ ، ٤٥٦١ ، ٦٣٥١ ، ٥٥٩٥,٥ ، ٦١١٨ ، ٤٩٣٥,٨ . انظر : الحروي ، « تطور تحويلات المغتربين اليمنيين إلى داخل الوطن وآثارها على التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، » ص ٥ .

الدبلوماسية اليمنية المعاصرة هي بحق ـ أو يجب أن تكون بحق ـ « دبلوماسية التنمية » ، أي أن مقياس نجاحها من عدمه هو ـ في رأينا ـ مدى مشاركتها الفعلية في إنجاز التنمية اليمنية الشاملة .

الثانية هي العلاقة بين الاستقرار الداخلي والاستمرارية السياسية من ناحية ، والسياسة الخارجية من ناحية أخرى . فبصفة عامة ، يمكن القول إن العلاقة بينهما هي « علاقة طردية » : أي أن الاستقرار والاستمرارية السياسيين يؤديان إلى سياسة خارجية واضحة المعالم محددة الأهداف . وفي غيابهما يصعب ـ وبمعنى أدق يستحيل ـ صنع وتنفيذ سياسة خارجية فعالة ومؤثرة .

ويمكن القول إن فترة « السنوات السبع العجاف » الممتدة من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٩ لم تنعم اليمن فيها باستقرار داخلي [٨] ، بل كانت الجمهورية العربية اليمنية مشغولة « باعادة ترتيب البيت » من الداخل أولاً وقبل كل شيء ، وهو أمر يأتي على رأس قائمة الأولويات لأي دولة نامية ، ويطلق عليه في فقه النظم السياسية اصطلاح « بناء الأمة » و« بناء الدولة » معاً [٩] . وتمثل ذلك في إرساء أسس النظام الجديد الذي أشرقت شمسه في صباح ٢٦/ ٩/ ١٩٦٢ . بمعنى آخر ، كانت القضية الأولى والمصيرية خلال تلك الفترة هي « وجود » أو « لا وجود » النظام الجديد ، فكان حتمياً أن تكون الأولوية للشؤون الداخلية . وهذه الأولوية هي التي يعكسها الهدف الأول من الأهداف الستة للثورة : « التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات »[١٠] . وبدحر حصار السبعين يوما ، بدأت اليمن تنعم بالاستقرار الداخلي ، وفي هذا المعنى يقول الميثاق الوطني : « ثم جاءت مرحلة السلام في أواخر عام ١٩٦٩ م فتحقق للشعب مكسب جديد في ظل المصالحة الوطنية ، ولكنه ـ كأي عمل عظيم ـ يحمل معه ايجابياته وسلبياته معاً[١١] » . ومن ثم اتجهت سياستها الى تحقيق الأهداف الخمسة الأخرى وذلك لخلق اليمن الجديد ، فانتهجت السياسة الخارجية التي أملتها سياستها الداخلية ، وهي « السياسة التنموية » .

والخلاصة ، إن عام ١٩٦٩ يمثل فاصلاً بين مرحلتين : مرحلة بناء الأمة والدولة ، وكانت الأولوية فيها لتثبيت دعائم النظام الجديد ، وفيها لم تكن السياسة الخارجية اليمنية ـ بسبب ظروف خارجة عن إرادة النظام الجديد ـ على درجة عالية من الوضوح ولا التأثير المبتغى على المستويين الاقليمي والعالمي . والمرحلة الأخرى وهي التي تبدأ من عام ١٩٧٠ فصاعداً ، وفيها تبوأت اليمن وتتبوأ المكانة التي تستحقها بين أفراد الأسرة العربية ، والمجموعة الاسلامية ، ودول العالم الثالث أجمع . وفي هذا المعنى يقول الميثاق : « وحتى تكون لنا سياسة خارجية ثابتة ذات أثر ملموس ، لابحث تكون متوازنة ومتطابقة مع سياستنا الداخلية ، التي تضمنها هذا الميثاق ، انطلاقاً من أهداف ٢٦ سبتمبر .. » [١٢] .

---

(٨) انظر : الجمهورية العربية اليمنية ، المؤتمر الشعبي العام ، **الميثاق الوطني اليمني** (صنعاء : المؤتمر ، آب/ اغسطس ١٩٨٢) ، ص ١٧ .

(٩) حسن الظاهر ، « دراسة مقارنة للحركات الإنفصالية في كل من السودان واثيوبيا، »**المجلة الفيليبينية للعلوم السياسية** ، العدد ٧ (حزيران/ يونيو ١٩٧٨) ، ص ٢٤ ـ ٢٩ (باللغة الانكليزية) .

(١٠) أمّا الأهداف الخمسة الأخرى هي : (١) بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها ؛ (٢) رفع مستوى الشعب إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً ؛ (٣) إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف ؛ (٤) العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة ؛ (٥) احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم .

(١١) الجمهورية العربية اليمنية ، المؤتمر الشعبي العام ، **الميثاق الوطني اليمني** ، ص ١٧ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٩١ .

٤ ـ تطور وسائل الاتصال ـ « الاستعمار الجديد »

يركز الميثاق على « تطور وسائل الاتصالات الحديثة ، التي جعلت الفواصل الجغرافية والفكرية ، والحضارية شبه منعدمة ، وصار من المستحيل على أي دولة أن تنغلق ، وتتقوقع على نفسها ، أو أن تمنع نفسها وشعبها من التفاعل والتعامل مع بقية دول وشعوب العالم » (١٣) .

وحقاً تعيش العائلة البشرية ، منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام ١٩٤٥ وحتى اليوم ، الثورة الكبرى في وسائل الاتصال أو الاعلام السياسي على اختلاف أنواعها : المقروءة ، والمسموعة ، والمرئية ، والمسموعة المرئية . ترتب على هذه الثورة زوال الحواجز بين الدول ، فصار انتقال الأخبار والمعلومات والمعتقدات السياسية عملية سهلة ميسرة من أقصى أرجاء المعمورة إلى أدناها (١٤) . وهذه الحقيقة ذات أثرين : **ايجابي** ، هو سرعة وسهولة الاتصال العالمي ؛ **وسلبي** ، هو أن « الاستعمار الجديد » قد استفاد ويستفيد من هذه الثورة الاعلامية لتدعيم مركزه في العالم الثالث . ومن الضروري هنا التمييز بين « الاستعمار القديم » من ناحية ، و« الاستعمار الجديد » أو « الاستعمار المقنَّع » من ناحية أخرى .

الاستعمار القديم يعني امتداد نفوذ وهيمنة وسلطة دولة ما على اقليم وشعب بلد آخر ، وكان يأخذ عادة شكل وجود مادي ملموس للدول الاستعمارية في شكل قوات وقواعد عسكرية في المستعمرات ، ومن ثم إخضاع الثانية للنفوذ السياسي للأولى . وهذا الاستعمار القديم أو التقليدي هو الذي قاست منه دول العالم الثالث عندما كانت محلاً للصراع الاستعماري بين القوى الأوروبية المتنافسة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وحتى منتصف القرن العشرين . ولقد وقعت المنطقة العربية بصفة عامة في قبضة الاستعمار البريطاني والفرنسي والايطالي ، وقبلها السيادة العثمانية . غير أن الشطر الشمالي من اليمن لم يقع تحت نفوذ الاستعمار الغربي الحديث ، وإن كان قد أخضع للحكم العثماني .

وبفضل المقاومة الوطنية التي شنتها شعوب المستعمرات ، انتزعت استقلالها « السياسي » تباعاً ، ولم يعد اليوم من أقاليم العالم ما يرزح تحت نَيْر الاستعمار التقليدي سوى عدد محدود جداً من الاقاليم . أي أن الاستعمار القديم قد رحل تاركاً صورته البغيضة في مخيلة شعوب وحكام الدول المستقلة حديثاً .

ولكن المزايا التي حققتها القوى الاستعمارية من جراء نهب خيرات مستعمراتها السابقة جعلتها تعمل جاهدة من جديد على أن تمد نفوذها إلى تلك الدول المستقلة ، أو بالمعنى الدارج خرج الاستعمار القديم « من الباب » ليعود في قناع جديد « من النافذة » . ويحذِّر الميثاق من مخاطر هذا النوع من الاستعمار ، فيقول إننا يجب « أن نبقى في غاية اليقظة والحس المرهف ، حتى لا نقع ـ دون أن نشعر ـ فريسة لنفوذ الاستعمار الجديد ، الذي يتستر وراء الكثير من الأقنعة البراقة ، المادية والفكرية ، ليخفي الوجه القبيح للاستعمار القديم »(١٥) .

---

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٩٢ .

(١٤) للتوسع في هذه النقطة ، انظر : حسن الظاهر ، « دروس في الرأي العام والإتصال السياسي والدعاية ، » (سلسلة محاضرات ألقيت على طلاب الفرقة الرابعة ، شعبة الاقتصاد والعلوم السياسية ، كلية التجارة والإقتصاد ، جامعة صنعاء ، ٨١/ ١٩٨٢ ـ ٨٢/ ١٩٨٣) .

(١٥) الجمهورية العربية اليمنية ، المؤتمر الشعبي العام ، **الميثاق الوطني اليمني** ، ص ٩٢ .

ومن بين أساليب الاستعمار الجديد الاشارة إلى الغزو الفكري والعقائدي ، بترويج الفكرالغريب والمستورد شرقاً أو غرباً بين بعض قطاعات شعوب دول العالم الثالث. وفي تقديرنا إن للغزو الفكري العقائدي دوراً خطيراً ـ إن لم يكن أخطر الأدوار ـ لأنه يركز على العقل والفكر ، ومن يستحوذ على أي منهما ، أو كليهما ، فانه سيؤثر حتماً على اتجاهات أصحابها ، وتكون النتيجة هي التأثير في سلوكهم السياسي . فعالم اليوم يعيش نوعاً من الحرب النفسية الدعائية ، هي بحق حرب الكلمة والمعتقد .

وعلى ذلك فان الغزو الفكري العقائدي هو واحد من اكثر صور الاستعمار الجديد خطورة في المدى القصير والمدى البعيد على حد سواء . ومن ثم تتحتم مواجهته بالتركيز المستمر الدؤوب على القيم السياسية العليا وبالذات ما كان منها مستمداً من الدين الاسلامي الحنيف ، والمواريث الاجتماعية والشخصية الوطنية اليمنية .

والسلاح الاقتصادي هو الآخر أحد أقنعة الاستعمار الجديد ، ويتحقق ذلك عادة بخلق علاقة « تبعية » بين اقتصادين : أحدهما « تابع » هو اقتصاد الدولة (الدول) النامية ، والآخر « متبوع » هو اقتصاد الدولة (الدول) المتقدمة . ويتضح ذلك أكثر لمن يقدر له دراسة التقارير السنوية التي يصدرها صندوق النقد الدولي والمسماة « اتجاهات التجارة الخارجية » . والمحصلة النهائية هي خلق أوضاع اقتصادية معينة لمصلحة الدول المتقدمة تتيح لها الاستمرار في المزيد من التقدم ، وللدول النامية مزيداً من التخلف ، أو على الأقل مزيداً من العقبات في سبيل النمو و« التحديث » . والصور الاقتصادية للاستعمار الجديد تتعدد : فمنها المعونات الاقتصادية والمالية ، التي قد تبدو حميدة وأحياناً إنسانية في مظهرها . ومنها الشركات الاقتصادية العالمية الكبرى ، أو ما تسمى « الشركات متعددة الجنسيات » التي تسيطر على اقتصاد عدد لا يستهان به من الدول النامية .

وتقديم المعونات العسكرية : معدات ومؤن حربية ، قطع غيار ، التدريب ونقل الخبرة ، هي الأخرى صورة من صور الاستعمار الجديد . ولا يخفى أن الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للسلاح تحتاج إلى سوق تصرِّف فيه منتجاتها ، وتجده في دول العالم النامي [١٦] . أكثر من هذا ، فان الدول المنتجة والمصدرة للسلاح تشجع قيام حروب محلية إقليمية تجرِّب فيها أسلحتها الجديدة لاختبار مدى كفاءتها ، وكذلك تدمر فيها القوى المتحاربة أسلحتها واقتصادها ، فتدخل في حالة من التبعية للدول المتقدمة لشراء سلاح جديد ولاعادة تعمير ما دمرته الحرب من منشآت اقتصادية . وما أكثر الحروب المحلية التي شهدها ويشهدها العالم النامي ، وتقف الدول المتقدمة ـ من وراء الستار ـ موقف المشجع والمبارك لأن مصلحتها الرئيسية تكمن في السيطرة على الدول المتصارعة من خلال تجارة السلاح وخلف قناع الخبراء والمستشارين العسكريين . وهناك من علماء السياسة من يقول إن التكنولوجيا والايديولوجية يصعب الفصل بينهما في كثير من الأحيان .

وخلاصة هذه النقطة أن الاستعمار الجديد بكل أساليبه ، وقد ذكرنا منها ثلاثة فقط ، لن يدخر وسعاً في استعادة نفوذه على الدول النامية من النواحي :الفكرية ، الاقتصادية ،العسكرية . ودرءاً لمساوىء ذلك يحذر الميثاق من مخاطر الوقوع فريسة لنفوذ هذا النوع المقنَّع من الاستعمار .

---

(١٦) ديفيد وينز ، **اقتصاديات الانفاق العسكري في العالم الثالث** (لندن : دار مكميلان ، ١٩٧٩) ، ص ٩ ـ ٤٣ (بالانكليزية) .

٥ ـ المبادىء الثلاثة للسياسة اليمنية الخارجية

يحدد الميثاق ثلاثة مبادىء تقوم عليها السياسة الخارجية اليمنية مع جميع دول العالم هي : المصالح المشتركة ، والاحترام المتبادل ، والمعاملة بالمثل . وهي المبادىء الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الدولية قديمها وحديثها والمعاصر منها ، ولا تحتاج منا إلى تفصيل . ولكن الأمر الذي يجب أن نقرره هو أن السياسة الخارجية ـ كما ذكرنا في البداية ـ تسعى إلى تحقيق مصلحة دولها ، وهي ما تسمى عادة « المصلحة الوطنية » للدولة (١٧) . فالأساس في العلاقات الدولية هو تحقيق أكبر قدر من المصلحة ، حتى وإن تدثرت هذه المصلحة بثياب أخرى . ولما كان كل أعضاء الأسرة الدولية يسعى لتحقيق الهدف نفسه فان الميثاق قد ذكر أن «المصالح المشتركة» هي التي تأتي على رأس قائمة تلك المبادىء ، وهو في هذا إنما يقرر حقيقة ثابتة ومتفقاً عليها بين فقهاء السياسة .

ثانياً : مسار السياسة الخارجية اليمنية

بعد ان وضع الميثاق الأسس الخمسة السابقة تحدث عن مسار ومضمون السياسة الخارجية اليمنية . ويمكن تصنيف هذا المسار تحت خمس دوائر هي : العربية ، الاسلامية ، العالم الثالث ، الدول المتقدمة ، ثم الأمم المتحدة . وفيما يلي نتحدث بشيء من التفصيل عن كل منها .

١ ـ الدائرة العربية

تحتل الدائرة العربية مكان الصدارة ، أو بمعنى آخر تأتي على قمة أولويات السياسة الخارجية اليمنية . ولقد حدد الميثاق عدداً من المجالات التي تتشكل منها مجتمعة هذه الدائرة .

أ ـ الوحدة الوطنية لشطري اليمن

يقرر الميثاق بجلاء ان وحدة شطري اليمن ، وقبلها الايمان الثابت الراسخ بالوطنية ، هما من ناحية الأساس المتين للايمان بالقومية العربية ، ومن ناحية أخرى هما المدخل الطبيعي والصحيح لتحقيق وحدة أوسع نطاقاً من وحدة الشطرين ، وتلك الوحدة الأوسع نطاقاً هي بدورها الطريق المؤدي إلى الوحدة العربية ، وهي الأمل الذي يتطلّع إليه كل العرب وتمتلك أمتهم كل مقومات نجاحها .

ولا عجب أن يعطي الميثاق هذه الأهمية لقضية الوحدة اليمنية ، فالمزايا التي تحققها تمتد لتشمل كل المجالات . فعلى سبيل المثال ، فان اليمن الموحد ستزداد أهميته الاستراتيجية أكثر ، إذ ليس مجموع أهميتي الشطرين ـ في حالة استمرار التجزئة المصطنعة ـ هو نفسه مساوياً لأهمية الدولة الموحدة . الاجابة واضحة ، إذ أن أهمية الدولة الموحدة ستكون اكثر من أهمية الدولتين فرادى . فدولة الوحدة بامكاناتها البشرية والمادية ، كما يقرر الميثاق ، ستلعب دوراً اكثر حيوية مما عليه الحال الآن . وتفسير ذلك أن اليمن الموحد سيصبح إحدى القوى المهمة في مجتمع المحيط الهندي من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان اليمن الموحد سيصير المتحكم الوحيد في باب المندب .

أضف إلى هذه الأهمية الاستراتيجية قيمة العنصر البشري لدولة الوحدة . وليست هناك لغة أبلغ من لغة الأرقام ، فاستناداً إلى التقرير السنوي (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣) للمعهد الدولي للدراسات

---

(١٧) Joseph Frankel, *National Interest* (London: Macmillan, [1970]), pp. 15-31.

الاستراتيجية بلندن الذي سبقت الاشارة إليه ، يمكن القول إن عدد سكان اليمن الموحد (١٩٨٢) هو ٩,١٥ مليون نسمة . وبذلك فانها أكبر الاقطار من حيث الكثافة السكانية في شبه الجزيرة العربية والخليج قاطبة . كذلك تجدر الاشارة إلى أن عدد سكانها يزيد عن مجموع عدد سكان أقطار شبه الجزيرة العربية والخليج باستثناء السعودية ، أي الكويت ، البحرين ، قطر ، الامارات العربية المتحدة ، سلطنة عمان . ففي عام ١٩٨٢ ، بلغ مجموع سكان هذه الاقطار الخمسة مجتمعة ٤,٠٢٨ ملايين ، وهو يقل عن نصف عدد سكان اليمن الموحد . (انظر الجدول رقم (١)) .

جدول رقم (١)
بيانات أساسية عن اليمن الموحد
واقطار شبه الجزيرة العربية والخليج ، للسنة ١٩٨٢

القطر	المساحة (كلم^2)	السكان (بالمليون)	القوات المسلحة النظامية
الامارات العربية المتحدة	٨٤٠٠٠	١,٠٤٠	٤٨٥٠٠
البحرين	٦٢٠	٠,٤٠٠	٢٥٥٠
السعودية	٢١٥٠٠٠٠	٨,١٠٠	٥٢٢٠٠
عُمان	٢١٢٤٦٠	٠,٩٤٨	١٨٠٠٠
قطر	١١٠٠٠	٠,٢٤٠	٦٠٠٠
الكويت	١٨٠٠٠	١,٤٠٠	١٢٤٠٠
اليمن الجنوبية	٣٣٣٠٠٠	١,٩٥٥	٢٦٠٠٠
اليمن الشمالية	١٩٥٠٠٠	٧,٢٠٠	٣٢٠٥٠
مجموع شطري اليمن	٥٢٨٠٠٠	٩,١٥٥	٥٨٠٥٠
مجموع شبه الجزيرة والخليج باستثناء شطري اليمن	٢٤٧٦٠٨٠	١٢,١٢٨	١٣٩٦٥٠

المصادر : احتسبت من :

International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance,1982- 1983* (London: IISS, 1982), and

مركز دراسات الوحدة العربية ، قسم الدراسات ، معدّ ، « الملف الإحصائي : مؤشرات إحصائية عامة للوطن العربي ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٥ ، الأعداد ٤٢ ، ٤٣ و ٤٤ (آب/ اغسطس ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢) .

كما أن مساحة اليمن الموحد التي تبلغ ٥٢٨ ألف كلم٢ تزيد عن مجموع مساحات الأقطار الخمسة المذكورة وهو ٣٢٦٠٨٠ كلم٢ (انظر الجدول رقم (١)) .

أما من حيث القوة العسكرية الضاربة لدولة الوحدة اليمنية وبالتحديد فيما يختص بالجيش النظامي ـ فانها ستكون أكبر قوة في شبه الجزيرة العربية والخليج ، إذ يبلغ عدد أفراد الجيش العامل لليمن الموحد [١٩٨٢] ٥٨٠٥٠ جندياً (الشطر الشمالي ٣٢٠٥٠ جندياً + الشطر الجنوبي ٢٦٠٠٠ جندي) ، (انظر الجدول رقم (١)) .

ولقد قطع الشطران شوطاً كبيراً على طريق الوحدة . وما نود أن نقرن هنا هو أنه كلما جاءت الخطوات الاندماجية أو الوحدوية من البنية الأساسية / التحتية كان هذا ضمان نجاح لها . أي يتم التقريب أولاً بين كافة أوجه النشاطات الأساسية : اقتصادية ، ثقافية ، تعليمية ، دفاعية ، دستورية ، سياسة خارجية ... الخ . بمعنى أنه لا تجيء الوحدة من قمة هرم السلطة السياسية ، بل يجب ـ في اعتقادنا ـ أن تأتي من القاعدة وبالتدريج . ومن هذه المستويات الدنيا تمتد شيئاً فشيئاً، وفي النهاية يصير دمج أو توحيد القيادة السياسية أمراً يسيراً لأنه يرتكز على تلك الأسس التحتية الثابتة والراسخة [١٨] . والحقيقة ان هذا هو المنهج الذي نعتقد بصوابه ، ويعزز وجهة نظرنا هذه أن كافة التجارب والمحاولات الاندماجية أو الوحدوية سواء في المنطقة العربية أو خارجها والتي جاءت بداية من مستويات القمة ، لم يقدر النجاح لأي منها .

ب ـ قضية العلاقات مع اقطار شبه الجزيرة العربية والخليج

يصف الميثاق علاقات اليمن مع هذه الاقطار بأنها علاقات « متميزة » ، وسر هذا التميز إنما يعود إلى أمرين هما « الموقع » و« الواقع » . ولقد سبق أن أوضحنا أن اليمن بحكم موقعها هي جزء لا يتجزأ من شبه الجزيرة العربية ، إذ تقع في جنوبها الغربي . أما الواقع فيقول إن اليد العاملة اليمنية في السعودية والخليج تأتي ـ من حيث العدد ـ على رأس قائمة العمالة الوافدة في تلك الأقطار .

كذلك فان اتسام العلاقات اليمنية الخارجية مع شبه الجزيرة والخليج بسمة الود ، قد ترجم عملياً في شكل المعونات المالية والاقتصادية التي تقدمها هذه الاقطار وبالتحديد النفطية منها الى الجمهورية العربية اليمنية . وربما إن خير شاهد على ذلك هو الجسر الجوي الذي حمل المعونات ومواد الاغاثة من تلك الأقطار إلى صنعاء لمواجهة كارثة الهزة الأرضية التي منيت بها منطقة لواء ذمار في ١٣/ ١٢/ ١٩٨٢ . هذا إلى جانب المساهمات المالية الخليجية والسعودية في إعادة تعمير المناطق المتضررة .

والجدير بالتسجيل ، أن الميثاق قد وضع أسس هذه العلاقات المتميزة على هذا النحو : « ... لا بد أن تكون لنا علاقات متميزة بالأشقاء في دول شبه الجزيرة العربية والخليج ، تقوم على الوضوح والتعامل المتكافىء ، والاحترام المتبادل ، وتتطور بالممارسة الأخوية لابراز المصالح المشتركة من خلال مشاريع اقتصادية وتجارية وتعاون ثقافي وإعلامي واجتماعي ، تساعد في مرحلة من المراحل على وضع اللبنة الأولى من صرح الوحدة العربية المنشودة » [١٩] . أي

---

(١٨) Michael Hodges, ed., *European Integration* (Middlesex, Eng.: Penguin Books, 1972), pp. 15- 20.

(١٩) الجمهورية العربية اليمنية ، المؤتمر الشعبي العام ، **الميثاق الوطني اليمني** ، ص ٩٣ ـ ٩٤ .

أن الميثاق قد وضع إطار علاقات صنعاء مع اقطار « مجلس التعاون الخليجي [٢٠] » : وضوح في الأسس ، تعامل متكافىء ، احترام متبادل ، ثم خدمة المصالح المشتركة . وهذه الأخيرة لم يتركها الميثاق دون تحديد ، بل ذكر إنها يجب أن تترجم في صورة مشروعات مشتركة في المجالات : الاقتصادية والتجارية ، إلى جانب التعاون الثقافي والاعلامي والاجتماعي . والحقيقة إن هذه النشاطات هي التي تشكل البنية التحتية للتقارب الفعلي بين الدول بعضها مع بعض .

ج ـ قضية انتماء اليمن للأمة العربية

ويصفها الميثاق بقوله : « ... كان ارتباطنا بالأمة العربية قدراً ومصيراً ... » [٢١] وعلى ذلك فان صنعاء تشارك شقيقاتها العربيات ، في المشرق والمغرب على السواء ، آلامها وآمالها ، وبالذات آمالها في إنجاز مهمة « التحديث » أو « التنمية » بكافة جوانبها : الاقتصادية ، الثقافية ، التعليمية ... وفي النهاية « التنمية السياسية » . فرابطة اليمن بالأمة العربية هي إذن رابطة « عضوية تكاملية » ، أي تؤثر كل منها في الأخرى وفي الوقت نفسه تتأثر بها .

د ـ اليمن والقضية الفلسطينية

وهي التي تأتي على رأس قائمة القضايا العادلة للأمة العربية . وفي هذا الصدد يقرر الميثاق ان صنعاء يجب أن تكون سنداً ودعماً قويين للقضية الفلسطينية . ودون التطرق إلى تفاصيل تاريخ وحاضر الدعم اليمني للحق الفلسطيني تكفي الاشارة الى عدة حقائق تفرض نفسها على المحلل السياسي .

الحقيقة الأولى تتجلى على الصعيد الدبلوماسي / السياسي ، والمقصود بذلك هو وقوف اليمن إلى جانب الشعب العربي الفلسطيني وتأييدها لكل المقررات العادلة المتعلقة به على الصعيدين العربي والدولي منذ بروز المشكلة وحتى اليوم .

الحقيقة الثانية على صعيد العمل العسكري ، حيث امتزج الدم اليمني بالدم الفلسطيني في ساحة المعركة في الجنوب اللبناني بين قوات الثورة الفلسطينية والقوات الاسرائيلية وبالتحديد في عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ . فانه من قبيل الاقرار بالحقيقة تجدر الاشارة إلى دور المتطوعين اليمنيين في الوقوف عسكرياً إلى جانب أخوانهم الفلسطينيين .

الحقيقة الثالثة جاءت في صيف وخريف عام ١٩٨٢ عندما استضافت اليمن ـ ولا تزال ـ أعداداً من الفلسطينيين بعد الغزو الاسرائيلي للبنان واضطرارهم إلى الخروج من بيروت .

الحقيقة الرابعة ، هي أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يخص صنعاء ـ مع عدد معين من العواصم العربية ـ بزيارات عمل للتشاور وتبادل الآراء . وفي مجال العلاقات الدولية تعتبر الزيارات المتبادلة وعدد مرات تكرارها وشخصية القائمين بها دليلاً على ودية العلاقات ومتانتها . بمعنى آخر لو لم يجد ياسر عرفات في صنعاء عقلاً وقلباً مفتوحين وموقفاً مؤيداً لقضية شعبه العادلة لما قام ويقوم بتلك الزيارات بين الحين والحين .

---

(٢٠) انشيء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ كمنظمة إقليمية تضم في عضويتها كلاً من : السعودية ، الكويت ، البحرين ، قطر ، الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان . ومقر امانته الدائمة هو مدينة الرياض . انظر :
World Today, (June- August 1981), pp. 246- 249.

(٢١) الجمهورية العربية اليمنية ، المؤتمر الشعبي العام ، **الميثاق الوطني اليمني** ، ص ٩٣ .

هـ ـ اليمن وجامعة الدول العربية

يؤكد الميثاق على ضرورة « التمسك بميثاق الجامعة العربية » [٢٢] وتجدر الاشارة إلى أن اليمن هي احد البلدان السبعة المؤسسة للجامعة عام ١٩٤٥ ، بوصفها الاطار الذي يفترض أن تعمل من خلاله الاقطار العربية على تحقيق حد أدنى معين من التنسيق بين سياساتها الخارجية والتعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية . كذلك فان اليمن واحد من الأقطار العربية التي شاركت في انشاء نظام الأمن الجماعي العربي ، الذي وضعت أسسه معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي الموقعة في ١٥ حزيران/ يونيو عام ١٩٥٠[٢٣] .

ولقد شاركت اليمن ـ ولا تزال ـ في كافة فعاليات ونشاطات ومؤتمرات الجامعة . وكان من بين آخر المؤتمرات التي استضافتها صنعاء في العامين الماضيين ، مؤتمر وكلاء وزارات التربية والتعليم العرب ، وقبله كان اجتماع المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

٢ ـ الدائرة الاسلامية

وضع الميثاق أسس العلاقات اليمنية مع الدول الاسلامية ، وذلك بقوله : « ومن الضروري أن يكون لبلادنا دور أساسي في التضامن ... الاسلامي .... وأن نجعل من التفاهم والتحاور أساساً لحل المشاكل بين الدول ... الاسلامية ، بدلاً من استخدام الوسائل التي لا يستفيد منها إلا أعداء الأمة ... الاسلامية » [٢٤] .

وفي هذا الخصوص تجدر الاشارة إلى أن اليمن عضو مؤسس في منظمة المؤتمر الاسلامي ، التي أقر ميثاقها مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي عقد بجدة في شهر آذار/ مارس عام ١٩٧٢ . وتضم هذه المنظمة الآن ٤٢ عضواً ، وتهدف إلى : « تعزيز التضامن الاسلامي ودعم التعاون بين الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وغيرها ، والتشاور بين الأعضاء في المنظمات الدولية ؛ العمل ضد التفرقة العنصرية والاستعمار بصوره وأشكاله كافة ؛ واتخاذ التدابير لدعم السلم والأمن الدوليين القائمين عل العدل ؛ والتنسيق بين الدول الأعضاء للحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته لاسترجاع حقوقه وتحرير أرضه ؛ ودعم كفاح جميع الشعوب الاسلامية والمحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية » [٢٥] .

واليمن بحكم انتمائها الاسلامي ، تؤكد تمسكها بهذه الأهداف التي تعمل تلك المنظمة على تحقيقها . ليس هذا فحسب بل إن اليمن تشارك بايجابية في كافة أعمال المنظمة ، وذلك بغية تحقيق السلم والأمن للعالم الاسلامي ، وفي هذا إسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين بالمعنى الأوسع لهذين المفهومين .

---

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٩٥ .

(٢٣) الدول السبع المؤسسة للجامعة العربية عام ١٩٤٥ هي : مصر ، اليمن ، السعودية ، العراق ، سوريا ، لبنان والأردن . انظر : حسن الظاهر ، « جامعة الدول العربية وحفظ السلم والأمن في العالم العربي ، » (رسالة ماجستير ، جامعة الفيليبين الحكومية ، الفيليبين ، ١٩٧٧) .

(٢٤) الجمهورية العربية اليمنية ، المؤتمر الشعبي العام ، **الميثاق الوطني اليمني** ، ص ٩٤ .

(٢٥) لمزيد من التفاصيل حول إنشاء ونشاط وإنجازات منظمة المؤتمر الإسلامي ، انظر : عبد الملك عودة ، « التضامن الإسلامي في عالم متغير ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٥ ، الأعداد ٤٢ ، ٤٣ و ٤٤ (آب/ اغسطس ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢) ، ص ٦١ ـ ٧٣ .

وفي تقديرنا ، إن إشارة الميثاق إلى أسلوب « التفاهم والتحاور » أساساً لتسوية المنازعات التي قد تنشب بين الأقطار الاسلامية ، إنما تعكس إيمان اليمن العميق بضرورة اتباع الطرق السلمية لحل الخلافات الدولية بصفة عامة ، وتلك التي قد يشهدها الوطن الاسلامي بصفة خاصة . وفي اعتقادنا ان واضعي الميثاق إنما أرادوا أن يوجهوا نداءً في هذا الخصوص إلى أطراف كافة المنازعات التي تنشب بين دولتين إسلاميتين أو أكثر ، وربما ان الحرب العراقية ـ الايرانية التي دخلت عامها الرابع ، دون تسوية ، كانت أكثر حضوراً في أذهانهم .

٣ ـ دائرة العالم الثالث

يقرر الميثاق إن اليمن تؤمن بضرورة تحقيق « تضامن العالم الثالث والالتزام التام بمبادىء عدم الانحياز ، وتحقيق المزيد من التضامن بين الدول الاسلامية ودول العالم الثالث » [٢٦] .

ويثير هذا في الذهن قضيتي مفهوم « العالم الثالث » من ناحية ، ثم « عدم الانحياز » من ناحية أخرى . أما اصطلاح « العالم الثالث » فيشير إلى الأقطار التي تقع في « جنوب » الكرة الأرضية في افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية ، والتي كانت معظمها وبالتحديد في القارتين الاوليين مستعمرات للقوى الأوروبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، ثم أخذت تستقل تباعاً بعد الحرب العالمية الثانية [٢٧] . وعلى رأس قائمة أولويات سياسات هذه المجموعة من الدول تقف قضية « التحديث » و «التنمية » بكافة جوانبها كما أسلفنا القول .

هذه الدول التي قاست من التجربة الاستعمارية ـ والتي انتزعت استقلالها السياسي في معظم الأحوال بفضل الكفاح المسلح ـ باتت ترقب بحذر شديد ظاهرتي الحرب الباردة والاستقطاب الدولي الذي تمثل في وجود قطبين عالميين متنافسين ، هما من ناحية المعسكر الشرقي الذي يتزعمه الاتحاد السوفياتي ويضم دول أوروبا الشرقية ، ثم من ناحية أخرى المعسكر الغربي وتتزعمه الولايات المتحدة الأميركية ويضم دول أوروبا الغربية . وازداد الصراع حدة بين هذين المعسكرين بانشاء الأحلاف العسكرية الغربية كحلف شمال الاطلنطي عام ١٩٤٩ ،والشرقية مثل حلف وارسو عام ١٩٥٥ . ومن ثم ازداد يقين الدول حديثة الاستقلال (وتسمى أيضاً « الدول النامية » ، كما يطلق عليها تعبير « العالم الثالث ») بأن مصلحتها ، وبالتحديد في مجال تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي واللحاق بركب الدول المتقدمة ، إنما تكمن في سياسة حيادية تجنبها مخاطر الانضمام إلى أي من تلك الأحلاف ، فهناك مثل افريقي يقول «عندما تتصارع الفيلة إنما تتدمر الأعشاب والمروج » .

وترتيباً على ما تقدم ، برزت السياسة التي عرفت أولاً باسم الحياد الايجابي ، ثم ابتداء من عام ١٩٦١ صارت تعرف باسم عدم الانحياز . وهناك شرطان اساسيان يحددان كون دولة ما لا منحازة ، وهما معا جوهر سياسة عدم الانحياز . الشرط الأول هو عدم الانضمام إلى أي تحالف عسكري تكون إحدى الدول العظمى طرفاً فيه . أما الشرط الآخر فهو المساهمة الايجابية في التخفيف من حدة التوتر والصراع الدوليين .

---

(٢٦) الجمهورية العربية اليمنية ، المؤتمر الشعبي العام ، **الميثاق الوطني اليمني** ، ص ٩٥ .

(٢٧) حول تصنيف العالم إلى « أول » و« ثان » و« ثالث » ، انظر :

[Charles Andreen], *Political Life and Social Change*, 2nd ed. (Belmont, Calif.: Woodsworth, 1975), pp. 264- 266.

أيقنت دول العالم الثالث بضرورة تحقيق نوع من التضامن فيما بينها ، فبدأت عدداً من اللقاءات والمشاورات ، وتبلورت مجهوداتها في عقد سلسلة من المؤتمرات ابتداء من مؤتمر الدول الأفرو ـ آسيوية الذي عقد في مدينة باندونغ بأندونيسيا في نيسان / ابريل عام ١٩٥٥ ، وانتهاء بمؤتمر القمة السابع لدول عدم الانحياز الذي شهدته مدينة نيودلهي في آذار / مارس عام ١٩٨٣ وحضرته مائة دولة ودولة ، مروراً بمؤتمرات قمة الحياد الايجابي وعدم الانحياز : الأول في بلغراد عام ١٩٦١ ، الثاني في القاهرة عام ١٩٦٤ ، الثالث في لوزاكا [زامبيا] عام ١٩٧٠ ، الرابع في الجزائر عام ١٩٧٣ ، الخامس في كولومبو [سري لانكا] عام ١٩٧٦ ، ثم السادس في هافانا عام ١٩٨٠ .

وفي هذه الدراسة يهمنا التركيز على أن اليمن ـ إيماناً منها بسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ـ قد شاركت في كافة المؤتمرات المذكورة . ولم يكن تكليف الأخ رئيس الجمهورية العربية اليمنية بالتحدث باسم مجموعة الدول الآسيوية امام مؤتمر قمة نيودلهي المشار إليه ـ إلا ترجمة صادقة لادراك تلك المجموعة [الآسيوية] لدور اليمن الفعال في هذه الحركة وتطورها .

ويحدد الميثاق الأهداف التي تسعى الدبلوماسية اليمنية إلى تحقيقها من وراء تضامنها مع دول عدم الانحياز . إذ أنها تعمل على إيجاد « نظام اقتصادي عالمي جديد ، يحقق قيام علاقات اقتصادية متكافئة قائمة على تبادل المنافع ، يُلْزِمُ الدول الغنية ، والدول الصناعية المتقدمة ، بتقديم المساعدات للدول النامية ، ويمكنها من استيعاب التقدم العلمي والتكنولوجي ، والاستفادة منه في جميع المجالات ، حتى تتمكن هذه الدول من اللحاق بركب الحضارة الحديثة » (٢٨) .

وغني عن التفصيل أن مجموعة الدول غير المنحازة خاصة بعد أن صار حجم عضويتها مائة دولة ودولة كما سبق القول ، أخذت تلعب دوراً رئيسياً على صعيد الرأي العام العالمي . كما أنها تشكل ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وهذا أمر له أهميته وبالتحديد عند التصويت على مشروعات القرارات المتصلة بمصالح هذه الدول فرادى أو مجتمعين . فعلى سبيل المثال يعود الفضل إلى اتخاذ قرارات مؤيدة لقضية فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى دعم وتأييد هذه الأقطار اللامنحازة .

٤ ـ دائرة الدول المتقدمة

يتحدث الميثاق عن أهمية إيجاد صيغة ما من صيغ التعامل مع الدول المتقدمة بهدف حفظ التوازن بين الدول العظمى . وهو في هذا إنما يعبر عن مقصد نبيل تسعى الدول النامية لتحقيقه ، ألا وهو عدم اختلال توازن القوى الدولي لمصلحة أي من العملاقين : روسيا وأميركا . ففي حالة حدوث هذا الاختلال ، أو رجحان كفة أحدهما على حساب الآخر ، فان ضررا مؤكداً سيلحق بالاستقرار الدولي ، وبالذات في عصرنا هذا الذي بلغت فيه أسلحة التدمير الشامل حداً لم تبلغه من قبل . أي أن وقوع صراع فعلي وحرب فعلية بين العملاقين مستخدمين الأسلحة الاستراتيجية [الذرية] فان في هذا تدميراً للحضارة البشرية إن لم نقل فناء الجنس البشري ذاته . والميثاق إذ يدرك خطورة هذا الوضع فانه يشير الى ضرورة عمل كل ما يمكن عمله لحفظ التوازن الدولي .

ولم يترك الميثاق هذه القضية محلاً لاجتهادات ، وربما خلافات أو صراعات ، الدول النامية بل

---

(٢٨) الجمهورية العربية اليمنية ، المؤتمر الشعبي العام ، **الميثاق الوطني اليمني** ، ص ٩٥ .

حدد أسلوب العمل الذي يعتقد أنه الصحيح ، اذ يقرر ان : « ... التمسك بميثاق جامعة الدول العربية ، وميثاق الأمم المتحدة ، وتضامن دول العالم الثالث ، والالتزام بمبادىء عدم الانحياز ، وتحقيق المزيد من التضامن بين الدول الاسلامية ودول العالم ، من شأنه ان يوجد معادلة مقبولة ، لحفظ التوازن بين الدول العظمى ، ويجعلها أكثر ميلاً نحو التسليم بأهمية توفير سلام عادل تنعم به البشرية » (٢٩) .

قضية أخرى يثيرها الميثاق في حديثه عن العلاقات بين اليمن والدول النامية من جانب ، والدول الصناعية المتقدمة من جانب آخر ، ألا وهي مسؤولية الدول الأخيرة في العمل على الأخذ بيد الدول الأولى لتتمكن من اللحاق بركب الحضارة الحديثة . ولا يعتبر الميثاق أن هذا مِنَّة من الدول المتقدمة بل هو « واجب » عليها . ولقد أشرنا من قبل إلى أن الميثاق يقول في هذا المعنى ، بلا غموض ، إنه يجب على اليمن أن تعمل متضامنة مع الدول النامية بشكل « يلزم الدول الغنية ، والدول الصناعية المتقدمة ، بتقديم المساعدات للدول النامية ، ويمكنها من استيعاب التقدم العلمي والتكنولوجي والاستفادة منه في جميع المجالات ، حتى تتمكن هذه الدول من اللحاق بركب الحضارة الحديثة » (٣٠) .

وقضية كون هذا « واجب » أو « مسؤولية » الدول الغنية الصناعية المتقدمة ، تستحق وقفة لنقول إن من يقرأ تاريخ العالم بصفة عامة ، وتاريخه الاقتصادي بصفة خاصة ، سيكون من اليسير عليه أن يقرر ان سبق وتقدم الدول الصناعية المتقدمة إنما يعود في جزء كبير منه إلى الدول النامية التي كانت مستعمرات للدول المتقدمة في القرنين الماضيين وحتى منتصف القرن الحالي . لقد قدمت تلك المستعمرات للقوى الاستعمارية [التي هي اليوم الدول المتقدمة] خدمتين جليلتين من بين خدمات عديدة : الأولى هي تزويدها بالمواد الخام الزراعية . فعلى سبيل المثال ، فان صناعة المنسوجات البريطانية في يوركشير ولانكشير إنما قامت وازدهرت بفضل مجهودات زارع القطن في المستعمرات وبالذات في السودان والهند ومصر . الخدمة الثانية هي أن المستعمرات كانت السوق المناسب لتصريف منتجات الدول الاستعمارية . وغني عن البيان أن وجود السوق هو أمر حتمي لتصريف المنتجات ، ومن ثم تسيير عجلة الانتاج .

حتى العنصر البشري من المستعمرات قد شارك بصورة مباشرة في تقدم الدول الصناعية ، فقد تم نقل اليد العاملة الافريقية مثلاً ـ وتحت ظروف جلب ، فاسترقاق ، فرحلة قاسية ـ من موطنها الأصلي إلى جنوب الولايات المتحدة . وعلى أكتاف هذه العمالة وقعت مهمة تسيير وتطوير الزراعة الأميركية ، وبالذات عندما كانت أميركا الشمالية مستعمرة بريطانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

لهذه الأسباب ولغيرها تعتقد اليمن ، ومعها دول العالم النّامي ان مهمة « تحديثها » ليست إلا « واجباً » ، على الأقل في جزء منها ، على تلك الدول المتقدمة . ولقد حدد الميثاق الدور الذي يجب أن تقوم به الدول الصناعية المتقدمة في هذا الخصوص : فمن ناحية أولى تقديم المساعدات للدول النامية ، ومن ناحية أخرى ليس نقل التكنولوجيا أو الفن الصناعي فحسب ، بل أيضاً مساعدة الدول النامية على استيعاب هذا التقدم العلمي التكنولوجي ، لتحقيق الفائدة المرجوة من ورائه في جميع أوجه النشاطات ، على ما أسلفنا القول .

---

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ٩٥ .

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٩٥ .

٥ ـ دائرة الأمم المتحدة

يثير الميثاق ، في هذا الصدد ، ثلاث قضايا : **الأولى** هي التأكيد على تمسك اليمن بالأهداف والمبادىء التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة . وهذا يعكس احترام اليمن لتعهداتها والتزاماتها الدولية . ويجب علينا التذكير بأن اليمن واحدة من الدول المؤسسة لهذه المنظمة الدولية العالمية ، إذ شاركت في مؤتمر سان فرانسيسكو للتنظيم الدولي الذي عقد عام ١٩٤٥ ، وأسفرت اجتماعاته عن توقيع ميثاق الأمم المتحدة . ولقد جاء هذا التنظيم الدولي لتحقيق مهمة أساسية هي حفظ السلم والأمن الدوليين بالمفهوم العام والشامل لهذين الاصطلاحين . واليمن ، إيمانا منها بهذه المنظمة ، شاركت وتشارك في كافة اجتماعات وفعاليات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة منذ إنشائها وحتى اليوم .

الثانية تخص السلام العالمي ، الذي يصفه الميثاق بأنه من أسمى الأهداف والغايات التي تنشدها الأسرة العالمية . كما أبان أن السلام شرط أساسي لتحقيق التقدم والوصول الى الرفاهية ، فلا يمكن تصور أو توقع حدوث تقدم ملموس في أي مجال من المجالات إلا في حالة سيادة السلام ، وغياب خطر الحرب والتهديد بها وعدم تخصيص أكبر ما يمكن تخصيصه من الميزانيات الحكومية للحصول على السلاح واستيعابه ، وما إلى ذلك . بمعنى آخر فان الميثاق يربط ربطاً مباشراً بين قضيتي السلام والرفاهية ، فهما أشبه بوجهي قطعة عملة نقدية واحدة ، لا انفصال بينهما . وتجدر الاشارة إلى أن السلام العالمي كل لا يتجزأ ، فغياب السلام من جزء ما من المعمورة يؤثر بالتأكيد على معظم الأجزاء الأخرى مهما بعدت عن منطقة الصراع المباشر . وهذا هو ما نتعارف في السياسة الخارجية على أنه « النظام العالمي » ، الذي يتميز بوجود علاقة تبادلية بين كافة أجزائه ، أي أن ما يحدث لجزء منه إنما يؤثر في الكل ، والعكس صحيح . ثم يوضح الميثاق أن السلام الذي تؤمن به اليمن هو السلام القائم على العدل وليس « أي سلام » ، فسلام يقوم على غير العدل هو في حد ذاته مقدمة لانعدام السلام . والسلام المبني على العدل يمكن الوصول إليه بوضع « ضوابط » معينة تحول دون وقوع الدول الصغيرة فريسة لاستغلال الدول الكبرى من ناحية ، ومن ناحية أخرى العمل على الحيلولة دون استخدام الأداة الحربية في حل المنازعات التي تقع بين دولة وأخرى ، بل يجب اللجوء إلى أسلوب التفاهم والتحاور ، أو بمعنى آخر استخدام الوسائل السلمية في حل المنازعات الدولية . وهذه الوسائل على نوعين رئيسيين ؛ سياسية ، وقانونية : المفاوضات ، والوساطة ، والمساعي الحميدة ، ثم التحكيم والقضاء الدوليان . أما عن السبيل الذي حدده الميثاق لتحقيق السلام المنشود ، فهو الالتزام بالأهداف والمبادىء التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية : الاقليمية كالجامعة العربية ، والعالمية كالأمم المتحدة ، فضلاً عن التمسك بمبادىءعدم الانحياز والتضامن بين الشعوب والدول النامية . ويوجز الميثاق هذا الحديث عن السلام بوصفه قيمة إنسانية سامية بقوله : « ولما كان السلام هو هدف البشرية وغايتها المنشودة ، وفي ظله يمكن أن يسود الرخاء والعدل ، وأن تنتشر الرفاهية في كافة أصقاع المعمورة ، فاننا نرى أن السلام القائم على العدل لا يمكن أن يتحقق إلا بوضع ضوابط ، تمنع الدول الكبرى من استمرار استغلال الدول الصغيرة وتوقف ممارسة عدوان أي دولة على دولة أخرى » (٣١) .

أما القضية **الأخيرة** فهي استمرار اليمن في دعم وتأييد قضايا الشعوب التي لا تزال تكافح من أجل تقرير مصيرها ، مثل شعب ناميبيا [جنوب غرب افريقيا] . كذلك فان اليمن ترفض وتشجب وتدين سياسة التفرقة العنصرية ، بكل أشكالها : سياسية كانت أم اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية/

---

(٣١) المصدر نفسه ، ص ٩٤ ـ ٩٥ .

ثقافية ، كالتي تمارسها كل من حكومة جنوب افريقيا البيضاء ضد الاكثرية الافريقية ، والدولة العبرية ضد السكان العرب الأصليين .

وأخيراً ، فان الميثاق يقرر أن السياسة الخارجية اليمنية « ينبغي أن تقوم على انتهاج سياسة الانفتاح في التعامل مع مختلف الدول » (٣٢) . وفي موضع سابق أوضح أنه في عالم اليوم يصعب على أي دولة أن تنغلق أو تتقوقع على نفسها . والجدير بالتسجيل هنا أن الانفتاح يأخذ أشكالاً عديدة : انفتاح دبلوماسي ، باقامة علاقات دبلوماسية مع معظم الدول ، وكانت آخر دولتين أنشأت معهما صنعاء علاقات سياسية هما تايلاند ، في أقصى جنوب شرقي آسيا ، ثم نيكاراغوا في أميركا اللاتينية ؛ هناك كذلك انفتاح علاقات متوازنة مع القطبين الأعظم ، بمعنى أن لا تتحسّن علاقات اليمن مع أي منهما على حساب الآخر ، وهو ما تحاول صنعاء جاهدة أن تفعله ، ولقد حققت في هذا المضمار نجاحاً كبيراً . وهناك أيضاً الانفتاح الفكري والتعليمي والثقافي والاعلامي . ولقد أوضحنا فيما سبق أن الانفتاح في حد ذاته قد يحمل في طياته أمراض وآثام وعلل وشرور المجتمعات الأخرى ؛ وهو الأمر الذي حذر الميثاق من الوقوع في مساوئه . والجدير بالتسجيل هنا أيضاً هو أن « انفتاح » اليمن ـ وبالتحديد الشطر الشمالي منه ـ على العالم هو « انفتاح اختياري » ، تأتي فيه المبادرة والفعل من جانب صنعاء . وهو وإن كان قد بدأ متأخراً نسبياً ، إلا أنه نابع من الارادة الوطنية اليمنية . وهذا النوع من الانفتاح إنما يختلف عما يمكن أن يطلق عليه « الانفتاح الاجباري » الذي جربته معظم الاقطار العربية التي كانت قد وقعت تحت سيطرة الاستعمار الأوروبي في العصر الحديث ، فجاء احتكاكها بالخارج ، أو « انفتاحها » عملية إجبارية وربما لا إرادية (٣٣) .

وباختصار فإن انفتاح الشطر الشمالي من اليمن تأتي المبادرة فيه من صنعاء ، على خلاف انفتاح معظم الأقطار العربية الأخرى ، الذي جاءت فيه المبادرة من خارج هذه الأقطار . وفرق شاسع بين « الفعل » و« رد الفعل » ، بين الاختيار والإجبار ؛ فالذي يختار يمكن له أن ينتقي ما يلائمه ، ويناسب ظروفه الموضوعية ، ويتفق مع مقومات شخصيته الوطنية ؛ أما الذي يجبر على فعل ما ، فانه قد يأخذ ما يلائم وما لا يلائم . ومن هنا فاننا نقرر ان انفتاح اليمن الشمالي على العالم هو انفتاح فريد من نوعه ، لا تشاركها فيه إلا قلة من دول العالم النامي العربية منها والاسلامية على السواء .

خاتمـــة

يمكن تلخيص مضمون ومسار السياسة الخارجية اليمنية في ضوء الميثاق الوطني في الشكل رقم (١) .

وتجب ملاحظة أن درجة كثافة الأسهم والخطوط الموصلة بين اليمن وكل دائرة ، إنما تعكس مدى أهمية هذه الدائرة ، أو بمعنى آخر تعكس المرتبة التي تحتلها هذه الدائرة على « سُلَّم المصالح » والأولويات أو الخيارات المطروحة أمام اليمن . فالسياسة الخارجية ـ في جملة واحدة ـ هي عملية اختيار وتفضيل .

---

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ٩٥ .

(٣٣) جلال امين ، « بعض جوانب التنمية الإجتماعية العربية ، » (محاضرة عامة ألقاها بكلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء ، ٤/ ٥/ ١٩٨٣) .

شكل رقم (١)

السياسة الخارجية اليمنية في ضوء الميثاق الوطني

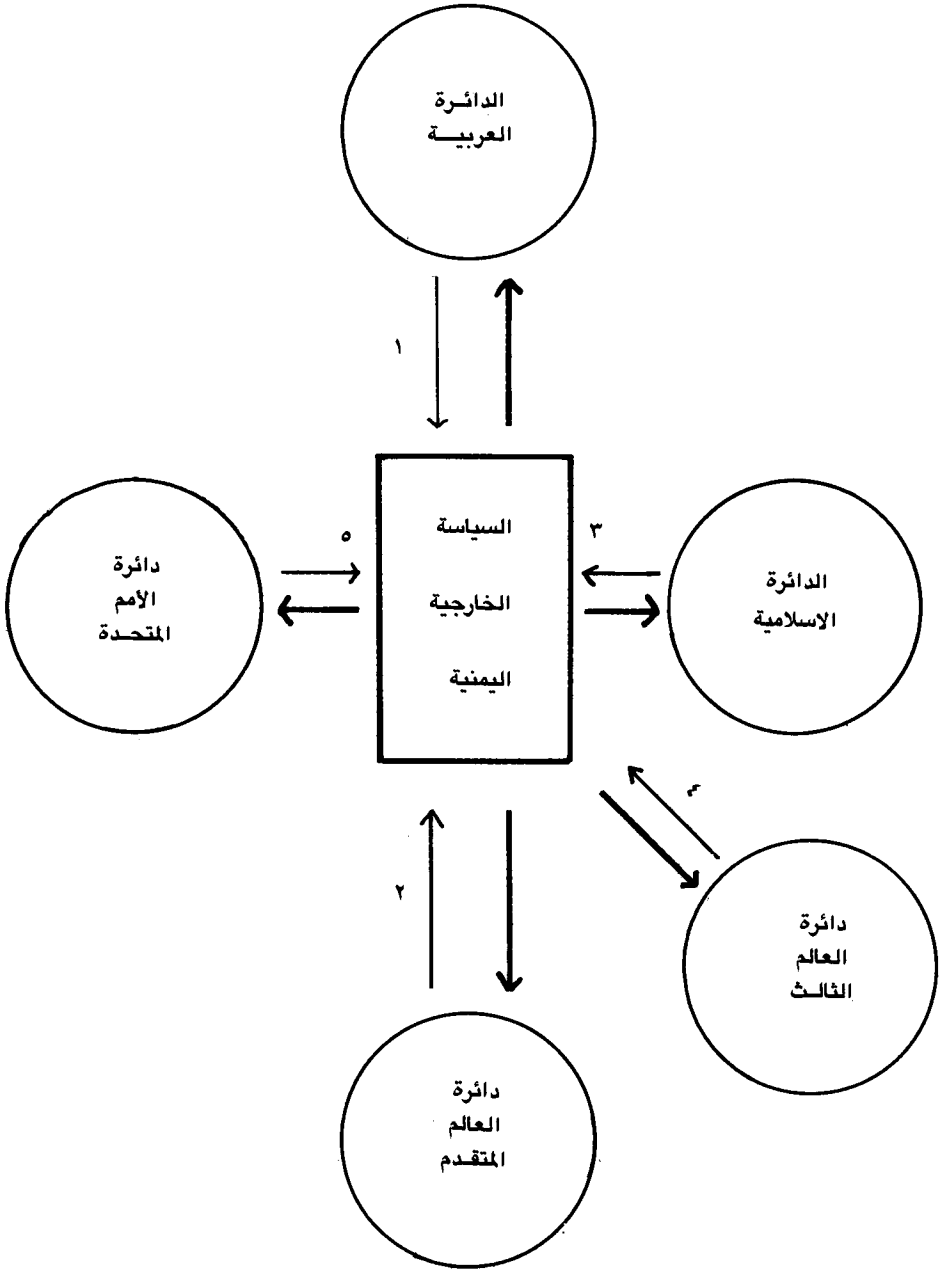

آفاق التنمية الاقتصادية العربية في الثمانينات (*)

د . يوسف صايغ

مستشار اقتصادي ، وعضو مجلس
امناء مركز دراسات الوحدة العربية .

مقدمـــة

كما يولد الحاضر من احشاء الماضي ويتأثر بما فيه من عوامل تقرير وتأثير ، يولد المستقبل من احشاء الحاضر بما له من خلفية ويتأثر بما فيه من عوامل . وبهذا يكون الحاضر لحظة مرور من الماضي الى المستقبل ، تقصر او تطول الى القدر الذي تسيطر فيه قوى السكون او الحركة ، والى المدى الزمني المختار الذي تقع خلفية الماضي وآفاق المستقبل ، على التوالي ، في حدوده . اذن فان تأثر المستقبل ، محتوى وشكلاً ، بتراث الماضي وبانجازاته واخفاقاته ، يعظم كلما كانت الخلفية الزمنية المختارة قصيرة وكان الافق الزمني المستقبلي المختار قصيراً ، اذ تعجز عوامل التغيير عندئذ المتجذرة في الماضي عن ان تكون ذات فعل قوي ، كما لا يتيح لها قصر الافق الزمني المستقبلي ان تطلق آثارها بعمق وعلى مساحة واسعة من الارضية المتأثرة. وفوق هذا ، فان الحاضر ليس ابداً مرآة صادقة للماضي كما ان المستقبل ليس ابداً مرآة صادقة للحاضر ، بالرغم من العلاقة العضوية بين الماضي والحاضر والمستقبل. فكما هو الحال في التوالد البيولوجي ، فان هناك عوامل تغيير مبنية في كيان المورثة او الجينة (gene) تؤدي الى التباين بين جيل من المواليد وما يليه من اجيال . والامر نفسه يصح في اجيال الاوضاع الاجتماعية الاقتصادية ولكنه يصح الى مدى ابعد ، لان صفات وملامح كل جيل تتداخل فيها اعتبارات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية وتكنولوجية متعددة من جهة ، ومن جهة اخرى لان ارادة المجتمع تتدخل في تكوين وتبديل هذه الصفات والملامح مصادفة وتعمداً معاً ، فتزيد احتمالات التغيير والتحول من جيل الى آخر . ومرة اخرى يصح هذا القول كلما امتدت خلفية الماضي زمنيا الى اعماق هذا الماضي ، وكلما امتدت آفاق المستقبل زمنيا الى اعماق هذا المستقبل .

فاذا جئنا نتكلم تخصيصا عن التنمية الاقتصادية العربية وهو موضوع هذا البحث ، فنحن بحاجة لمزيد من التحديد والتوصيف ، في سعينا الى استكشاف او استشراف آفاق الثمانينات ، وهو ما

(*) دراسة اعدت كأساس لمحاضرة القيت بدعوة من منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول،الكويت، في « دورة اساسيات النفط » ، في ٩ شباط / فبراير ١٩٨٤ .

سيعيننا في عملية الاستشراف ، على الاقل لانه سيحملنا على تعيين العمق الزمني الماضي الذي سنتخذه منطلقاً او اساساً للمقارنة المستقبلية ، وعلى تعيين الافق الزمني المستقبلي الذي سيكون مدار اهتمامنا . وهنا ، في عملية التحديد ، نجد انفسنا امام **ثلاثة مؤثرات ذات شأن في استشراف المستقبل** على اساس ارضية الماضي الذي سنعين حدوده .

المؤثر **الاول** هو ان تبدلات نوعية واسعة في نطاق التنمية الاقتصادية العربية تحققت خلال الحقبة الماضية ، اي منذ خريف ١٩٧٣ حين تولت الاقطار النفطية العربية السيطرة على مقدرات القطاع النفطي ، مما كان له آثار ملموسة في الحقول السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المستويات:القطري والقومي والدولي ، وان كان ذلك بنسب مختلفة بين كل من الحقول والمستويات . وبالتالي فان الخلفية الزمنية المعتمدة ، ولنقل تيسيراً للبحث انها عقد السبعينات ، شهدت تبدلات واسعة بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية نستطيع ان نقول انها ما كانت لتتم خلال عقد واحد لولا التبدل الجذري في نمط السيطرة على قطاع النفط العربي وما رافق هذه السيطرة من امتدادات في الحقول والمستويات التي عددناها . ولا ريب ان هذه التبدلات في احشاء الماضي عكست نفسها في الحاضر وستعكس نفسها في الثمانينات بشكل قوي كما سنحاول ان نبيّن ، ولكن مع التحفظ في ان هذه التبدلات بحجمها الكبير لن يقدر لها ان تتكرر ثانية بسرعة .

ثاني هذه المؤثرات التي نحن بصدد تسجيلها هو ان اربع سنوات قد انطوت حتى الآن من عقد الثمانينات بحيث اصبحت هذه السنوات الاربع جزءاً من الماضي الذي يفعل في تكوين المستقبل ، وفي الوقت نفسه جزءاً من المستقبل الذي ينفعل بالماضي . غير اننا سنحل هذه المشكلة المنهجية الصغيرة نسبياً بان نحاول استشراف آفاق التنمية الاقتصادية العربية في ما تبقى من عقد الثمانينات .

وهنا يبرز المؤثر **الثالث** وهو ان مهمة استشراف آفاق التنمية في السنوات الست الباقية من العقد ستكون اكثر يسراً بسبب اختصار الافق الزمني المستقبلي وبالتالي لان فعل عامل الاستمرار الذي اورثه عقد السبعينات وفترة السنوات الاربع من الثمانينات ، اي العمق الماضي الذي يشكل المنطلق الزمني لآفاق المستقبل ، يتخذ وزناً اكبر بسبب القصر النسبي للفترة المتبقية من الثمانينات . ونضيف هنا ان التصورات والسياسات والخطط الانمائية الموضوعة خلال السبعينات للثمانينات او لبعض سنواتها تقيد درجة التبدل وتقلل من درجة المرونة ، مما يعني ان امكانيات التحول في مسار التنمية ومحتواها خلال الثمانينات لا يمكن ان تكون كبيرة .

نتوقف عند هذا الحد من تقديم الملاحظات الاستهلالية لنحاول استشراف التنمية العربية في بقية الثمانينات : محتوى ، وتركيباً ، ودلالة . وسنعمد لاحقاً الى تحديد المهمة كما نرى ان تكون في ضوء مجموعة من القناعات والمعايير التي سنحاول ابرازها . ونبدأ اولاً بالاشارة ، ولو باقتضاب ، الى منهجية البحث والاساليب المعتمدة في عملية الاستشراف ، ومن ثم ثانياً الى تقويم مكثف لمنجزات السبعينات .

اولاً : المنهجية المعتمدة

نكاد ان نقول ، لولا خشية التسرع والاغراق في التبسيط ، ان المنهجية البحثية التي توحي بها المؤثرات الثلاثة الواردة في المقدمة ، هي تلك التي تعتمد التوقع الاتجاهي اي توقع ما يمكن ان يتحقق

من خلال الاسقاط او التمديد للمناحي السائدة في السبعينات ، حتى نهاية الثمانينات ، بشكل يكاد ان يكون آلياً ، اي مع تعديلات طفيفة في عناصر كل منحى تأخذ بالاعتبار بعض التغيرات التي حدثت في السنوات الاربع الاولى من الثمانينات وتلك المتوقع حدوثها لاحقا . **والمنهجية الاتجاهية او الاسقاطية** يوحي بها قصر المدة المستقبلية المستهدفة في الاستشكاف ، في حين ان العملية الانمائية عملية طويلة المدى تخضع لعوامل متعددة منها ما هو اقتصادي بحت ومنها الكثير مما هو غير اقتصادي ويحتاج الى عقود بل واجيال لكي تأخذ آثار فعله مداها الملموس . اي ان التوقع الاتجاهي المبسط هذا يبرز للوهلة الاولى وكأنه المنهجية الملائمة لاستكشاف آفاق التنمية حتى حدود نهاية الثمانينات ، اكثر من **منهجية التنبؤ** التي هي اكثر صقلاً من المنهجية الاتجاهية وتتطلب المزيد من التفصيل ، وتشترط الاسترشاد بالمزيد من عوامل التغير المتوقعة خلال المدى الزمني المستهدف .

وكذلك فان منهجية الاسقاط او المنهجية الاتجاهية تبدو وكأنها اكثر ملاءمة للحالة التي نحن بصددها من منهجية الاستشراف التي تعتمد وضع واستخدام المشاهد الافتراضية (او ما يسمى بالسيناريوهات) والتي تقوم على اساس رسم وتتبع عدد من المسارات الممكنة او المحتملة لبلوغ نتائج ممكنة او محتملة ، سواء اكان مرغوباً ام غير مرغوب فيها ، عبر التتبع التحليلي الذهني ، والنمذجة الكمية الرياضية ، لما يمكن ان يحدث لو حدث كذا او كيت من المؤثرات والعوامل ، وهو ما يعبر عنه بعبارة « اذا ... فاذن ... » (اي اذا حدث كذا فاذن سيحدث كيت على الارجح) .

غير اننا ، بالرغم مما يبدو من ملاءمة منهجية الاسقاط فاننا لن نعتمدها منفردة ، ولكننا **سنحاول مزيجاً من الاسقاط والاستشراف** الذي يستخدم وضع المشاهد الافتراضية ، اي اننا نتوقع الكثير من الاستمرار في المناحي المسيطرة حالياً ، خاصة المسيطرة في السنوات الاربع الاولى من الثمانينات ، ولكننا « سنطعّم » هذا التوقع بقبول امكان ، بل احتمال ، حدوث تغيّرات معينة في العوامل والقوى المؤثرة في المناحي المسيطرة ، وسنطرح السؤال على انفسنا اثناء التحليل : « ماذا سيحدث لو جرى كذا وكيت من تطورات ؟ » وهو السؤال الذي تتطلبه منهجية الاستشراف والمشاهد الافتراضية . وبمعنى آخر اننا لن نحاول الخروج في النهاية بتصور مستقبلي محدد للتنمية الاقتصادية العربية بنهاية الثمانينات وانما بتصورين عامين يرتكز كل منهما على فرضية معينة بالنسبة لأثر التطورات في الماضي القريب على المستقبل ، مع محاولة ترجيح احد التصورين .

هذا من جهة التعميم بالنسبة لمنهج التحليل . ونضيف اننا سنعتمد كذلك **مقاربتين اثنتين** لمحاولة استكشاف المستقبل ، اولاهما ستكون عبر **النظر الى الاقطار العربية كاربع مجموعات** لكل منها بعض الخصائص المميزة ، وهو الاسلوب المعتمد في **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** الذي يصدر سنويا عن الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وصندوق النقد العربي ، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، والامانة العامة لجامعة الدول العربية معاً . وسيشكل وضع الاقطار العربية ضمن زمر او مجموعات حلاً وسطاً بين معاملتها فرادى مما يضيع النظرة الشمولية الى المنطقة العربية ، وبين حصر البحث بالمنطقة ككل دون تمييز مما يضيع مميزات جزئياتها . اما المقاربة الثانية فستكون عبر **النظر الى مجموعة الاقطار العربية ككل نظرة قومية شاملة** تجيء في النهاية بعد التمعن في مسارات المجموعات الاربع . وسنعتمد المقاربتين في تقويمنا السريع لانجازات السبعينات (بايجابياتها وسلبياتها) التي نعتبرها منطلقاً تاريخياً لبحثنا ، وفي استشرافنا لآفاق الثمانينات الذي هو محور موضوعنا .

غير اننا ، قبل مباشرة التعرف الى الانجازات ، لا بد لنا من التحذير من عدد من مشكلات الاستشراف التي تعاني منها كل من المنهجيات المتاحة ، او على الاقل لا بد لنا من الاشارة الى عدد من الاعتبارات الواجب اخذها في الحسبان لكي لا ننزلق الى توقع درجة عالية من الموثوقية في نتائج الاستشراف .

يبدو لنا ان هناك **اربعة اعتبارات** على الاقل ينبغي ان تظل ماثلة في الذهن .

الاول هو انخفاض درجة الموثوقية في الارقام والقيم الكمية التي تستخدم في تسجيل وتقويم انجازات الماضي وتؤثر بالتالي في الاسقاطات المستقبلية او في وضع السيناريوهات او في المزيج بين المنهجيتين الذي يمكن استخدامه .

اما الاعتبار **الثاني** فهو الاعتماد المفرط الذي لا بد منه على فرضيات معينة في عملية التنبؤ والاستشراف . واختيار فرضيات معينة بين عدد كبير من الخيارات المتاحة مسألة لا بد من ان يتدخل فيها موقف الباحث الذاتي الى جانب استقرائه الموضوعي للخيارات الاكثر احتمالاً وقبولاً .

والاعتبار **الثالث** وهو يتصل الى حد ما بالاعتبار السابق هو ان تقويم انجازات الماضي لا يمكن ان يتم بمعزل عن المواقف القيمية للباحث ، لان الانجازات لا يمكن النظر اليها نظرة رقمية كمية فحسب اذ تتداخل فيها اعتبارات ومعايير نوعية ، خاصة في نطاق الانجازات الاجتماعية والحضارية التي تشكل مخرجات اساسية لعملية التنمية ، مقابل الاهداف الاجتماعية والحضارية المتوخاة . والامر يصح كذلك بالنسبة لاستشراف محتوى التنمية المستقبلية ومساراتها اذ يتدخل نظام القيم المعتمد هنا ايضاً ، ولا حاجة بنا للتوسع في شرح طبيعة هذا التدخل .

اما الاعتبار **الرابع** والاخير فيتصل بمفهوم التنمية الشاملة ، التي تمتد الى ما هو ابعد بكثير من النمو الحقيقي اي ارتفاع الدخل الوسطي بالارقام الثابتة خلال فترة زمنية معينة ، اذ تمثل التنمية عملية نهوض وتحرر يمتد من النطاق الاقتصادي المحض الى النطاق الاجتماعي والمؤسسي والتكنولوجي ، والحضاري بشكل عام . ومن شأن اصرارنا على تناول التنمية بشموليتها (ضمن الحدود التي تتيحها هذه الدراسة) ان يجعل مهمة الاستشراف اكثر اتساعاً وتعقيداً من وضع النماذج الكمية الرياضية مهما تعاظمت درجة الصقل والتفصيل في النمذجة . ولئن تعذر علينا ان نتناول كلا من عناصر ومقومات التنمية الشاملة بما يستحقه من تمعن وبحث دقيق وحريص فانه يكفينا في المقام الحالي ان نشير الى هذه العناصر والمقومات بشكل تستشف منه آثارها ووقعها على مسيرة التنمية .

ثانياً : مسار التنمية العربية في السبعينات [١]

١ ـ المعايير المعتمدة

يتطلب تتبع مسار التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية العربية في السبعينات استخدام عدة معايير

---

(١) كان جل الاعتماد في هذا القسم من البحث على المصادر التالية : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، « دراسة حول منجزات التنمية في السبعينات وآفاقها في الثمانينات في الوطن العربي ، » نيسان/ ابريل ١٩٨٠ ، ص ١ ـ ٥٨ ؛ البنك الدولي ، **تقرير عن التنمية في العالم للسنوات ١٩٧٩ ؛ ١٩٨٠ ؛ ١٩٨١ ؛ ١٩٨٢ ؛ ١٩٨٣** ، فصول وجداول مختلفة ؛ جامعة الدول العربية ، الامانة العامة وآخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي** =

وزوايا نظر ، اقتصادية وغير اقتصادية ، للتعرف الى محتوى التنمية وانجازاتها (من ايجابية وسلبية) . وبالرغم من ان هذا الجزء من البحث سيكون مقتضباً الى القدر الممكن لان اختبار حقبة السبعينات انما يستخدم كمنطلق لاستشراف الثمانينات ، فإنه مع ذلك لا بد من ان يتناول زوايا النظر والمعايير التالية :

أ ـ النمو الحقيقي (اي بالاسعار الثابتة) المتحقق اثناء الفترة قيد الدرس .

ب ـ تطور القطاعات والنشاطات الاقتصادية الرئيسية ، من سلعية وخدمية ، خلال السبعينات . ونشير هنا الى قطاع النفط بصورة خاصة .

ج ـ تطور حجم العمالة ومدى التغلب على البطالة المرتفعة ، من مكشوفة ومقنّعة .

د ـ تطور الاطار الاجتماعي الذي يشمل ، فيما يشمل ، العلم ، البحث ، اكتساب القدرة التكنولوجية الكفوءة والملائمة وتأصلها ، التماسك الاجتماعي ، انماط السلوك بالنسبة للاستهلاك والادخار ... ، التحسس بالحوافز الانمائية ، الحراك الاجتماعي ...

هـ ـ تطور الاطار السياسي / الاداري : الادارة العامة واداؤها ، المشاركة السياسية في صياغة القرار ومتابعته والالتزام به ، التوجهات التنموية للسلطة والنخب القائدة .

و ـ تطور النظام الاقتصادي / الاجتماعي : حوافز النظام ، دور القطاع العام ، دور القطاع الخاص ، دور القطاع المختلط واداء كل منها .

ز ـ تطور نمط توزيع الثروة والدخل ، داخل الاقطار العربية ، والتفاوت في الثروة والدخل فيما بين الاقطار . كذلك الفجوة التنموية بين الفئات داخل الاقطار والفجوة فيما بين الاقطار .

ح ـ تطور مفاهيم التخطيط ومنهجيته وآلياته ، تصوراً وتطبيقاً ومتابعة ، ضمن التصور العام للمفاهيم الانمائية وحركيتها وآلياتها .

ط ـ تطور الاطار الفكري والثقافي بالنسبة لمناحي الابداع والاستقلال مقابل التقليد والتبعية ، وقضايا الاصالة والتحديث .

ي ـ الترابط بين الانماء والامن على الصعيدين القطري والقومي ، وتفاعلها فيما بينها .

= **الموحد** ، **للسنوات** ١٩٨٠ ؛ ١٩٨١ ؛ ١٩٨٢ ؛ ١٩٨٣ ، فصول وجداول مختلفة ذات صلة ؛ يوسف صايغ ، « تقييم نقدي للتنمية الاقتصادية العربية ، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٧ ، » **النشرة السكانية** (الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا) ، العدد ١٧ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩) ، ص ٣٩ ـ ٥٧ ؛

Yusif. A. Sayigh: *The Economies of the Arab World: Development since 1945* (London: Croom Helm, 1978), chaps. 1-14, and *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects* (London: Oxford University Press, 1982).

وقد ظهر هذا الاخير بالعربية ايضاً تحت عنوان : **الاقتصاد العربي : انجازات الماضي واحتمالات المستقبل** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٣) ، خاصة الفصول ٩ ـ ١١ .

ك ـ تطور الاطار القومي : التعاون والتكامل والاندماج بالنسبة للتدفقات السلعية والخدمية والمالية والبشرية عبر الحدود ، ولتشابك عوامل الانتاج وقواه ومؤسساته ، وبالنسبة للتنسيق بين الخطط والسياسات الانمائية .

لو حاولنا وضع مصفوفة او منظومة تسجل فيها اسماء الاقطار العربية الواحد والعشرين من جهة ، والمعايير الاحد عشر بتفرعاتها التي تبلغ العشرات من جهة اخرى ، وافترضنا تقويماً او مُخْرَجاً واحداً فقط لكل نقطة التقاء في المنظومة ، لخرجنا بمئات التقويمات او المخرجات ، وبالطبع لو افترضنا ثلاثة تقييمات (« مرتفع » و « متوسط » و « منخفض ») لخرجنا بالوف التقييمات او المخرجات ومن البديهي اننا لسنا في معرض وضع مصفوفة كهذه ، كما اننا لن نتناول الاقطار العربية كلا على حدة وانما كمجموعات كما سبق ان بيّنا . وحيث تنطبق التعميمات التي سنطلقها على جميع الاقطار فلن نحتاج الا الى تعميم واحد شامل للوطن العربي باكمله . وهكذا فسيكون تقويمنا للانجازات الانمائية خلال السبعينات تعميميا ، ولن نستطيع ان نقدم الادلة الرقمية على ما نطلقه الا في حالات مختارة ذات دلالة خاصة ، مع التأكيد ان التعميمات هي في الحقيقة خلاصة تقص سابق مطوّل وتمعن في الدراسات التي اشرنا اليها في الهامش رقم (١) وفي استنتاجات هذه الدراسات ، وخلاصة صلة الباحث ومعرفته بالاوضاع الاقتصادية الاجتماعية العربية وهي تمتد ثلاثين عاماً مع ما رافق هذه الصلة من بحوث ومؤلفات حول التنمية العربية خلال هذه الفترة الطويلة .

بقي ان نوضح هوية **المجموعات او الزمر الاربع التي تتوزع الاقطار العربية فيها** قبل تقديم ابرز الملاحظات حول مسار التنمية العربية خلال حقبة السبعينات بالنسبة للمعايير المختلفة المختارة ، وكما اشرنا قبلا فان هذا التقسيم يعتمده **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** :

أ ـ المجموعة الاولى تتألف من العراق والجزائر وهما قطران يشكل قطاع النفط في كل منهما ابرز القطاعات المفردة بالنسبة لمساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، ولكنهما يتمتعان الى جانب ذلك بكثافة سكانية مرتفعة بالنسبة للاقطار الاخرى المصدرة للنفط ، وبقاعدة اقتصادية واسعة نسبياً من حيث توافر موارد الارض الزراعية والمياه وعدد من المعادن ، والتنوع الجغرافي ، ومستوى الاداء الاقتصادي والتصنيع خارج قطاع النفط ، وتوافر مقدار كبير من المهارات البشرية نسبياً .

ب ـ المجموعة الثانية تتألف من السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر وليبيا ، وهي ايضاً اقطار رئيسية مصدرة للنفط الا ان القاعدة الاقتصادية فيها اقل اتساعاً (خاصة خارج السعودية وليبيا) والكثافة السكانية اقل من تلك في قطري المجموعة الاولى ، ومستوى الاداء الاقتصادي خارج قطاع النفط وتفرعاته اقل ارتفاعاً والمهارات البشرية الوطنية اقل اتاحة ، مما يوجب الاستعانة بقوة عمل وافدة كبيرة نسبياً .

ج ـ المجموعة الثالثة تضم البحرين وعُمان وسورية والاردن ولبنان ومصر وتونس والمغرب وفلسطين . ويلاحظ هنا ان المجموعة تضم خمسة اقطار منتجة للنفط اي البحرين وعمان وسورية ومصر وتونس ، وان يكن النفط لا يتمتع بنفس الاهمية القصوى التي يتمتع بها في اقطار المجموعتين الاولى والثانية ، كما انها تضم فلسطين القطر العربي الوحيد الذي لم يتحول الى دولة بسبب الغزو والاقتلاع الصهيوني . وما يبرر وضع الاقطار التي عددناها معاً ضمن المجموعة الثالثة هو انها ، باستثناء عمان والبحرين ، تتمتع باداء اقتصادي خارج قطاع النفط ، وبمستوى من التعليم والمهارات البشرية ، متقدمين نسبياً .

د ـ **المجموعة الرابعة** وتضم ما يعرف بالاقطار العربية الاقل نمواً وهي : اليمن الشمالي ، اليمن الجنوبي ، الصومال ، جيبوتي ، السودان ، موريتانيا . وتشكو هذه الاقطار من نقص فادح في الاطر الفنية والمؤسسات الاقتصادية الفعالة ومن انخفاض مؤلم في مستوى ادائها الاقتصادي ، مما يعمل كله على خفض الناتج القومي الفردي وعلى حبس هذه الاقطار ضمن ما يعرف باسم « حلقة الفقر المفرغة » حيث يؤدي انخفاض الاداء الى انخفاض الدخل فالى انخفاض الاداء مجدداً ، وهكذا في دورة معطِلّة للانطلاق الانمائي .

٢ ـ ابرز الانجازات الانمائية في الوطن العربي

أ ـ النمو الاقتصادي

بالنسبة للنمو الاقتصادي الذي هو المعيار الاول (ويكاد يكون المعيار الآلي والمغرق في التبسيط) فان المنطقة ككل ، والمجموعات الاربع من الاقطار التي تنضوي تحتها ، حققت معدلاً مرموقاً من النمو خلال حقبة السبعينات اي ١٩٧٠ ـ ٧٩ ، وقد تواصل النمو المرتفع في العام الاول من الثمانينات اي ١٩٨٠ . الا ان عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ شهدا هبوطاً صغيراً في حجم الناتج المحلـي الاجمالي ، اي نمواً سالباً بالمقارنة بعام ١٩٨٠ ، وكذلك يرجح ان يكون العام ١٩٨٣ شهد نفس الهبوط (والنمو السالب) او مزيداً من الهبوط ، بسبب خفض سعر النفط المصدر (من ٣٤ الى ٢٩ دولاراً للبرميل الواحد من نفط المؤشر) في منتصف آذار / مارس ١٩٨٣ . ومع ان الحسابات القومية الواردة في **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** تظهر بالاسعار الجارية ولذلك فهي تتضمن آثار التضخم ، وبالتالي فان النمو المتحقق المتبدي من خلالها لا يعكس حقيقة حالة النمو والرفاه ، الا ان النمو المتحقق بعد استخدام عـامل التخفيض او المخفِض (deflator) يظهر ان معدل النمو الحقيقي (بالاسعار الثابتة) مع ذلـك كان مرضياً ويبلغ حوالى ما كان متوقعاً اصلاً لحقبة السبعينات . اما عبر السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ فلا ريب ان معدل النمو الحقيقي اصبح سالباً بسبب انخفاض الناتج بالارقام المطلقة وبقاء التضخم على مستوى ملموس من الارتفاع .

على اننا لن نسجل معدلات النمو الحقيقي (بالاسعار الثابتة) وهي متاحـة للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ في دراسة الصندوق العربي حول منجزات التنمية المشار اليها قبلا[٢] وفي **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (للسنوات المختلفة) وذلك اولاً لأن التخفيض لازالة آثار التضخم يجري من عام لآخر في غياب سلسلة مستمرة للفترة باكملها لمؤشر الاسعار تتخذ ١٩٧٠ سنة اساس لها ، وثانياً لان تأرجح حجم الناتج المحلي الاجمالي (ومعدل النمو) خلال الفترة ، وخاصة بين ١٩٨٠ والسنوات الثـلاث اللاحقة ، يجعل من معدلات النمو ، حتى تلك المحتسبة بالاسعار الثابتة ، مؤشراً غير ذي دلالة ضخمة للاداء الانمائي ، وذلك لان هذا التأرجح يعود في معظمه الى التبدل الواسع في حجم العائدات النفطية اكثر مما يعود الى تأرجح في الاداء الاقتصادي . (ولا ننسى ان اعتبار العائدات جزءاً من الدخل او الناتج المحلي امر يثير التساؤل في ذاته ، لأن العائدات انما تمثل بيع اصل او تحويل اصل من شكل حسّي ـ مادي الى شكل مالي ، وليست تدفقاً متجدداً للناتج)[٣] . وكخلاصة لما نحن بصدده ، يمكن

---

(٢) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، « دراسة حول منجزات التنمية في السبعينات وآفاقها في في الثمانينات في الوطن العربي ،» [يشار اليها لاحقاً بـ : « منجزات التنمية...»].

(٣) ظهر عدد صغير من الدراسات حول هذا الموضوع . انظر مثلاً :

Thomas R. Stauffer, «Oil Revenues: Income or Capital?» *Middle East Economic Survey*, (7 November 1983).

القول ان **الوطن العربي ككل حقق معدلاً للنمو بالاسعار الثابتة يبلغ نحو ٨ بالمائة للحقبة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (او نحو ٥,٢ بالمائة للفرد) ثم شهد انخفاضاً بعد عام ١٩٨٠ عن مستوى هذا العام (اي نمواً سالباً)** . اما بالنسبة لكل من المجموعات الاربع ، ودون الدخول في تفاصيل دقيقة ، فيمكن القول ان المجموعة الثانية حققت اعلى معدل للنمو (الموجب) بالاسعار الجارية خلال السبعينات ، في حين حققت الاولى معدلاً يبلغ نحو ضعفي المعدل للمجموعة الثالثة واكثر من ضعفي المعدل للمجموعة الرابعة التي حلت في الموقع الاخير .

اما في السنوات ١٩٨٠ ـ ٨٢ فقد سجل الناتج المحلي بالاسعار الجارية هبوطاً بنحو ٢٠ بالمائة لكل من المجموعتين الاولى والرابعة ، وفي حين اتجه المعدل الوسطي للمجموعة الثانية نحو الارتفاع بتواضع شديد ، اتجه المعدل الوسطي للمجموعة الثالثة نحو الارتفاع بشكل ملموس اكثر .

لا نستطيع التحدث بدقة عن معدل النمو بالاسعار الثابتة في السبعينات بالنسبة لكل من المجموعات ، عدا التعميم بانه كان الاكثر ارتفاعاً في المجموعتين الاولى والثانية ، يليه مستوى النمو في المجموعة الثالثة ، واخيراً في الرابعة . اما في السنوات الثلاث ١٩٨٠ ـ ٨٢ فقد كان الهبوط في معدل النمو الحقيقي في المجموعتين الاوليين اشد منه في المجموعتين الاخيرتين ، وذلك بسبب الاعتماد الكبير للناتج المحلي في المجموعتين الاوليين على العائدات النفطية من جهة ، وتأثرهما بالتضخم المستورد بسبب ضخامة حجم مستورداتهما من جهة اخرى . هذا ونسجل في الجدول رقم (١) احجام الناتج المحلي الاجمالي للمجموعات الاربع وللمنطقة ككل لحقبة السبعينات ثم للسنوات الثلاث الاولى من الثمانينات .

ب ـ التبدلات القطاعية النسبية

لعل افضل اسلوب متاح لابراز التبدلات القطاعية النسبية التي حصلت خلال حقبة السبعينات ومن ثم خلال السنوات الاولى من الثمانينات هو تسجيل اسهام القطاعات النسبي في الناتج المحلي عبر السنين . على ان هذا التسجيل الرقمي غير كاف في ذاته لان **ما هو اكثر دلالة هو تسجيل المنجزات الحسية** (او قصور هذه المنجزات ، وهو ما عبرنا عنه بمصطلح « المنجزات السلبية ») . ذلك ان الاداء الانمائي يتجلى بشكل افضل بكثير عبر المنجزات الحسية ، مثل تطور مساحة الاراضي المزروعة ، الصناعات المشيدة ، الطرق المبنية ، عدد الطلبة في المدارس ومعاهد التدريب الخ الخ ، مما يتجلى في ارقام المساهمة (المالية) النسبية في الناتج المحلي . ولكي نحاول التوفيق بين اسلوبي التسجيل فسنعمد الى تسجيل التطورات الرقمية في الجدول رقم (٢) ، ثم نلحق ذلك ببعض الملاحظات والتعليقات المستقاة من المراجع التي اشرنا اليها قبلا في الهامش (١) ، ومن مشاهدات الكاتب وتجربته التي تعود الى مطلع الخمسينات وتمتد منذ ذلك الحين وحتى الوقت الحاضر دون انقطاع .

يظهر الجدول رقم (٢) التبدلات البنيوية القطاعية التي حصلت خلال السبعينات ، ومن ثم خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ ، مما يوحيه استعراض الانصبة النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الاجمالي ، في كل من المجموعات الاربع وفي الوطن العربي ككل . وتوحي ارقام الجدول بعدد من الملاحظات والاستنتاجات نقدمها بايجاز فيما يلي :

جدول رقم (١)

الناتج المحلي الاجمالي لمجموعات الاقطار العربية الاربع ، للسنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٩ و١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ (مليار دولار بالاسعار الجارية)

المجموعة	١٩٧٠		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		(١٩٧٠÷١٩٧٩)	(١٩٨٠÷١٩٨٢)
	القيمة	(٪)	القيمة	(٪)	القيمة	(٪)	القيمة	(٪)	القيمة	(٪)	(٪)	(٪)
الاولى	٨,٧	٢١,٦	٦١,٣	٢١,٧	٨٠,٤	٢٠,٩	٦٠,٤	١٦,٠	٦٤,٠	١٦,٨	٧٠٤,٦	٧٩,٦
الثانية	١٢,٠	٢٥,٥	١٤٨,٣	٥٢,٥	٤١٢,١	٥٥,٢	٢٢١,١	٥٨,٥	٢١٦,٠	٥٦,٧	١٢٣٥,٣	١٠١,٨
الثالثة	١٦,٦	٤٣,٢	٦٠,٣	٢١,٤	٧٧,٧	٢٠,٢	٨١,٩	٢١,٧	٨٩,٦	٢٣,٥	٣٦٣,٣	١١٥,٣
الرابعة	٣,٧	٩,٧	١٢,٤	٤,٤	١٣,٨	٣,٦	١٤,٦	٣,٩	١١,١	٢,٩	٣٣٥,١	٨٠,٤
مجموع الوطن العربي	٤١,٠	١٠٠,٠	٢٨٢,٣	١٠٠,٠	٣٨٤,٠	١٠٠,٠	٣٧٨,٠	١٠٠,٠	٣٨٠,٧	١٠٠,٠	٦٨٨,٥	٩٩,١

ملاحظات عامة : ـ مجاميع النسب المئوية مدورة .

ـ الناتج المحلي للمجموعة الثانية جرى تعديله من قبل الكاتب ليأخذ بالاعتبار الناتج المحلي في ليبيا لعام ١٩٧٩ بدلاً من ١٩٧٨ كما في المصدر . اما الناتج المحلي للمجموعة الثالثة فقد جرى تعديله ايضاً ليشمل الناتج المحلي في لبنان الذي لم يكن مشمولاً في المصدر .

ـ سجل **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، ١٩٨٣ ناتجاً اجمالياً لعام ١٩٨٢ مقداره ٤٢٥,٣ مليار دولار ولكن دون اعطاء اية اسباب توضح الفرق بين هذا الرقم والرقم الوارد في الجدول المأخوذ عن **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، ١٩٨٢ . وبما ان تقرير عام ١٩٨٣ لا يتضمن توزيع الناتج بين المجموعات الاربع لم يجر اعتماده هنا .

المصادر : احتسبت من : ـ بالنسبة للسنة ١٩٧٠ : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، « دراسة حول منجزات التنمية في السبعينات وآفاقها في الثمانينات في الوطن العربي» الكويت ، نيسان / ابريل ١٩٨٠ ، ص ٧ .

ـ بالنسبة للسنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة وآخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، للسنوات١٩٨١؛ ١٩٨٢؛ ١٩٨٣ ، جداول الملحق ، القسم الثاني في كل من هذه التقارير . اما معدل الزيادة فقد جرى احتسابه من قبل الكاتب .

جدول رقم (٢)

انصبة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة، في مجموعات الاقطار العربية الاربع ، للسنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢

(بالنسبة المئوية على اساس الاسعار الجارية)

القطاع	المجموعة الاولى				المجموعة الثانية				المجموعة الثالثة				المجموعة الرابعة				مجموع الوطن العربي			
	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٢
الزراعة	١٥	٦	٧	٨	٣	١	١	١	٢٢	١٧	١٨	١٥	٤٢	٣٤	٣٧	٣٤	١٧	٧	٧	٧
الصناعة الاستخراجية	٢٢	٥١	٤٩	٣٢	٥٩	٥٦	٦٤	٥٣	٣	٢٨	١٣	١٦	٢	١	١	١	٢٣	٥٢	٤٩	٣٩
الصناعة التحويلية	١٣	١١	٨	١١	٥	٥	٤	٦	١٨		١٤	١٦	٩	٨	٦	٧	١٢		٧	٩
التشييد	٧	٧	٨	١١	٦	١٢	٩	١٢	٥	٧	٦	٦	٥	٧	٦	٧	٦	١٠	٨	١٠
الكهرباء والغاز والمياه	١	١	١	١	٢	ص	ص	ص	٢	١	٢	١	٣	١	٢	٢	١	١	١	١
المواصلات والنقل	٧	٥	٢٧	٦	٦	٥	٣	٥	١٠	١٠	٦	١٠	٨	٩	١٠	٩	٨	٦	٤	٦
باقي الخدمات	٣٤	١٩		٣١	١٩	٢١	١٨	٢٣	٤٠	٣٦	٤٠	٣٦	٣١	٣٩	٣٨	٤٠	٣٣	٢٥	٢٤	٢٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظتان عامتان : ـ بعض المجاميع مدورة .

ـ تشير العلامة « ص » الى ان الكمية صغيرة وتقل عن ٠,٥ بالمائة .

المصادر : احتسبت من : ـ بالنسبة للسنة ١٩٧٠ : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، « دراسة حول منجزات التنمية في السبعينات وآفاقها في الثمانينات في الوطن العربي،» ص ١٤ .

ـ بالنسبة للسنوات ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ و١٩٨٢ : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة وآخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات** ١٩٨١ ؛ ١٩٨٢ ؛ ١٩٨٣ ، الملحق ، القسم الثاني .

(١) **برز قطاع الصناعة الاستخراجية** بوضوح شديد في المجموعتين الاوليين ، خاصة في الثانية ، بفضل اهمية قطاع النفط وعائداته . كما كانت اهمية هذا القطاع ملموسة ايضاً في المجموعة الثالثة بفضل العائدات النفطية في تونس ومصر وسورية والبحرين وعمان ، وعائدات تصدير الفوسفات في المغرب وتونس . اما على مستوى الوطن العربي ككل فقد احتل النفط الموقع الاول وارتفعت اهميته النسبية بشكل شاهق عام ١٩٧٩ لتنخفض قليلاً عام ١٩٨٠ ولتنحدر بشكل ملموس عـامي ١٩٨١ و١٩٨٢ (وعام ١٩٨٣ الذي لا تتوافر احصاءات عنه بعد). غير ان ما هو اكثر اهميةمن هذه المؤشرات الكمية هو **الدور الكبير الذي اخذ النفط العربي يلعبه بدءاً من ١٩٧٣** حين تم انتزاع السيطرة عليه من ايدي الشركات الاجنبية ذات الامتياز ، وهو دور يمتد الى مجال التنمية والاستهلاك والمساعدات الخارجية وكذلك الى حقل السياسة الدولية . ويعنينا هنا ان نبين ان الاقطار النفطية العربية اجتازت ما يصحان نسميه بفترة« التمهن والتمّرس» (Professionalization and apprenticeship) خلال عقد من الزمان ، ونهضت بمقدار كبير من مسؤوليات صياغة السياسات واتخاذ القرارات والنهوض بالمهمات النفطية بعد ان كانت هذه مقفلة في وجهها في عهد الامتيازات . وبسبب قصر فترة التمهن فقد وقع عدد من السياسات في اخطاء كان يمكن تحاشيها ، مثل المبالغة في الانتاج وتكـديس فوائض العـائدات النفطية . ولم تبدأ البلدان النفطية باستيعاب عبر هذه الاخطاء الا في اوائل الثمانينات حين حلت ازمة النفط العالمية فتدنى الطلب وانخفضت العائدات ، فاضطرت البلدان النفطية الى اعتماد مـزيد من التشدد في انفاقها الانمائي وان يكن انفاقها الاستهلاكي ظل فضفاضاً .ومن حسن الحظ ان البلدان النفطية كانت في هذه الاثناء قد حولت مركز الثقل في اهتمامها صوب الحفـاظ على المـوارد النفطية والانتاج بمزيد من الروّية وادارت عملية التسعيْر بمزيد من الحرص والاعتدال . وخلاصـة القول بالنسبة للقطاع ان السيطرة عليه وادارته في السبعينات شكلتا انجازاً ملموساً ، بالرغم من الاخطاء .

(٢) **لم تحتل الزراعة موقعاً مهما** الا في عام ١٩٧٠ في المجموعة الاولى ، وفي جميع الاعوام المسجلة في المجموعـة الثالثـة . على ان الـزراعة (وهي تشمـل الصيد والغـابات) احتلت مـوقعاً استراتيجياً طيلة الفترة ١٩٧٠ ـ ٨٢ في المجموعة الرابعة . ولكن بسبب تواضع اهمية هذه المجموعة فان الزراعة لم تسهم الا بمقدار ٧ بالمائة من الناتج المحلي بعد عام ١٩٧٣ على مستوى الوطن العربي ، وذلك بسبب بروز قطاع النفط حينئذ وما فرضه من تبدلات بنيوية قطاعية . ويرافق هذه الظاهرة الكمية تبدل حسي خطير في موقع الزراعة وادائها . فالزراعة العربية تعجز اليوم عن توفير المواد الغذائيـة الضرورية للوطن العربي ، بحيث اصبحت **المستوردات الغذائية تتخطى الآن ٢٠ مليار دولار في العام** . وقد رافق هذا التدهور تعديلات سكانية ذات شأن بين المناطق الريفية والحضرية عبر نزوح سكاني كثيف من الاولى الى الثانية واستنزاف الريف العربي . ومما ادى الى تفاقم الوضع سياسات التطوير والاصلاح الزراعي التي لم تستطع في معظمها الأخذ بازمة المشكلة الريفية ولم تؤد الى نهوض الريف وارتفاع الانتاجية فيه . وبالطبع فان لهذا كله دلالات اجتماعية خطيرة بالنسبة لعدالة توزيع الاهتمام والمخصصات الانمائية وبالتالي بالنسبة لرفاه جميع المناطق والتماسك الاجتماعي العام .

(٣) كذلك يلاحظ **تواضع موقع قطاع الصنـاعة التحـويلية** الا في المجمـوعة الثـالثة ، وانعكاس هذا التواضع في توزيع انصبة القطاعات على صعيد الوطن العربي ككل . وهكذا ، فبعد نحو اربعين عاماً من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وبعد مرور عدة حقب على استقلال الاقطار العربية ، فان التجهيز الصناعي واداء القطاع الصناعي لا يزالان متواضعين جداً . ومن النـاحية الحسّيـة فان

خطورة الوضع تتبدى في بطء تطور الصناعة الهندسية ، وبطء التطور التكنولوجي واكتساب القدرة التكنولوجية الذاتية ، والاعتماد المرتفع والمستمر على البلدان الصناعية المتقدمة كمصدر للكثير من السلع الصناعية من انتاجية واستهلاكية . وكل هذا يتم بالرغم من سيل التصريحات الرسمية بان عملية التصنيع تحتل موقعاً مركزياً في اهتمامات المسؤولين لان الصناعة قطاع قائد في عملية التنمية . ومع ان وراء الاخفاق في تجسيد التصريحات والآمال ضغوطاً وعوائق خارجية ، الا انه لا مفر من الاعتراف بان على السياسات والمؤسسات التصنيعية نفسها ، من قطرية وقومية ، ان تتحمل نصيباً غير قليل من المسؤولية .

(٤) يلاحظ ايضاً ان **قطاع البناء والتشييد يحتل الموقع الثاني** بين القطاعات السلعية في المجموعتين الاوليين ، وذلك بسبب اندفاع اقطارهما صوب اقامة المنشآت الكثيرة والبنى التحتية ، بما تتطلبه من انشاء وتعمير . وبسبب الحجم الكبير لمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي في المجموعتين الاوليين (خاصة الثانية) ، واهمية هاتين المجموعتين في مجمل الناتج المحلي الاجمالي العربي ، انعكس ارتفاع مساهمة القطاع فيهما على موقعه في الوطن العربي ككل حيث جاء في المكانة الثانية من الاهمية بين القطاعات السلعية .

(٥) اما بالنسبة **للخدمات** ، فان المعلومات التفصيلية لمختلف القطاعات تعوزنا لبعض الاقطار ، وبالتالي كان الاضطرار لابراز قطاع النقل والمواصلات وحده ثم دمج بقية القطاعات الخدمية معاً . ونستطيع ان نلحظ ثلاثة ملامح بارزة في مجال الخدمات :

- **اهمية النقل والمواصلات** ، خاصة في المجموعتين الاخيرتين .

- **اهمية التجارة** كقطاع مفرد ، وهي تحتل المكانة الاولى في عدد من الاقطار

- **الاهمية الصاعدة للخدمات الحكومية** في جميع المجموعات ، ولكن بشكل خاص في المجموعة الثانية . ومع ان هذه الظاهرة تعكس الاهتمام الرسمي الكبير بالخدمات الاجتماعية والمرافق العامة ، وتزايد حجم القطاع العام ، الا انها ايضاً تعكس - وفي جميع الحالات - التضخم الوظيفي الذي ، في الغالب ، لم ينعكس في ارتفاع مستوى اداء القطاع الحكومي والقطاع العام . بل ان جزءاً غير صغير من هذا التضخم نجم عن تزايد اضطلاع الحكومات بدور كبتي لا يمكن القول انه اسهم في تعزيز المشاركة السياسية والحريات العامة . وأنه من الضروري ، ونحن نتحدث عن المنجزات ، ان نشير الى اتساع نطاق خدمات التعليم والتدريب والصحة خلال الفترة قيد الدرس اتساعاً كبيراً ، مع تحفظين : اولاً بأن مناطق العالم الثالث الأخرى ما عدا افريقيا سجلت هي الاخرى منجزات بنفس الاهمية في حقل الخدمات المشار اليها دون ان تتمتع بنفس الموارد المالية التي تمتع الوطن العربي بها ، مما يجعل الانجاز العربي اقل بروزاً مما يبدو . وثانياً ان نوعية الخدمات لم تتقدم بموازاة الاتساع الكمي ، وبصورة خاصة ظل التقدم العلمي والتكنولوجي في المنطقة العربية اقل مما كان يمكن ان يبلغ من مستويات متقدمة اذا اخذنا بالاعتبار الموارد المتاحة لهذه المنطقة وتراثها الحضاري الذي كان يمكن استغلاله بشكل افضل واكثر فاعلية .

(٦) تجدر الاشارة الى **الانجاز الملموس في نطاق اقامة البنى الاقتصادية التحتية** ، من طرق وشبكات كهرباء ومواصلات وما اليها . فقد حظيت البنى التحتية بمخصصات تثميرية كبيرة في الوطن العربي ، حتى في بلدان المجموعة الرابعة حيث انعكس ذلك في حجم مساهمة قطاع المواصلات

والنقل في الناتج المحلي الاجمالي . اما الاندفاعة الكبرى في اقامة البنى التحتية ـ من اقتصادية واجتماعية على السواء ـ فقد تحققت في المجموعة الثانية من البلدان التي قفزت من بلدان تفتقر الى معظم عناصر هذه البنى ان لم نقل كلها ، الى بلدان مجهزة تجهيزاً جيداً ، ونكاد نقول مسرفاً في عدد من الحالات . غير ان الانجاز في حقل البنى التحتية لا يزال بحاجة لاضافات ملموسة في جميع البلدان ، خاصة في المجموعة الرابعة .

(٧) اخيراً ، فان تفحص التركيب القطاعي للناتج المحلي الاجمالي لا بد له من ان يتوقف عند ابرز القطاعات شأناً في هذا التركيب ، اي قطاع النفط . فمع ان هذا القطاع كان يحتل المكانة الاولى بين القطاعات منفردة في عام ١٩٧٠ ، اي قبل انطلاقة ما سمي « بالعهد النفطي » في اواخر ١٩٧٣ ، الا انه قفز قفزة كبيرة حيث ارتفعت مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية ، والنفط هو العنصر الاكثر بروزاً بينها ، من ٢٣ بالمائة عام ١٩٧٠ الى ٥٢ بالمائة عام ١٩٧٩ ، وان تكن هذه المساهمة انخفضت الى ٤٩ بالمائة لكل من عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ثم الى ٣٩ بالمائة لعام ١٩٨٢ . على اننا هنا ايضاً ينبغي الّا ننبهر كلياً بهذا الانجاز ، مع الاعتراف باهميته ودلالته الانمائية ، واثره في تمكين الاقطار المنتجة للنفط من تقديم المساعدات لشقيقاتها العربية ولبلدان العالم الثالث الاخرى ، ودوره في رفع شأن الوطن العربي على المسرح الدولي اقتصادياً والى حد ما سياسياً . وينطلق وجوب عدم الانبهار من حقيقة ان عدداً من السياسات النفطية التي تمت بلورتها وجرى اعتمادها كان لها في محصلة الامر اثر سلبي على الاقتصاد العربي بمجمله وعلى مكانة النفط بالذات في حقل الطاقة الواسع بل على مكانة الوطن العربي في المسرح الدولي[٤] . ودون الدخول في المزيد من التفصيل نستطيع القول ، والدفاع عن هذا القول ، بان المنطقة حققت انجازات مرموقة في المجال النفطي ولكنها ايضاً ، ولاسباب متعددة ، تنوء اليوم باثقال مرهقة بسبب بعض السياسات النفطية المعتمدة ، مما يتبدى اثره في انماط الاستهلاك والانتاج ونمط التنمية بشكل عام ، وتحديداً في مجال النفط بالذات كذلك بالنسبة لعناصر واسباب ازمة النفط الراهنة[٥] .

ج ـ تطور وضع العمالة

من مؤشرات الانجاز في مجال التنمية التغلب على البطالة ، من مكشوفة (كاملة) ومقنّعة (جزئية) ويصح هذا القول بشكل خاص على البلدان النامية ذات الحجم السكاني الكبير ، ومستوى المهارات المنخفض ، ومعدلات الانتساب الى المدارس المنخفضة بالرغم من تسارعها ، ومحدودية استيعاب المرأة في مجالات العمل المجزي . وقد عملت هذه العوامل معاً ولا تزال في الوطن العربي لتجعل حجم العمالة منخفضاً ، اذ هو يبلغ نحو ٢٥ ـ ٢٧ بالمائة من مجموع سكان الاقطار العربية ، في حين ان حجم العمالة في البلدان الصناعية يتأرجح عادة ضمن مدى ٤٠ ـ ٤٥ بالمائة . يضاف الى هذا وجود مقدار ملموس من البطالة المقنّعة (او العمالة الجزئية) مما يجعل مشكلة البطالة اكثر تعقيداً .

---

(٤) انظر في هذا الصدد : يوسف صايغ ، **سياسات النفط العربي في السبعينات : فرصة ومسؤولية** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٣) .

(٥) نشير هنا الى مقال : يوسف صايغ ، « الازمة الحالية للنفط ومستقبل الاقتصادات العربية »، **المستقبل العربي** ، السنة ٦ ، العدد ٥٩ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٤) ، ص ١٥ ـ ٢٩ .

من الضروري الاعتراف بأن الاقطار العربية فشلت بشكل عام في رفع معدلات العمالة في المنطقة ككل بشكل ملموس خلال الفورة العمرانية في السبعينات ومطلع الثمانينات ، بالرغم من تضمين الخطط الانمائية المختلفة هدف تكثيف العمالة والتغلب على البطالة . ولعل هذا الفشل من ابرز سلبيات الاداء الانمائي العربي . ومن المناسب ان نضيف ان الاقطار النفطية التي لا تتمتع بكثافة سكانية عالية لم تتوصل هي الاخرى لرفع درجة العمالة بين مواطنيها ، بحيث برزت فيها المفارقة في ان قسماً ذا شأن من قواها العاملة غائب عن ساحة العمل (ولكنه يتمتع بدخل لا يستهان به) ولكنها في الوقت نفسه تستقدم عمالة كبيرة ، من عربية وغير عربية وعلى مختلف مستويات المهارة، للنهوض بحاجات نشاطها العمراني والاقتصادي والخدمي .

د ـ تطور الاطار الاجتماعي

جرت الاشارة قبلاً الى قيام الحكومات العربية (والمؤسسات الخاصة) بتوفير مقدار متزايد من خدمات التعليم والصحة مما ترك اثره في التركيب القطاعي للناتج المحلي الاجمالي . لكن موضوع تطور الاطار الاجتماعي جدير بالتناول بشكل مستقل لما له من شأن في مسيرة الانماء ، فهو في آن من العناصر المقرّرة في عملية التنمية ، ومن مؤشرات الانجاز الانمائي .

يتضمن هذا الاطار تقدم العلم والبحث ، واكتساب القدرة التكنولوجية الكفوءة والملائمة وتأصيلها . وقد بيّنا ان الانجاز الكمي في هذه المجالات ملموس (خاصة بالنسبة لازدياد عدد الطلبة في المدارس والجامعات) . كما ان التقدم المتحقق في حقل البحث والتكنولوجيا لا يمكن تجاهله . الا ان هذه الانجازات تخترقها ثغرات خطيرة ، حتى مع الاعتراف بان البلدان العربية لا تزال في مطلع مسيرتها العلمية والتكنولوجية في عهد استقلالها الحديث ، وانها بحاجة لمزيد من الوقت لتوسيع وتعميق وتوطيد انجازاتها في هذا الشأن . اما الثغرات فتتمثل بنقاط الضعف في محتوى التعليم ومناهجه وتوزيع الاهمية بين مواد التدريس ، وبتواضع الاهتمام بالبحث والاختبار ، وببطء عملية التدريب المهني ، وبالاعتماد المفرط المستمر على « استيراد نتاج التكنولوجيا » دون التمكن من السيطرة على مراحل ذات شأن من مراحل تطورها . وتنعكس نقاط الضعف هذه في القدرة الانتاجية العربية التي كان يمكن ان تشتد وتصبح اكثر كفاءة لو انه تم التغلب على نقاط الضعف . ومما يدعو الى الاسف ان الوطن العربي لديه اعداد كبيرة من ذوي التدريب والاختصاص ممن كان بمقدورهم ، لو احسنت تعبئتهم وتكثف استخدام كفاءاتهم ، ان يرفعوا انتاجية الاقتصادات العربية ويوسعوا مدى الانتاج ويجعلوا هذه الاقتصادات تستغني عن نصيب يذكر من المستوردات الضخمة التي تضطر اليها .

على ان الاطار الاجتماعي يشمل ايضاً عناصر غير التي عددناها ، مثل التماسك الاجتماعي ، وانماط السلوك بالنسبة للاستهلاك والادخار ، والتحسس بالحوافز الانمائية ، والحراك الاجتماعي . ولسنا فيما نعتقد بحاجة لان ندلل على الدور الذي تلعبه هذه العناصر ـ والاطار الاجتماعي ككل ـ في دفع عملية التنمية قدماً ، وان كان يصعب قياس العناصر والحكم على درجة توافرها. اما بالنسبة لدرجة الانجاز في توفير العناصر المشار اليها ، فيمكن القول بشكل عام ان مقداراً ملموساً من الحراك الاجتماعي متوافر وان التحسس بالحوافز الانمائية ليس ضعيفاً ، الا ان انماط السلوك التي اكتسبت

بسرعة في السبعينات في مجالات الاستهلاك الظهوري التفاخري والترفي ، والتركيز المفرط على المكاسب الفردية دون الالتفات الكافي للمردودات الاجتماعية ، والتباين الواسع والذي اشتد اتساعاً في السبعينات بين مستويات الثروة والدخل الفردي داخل الاقطار العربية ، ان هذه العوامل تضافرت لتحدث خلخلة في التركيب والتماسك الاجتماعي في عدد من الاقطار العربية من شأنه ان يضعف الاطار الاجتماعي وبالتالي ان يجعله اقل تأثيراً في دفع عملية الانماء .

هـ ـ تطور الاطار السياسي ـ الاداري

مع تعاظم دور الدولة في عملية الانماء عظمت اهمية تطور الاطار السياسي ـ الاداري للانماء . ومن الضروري اذن تفحص التوجهات التنموية للسلطة والنخب القائدة (التي تشكل معاً جزءاً هاماً من نسيج الاطار السياسي) ، واداء الادارة العامة خاصة في مجال التنمية ، ومدى المشاركة الشعبية السياسية في صياغة القرار ومتابعته والالتزام به . وهنا ايضاً لا تتاح لنا معايير كمية لقياس درجة ملاءمة الاطار السياسي العربي للتنمية ولقياس المنجزات (من سلبية وايجابية) التي تحققت خلال السبعينات وحتى الساعة . ولكننا نستطيع الاسترشاد ببعض المؤشرات التي يمكن العثور عليها في النتاج الفكري وبحوث الندوات والمؤتمرات والمعالجات الصحافية والمحاضرات . ويلاحظ هنا ان السنوات القليلة الماضية سجلت تدفقاً غزيراً من هذا النتاج الذي يمكن تلخيص استنتاجاته بنقطتين : اولاً ، **ان هناك اهتماماً رسمياً بالتنمية ، ولكن هذا الاهتمام لا يترجم في الغالب الى محتوى ونمط للتنمية يخدمان المصالح الشعبية العريضة بالقدر المتوقع** ، مع وجود ثمار حسية ايجابية لمسيرة التنمية . وثانياً **ان تضاؤل الديمقراطية والحزبيات الاساسية ، وبالتالي ضعف المشاركة الشعبية السياسية ، يجعلان دور الشعوب العربية في صنع القرار وفي تحمل مسؤولياته هزيلاً ، ويضعفان درجة الالتزام باعباء التنمية وانضباطيتها** . وبالتالي تولد مناخ عام من اللامبالاة والاحباط وعدم الثقة بالتوجهات التنموية الرسمية . خلاصة القول ان تقويم الاطار السياسي كما عرفناه يخرج بالاستنتاج ان البلدان العربية ، بمجموعاتها الاربع ، وباستثناءات قليلة بدورها تؤكد التعميم ، لم تسجل انجازاً ايجابياً لجهة تطوير الاطار السياسي بشكل يخدم الاغراض التنموية ، بل على العكس ، سجلت انحساراً في هذا المجال .

و ـ تطور النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي

اما بالنسبة لتطور النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي ، وهو معيار آخر لقياس المنجزات التنموية ، فيمكن القول ان الصراع الفكري والسياسي الذي ميّز الستينات حول ماهية النظام المفضل ، ودور القطاع العام ، لم يثر على نفس المستوى من الحدة خلال السبعينات . فقد اصبحت المقاربة العامة للموضوع « براغماتية » وعملية اكثر من ذي قبل . لكن هذا لا يعني انه لم تعد هناك جوانب متعددة لموضوع النظام الاقتصادي الاجتماعي ذات صلة وثيقة بالتنمية وينبغي تفحصها كجزء من تفحص منجزات التنمية . نقصد هنا جوانب مثل حوافز النظام ، وادوار كل من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المختلط واداء كل منها . ومن الممكن القول كتعميم جائز ان **دور القطاع العام لم يعد موضوع تساؤل ونقاش اذ اصبح معترفاً به ومقبولاً كتطور لا بد منه** ، وان اختلفت حدود هذا القطاع بين قطر عربي وآخر . كذلك ، **تزايد القبول العام بوجوب ان يكون للقطاع**

الخاص دور بارز في النشاط الاقتصادي . واخيراً مرّ القطاع المختلط ، خاصة في بلدان الخليج النفطية ، بتجربة اثبتت انه يتمتع بمزايا جديرة بالاهتمام لانها مزيج من مزايا القطاعين العام والخاص ، وان خضعت هذه التجربة لشيء من الاصطناع لان الدولة بالغت في رعايتها وضمانها لشريكها في القطاع الخاص كلما تعرضت المؤسسات المختلطة لضغوط السوق الاقتصادية . على ان تحديد حوافز النظام ـ مهما كان هذا النظام ـ اصبح اكثر وضوحاً بشكل عام وارتفعت درجة التحسس بالحوافز الاقتصادية ، مع مبالغة باهمية الحوافز الفردية على حساب الحافز الاجتماعي . واخيراً يمكن القول ان اداء القطاعات الثلاثة اتجه نحو التحسن والاستقرار خلال السبعينات بعد حقبة الستينات التي تميزت « بفورة » القطاع العام وانكماش القطاع الخاص ، ورضوخ معايير الاداء الاقتصادية بشكل مبالغ لاعتبارات سياسية في البلدان التي اعلنت تبنيها للنظام الاشتراكي . وكخلاصة عامة نستطيع ان نسجل بعض الايجابيات بالنسبة لاستقرار عامل النظام الاقتصادي الاجتماعي وادائه ، وان نرى في ذلك انجازاً طيباً لمصلحة مسيرة التنمية .

ز ـ تطور نمط توزع الثروة والدخل

ماذا عن مستويات الثروة والدخل للفرد وانماط توزيعهما داخل الاقطار العربية وفيما بين الاقطار ؟ لا ريب ان الفترة التي نحن بصددها تميزت بقفزة كبيرة في مستويات الثروة والدخل ، خاصة في مجموعتي البلدان الاولى والثانية ، وبشكل خاص في بلدان المجموعة الثانية حيث لا توجد كثافة سكانية عالية وفي الوقت نفسه حيث لا تفرض ضرائب دخل ورأس مال على المواطنين تحد من سقوف الثروة والدخل . ويلاحظ ايضاً ان بلدان المجموعة الثالثة شهدت هي كذلك تحسناً ملموساً في المستوى ، وان يكن ذلك الى مدى اقل بكثير من مستوى المجموعتين الاوليين . اما المجموعة الرابعة فقد تحقق فيها بعض التحسن لكن ذلك يعود في معظمه الى التضخم الذي خلق حالة مما تمكن تسميته « بخداع البصر » . على ان الانجاز الذي تحقق في المجموعات الثلاث الاولى بالنسبة لارتفاع مستوى الثروة والدخل للفرد تشوبه ثلاثة عيوب خطيرة : العيب الاول ، ان نمط التوزيع يتميز بتباين فاحش بين المستويات العليا والدنيا ، مما يجعل الاعتماد على المعدل الوسطي امراً مضللاً لانه يؤدي الى حالة من الرضا ليست مبررة . الثاني ان ارتفاع سقف الثروة والدخل حصل بسرعة اكبر بكثير والى حد ابعد بكثير مما تم بالنسبة لارتفاع ارضية الثروة والدخل ، وبالتالي اتسعت فجوة الثروة والدخل بين المواطنين ، كما اتسعت بين الاقطار . والثالث ان ابرز السياسات والادوات القادرة على التصحيح ـ نعني الضرائب المباشرة على الدخل ورؤوس الاموال ـ لم توضع وتستخدم على نحو فعال ، بل انها لم توضع وتستخدم على الاطلاق في بعض البلدان ، وبالتالي فان الوضع الحالي يحمل في طياته عوامل تململ واحباط بسبب شكل انماط توزيع الثروة والدخل ، بالرغم من عملية اعادة التوزيع المستمرة بفضل دورة الحياة الاقتصادية والحراك الاجتماعي المتزايد . ومما يزيد الامر تعقيداً هو ان تراكم الثروات والدخول يؤدي الى الحصول على المزيد من النفوذ والبروز الاجتماعي والسياسي للاثرياء ويضيق رقعة المشاركة السياسية الشعبية . ومحصلة تفحص العامل الذي نحن بصدده ان انجازاً ملموساً تحقق ولا ريب بالنسبة لارتفاع ارضية الثروة والدخل وارتفاع المعدل الوسطي ، على ان هذا الانجاز تشوبه مآخذ هامة كذلك .

اما بالنسبة لنمط التوزيع بين الاقطار العربية ، فقد **اتسعت الفجوة بين الاقطار** بفضل

الازدهار المالي السريع الذي اصاب اقطار المجموعتين الاولى والثانية بموازاة « الفورة النفطية » . غير ان هذه الاقطار عملت على تحسين نمط التوزيع بتوجيهها موارد مالية ذات شأن صوب شقيقاتها العربيات مما خفف من الاعباء التي تعاني منها هذه الشقيقات ، وان لم تبلغ المساعدات حجماً يسمح لها بان تصبح عاملاً انمائياً حاسماً في الاقطار المستقبلة للمساعدات .

ح - تطور مفاهيم التخطيط ومنهجيته وآلياته

يشير تفحص معالم تطور مفاهيم التخطيط ومنهجيته وآلياته ، بما يمثله التخطيط من عملية ترشيد لتخصيص الموارد واستخدامها في الغرض الانمائي ، الى ان تحسناً ملموساً تحقق خلال الفترة قيد الدراسة ، ان بالنسبة لفهم دور التخطيط او تطبيق منهجيته او بلورة آلياته واستخدامها ، او بالنسبة لمتابعة عملية التنمية ضمن الخطة وتقويمها بغرض ادخال التصحيحات الواجبة مما يفرضه تحسن الادراك لعملية التخطيط و / او تجربة الانماء المخطط . على ان هذا التعميم الايجابي يقابله عدد من المآخذ، منها ان الجهاز الاداري لا يزال اعجز عن ان ينهض بموجبات الانماء المخطط الفعال ، وان الخطوط الاسترشادية لنشاط القطاع الخاص (الذي لا يمكن للخطة ان تضبطه) لا تزال ضعيفة وغير واضحة ، وان الخطط لا تزال تتعرض لكثير من التبديل قبل ان يتاح لها ان تثبت الى الحد الوافي ملاءمتها او عدم ملاءمتها ، ومنها ان محتوى الخطط لا يعكس دوماً - او غالباً - الاولويات الفضلى بالنسبة لتلبية الحاجات الاساسية وتخفيف التبعية الاقتصادية لبلدان العالم الصناعي ورفع القدرة على صيانة المكتسبات الانمائية تجاه القوى والمصالح الخارجية وابرزها اسرائيل ومن وراءها . وما يصح هنا بالنسبة للاقطار العربية منفردة يصح كذلك بالنسبة للمنطقة العربية ككل. واذا جئنا لمزيد من التفصيل لقلنا ان **التخطيط الانمائي لم يوفق بعد في معالجة قضية البطالة الكثيفة ، ولم يؤد الى انماء الريف عامة والقطاع الزراعي خاصة ولا الى التصنيع الاساسي والواسع النطاق ، وانه كثيراً ما يضع لنفسه شعارات اعلامية غير قابلة للتجسيد السريع مما يؤدي الى بلبلة الاولويات والى هدر خطير في الموارد ، وبالتالي الى الاحباط واضعاف التماسك الاجتماعي** . واخيراً وكمحصلة لكل هذا ان التخطيط الانمائي الذي يحيط بالقسم الاكبر من عملية الانماء العربي لم يتصد بعد بنجاح للقضايا والاشكاليات الاساسية والجوهرية التي تعاني منها على السواء الاقتصادات والمجتمعات القطرية ، والاقتصاد والمجتمع العربي منظوراً اليه ككيان واحد .

يحسن بنا ، في ختام هذه الفقرة ، ان نقدم في الجدول رقم(٣) خلاصة لحجم الاستثمارات المستهدفة لخطط وبرامج التنمية للاقطار العربية (عدا البحرين وجيبوتي) للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، موزعة حسب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، وفي الجدول رقم (٤)خلاصةللاستثمارات المنفذة لنفس الدول ولنفس الفترة ، موزعة ايضاً حسب القطاعات . ومن شأن هذين الجدولين ان يوفرا صورة كمية للجهد التثميري الانمائي المخطط ولما تم تحقيقه فعلاً؛ مع التحفظ بان هذه الصورة ينبغي ان تخضع للتحفظات والاستدراكات التي سبق ان قدمناها بالنسبة للمنجزات الفعلية (من ايجابية وسلبية) والتي تتخطى المعايير المالية الكمية ، وان تخضع ايضاً لما يرد في الجدول رقم(٤)من ملاحظات .

ط ـ تطور الاطار الفكري والثقافي

ليس من السهل وضع معايير لقياس درجة الانجاز بالنسبة لتطور الاطار الفكري والثقافي ، من حيث الابداع الفكري والاستقلال مقابل التقليد والتبعية ، ومن حيث النجاح في تزاوج الاصالة والتحديث . وبالرغم من الاهمية القصوى التي يمثلها الانجاز في هذه المجالات الا اننا لا نشعر بالقدرة على التصدي للاجابة المفصلة عن التساؤل حول درجة الانجاز ، ما عدا اطلاق تعميم شامل من شقين : الاول يقول بان من شأن التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتكنولوجية والحضارية ـ اي التنمية الشاملة ـ ان تتميز بدرجة وافرة من الابداع ومن انخفاض التبعية على انواعها . والثاني يقول بان الفترة الزمنية قيد الدراسة لم تتميز بانجاز ملموس في تزايد القدرة الابداعية ولم تؤد الى انخفاض درجة التبعية بل على العكس كثفت هذه التبعية ، مما يتجلى في حقول الاقتصاد والتكنولوجيا وانماط السلوك ، بل في مجال العلاقات الدولية كذلك اذا نظرنا الى الامور بعيداً عن الشعارات السطحية .

ي ـ الترابط بين التنمية والأمن

من اخطر القضايا بالنسبة للمصير العربي ترابط مسيرة التنمية ومنجزاتها بمسيرة السعي لتدعيم الامن العربي الذي يحمي المكتسبات الانمائية والموارد الاقتصادية . ولذلك يتوجب تفحص مدى النجاح في ايجاد هذا الترابط وتوثيقه . ويبدو لنا على مستوى معين من التحليل ان الاوضاع الاقتصادية العربية سمحت خلال الفترة التي نحن بصددها بتوفير وسائل حماية الامن العربي ، وتحديداً ، سمحت ببناء المؤسسات واستيراد كثير من التجهيزات التي تشكل معاً ادوات توطيد الامن العربي . على انه يتضح على مستوى آخر اكثر عمقاً من حيث التحليل ، وباستقراء تجربة حقبة السبعينات ومطلع الثمانينات ، ان هذا الانجاز شابته مواطن ضعف لا يمكن تجاهلها ، اهمها اثنان : الاول انه تم في حدود المفهوم العسكري الصرف للامن ، والامن ينبغي ان يتضمن مفاهيم اخرى ويستند الى عناصر قوة اخرى سياسية واجتماعية واقتصادية ونفسية . وبقدر ما تشتد قوة هذه العناصر (او تضعف) تشتد (او تضعف) فاعلية عنصر الامن بالمفهوم العسكري الضيق . موطن الضعف الثاني ان الانجاز يظل محدوداً بالحدود الضيقة التي ترسمها حالة التفتت والضياع العربي الراهنة ووهن التضامن العربي ولو على مستوياته الدنيا من الطموح . وبالتالي فان محصلة التحليل تظهر فيما نعتقد ان الانجاز المتمثل بترابط الانماء والامن وتفاعلهما لم يتخطّ الحدود المتواضعة والفاعلية الضعيفة ، بالرغم مما وجهته الاقطار العربية من موارد بشرية ومادية صوب الامن ، وصوب الانماء ، على السواء . ولعله ليس من التجني القول ان الوطن العربي حقق على السواء انماء وامناً يحد منهما الكثير من التحفظات والاستدراكات .

ك ـ تطور الاطار القومي

المعيار الاخير المعتمد هنا لقياس مدى الانجاز التنموي يقع كلياً في نطاق الوطن العربي ككل . انه تطور الاطار القومي للتنمية ، اي تطور مسيرة التعاون فالتكامل فالاندماج الاقتصادي بالنسبة للتدفقات السلعية والخدمية والمالية والبشرية عبر الحدود القطرية ، وبالنسبة لتشابك عوامل الانتاج وقواه ومؤسساته ، وتشابك وسائل النقل والمواصلات ، وبالنسبة لقيام تصور انمائي مشترك والتنسيق بين الخطط والسياسات والمسارات الانمائية لتجسيد هذا التصور . ان الصورة العامة التي

جدول رقم (٣)

حجم الاستثمارات المستهدفة لخطط وبرامج التنمية للاقطار العربية
موزعة حسب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، خلال عقد السبعينات (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠)
(مليون دولار اميركي)

القطـــر	سنوات الخطة / البرنـــامج	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعة[1] والتعدين	التشييد والبناء والاسكان	الكهرباء والمياه والغاز	النقل والتخزين والمواصلات	التجارة والمالية والخدمات	الصحة والتعليم	القطاعات الاخرى	اجمالي الاستثمارات	
										القيمة	النسبة (٪)
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٢ ـ ١٩٧٥وخطة عام ١٩٧٦	٣٥٥	٢٢	١٢٥٣	١٤٥٣	٢١٢٠	١٦٢	١٦٠٨	١٠٤٧	٨٠٢٠	٢,٤
السعودية	١٩٧٠ ـ ١٩٧٤و١٩٧٥ ـ ١٩٨٠	١٨٩٥	١٣٢٣٥	٧٢٢٩	١١٤٥٨	١٤٣٤٢	٢٦٩٣	٢٩٥٧٢	١٩٣٢٥	٩٩٧٤٩	٢٩,٣
قطـر	— — —	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الكويـت	١٩٦٧ ـ ١٩٧٢و١٩٧٦ ـ ١٩٨١	١٣٥	٣٨٥٠	٥٦٤٣	٢٢٢٨	٣٣٠٠	٢٥٣	١٦٦٢	٢١٩١	١٩٢٦٢	٥,٧
ليبيـا	١٩٧٣ ـ ١٩٧٥و١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	٤٠٦٧	٧٢٤٤	٥٧٦٢	٢٣٤٠	٥٨٩٦	٣٣٢٨	٢٩٧٧	١٢٣٧	٣٣٧٥١	٩,٩
المجمـوع		٦٤٥٢	٢٤٣٥١	١٩٨٨٧	١٨٣٧٩	٢٥٦٥٨	٦٤٣٦	٣٥٨١٩	٢٣٨٠٠	١٦٠٧٨٢	٤٧,٣
الجزائـر	١٩٧٠ ـ ١٩٧٣و١٩٧٤ ـ ١٩٧٧	٣٧٠٩	١٣٨٤٤	٣٨٥٨	١٢٤٩	٤٤٩٧	٥٠١	٣٥٠٥	٨١٩	٣١٩٨٢	٩,٤
العـراق	١٩٧٠ ـ ١٩٧٤و١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	٧٤٥٤	١٤٣٠٠	٥٢٤٧	٧٥	٦٣١٤	٩١	١٧٥٣	٦٦١٩	٤١٨٥٣	١٢,٣
المجـموع		١١١٦٣	٢٨١٤٤	٩١٠٥	١٣٢٤	١٠٨١١	٥٩٢	٥٢٥٨	٧٤٣٨	٧٣٨٣٥	٢١,٧
الاردن	١٩٧٣ ـ ١٩٧٥و١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٦٠	٧٧٠	٣٦٥	٤٩٧	٥٦٠	١١٠	١٦٩	٢٢٠	٢٨٥١	٠,٨
البحريـن	— — —	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
تونـس	١٩٧٣ ـ ١٩٧٦و١٩٧٧ ـ ١٩٨١	١٥٨٨	٣٢٤٢	٢٠٠٠	٢٢٩٦	١٧٩٥	٥٩١	٦٨٥	٤٣٦	١٢٦٣٣	٣,٧
سوريـا	١٩٧١ ـ ١٩٧٥و١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	٣٩٨٨	٣٥٧٣	٢٠٨٠	٢٠٨٠	١٦٨٣	٩٨٤	٨٦٤	٧٧٦	١٦٠٢٨	٤,٧
عُمـــان	١٩٧١ ـ ١٩٧٥و١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٨٨	١٣٥٤	١٠٩٨	٣٥٦	١٣٠٠	١٩٩	٢٦٨	٤٣٤	٥١٩٧	١,٥

يتبع

تابع الجدول رقم (٣)

لبنـــان	١٩٧٢ ـ ١٩٧٧و١٩٧٨	٨٦	١٥	١٨٧٣	٣٩٢	١٢٥١	١٥	٢٥١	٧١	٣٩٥٤	١,٢
مصـــر	١٩٧٣ ـ ١٩٧٧و١٩٧٨ ـ ١٩٨٢	٣٢١٤	١٠١٨٨	٢٧٩٩	٤٤٨٠	٨٨٩٤	١١٠٢	١٨٢٤	١٢٨٦	٣٣٧٨٧	١٠,٠
المغـــرب	١٩٧٣ ـ ١٩٧٧و١٩٧٨ ـ ١٩٨٠	٢٧١٥	١٥١٩	٣٧٦٣	١٥١٥	١٩٨٦	٥٦٨	٩٤٢	١٣٦٨	١٤٣٧٦	٤,٢
المجمـــوع		١١٩٣٩	٢٠٦٦١	١٣٩٧٨	١١٦١٦	١٧٤٦٩	٣٥٦٩	٥٠٠٣	٤٥٩١	٨٨٨٢٦	٢٦,١
جيبوتـــي	ـــ ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ
الســـودان	١٩٧٠ ـ ١٩٧٥و١٩٧٧ ـ ١٩٨٣	٢٥٧٦	١٦٨١	١٤٤٣	٣٤٦	٢١٨٢	٥١٨	٥٧٤	٧٤٧	١٠٠٦٧	٣,٠
الصـــومال	١٩٧١ ـ ١٩٧٣و١٩٧٤ ـ ١٩٧٨	٢٥٦	١١٥	٢٧	٦٤	١٩٩	١١	٦٠	٢٢	٧٥٤	٠,٢
موريتانيـــا	١٩٧٠ ـ ١٩٧٣و١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٥٧	٣٦٢	٤٦	٤٧	٣١٥	١٥	١٠٦	٥١	١٠٩٩	٠,٣
اليمن الجنوبـــي	١٩٧١ ـ ١٩٧٤و١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	١٠٨	٦٤	١٠	ـــ	٨٩	ـــ	٤٠	١٢	٣٢٣	٠,١
اليمن الشمالي	١٩٧٣ ـ ١٩٧٥و١٩٧٦ ـ ١٩٨١	٦٦٤	٥٢٢	٦٦٣	٣٨٤	١٣٧٩	١٧٧	٣٢٧	٢٧٩	٤٣٩٥	١.٣
المجمـــوع		٣٧٦١	٢٧٤٤	٢١٨٩	٨٤١	٤١٦٤	٧٢١	١١٠٧	١١١١	١٦٦٣٨	٤,٩
المجموع الكلي		٣٣٣١٥	٧٥٩٠٠	٤٥١٥٩	٣٢١٦٠	٥٨١٠٢	١١٣١٨	٤٧١٨٧	٣٦٩٤٠	٣٤٠٠٨١	١٠٠

(أ) تتضمن الصناعة الاستخراجية والتحويلية .

المصدر : احتسبت من : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ،« خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية ،١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ ،» الكويت، ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، الجدول رقم (١ ـ ٢) .

جدول رقم (٤)

حجم الاستثمارات المنفذة لخطط وبرامج التنمية للاقطار العربية

موزعة حسب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، خلال عقد السبعينات (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠)

بالاسعار الجارية) (مليون دولار اميركي)

القطر	سنوات الخطة / البرنامج	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية	التشييد والبناء والاسكان	الكهرباء والمياه والغاز	النقل والتخزين والمواصلات	التجارة والفنادق والخدمات	المالية والتامين والمصارف	الصحة والتعليم	القطاعات الاخرى	اجمالي الاستثمارات القيمة	اجمالي الاستثمارات النسبة (٪)
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٢ ـ ١٩٧٩	٢٠٦,٥	٩٩٢,٢	٣٠٣٦,٣	٢١٢٧,٤	٢٧٨٦,٥	٥٩٣١,١	١٣٠١,٣	٢٢٢,١	٢٧٣٦,٦	٢١٣,٢	١٩٥٥٣,٢	٥,٤
السعودية	١٩٧٠ ـ ١٩٨٠	٢٧٩,٨(أ)	١٩٢,٤(أ)	—	٢١٠١,١(أ)	—	١٩٦٠,٥(أ)	٣١,٠(أ)	—	١٩٢,٣(أ)	١٤٤٧,٠(أ)	١٠١٢٥٩,١(ب)	٢٨,٢
قطر	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الكويت	١٩٦٧ـ ١٩٧٢و١٩٧٦ـ١٩٨٠	١٣,٢(ج)	—	٣٤,١(ج)	٣٤٥,٨(ج)	٤٠٣,٢	٢٨٧,٣(ج)	٣٦٠,٩(ج)	—	٨٣٢,٧(ج)	٣١٩,٥(ج)	١٥٣٣٣,٥(د)	٤,٣
ليبيا	١٩٧٣ ـ ١٩٨٠	٥٣٧٢,٣	١٣١٤,٩	٥٧٣٣,١	٧٣١٦,٤	٥٦١٦,١	٦٦٠٦,٩	٥٥١,٨	٢,٠	٣٥٢٣,٧	٤٢٠٤,٤	٤٠٢٤١,٦	١١,٢
المجمـوع		٥٨٧١,٨	٢٤٩٩,٥	٨٨٠٣,٥	١١٨٩٠,٧	٨٨٠٥,٨	١٤٧٨٥,٨	٢٢٤٥,٠	٢٢٤,١	٧٢٨٥,٣	٦١٨٤,١	١٧٦٣٨٧,٤	٤٩,١
الجزائر	١٩٧٠ ـ ١٩٧٩	١١١٣,٠(هـ)	٢٠٦٤,٩(هـ)	١٦٦٦,١(هـ)	٥١٥,٦(هـ)	٢٠٦,١(هـ)	٦٢٨,٤(هـ)	٢٠١,٩(هـ)	—	٩٥٣,٣(هـ)	٢,٠(هـ)	٦٠٣١٧,٧(و)	١٦,٨
العـراق	١٩٧٠ ـ ١٩٧٨	٥١٠,٨(ز)	٤٥٨,٢(ز)	١٠٣٣,٠(ز)	٧٤٢,١(ز)	١٥٣,١(ز)	٦٣٧,٥(ز)	٢١٨,١(ز)	٣٩,٢(ز)	٢٢٦,١(ز)	٤٢٧,٦(ز)	١٨٥٦٣,٥(ح)	٥,١
المجمـوع		١٦٢٣,٨	٢٥٢٣,١	٢٦٩٩,١	١٢٥٧,٧	٣٥٩,٢	١٢٦٥,٩	٤٢٠,٠	٣٩,٢	١١٧٩,٤	٤٢٩,٦	٧٨٨٨١,٢	٢١,٩
الاردن	١٩٧٣ ـ ١٩٨٠	٣٢٢,٠	٣٣٩,٢	٧٧١,٦	١٠٢٥,٧	٥٠٩,٧	١٠٨١,٥	١٩٠,٣	—	٢٠٨,٩	١٦٨,١	٤٦١٧,٠	١,٣
البحريـن	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
سوريـا	١٩٧٣ ـ ١٩٨١	١٧٨١,٤	١٦٦٩,٠	٢٤٢٦,٩	٢١٣٩,٣	١١٤١,٩	٢٤٢٨,٥	٦٣٣,٠	—	٧٤٦,٧	٥٥٢,٣	١٣٥١٩,٠	٣,٨
	١٩٧١ ـ ١٩٨٠	١١٦٨,٧	٨٥٥,٢	٣٩٨٣,١	٢٧٣٨,٢	١٧٣٦,٣	٢٣٢٦,٢	١١٤٩,٩	—	١٠٤٧,٦	٨٦٣,٨	١٥٨٨٧,٠	٤,٤
عُمـان	١٩٧١ ـ ١٩٨٠	١٢٣,٤	١٣٢١,٤	٢١٧,٤	١٦٣٠,٧	٤٣٨,٠	١٣٤٧,٥	١٦٧,٤	١٨,٠	٢٧٠,٢	٤٣٦,٣	٥٩٧٠,٣	١,٧
لبنـان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مصـر	١٩٧٣ ـ ١٩٨١	٣٢٨٤,٨	١٢٤١,٣	١٠٤٥٩,٧	٦٤٩٣,٩	٢٣٨٩,٨	٩٤٢٩,٠	٨٩٧,٠	—	٢٠٦٥,٥	١١٨٩,٣	٣٧٤٥٠,٣	١٠,٤
المغـرب	١٩٧٣ ـ ١٩٨٠	١٩٥٨,٢	١٢٤٥,٣	٢٧٢٨,١	٤٠٦٦,٦	١٥٩٩,٠	٢١٣٠,٠	٥١,٩	—	١٥٥٩,٦	٦٩٦,٣	١٦٠٣٥,٠	٤,٤
المجمـوع		٨٦٥٦,٥	٦٦٧١,٤	٢٠٥٨٦,٨	١٨٠٩٤,٤	٧٨١٤,٧	١٨٧٤٢,٧	٣٠٨٩,٥	١٨,٠	٥٨٩٨,٥	٣٩٠٦,١	٩٣٤٧٨,٦	٢٦,٠

يتبع

تابع الجدول رقم (٤)

جيبوتي	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
السودان	١٩٧٠- ١٩٧٥و١٩٧٧-١٩٨٠	٨١٩,٠	٢٧,٨	٤٨٩,١	٤٤٣,٨	١٣٨,١	١٠٠٤,٠	١٤,٨	—	٢٠٣,٣	٣٣٧,٢	٣٤٧٧,١	١,٠
الصومال	١٩٧١ - ١٩٧٨	١٨١,١	١٣,٧	١٩٦,٣	٠,٣	٦١,٣	٢٢٢,٤	١٩,٦	—	٦٣,٤	٤,١	٧٦٢,٢	٠,٢
موريتانيا	١٩٧٠- ١٩٧٣و١٩٧٦-١٩٨٠	٨٢,٨	١١٨,٧	١١٠,٤	٤٥,٥	٤٠,٤	٣٦٦,٣	١,٤	—	٥٣,٩	٢٢,٥	٨٤١,٩	٠,٢
اليمن الجنوبي	١٩٧١ - ١٩٧٩	٢٤٨,٦	٤٥,٦	٧٣,٧	١١٢,١	٣,٧	١١٣,٨	—	—	١٢٩,٦	٢,٢	٧٢٩,٣	٠,٢
اليمن الشمالي	١٩٧٣ - ١٩٨١	٤٧٨,٤	١٤٣,٠	٢٣١,٥	١٧١٠,٨	٣٤٢,١	١٢٣٠,٠	١٣٦,٨	١٠٠,٨	٣٥٧,١	٢٦٤,٧	٤٩٩٥,٢	١,٤
المجموع		١٨٠٩,٩	٣٤٨,٨	١١٠١,٠	٢٣١٢,٥	٥٨٥,٦	٢٩٣٦,٥	١٧٢,٦	١٠٠,٨	٨٠٧,٣	٦٣٠,٧	١٠٨٠٥,٧	٣,٠
المجموع الكلي (لعقد السبعينات)		١٧٩٦٢,٠	١٢٠٤٢,٨	٣٣١٩٠,٤	٣٣٥٥٥,٣	١٧٥٦٥,٣	٣٧٧٣٠,٩	٥٩٢٧,١	٣٨٢,١	١٥١٧٠,٥	١١١٥٠,٥	٣٥٩٥٥٢,٩	١٠٠

(أ) تمثل الاستثمارات القطاعية المنفذة للفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) فقط .

(ب) تمثل القيمة الاجمالية للاستثمارات خلال الفترة لنصفي عقد السبعينات .

(ج) تمثل الاستثمارات القطاعية المنفذة للفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٢) فقط .

(د) تمثل القيمة الاجمالية للاستثمارات خلال الفترة لنصفي عقد السبعينات .

(هـ) تمثل الاستثمارات القطاعية المنفذة للفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣) فقط .

(و) تمثل القيمة الاجمالية للاستثمارات خلال الفترة لنصفي عقد السبعينات .

(ز) تمثل الاستثمارات القطاعية المنفذة للفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) فقط .

(ح) تمثل القيمة الاجمالية للاستثمارات خلال الفترة لنصفي عقد السبعينات .

ملاحظة عامة : الفروقات الحاصلة بين مبالغ القطاعات الاقتصادية والاجتماعية واجمالي الاستثمارات المنفذة تعود الى عدم توافر بيانات التوزيع القطاعي لكل من السعودية والكويت وابجزائر والعراق .

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، جدول رقم (١ ـ ٣) .

تبرز من مراجعة سجل الوطن العربي خلال الفترة قيد الدراسة هي ان هذه الفترة شهدت تطوراً ملموساً على اكثر من صعيد ، لعل ابرزها التدفقات المالية الرسمية والخاصة التي تبلغ خمسة مليارات دولار سنوياً في المتوسط منذ ١٩٧٤ ، والتدفقات البشرية التي انتهت بوجود ما لا يقل عن اربعة ملايين عربي يعملون في اقطار عربية اخرى خارج مواطنهم ويبعثون بتحويلات مالية لذويهم نحو اربعة مليارات دولار سنوياً ، وانشاء عدد كبير من المنظمات الاقليمية (اي القومية) والمؤسسات والمشاريع المشتركة في مختلف القطاعات ، وبعض التنسيق بين اوجه النشاط الاقتصادي ابرزه التنسيق في رسم السياسات النفطية واطلاق النشاطات النفطية .

غير ان الانجاز المتحقق يظل اكثر تواضعاً واقل فاعلية بكثير مما تقول به طموحات جمهرة المواطنين العرب ، بل مما يقول به الرسميون العرب في تصريحاتهم العلنية ، واكثر تواضعاً واقل فاعلية بكثير مما يمكن ان يتحقق اذا اخذنا بالاعتبار المجالات والامكانات والمصالح العربية من قطرية وقومية على السواء ، وضرورات الانماء والامن على السواء . واذ نقول هذا فاننا نشدد على اننا لا ننطلق من مواقف عاطفية او سياسية او ايديولوجية ، ومن مشاعر الاخوة والاشتراك بالتاريخ والثقافة والمصير المستقبلي ، مع اخذنا بكل هذه الاعتبارات بشكل عميق وملزم ، وانما نحن ننطلق من موجبات المنطق الاقتصادي الصرف الذي يشير بما لا يقبل الشك الى ان التعاون والتكامل الاقتصادي هو في مصلحة انماء الوطن العربي ككل وفي مصلحة امن الوطن العربي ككل ، كما هو في مصلحة انماء وامن كل قطر على حدة . ولعل خير ما نستطيع ان نلخص به تقويمنا لاهمية الاطار القومي للانماء هو التأكيد (الذي يثبته التحليل النظري كما يثبته الاستقراء العملي) بان الوطن العربي يشكل العمق الاستراتيجي الاقتصادي لكل قطر من اقطاره ، كما يشكل العمق الاستراتيجي السياسي والامني على السواء .

ثالثاً : استشراف آفاق التنمية في الثمانينات

ثمة ثلاثة عوامل تقرر توجهات التنمية العربية ومحتواها كما يرجح ان تتبلور عبر السنوات الست المتبقية من عقد الثمانينات ، هي :

١ ـ مسار التنمية خلال السبعينات والسنوات الاربع الاولى التي انطوت من عقد الثمانينات ، وقد سبق ان تتبعنا هذا المسار خلال عدد من المعايير وتفحصناه من عدد من زوايا النظر في القسم السابق من البحث ، واجرينا تقويمنا له اشرنا فيه الى منجزات التنمية واخفاقاتها .

٢ ـ اية تطورات كبيرة حدثت خلال اواخر الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ مما من شأنه ان يكون له تأثير ملموس على المسار المقبل للتنمية .

٣ ـ ارادة صانعي عملية التنمية ، على جميع المستويات القيادية والتنفيذية ، من توجيهية وفكرية وتخطيطية ، في الاطار الرسمي والاطار الشعبي على السواء .

سنحاول في القسم الحالي من البحث استشراف مستقبل التنمية في المدى الزمني المتوسط الممتد حتى نهاية العقد الحالي عبر تحديد مسارها الذي شهدناه خلال الفترة الماضية ، ولكن مع اجراء التعديلات الواجبة ، اولاً في ضوء التطورات التي شهدتها المنطقة او التطورات الخارجية ذات المساس الوثيق بالمنطقة ، وثانياً في ضوء توقعاتنا لما سيكون عليه « عامل الارادة »الذي اشرنا اليه . بعبارة

اخرى فان التعديلات ستخرجنا عن خط مسار الماضي القريب لنأخذ بالاعتبار عوامل التغير والتغيير التي يترتب على تحركها في اتجاه او آخر نتائج تختلف باختلاف الاتجاه المسيطر . وهكذا فان التحليل في القسم الحالي من البحث سيتناول المعايير الاحد عشر التي قوّمنا منجزات التنمية العربية عبرها ، ويحاول استكشاف كيف ستكون بنهاية الثمانينات نتيجة فعل التطورات الجديدة وفعل عامل الارادة . فلنبدأ اذن بالعودة الى المعايير لنستكشف كيف يمكن ان ينطلق مسار التنمية بالنسبة لكل منها . على ان ننتهي في خاتمة البحث بطرح بعض التعميمات الشاملة حول توقعات مستقبل التنمية العربية كمحصلة عامة للتوقعات الجزئية المنبثقة عن محاولة استكشاف اداء التنمية في ضوء المعايير منفردة .

١ ـ نمو الناتج المحلي للفرد

بالنسبة لمعدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي للفرد ، **نتوقع ان يكون هذا المعدل على مستوى وسطي اكثر انخفاضاً** مما كان في السبعينات خلال ما تبقى من الثمانينات . وذلك اساساً لاننا لا نتوقع تبدلاً صعودياً درامياً في حجم العائدات النفطية لمجموعتي البلدان الاولى والثانية الا في اواخر الثمانينات ، نظراً لعاملين اثنين : اولاً التبدلات البنيوية التي حصلت في اوضاع الطاقة عامة والنفط خاصة منذ ١٩٨٠ ، فحدّت من سيطرة النفط العربي داخل بنية مصادر الطاقة العالمية . وبالتالي بسبب التأثير النسبي الكبير لما يتحقق في المجموعتين الاوليين على المجموعتين الثالثة والرابعة ـ وهو تأثير ينجم عن كون المجموعتين الاوليين تولدّان معاً نحو ثلاثة ارباع الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي ، وعن تأثر حجم التدفقات المالية من المجموعتين الاوليين للمجموعتين الاخيرتين تأثراً سلبياً ، وكذلك عن تأثر حجم تدفقات العمالة من المجموعتين الاخيرتين للمجموعتين الاوليين تأثراً سلبياً . اما العامل الثاني فهو التوقع بان لا تحدث تبدلات جوهرية في التصور الانمائي العام تتيح اجراء تغيير جذري في محتوى التنمية واولوياتها وفي الاداء الاقتصادي خلال السنوات الست المتبقية من عقد الثمانينات ، تغيير من شأنه ان يؤدي الى مزيد من النجاح في مجابهة التحديات الانمائية المركزية . وستتضح ماهية هذه التحديات عند استعراضنا لبقية المعايير وفي خاتمة البحث .

٢ ـ تطور القطاعات والنشاطات الاقتصادية الرئيسية

واذا جئنا الى استشراف التطور المقبل للقطاعات والنشاطات الاقتصادية الرئيسية ، من سلعية وخدمية ، فالصورة المتوقعة هي ان السنوات الست المتبقية من الثمانينات **لن تشهد نهوضاً بارزاً للريف وللقطاع الزراعي** ، بالرغم من تزايد القلق على الامن الغذائي العربي . فالاجراءات المؤسسية الواجب اتخاذها لتصحيح اوضاع الريف والزراعة تتطلب وقتا طويلاً للبلورة والتنفيذ والتثبيت ، وكذلك التثميرات الواسعة في الري والتصريف والزراعة الكثيفة . وتجهيز الريف بالخدمات التعليمية والصحية والاسكان لجعله اقدر على الاحتفاظ بسكانه النشيطين ولجعل سكانه اكثر انتاجية ، يسير بوتائر متواضعة لا توحي بنجاحات مرموقة بسرعة . اما **التصنيع فانه لا يزال يتعثر** بسبب السياسات المعتمدة التي لم تفلح حتى الآن ، بالرغم من مرور سنوات عديدة على الاستقلال ، في تسريعه وتعميقه وجعله ينطلق من مرتكز الصناعة الهندسية الاساسية ، وهو يشكو كذلك من بطء عملية اكتساب القدرة التكنولوجية الملائمة والفعالة ومن ضيق الاسواق القطرية وبطء تطوير التعاون والتكامل الاقتصادي العربي . غير اننا نعتقد ان الاهتمام بتسريع التصنيع ، وكذلك بتسريع تنمية القطاع الزراعي على المستوى القطري ، قد يكون حافزاً على تطوير الاطار الاقتصادي القومي من اجل

توفير المدخلات اللازمة للمخرجات المراد تنويعها وتعظيم حجمها ، وكذلك توفير السوق الواسعة ، مما قد يعمل كله في اتجاهين : تطوير قطاعي الزراعة والصناعة ، وتطوير الاطار القومي . على اننا نرى انه بالرغم من قوة حجة التفاعل بين التطوير القطاعي القطري والتطوير القومي فان دلائل الماضي تشير الى ان تكثيف وتسريع هذا التفاعل ، وبالتالي تسريع تطوير القطاعين المذكورين ، لن يتم على النحو وبالزخم المرجو ، بحيث لن تشهد بقية الثمانينات على الارجح تطورات درامية في قطاعي الزراعة والصناعة .

ثم اذا نظرنا الى مستقبل **قطاع الانشاء والتعمير** فاننا لا نلمح احتمالات قوية لتكرار نشاطه الذي شهده في السبعينات حين اجتاز « فورته » الكبرى ، والارجح ان نموه المقبل **سيكون اكثر اعتدالاً**؛ مع تحفظ واحد هو امكان توجيه مزيد من الاهتمام العام والخاص صوب قطاع الاسكان الذي لا يزال يشكو من تدن فاضح في مستواه . غير ان قطاع الاسكان ـ فيما نعتقد ـ لن يعوض كلياً عن هبوط فورة الانشاء والتعمير .

يبقى قطاع النفط وهو ابرز القطاعات السلعية من حيث عائداته ووقعه الانمائي ، قطرياً وقومياً . وهنا تبدو التوقعات اكثر التصاقاً بوضع القطاع خلال السنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ مما هي بوضعه خلال السنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ ، التي تميزت بالقفزة او الفورة النفطية . ونعتقد ان الدروس المستقاة من ازمة النفط التي سيطرت في السنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ قد استوعب معظمها ، وتحديداً بالنسبة للسياسات النفطية المثلى من اجل تزاوج هدفي الحفاظ على الطاقة من جهة وجني العائدات النفطية المرموقة من جهة أخرى . فلا نتوقع ان تعود البلدان النفطية العربية الى اعتماد سياسات انتاج ضخم (يتخطى ٢٠ مليون برميل بكثير) خلال الثمانينات منعاً لامكان التخزين الكبير في البلدان الصناعية التي يصبح بمقدورها الضغط على هيكلية الاسعار باستخدام المخزون النفطي بوتائر مرتفعة . ومن ناحية اخرى لا نتوقع ان تعمد الاقطار النفطية الى رفع اسعار التصدير بمعدلات عالية وبسرعة عند اشتداد الطلب على نفطها .

ولعل الدرس الآخر الكبير الذي تم استيعابه والذي يرجح ان تظهر آثاره خلال ما تبقى من الثمانينات هو **اعتماد المزيد من الانضباط في الانفاق الانمائي** وذلك بوضع برامج تثمير اكثر واقعية وبممارسة مزيد من التحكم بالانفاق ومن الاشراف على اسعار المستوردات وعلى عقود المقاولات ومحاولة ضبطها . وان كنا في مجال هذه الممارسة لا نتوقع سوى نجاح محدود نظراً لقوة شركات التوريد الكبرى في الدول الصناعية ولنفوذ المقاولين الكبار ووسائلهم الفعالة في التحايل على الاشراف والضبط . **على ان التحكم بالانفاق الانمائي لا يكفي في ذاته لتصحيح مسيرة التنمية ، لان التصحيح يتطلب تبلور تصور انمائي اكثر سلامة وشمولية** ، تصور من شأنه اذا ترجم عملياً ان يجابه التحديات التنموية الضخمة التي يتعرض لها الوطن العربي . وتبلور تصور كهذا لا يقع ضمن توقعاتنا المتفائلة اذ لا نعتقد بان صانعي القرار التنموي اصبحوا مقتنعين الى الحد الكافي بان تصورهم الانمائي الذي سيطر خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ تعتوره اخطاء ذات شأن ومن شأنه ان يولّد الكثير من عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي .

واذا جئنا الى قطاعات الخدمات لرجحت امامنا التوقعات التالية :

أ ـ ان ينخفض حجم قطاع التجارة الخارجية قليلاً ، او على الاقل الاّ يرتفع هذا الحجم ، بالنظر لتوقعنا بان يكون نمو الناتج المحلي الاجمالي اكثر اتضاعاً مما كان عليه في الفترة الماضية .

ب ـ **ان يستمر وضع تركيز خاص على قطاع النقل والمواصلات** ، قطرياً والى حد ما قومياً ، بسبب الادراك المتزايد لاهميته في خدمة الاقتصاد باكمله .

ج ـ **ان يستمر الاهتمام بقطاعي التربية والتعليم والصحة** ، وان يتخذ هذا الاهتمام منحى كمياً بتوسيع خدمات القطاعين ولكن بالاولى بتحسين نوعية ادائهما . لكننا لا نعتقد ان البحث العلمي سيحظى بدفعة قوية وان ناله المزيد من الاهتمام .

د ـ **ان يظل قطاع الحكومة متضخماً** ، لان تقليصه يصطدم بعقبات اجتماعية وسياسية ، مع محاولة تجميد هذا القطاع عند حجمه الحالي والذي هو حجم مفرط في الضخامة على اي حال . اما بالنسبة لاداء الجهاز الحكومي فالمتوقع ان يرتفع مستوى التقنية فيه ، وان تنشأ ضغوط متزايدة لرفع درجة انضباط هذا الجهاز مما يؤدي بالتالي الى تحسن في الاداء .

٣ ـ تطور وضع العمالة

المعيار التالي هو النجاح في التغلب على البطالة ، من مكشوفة (كلية) ومقنّعة (جزئية) . وتوقعنا هنا هو الاّ يتحقق سوى **بعض النجاح الهامشي في رفع نسبة مشاركة السكان بقوة العمل والتغلب على البطالة** . وذلك اولاً في ضوء توقعاتنا القطاعية (خاصة في الزراعة والصناعة والبناء والتشييد والخدمات) . وثانياً في ضوء النزوع المتزايد صوب المكننة ، اي تكثيف استخدام رأس المال على حساب تكثيف العمالة ، خاصة لان الاقطار العربية لم تدخل بعد وبكثافة حقل انتاج سلع الانتاج ، وبالتالي فان استيراد سلع الانتاج هذه يعني تسرب امكانات العمالة الى الخارج ، وثالثاً في ضوء بلوغ بعض القطاعات الخدمية الكثيفة العمالة: حالة التشبع (مـــا عدا مجالي التعليم والصحة) ، ورابعاً واخيراً في ضوء النزوع المتوقع صوب تحسين اداء وانتاجية المؤسسات القائمة في القطاعات السلعية والخدمية ورفع قدراتها والتمهل باقامة اعداد ضخمة من المؤسسات الجديدة ، وهو تمهل يوحي به تباطـؤ النمو من جهة والرغبة في رفع معدل تشغيل المؤسسات القائمة من جهة اخرى .

٤ ـ تطور الاطار الاجتماعي

اما التوقعات حول تطور الاطار الاجتماعي الذي يشمل العلم والبحث وتسريع اكتساب القدرة التكنولوجية الفعالة والملائمة ، كما يشمـل التماسـك الاجتماعي ، وانمـاط السلوك الاقتصـادي ، والتحسس بالحوافز الانمائية ، والحراك الاجتماعي فهي مختلطة وحيث هي متفائلة فذلك بتحفظ . فقد ابدينا فيما سبق حذراً بالنسبة للعلم والبحث حيث توقعنا شيئاً من التوسع الافقي وشيئاً من التحسن النوعي ولكن ضمن حدود غير طموحة . وكذلك فيما يختص باكتساب القدرة التكنولوجية وتأصيلها . فازاء تمهل مسيرة العلم والبحث ، وضعف التوجه العلمي او النزعة العلمية لتفسير الامور مقـارنة بالنزعة الغيبية ، وازاء استسهال استيراد التكنولوجيا بنوعيها الصلب والطري ، لا نستطيع توقع حدوث نهوض علمي وبحثي وتكنولوجي مرموق وحاسم . وبالنسبة للعناصر الأخرى من الاطار بدءاً بالتماسك الاجتماعي وانتهاء بالحراك الاجتماعي فان استقراءنا للمستقبل القريب يشير الى التآكل الذي منيت به هذه العناصر خلال الفترة الماضية نتيجة ضغوط التضخم المالي على الطبقات الوسطى والفقيرة ، وتأصل النزعة الاستهلاكية المفرطة ، واشتداد اثر الحوافز الاقتصادية الفردية على حساب الحوافز الاجتماعية . ومحصلة فعل هذه العوامل ستكون على الارجح بعض التخلخل في التماسـك

الاجتماعي ، واستمرار النزعة الاستهلاكية المفرطة ، واستمرار الحراك الاجتماعي الذي تسوقه الاعتبارات الدخلية اكثر من اعتبارات الانجاز المعنوي . وبكشل عام يمكن القول ان الاطار الاجتماعي ككل سيعمل على الارجح ايجابياً في دعم عملية التنمية ولكن ضمن حدود متواضعة من الاتساع والتحسن في بضع السنوات المقبلة .

٥ ـ تطور الاطار السياسي ـ الاداري

وفيما يختص بالاطار السياسي الاداري فاننا **نتوقع تحسناً ملموساً في احد عناصر الاطار الرئيسية الثلاثة ونعني به المشاركة السياسية الشعبية** ، المؤثرة في التوجهات الانمائية لدى القيادات والنخب ، وفي اداء الادارة العامة . ويعود تفاؤلنا بالنسبة للمشاركة الى اتساع وتصاعد النبرة الشعبية المطالبة بالديمقراطية في عدد كبير من الاقطار العربية ، والى ازدياد وتعمق الاقتناع لدى القيادات الفكرية والصحفية وقسم من القيادات السياسية بالذات بضرورة ازدياد العلاقة وضوحاً بين المشاركة السياسية والتنمية.ان مسألة هذه العلاقة تثير بعض التساؤلات الفكرية،لكننا نعتقد بوجودها بالرغم من الدلائل على تحقق التنمية في بلدان تعوزها الديمقراطية . فهذه الدلائل لا تعدو ان تكون سطحية مع وجود نقاط ضعف اساسية في اية منجزات انمائية تتحقق مع الكبت والاكراه .

ومن الانصاف القول كذلك ان معظم السلطات القيادية تتحسس بمزيد من الاخلاص ضرورة تسريع عملية التنمية ، حتى وان ظلت النيات افضل من وسائل الترجمة المعتمدة لها . لذلك يمكن التأكيد بوجود توجهات تنموية لدى القيادات يتوقع ان تعمل على دفعها صوب بذل المزيد من التفكير والجهد بقضايا التنمية . من هذه القضايا اداء الجهاز الاداري . ولهذا نتوقع ان يصار الى الاهتمام بتحسين هذا الاداء بعد ان بلغ الجهاز ما بلغه من التضخم الكمي خلال الفترة الماضية . يضاف الى هذا التوقع عامل موضوعي هو ارتفاع مستوى التقنية لدى الجهاز وتطعيمه باستمرار بمزيد من العناصر ذات الكفاءة . ومحصلة القول ان السنوات المقبلة يتوقع ان تحمل معها تأكيداً على التوجهات التنموية للقيادة وتحسناً في اداء الجهاز الاداري ، وان تحمل بشكل اكثر بروزاً بشائر بمزيد من الالحاح الشعبي على المشاركة السياسية التي تسهم في خلق مزيد من الالتزام الشعبي بعملية التنمية .

٦ ـ تطور النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي

لا نتوقع الكثير من التبدل بالنسبة للنظام الاقتصادي ـ الاجتماعي ودوره في عملية التنمية ، وتحديداً دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المختلط . فكما ذكرنا سابقاً كانت المشادّات الفكرية والسياسية والعقائدية المتصلة بطبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي من ملامح حقبة الستينات بشكل خاص ، وتضاءلت جداً في السبعينات ، وستغيب على الارجح عن مسرح الاهتمام في الثمانينات، باستثناء توطيد القناعة بان للقطاع الخاص دوراً بارزاً في التنمية (وهو دور تقلص او فرض عليه الانكماش في الستينات) . هذا وسيترافق ضمور الجدل العقائدي والفكري والسياسي حول دور كل من القطاعات الثلاثة التي عددناها مع زيادة الاقتناع بوجوب اعارة الاداء الاقتصادي اهمية خاصة في نشاط القطاع العام كما هو الحال في القطاع الخاص ، دون ان يعني ذلك

تجاهل الشأن الاجتماعي او المجتمعي في دور القطاع العام . هذا على الاقل ما تشير اليه الادبيات والتطورات الاقتصادية منذ اوائل السبعينات ، وما تتصرف القيادات بوحيه من توجهات .

٧ ـ تطور نمط توزيع الثروة والدخل

وفيما يختص بنمط توزيع الثروة والدخل الفردي داخل الاقطار ، كأحد اوجه التطور التنموي ، فإننا نتوقع المزيد من الاهتمام برفع ارضية الثروة والدخل للفرد وبتحسن مستوى الخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة ، خاصة بالنظر لتوقعنا للالحاح المتزايد من اجل توافر مشاركة سياسية واقتصادية شعبية . وقد تضيق الفجوة قليلاً بين ارضية الثروات والدخول وسقفها بسبب تباطؤ النمو وهبوط الفورة النفطية من جهة ، وازدياد الاهتمام الذي نتوقعه من قبل المسؤولين باعتبارات التماسك والاستقرار الاجتماعي الذي يتهدده استمرار اتساع الفجوة من جهة اخرى.وتوقعاتنا متواضعة ولا تتسم بتفاؤل كبير . اما الفجوة في الثروة والدخل فستظل واسعة بين اقطار المجموعتين الاوليين من جهة وبعض اقطار المجموعة الثالثة وجميع اقطار المجموعة الرابعة من جهة اخرى ، وستظل الفجوة التنموية واسعة بين معظم اقطار المجموعة الثالثة من جهة واقطار المجموعة الرابعة والى حد ما اقطار المجموعة الثانية من جهة اخرى . ذلك لأن التنمية عملية طويلة المدى لا تستطيع سنوات ست بل حقبة من الزمن طيّها .

٨ ـ تطور مفاهيم التخطيط ومنهجيته وآلياته

نتوقع استمرار التطور الايجابي الذي شهدته الفترة الماضية في مفاهيم التخطيط ومنهجيته وآلياته ، تصوراً وتطبيقاً ومتابعة ، ضمن التصور العام للمفاهيم الانمائية وحركيتها وآلياتها . وبالتالي نتوقع ان يكون التخطيط اداة متزايدة الكفاءة في تخصيص الموارد واستخدامها . غير ان هذا التوقع يدور ضمن التصور الانمائي المسيطر الذي لا نعتقد انه سيتبدل تبدلاً واسعاً بحيث تكون التنمية المنبثقة عنه اقدر بكثير على التصدي للتحديات الاقتصادية الاجتماعية التي تجابه المجتمعات العربية من الداخل ومن الخارج على السواء . بعبارة اخرى فإن ترجيحنا هو ان يكون التخطيط افضل كفاءة وفاعلية ولكن ضمن سياق التصور الانمائي الذي سيكون تبدله خلال السنوات القادمة اكثر بطئاً من التبدل في مفاهيم التخطيط وتقنيته وآلياته .

٩ ـ تطور الاطار الفكري والثقافي

لعل ابرز التطورات المتوقعة بصدد تطور الاطار الفكري والثقافي بالنسبة لمناحي الابداع والاستقلال مقابل التقليد والتبعية **هو اشتداد القلق لدى المفكرين وصانعي الراي والمعنيين بالشان الروحي والثقافي عامة تجاه المجابهة التي يبدو انها تدور حالياً بين مدرستي الاصالة والتحديث** . ولعل قضايا الابداع والاستقلال ستوضع ضمن اطار السعي الى الاصالة على اعتبار ان الاصول الروحية والثقافية هي المنبع الصالح والصافي للقدرة على الابداع والاستقلال الفكري . وفي اعتقادنا انه سيتبلور فهم افضل لكل من مفهومي وموقفي الاصالة والتحديث وكيفية تعايشهما ثم التقائهما بشكل ايجابي وتعاوني بعد سنوات قليلة من المخاض الفكري الذي نشهده اليوم . عندئذ يصبح من الميسور للقدرات الابداعية العربية المستقلة ان تبدأ بالتفتح وبالتعبير عن نفسها في العلوم

على انواعها ، اذا اتيحت لها المناخات السياسية والظروف الاقتصادية الملائمة الضرورية . وبالطبع ستكون التنمية في طليعة ما يستفيد من هذا التطور الذي نتوقعه في ضوء طبيعة ومحتوى المخاض الفكري الراهن .

١٠ ـ تطور الترابط بين الانماء والأمن

وفيما **يختص بالترابط بين الانماء والامن على الصعيدين القطري والقومي ، وتفاعلهما فيما بينهما ، يجوز لنا توقع تزايد الادراك للترابط الواجب ان يتحقق** ، مع تزايد الادراك لشراسة الاخطار التي تحيق بالوطن العربي حتى لدى القيادات التي تلزم الصمت تجاه هذه الاخطار . على ان تزايد الادراك والتحسس قد لا يرافقه مقدار موازٍ من التقدير لتشعب عناصر الامن . فالامن ، كما بيّنا في القسم الثاني من البحث ، لا يقتصر على الجانب العسكري بل يتعداه الى الجوانب السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والاعلامية ، وذلك لأن التحديات المصيرية التي تجابه الوطن العربي تمتد على طول هذه الجبهات كلها . وبالتالي فإن توفير الامن القطري يتطلب تدعيم هذه الجوانب والجبهات . والتدعيم سيكون عملية معقدة وطويلة تتطلب وقتاً وجهداً ، والتزاماً وتركيزاً متصلاً ومكلفاً . من هنا كان اعتقادنا ان الادراك لضرورة تحقيق الامن بسبب خطورة التحديات المصيرية سيتزايد بسرعة تفوق سرعة الاعداد لتوفير الامن في جميع جوانبه . ويظل من الاكيد ان القدرة على هذا الاعداد ستكون اكبر بكثير مما هي متاحة لكل قطر بمفرده لو تضافرت الاقطار العربية ضمن اطار قومي فعّال لتوفير مقومات الامن القومي . وفي محصلة الامر فإن الامن القومي افضل سياج واقٍ للامن القطري.

١١ ـ تطور الاطار القومي

من هنا ، اخيراً ، كانت اهمية تطوير الاطار القومي من اجل خدمة غرض الانماء وغرض الامن على السواء . غير ان توقعاتنا في هذا الصدد لا تسير كلها في اتجاه واحد . **فعلى الصعيد الرسمي ستزداد على الارجح نبرة الحديث عن الاندماج والوحدة ضعفاً ، وستتوقف او تكاد مسيرة اقامة المؤسسات والمنظمات القومية المتخصصة الممتدة عبر الوطن العربي**؛ وهي مسيرة تميزت بالنشاط خلال السبعينات . اما **على الصعيد الفكري والشعبي فإننا على العكس، نتوقع ان تزداد نبرة التوق الوحدوي قوة** نتيجة تضافر عدة عوامل ابرزها الادراك المتزايد لخطورة التحديات المصيرية التي يجابهها الوطن العربي ولا يستطيع التصدي لها على نحو فعال الا عبر العمل القومي . وهو ادراك سلبي وايجابي في آن ، بمعنى انه يفضح النتائج المأساوية التي يؤدي اليها التفتت العربي ، ويبرز النتائج الواعدة بالخير التي يؤدي اليها التضافر العربي . ومن عوامل تزايد الادراك كذلك على الصعيد الفكري والشعبي وضوح دور العمل القومي الفعّال في دفع مسيرة التنمية الشاملة والعميقة ، خاصة في النواحي التي يعجز العمل القطري بمفرده عن النهوض بها ، كالتصنيع الهندسي ، وتوفير الامن الغذائي ، والتطوير العلمي والبحثي والتكنولوجي ، والربط الفعّال لاجزاء المنطقة بوسائل النقل والمواصلات القومية .

من ناحية ثانية فإن التطورات الاخيرة بالنسبة للاطار القومي تشير الى احلال المشاريع المشتركة ضمن القطاع الاقتصادي المشترك محل التصورات التي كانت سائدة قبلاً بوجوب قيام تبدلات

مؤسسية ـ سياسية شاملة ذات توجه وحدوي : اي احلال المقاربة العملية البراغماتية للتكامل عبر البرامج والمشاريع المشتركة ، بدل المقاومة العقائدية للوحدة التي ميزت حقبتي الخمسينات والستينات .

يضاف الى هذا كله توقع آخر يتصل بعملية التنمية التي تحركت خلال الفترة الماضية ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ ، هو ان مسارات التنمية القطرية اخذت تُبرز بالمزيد من الوضوح الحاجة للبعد القومي لتطوير معظم القطاعات الاقتصادية ، سواء بالنسبة لتوفير عدد من المدخلات الاساسية اللازمة لهذا التطوير من اقطار عربية اخرى ، كالقوى العاملة والموارد المالية والمواد الخام ، او بالنسبة لتوفير الاسواق للانتاج القطري ، وهو انتاج يتطلب سوقاً تفوق في حجمها وقدرتها الشرائية ما تتيحه معظم الاقطار بمفردها .

ماذا يرجح ان تكون محصلة هذه التطورات والاعتبارات؟ الجواب مزيج من التفاؤل والتشاؤم . فمع تواضع توقعاتنا بالنسبة للتنسيق بين الخطط والسياسات الانمائية العربية بشكل واسع وفعّال وملزم ، ونشدد هنا على كلمة « ملزم » ، ومع تواضع توقعاتنا بالنسبة لقيام حالة من التكامل الاقتصادي الارادي المتعمد والمدروس ، الا اننا نعتقد ان **القطاع الاقتصادي العربي المشترك سيزداد اتساعاً عبر مزيد من المشاريع المشتركة ، وان تكن البرامج المشتركة ستظل بطيئة البروز والتنفيذ** . وسيكون اتساع القطاع المشترك على الارجح نتيجة خطوات متناثرة لا تخضع لاهداف العمل المشترك واولوياته واستراتيجيته كما رسمتها « استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك » التي وضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي واقرها مؤتمر القمة العربية الحادي عشر المنعقد في عمان ، الاردن ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ . وكذلك لن تربط الخطوات المتخذة الخطة القومية التي وُضع مشروعها عقب مؤتمر القمة هذا .

وبالنسبة لتمويل الجهد الانمائي فإن المرجح ان تكون التدفقات المالية العربية عبر الحدود القطرية اكثر تواضعاً في بقية الثمانينات مما كانت عليه في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ حين كان متوسطها السنوي حوالى خمسة مليارات دولار . وكذلك فإن تدفقات العمالة العربية عبر الحدود القطرية ستكون على الارجح اكثر تواضعاً في بقية الثمانينات من المستوى الذي بلغته في نهاية السبعينات . ويعود التباطؤ في التدفقين المالي والبشري اساساً الى توقع استمرار انخفاض مستوى العائدات النفطية عما كان عليه في ١٩٧٩ و١٩٨٠ ، وانحسار الاندفاعة العمرانية والتثميرية في البلدان العربية المصدرة للنفط .

هذه هي الصورة العامة لتوقعات تطور الاطار القومي للتنمية في بقية الثمانينات ، وهي صورة مختلطة ، يغلب فيها طابع الحذر ان لم نقل التشاؤم على طابع التوقع الوهّاج بالنسبة للموقف الرسمي من مسألة توسيع الاطار القومي وتدعيمه ، ويغلب فيها طابع التفاؤل بالنسبة لموقف المفكرين وصانعي الرأي والمعنيين بالشأن القومي الذين لا يزال التوق القومي لديهم قوياً .

خاتمـــة

لقد حاولنا في هذا البحث استشراف آفاق التنمية في بقية عقد الثمانينات ، بعد استعراض منجزات واخفاقات مسيرة التنمية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ ، وبعد اخذ المستجدات التي نشأت في اواخر هذه الفترة بالاعتبار، واخيراً بعد افتراض فعل عامل الارادة الانمائية (وهو افتراض جاء

صريحاً في بعض الحالات وضمنياً في حالات اخرى) . ويمكن القول كتعميم عام في خاتمة البحث اننا توصلنا الى **ثلاثة استنتاجات عريضة** :

الاول : هو انه يتوقع ان تنجح المنطقة العربية ، وبالمزيد من التحديد الاقطار المصدرة للنفط في المجموعتين الاوليين ، في استيعاب الدروس التي وفرتها تجربة السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ بالنسبة لتطوير قطاع النفط والسياسات المعتمدة بعد السيطرة على القطاع في خريف عام ١٩٧٣ . وابرز هذه الدروس هو وجوب تحاشي المنزلقات التي تعرضت لها السياسات المعتمدة في الماضي القريب ، عند صوغ السياسات المستقبلية . ولئن كان تخصيصنا قطاع النفط بهذا الابراز المستقل يدعو الى التساؤل فذلك لما لهذا القطاع من شأن في مسيرة التنمية القطرية والقومية على السواء .

الثاني : هو ان مدى استيعاب دروس مسيرة التنمية في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ كان اضعف من مدى استيعاب دروس التجربة النفطية ، ولذلك فإن تصحيح المسيرة الانمائية بشكل جذري في السنوات المتبقية من الثمانينات يبدو امراً ضعيف الاحتمال . واذ نقول هذا فنحن نعني ذلك المحتوى الانمائي القادر على مجابهة التحديات الرئيسية التي لا بد من مجابهتها بنجاح اذا كان للتنمية ان تكون جديرة بما يبذل في سبيلها من جهد وموارد وما يعلق عليها من آمال . وتشمل هذه التحديات اكتساب وتعبئة قدرة تكنولوجية فعالة وملائمة تفوق بكثير القدرة المتاحة والمعبأة حالياً ، وتحسين نوعية التعليم والبحث بكل مستوياتهما ليقتربا من المستوى الرفيع للعلم والبحث المعاصرين ، ورفع نسبة العمالة الى مجموع السكان بمقدار ملموس ، ورفع مستوى الانتاجية بمقدار ملموس ، وتسريع التصنيع الهندسي الاساسي ، ونهوض الريف والقطاع الزراعي بشكل بارز ، وبشكل عام تحقيق التنمية المنطلقة ذاتياً وخفض التبعية الاقتصادية والتكنولوجية للعالم الصناعي المتقدم (الى جانب التبعية السياسية والفكرية) .

اما الاستنتاج **الثالث** والاخير الذي نود التركيز عليه ، فهو ان تحقيق التوقعات الطموحة بالنسبة للتنمية في السنوات المتبقية من الثمانينات يتطلب استهداف وتحقيق مقدار اوسع بكثير من التعاون العربي الصادق والفعال مما تحقق حتى الآن ، املاً ببلوغ حالة من التكامل العضوي . ففي بلوغ هذه الحالة تُخدم وتُدعَم المصلحة التنموية القطرية الى جانب المصلحة القومية ، ويتفاعل الامن والانماء القوميان والقطريان على السواء على الاوجه الامثل ، وعندئذٍ يمكن الاستبشار بمصير عربي اكثر اشراقاً مما يلوح في الافق في الساعة الراهنة □

العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة (*)

د. عبد الوهاب حميد رشيد

باحث في المعهد العربي للتخطيط - الكويت

مقدمة

تهدف هذه الدراسة الى مناقشة أهم عناصر نجاح المشروعات العربية المشتركة ، مقابل التعرف على المشكلات الرئيسية المعرقلة لادائها نتيجة عوامل القصور التي رافقتها في مراحلها المختلفة . وقد تم تنظيم الموضوع في أربع خطوات . تناولت الخطوات الثلاث الاولى الجوانب المفهومية للمشروعات العربية المشتركة وأسس اقامتها ومتطلبات نجاحها في مراحل الاعداد والتنفيذ (التأسيس) والتشغيل . بينما ناقشت الخطوة الاخيرة مشكلاتها الفعلية (١) .

أولاً : مفهوم المشروعات العربية المشتركة

لما كان المشروع هو قاعدة العملية الانتاجية في المجتمع لذلك تنطلق أهمية المشروعات المشتركة من موقعها المركزي في خلق العلاقات الانتاجية والتداخلات الاقتصادية بين الاطراف المساهمة . الا ان طبيعة هذه العلاقات الانتاجية والاقتصادية تختلف باختلاف طبيعة المشروعات المشتركة من حيث أهدافها ووسائلها والاطراف المشاركة في اقامتها . وفي هذا الصدد يمكن الاشارة عموماً الى مجموعتين من هذه المشروعات :

الأولى : تلك التي اصطلح على تسميتها بالشركات المتعددة الجنسيات (الدولية ، العابرة للقارات ، ما فوق القطرية) . وهذه الشركات ، رغم تعدد مسمياتها ، هي شركات احتكارية لها سمات متميزة تبرز في امتداد نشاطها خارج الوطن الام وفي طبيعتها الاستغلالية . كما ان جذورها التاريخية ترتبط بطبيعة النظام الرأسمالي واتجاهه نحو التمركز والتدويل . بمعنى ان الشركات الاحتكارية

(*) الآراء الواردة في هذه الدراسة تعبر عن وجهة نظر الباحث ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المؤسسة التي يعمل فيها .

(١) هذه الدراسة هي خلاصة لبحث قدمه الباحث الى : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جوبك) ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، الدوحة ، ٢٨ - ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ .

الدولية هذه تشكل امتداداً لظهور الرأسمالية العالمية واحدى اكثر ادواتها فعاليَّة في تحقيق اغراضها ، خاصة ما يتعلق بدورها المباشر في ربط اقتصادات الدول النامية بالاقتصاد الرأسمالي العالمي في اطار تبعيتها له .

الثانية : تلك التي اصطلح على تسميتها بالمشروعات المشتركة التي هي محل البحث . وهذه المشروعات تهدف عادة الى تحقيق منافع متبادلة للاطراف المساهمة كافة . كما انها ظاهرة حديثة برزت مع اتساع حركة التحرر في العالم كاحدى الوسائل العملية والفعالة التي يمكن ان تلجأ اليها الدول النامية لمواجهة مشكلاتها بالعمل على استغلال امكاناتها ومواردها بصورة مشتركة لتسهيل مهمة انجاز استقلالها الاقتصادي . وتتراوح حدود هذه المشروعات بين التعاون في مجالات معينة وبين اتخاذها ، في صورتها المثلى ، كأداة للتكامل .

أما المشروعات العربية المشتركة ، فرغم ان فكرتها قد ظهرت قبل الخمسينات [٢] ، الا ان محاولة صياغة مفهومها اخذت تستقطب الأبحاث الاقتصادية العربية حديثاً .

وقد عبرت هذه الابحاث عموماً عن اتجاهين : **أولهما** تعدد الجنسية (المشاركة في اقامة المشروع بموارد عربية مشتركة في مقدمتها الموارد المالية) ، **وثانيهما** تعدد النشاط (آثار المشروع بعد اقامته في الاطراف المساهمة) [٣] .

وقد حاول الباحث تحديد مفهوم المشروعات العربية المشتركة ، منطلقاً من اعتبارين [٤] :

أولهما : كمفهوم عام يعتبر مشروعاً عربياً مشتركاً « **كل وحدة اقتصادية مستقلة قامت بمساهمة عربية مشتركة في قطر أو أكثر من الاقطار العربية وسواء كانت سلعية أو خدمية** » .

ثانيهما : كأداة للتنمية العربية يعتبر مشروعاً عربياً مشتركاً « **كل منشأة انتاجية ، أي منتجة للسلع و/ أو الخدمات الوسيطة و/ أو النهائية ، تقام بمساهمة عربية مشتركة بقصد تحقيق**

---

(٢) قرر مجلس الجامعة العربية في دور انعقاده الثالث (١٠/٤/١٩٤٦) ، اقامة شركة مساهمة لاستغلال وشراء الاراضي في فلسطين تساهم فيها الحكومات العربية ومواطنوها لمواجهة المؤامرة الصهيونية .

(٣) انظر : المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومعهد التخطيط القومي (القاهرة)، ندوة المشروعات العربية المشتركة ، القاهرة ، ١٤ ـ ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤ ، **ندوة المشروعات العربية المشتركة ، القاهرة ، ١٤ ـ ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٤** (القاهرة : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ١٩٧٦) ؛ « دليل المشروعات العربية المشتركة : مسودة أولية، » (بالانكليزية) ، ورقة قدمت الى : مركز التنمية الصناعية للدول العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، اجتماع خبراء دليل المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، ٢ ، الكويت ، ٩ ـ ١٩ أيار/ مايو ١٩٧٧ ، والمذكرة رقم (٣٤٣) .

(٤) انتهى الباحث الى هذا المفهوم عند اعداده لرسالة الدكتوراه التي نوقشت في حزيران/ يونيو ١٩٨٠ ، ويلاحظ في هذا الصدد أن ورقة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي التي قدمت الى ندوة المشروعات العربية الصناعية المشتركة في الدوحة (١٩٨٢) قد نقلت هذا المفهوم حرفياً تقريباً دون الاشارة الى مصدره . انظر : عبدالوهاب حميد رشيد ، « دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي ، » (رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠) ،ص٩٠ ـ ٩١ ، وميرفت بدوي ، « تجربة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في تحديد واعداد وتمويل المشروعات العربية المشتركة ، » ورقة قدمت الى : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جوبك) ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، الدوحة ، ٢٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢ ، ص٤ ـ ٥ .

التداخل في الامكانات والموارد الاقتصادية و/ أو في العملية الانتاجية قطاعياً وجغرافياً » .

ويتميز هذا المفهوم باعتباره المشروع العربي المشترك ـ من وجهة نظر التكامل الاقتصادي العربي ـ أداة تجمع بين صفة التعدد في الجنسية (التكامل في الامكانات والموارد الاقتصادية العربية) عند اقامتها وبين صفة التعدد في النشاط (التشابك في العملية الانتاجية) بعد اقامتها . لذلك تزداد أهمية هذه المشروعات مع زيادة عدد الاقطار العربية المساهمة وبمشاركة أكبر كمية ممكنة من الامكانات والموارد العربية مع اتساع آثارها في الوطن العربي .

ووفق هذا المفهوم ، فان الحالات التالية تستبعد من نطاق المشروعات العربية المشتركة :

ـ المشروعات التي تقام بمساهمة عربية ـ أجنبية مشتركة والتي اصطلح على تسميتها بالمشروعات العربية الدولية المشتركة وان اقيمت في الوطن العربي .

ـ المشروعات التي تقام خارج الوطن العربي وان تمت بمساهمة عربية مشتركة . وتبرير ذلك ان المشروعات أعلاه لا تستهدف التكامل الاقتصادي العربي ، بل هي في أفضل الأحوال تدخل في نطاق التعاون العربي الدولي .

ـ مؤسسات وصناديق التمويل والمنظمات العربية ، لكونها أجهزة غرضها خدمة الاقتصاد العربي ، ومنها اقامة المشروعات وليس منشآت انتاجية قائمة بذاتها .

ـ المشروعات التي تقام بقرارات قطرية مستقلة وتكون ملكيتها وادارتها قطرية وان توفرت فيها صفة تعدد النشاط ، لانها تعمل من خلال توجهات قطرية وترتبط بأهداف قطرية قد لا تتطابق مع الاهداف القومية . وتشمل هذه المشروعات جميع المنشآت والمؤسسات القطرية بما في ذلك صناديق التنمية (التمويل) القطرية .

ـ عمليات اعادة تنظيم المشروعات القطرية القائمة من خلال ادارة عربية موحدة مثل مشروعات الاتحادات النوعية ، رغم أهميتها كخطوة مكملة في مجال الانتاج المشترك . بمعنى ان المشروعات العربية المشتركة تقتصر على الوحدات الانتاجية الجديدة .

كما ان الحالات التالية تدخل ضمن المشروعات العربية المشتركة وان لم تتوفر فيها كل الشروط المذكورة :

ـ المشروعات التي يتم توطينها في قطر واحد طالما ان انشاءها يتم بمساهمة عربية مشتركة من خلال عناصر الانتاج اللازمة لها ، لان الملكية والادارة ستكونان في الغالب جماعيتين اضافة الى انها تحقق شرط التكامل في الموارد الاقتصادية العربية .

ـ المشروعات التي يتم توطينها لمصلحة قطر واحد وتكون ملكيتها وادارتها قطريتين طالما ان قرارات انشائها تتم بصفة جماعية باعتبارها جزءاً من مجموعة مشروعات متكاملة متفق عليها ، وذلك لان هذه المشروعات تعبر عن وحدة صنع القرارات المشتركة ، اضافة الى انها يمكن ان تحقق شرط التداخل في العملية الانتاجية .

ـ الهياكل الاساسية الاجتماعية بما في ذلك المدارس والمعاهد والجامعات ودور النشر والسينما والمستوصفات والمستشفيات التي تقام بمساهمة عربية مشتركة وتدار بصفة مشتركة لمصلحة زيادة القدرة الانتاجية للقوى البشرية . وتزداد أهمية المشروعات العربية المشتركة العلمية والتربوية

والثقافية لكونها تستهدف التطوير النوعي للتربية القائمة من تربية قطرية تحمل معها عوامل التجزئة الى تربية قومية باتجاه خلق قاعدة فكرية عربية موحدة .

ثانياً : اسس بناء المشروعات العربية المشتركة

تتعلق هذه الاسس بتوجهات الاطراف المعنية في كيفية اقامة مشروعاتها المشتركة . وهنا ترد أهمية تبنّي استراتيجية مشتركة ذات أهداف واضحة ووسائل محددة تنطلق من الاستغلال المشترك للامكانات والموارد المتاحة بما يؤدي الى سلامة انشاء هذه المشروعات وتعزيز ادائها لتلعب دورها المرغوب في اعادة هيكلة قواعدها الانتاجية على نحو متشابك باتجاه تسريع تكاملها وتنميتها المشتركة . وستناقش هذه الدراسة الاسس المعنية من ثلاث زوايا هي :

١ ـ اساليب الانشاء

وتصنف عادة في اسلوبين هما :

أ ـ اسلوب المشروعات المنفردة

ويتمثل في اقتصار جهود الاطراف المعنية على اقامة كل مشروع بمفرده ، حيث تكون قرارات الانشاء والمساهمة (الملكية) والادارة مشتركة .

ب ـ اسلوب مجموعات المشروعات

يقوم على اختيار منظومة من المشروعات التي تمثل في الغالب منشآت مترابطة لصناعة أساسية يتم الاتفاق المشترك على توزيعها فيما بين الاطراف المساهمة . وتكون قرارات الانشاء كذلك مشتركة ، بينما يتحمل كل طرف اقامة المشروعات المخصصة له وادارتها وتحمل مخاطرها (ملكية غير مشتركة) .

وفي حين يتطلب الاسلوب الاخير نمطاً متقدماً من التنسيق بين الخطط القطرية أو الاخذ باسلوب البرامج ، فان الاسلوب الاول لا يحتاج بالضرورة الى التنسيق أو البرمجة لاعتماده على المفاوضات المباشرة للاطراف المشاركة لكل مشروع على حدة . وتشير التجارب الدولية البارزة في هذا المجال الى ان اقامة المشروعات المشتركة قد تراوحت بين الاسلوبين المذكورين . فقد تطورت في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) من مرحلة اقامة هذه المشروعات بصورة منفردة (المشروعات المشتركة) في مجالات أساسية ، الى مرحلة انشاء حزم من المنشآت الصناعية المتكاملة (المشروعات المخصصة) من خلال التنسيق بين الخطط الوطنية للاطراف المشاركة ، لتقوم كل منها بانشاء حصتها من هذه المشروعات في اطار التخصص وتقسيم العمل الدولي الاشتراكي ، وبما يؤدي الى تقليص التفاوت بينها . أما التجربة الاخرى المهمة في هذا المجال فهي تجربة جماعة الاندين التي اخذت بالبرامج القطاعية . حيث يتضمن البرنامج القطاعي عادة مجموعة من الوحدات الانتاجية المتكاملة في صناعة أساسية معينة يتم الاتفاق على توزيعها بين الدول الاعضاء وتقوم كل منها ببناء حصتها من هذه الوحدات . كما تكون قرارات الانشاء مشتركة والملكية والادارة محليتين.وتمنح منتجات هذه المنشآت بعد ظهورها مباشرة مزايا منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي . ويلاحظ على هذه التجربة ان البرامج القطاعية اسلوب قريب لاسلوب تنسيق الخطط بين دول الكوميكون (المشروعات المخصصة) ، بل وربما تشكل تطويراً له بما يتفق والظروف الموضوعية لدول الجماعة وصعوبة اختيار

عملية التنسيق خاصة لحاجتها الى مراحل متقدمة من التكامل مقابل سهولة الأخذ بالبرامج الاقتصادية الجزئية في مجالات صناعية أساسية (٥) .

وهنا من المفيد الاشارة الى ان المحاولة العربية الجديدة والتي تجسدت في القرارات الاقتصادية لمؤتمر القمة العربي (١٩٨٠) تشكل طفرة نوعية ـ على الصعيد النظري ـ لاقامة المشروعات العربية المشتركة ، وذلك وفق برامج سنوية وعلى أساس أهداف ووسائل محددة . وهذا الاسلوب قريب من البرامج القطاعية لجماعة الاندين . وبصفة عامة تشكل المحاولة العربية الاخيرة ، رغم التحفظات العديدة التي ترد عليها ، خطوة ايجابية في التطور الفكري والتوجه البنائي للتنمية العربية . الا ان تأخر اقرار الخطة (البرنامج) الاولى (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) حتى الوقت الحاضر ، ناهيك عن مهمة تنفيذها ، مقابل سرعة المباشرة بتنفيذ وثيقة عقد التنمية ، كلها دلالات تشير الى استمرار المشكلات ذاتها المعرقلة للتكامل الاقتصادي العربي وفي مقدمتها غياب الارادة السياسية النابعة من المصلحة العربية (٦) .

٢ ـ مجالات الاختيار

ان اعتماد المشروعات المشتركة كأداة رائدة لمعالجة مظاهر التخلف والتبعية يتطلب اعطاء الاولوية في اقامة هذه المشروعات لتلك المجالات التي تسهل معالجة مشكلة قطاع المواد الاولية من جهة وتساهم على نحو أفضل في خلق القيمة المضافة وتعزيز التداخلات الاقتصادية بين الاطراف المساهمة من جهة اخرى . وهذا يتطلب تطبيق مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات ، بمعنى بناء عملية التكامل من منظور تلبية الحاجات الأكثر ضرورة للاغلبية الجماهيرية .

وعلى ذلك فان المشروعات التالية يمكن ان تشكل اكثر المجالات أهمية من وجهة نظر التنمية العربية :

ـ مشروعات التنمية الريفية وفي مقدمتها مشروعات الأمن الغذائي وخاصة الحبوب ، وذلك تحاشياً للوقوع تحت مظلة سيطرة استعمارية جديدة ، والتي بدأت تأخذ بخناق المنطقة العربية عموماً .

ـ الصناعات التحويلية القائدة وفي مقدمتها البتروكيماويات كخطوة نحو تقليص تبعية القطاع الاستخراجي وبالذات قطاع النفط واعادة بناء الهياكل الانتاجية العربية بصورة متكاملة .

ـ شبكة طرق ومواصلات برية وحديدية لربط الاجزاء العربية وتسهيل مهمة خلق السوق العربية الواحدة .

ـ الموانىء البحرية المشتركة وخاصة في المياه القطرية المشتركة كعامل لازالة الحدود المصطنعة .

ـ المشروعات المشتركة في مناطق الحدود المتداخلة بين الاقطار العربية وبالذات تلك التي هي

---

(٥) لمزيد من التفصيل حول التجارب الدولية للمشروعات المشتركة ، انظر :

(٦) Peter Robson, *The Economics of International Integration* (London: Allen and Unwin, 1980).

فيما يتعلق بمناقشة هذه القدرات والآراء التي وردت بشأنها ، انظر : عبدالوهاب حميد رشيد ، **التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة : النظرية والتطبيقات الدولية والتجربة العربية** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٢) ،ص ٨٤ ـ ٨٨ .

محل نزاعات بينها ، بهدف تحويل مشكلات الحدود المخجلة من عناصر تجزئة وصراعات الى عوامل تكامل وقوة .

ـ المدن العربية المشتركة ، لاهميتها في المساهمة بمعالجة المستوى المتدني لظروف السكن في الوطن العربي ، وخاصة انها لا تقتصر على الاكواخ والصرائف والخيام ، بل تمتد في بعض الاقطار العربية لتشمل المقابر سكناً (للأحياء) ، ولتشير الى أخطر التناقضات القائمة بين الاوضاع اللاانسانية للملايين من أكثر المواطنين حرماناً وبين المليارات من الدولارات النفطية العربية .

ـ المشروعات العربية المشتركة في مجال تنمية القوى البشرية ـ الصحية والتعليمية والثقافية ـ بهدف تأكيد أهميتها ودورها من خلال نشر الوعي القومي وتأكيد التربية القومية ، مقابل تقليص الآثار السلبية للتربية القطرية التي تقترن عادة بتأكيد عوامل التجزئة في اطار « الدولة القطرية » او « دولة المدينة » .

٣ ـ الاطار المؤسسي

تتطلب اقامة المشروعات المشتركة عادة التحديد المسبق لاطارها المؤسسي بانشاء مجموعة من المؤسسات الاقليمية القادرة على بلوغ الاهداف المشتركة ، وفي مقدمتها المؤسسات التنظيمية اللازمة لتسهيل مهمة اتخاذ القرارات الموحدة ومتابعة تنفيذها . وتعتبر هذه المؤسسات العمود الفقري للتنمية المشتركة لاعتماد مسيرة التكامل على مدى فعاليتها . وتتطلب اقامتها التوفيق بين نوعين منها : الاول ، المؤسسات الاقليمية ما فوق القطرية التي تتضمن الزامية القرارات التي تتخذها . والثاني ، المؤسسات الاقليمية الكونفدرالية التي تكون مقتصرة على اصدار التوصيات غير الملزمة . وتبرز أهمية المؤسسات الأولى مع زيادة عدد الاطراف المشاركة وتضارب مواقفها .

كذلك تعتبر مؤسسات البحث العلمي المشتركة ضرورية للمساعدة في الوصول الى القرارات المشتركة وفق أسس موضوعية تحقق التقاء المصالح المتعددة للاطراف المعنية . يضاف الى ذلك أهمية مؤسسات التنمية (التمويل) المشتركة ، اذ ان اقامة هذه المؤسسات ابتداء وبموارد تتفق مع الاهداف المتوخاة منها وتفويضها بسلطات اتخاذ القرارات في مجالات نشاطها وخاصة ما يتعلق بالمشروعات المشتركة ستؤدي الى تسريع عملية التكامل والتنمية المشتركة . وأخيراً فان اقامة المؤسسات اللازمة لترويج المشروعات المشتركة وعلى نحو متناسق مع المؤسسات الاقليمية الاخرى يمكن ان تسهل كثيراً فكرة قبول المشروع مقابل تحاشي الصعوبات والتكاليف الاضافية .

ثالثاً : متطلبات نجاح المشروعات العربية المشتركة

لا تقتصر مهمة نجاح المشروعات المشتركة على أسس اقامتها ، بل تتطلب كذلك توفر شروط اخرى ضرورية لخلق الظروف التي تسهل اعدادها وتشييدها وتشغيلها . وفيما يلي عرض موجز لاهم هذه المتطلبات :

١ ـ مرحلة الاعداد

تبدأ هذه المرحلة منذ بروز فكرة المشروع ولغاية اقراره ، متضمنة في أهم جوانبها :

أ ـ فكرة المشروع

ان مهمة تثبيت فكرة المشروع وقبولها والمساهمة في دعمها من قبل الاطراف المعنية تتطلب توفر عدد من الشروط في مقدمتها ان يحقق المشروع منفعة اقتصادية ملموسة للاطراف المعنية ، اضافة الى توفر المناخ السياسي الملائم ، وعناصر الانتاج الاساسية وخاصة المواد الاولية والموارد المالية والقوى العاملة الفنية ، مقابل توفر الاسواق بصورة فعلية . وأخيراً وجود مؤسسات متخصصة تأخذ بزمام المبادرة لترويج المشروع وتوليد الاهتمام اللازم بتبني الفكرة من قبل الاطراف المعنية .

ب ـ الشكل القانوني للمشروع

تتخذ المشروعات المشتركة اشكالاً قانونية متعددة تتراوح بين المشروعات التي تخضع للقوانين المحلية وتلك التي تعمل في اطار اتفاقات دولية . ورغم تعدد الاشكال القانونية التي عرفتها تجربة المشروعات العربية المشتركة فهي اما كانت تعمل في ظل قوانين محلية أدت الى خضوعها للقرارات والمواقف القطرية المتباينة أو في ظل اتفاقات دولية كانت عاملاً في تعقيد اجراءات اقامتها واطالة فترة نضوجها (٧) . لذلك ورد بعض الصيغ المقترحة لهذه المشروعات ، ولعل أهمها صيغة « الشركة القومية » التي تفترض وجود منظمة اقليمية لها القدرة على انشاء المشروعات العربية المشتركة بقرار مباشر منها دون الحاجة الى موافقة الاقطار الاعضاء ، وتدعو الى المشاركة في رأسمالها اطراف من القطاع العام والخاص في هذه الاقطار وتكون خاضعة لرقابتها (٨) .

ولصعوبة تطبيق الشركة المنظمية ، مقابل تخفيف اجراءات انشاء هذه المشروعات ، فان بعض المؤسسات العربية وفي مقدمتها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد اخذت بصيغة « الشركة القابضة » في انشاء مشروعاتها . ويمكن ان تكون الصيغة الاخيرة بديلاً ملائماً للشركة المنظمية حالياً طالما انها تمكن مشروعاتها من اقامة منشآتها الانتاجية دون الحاجة الى طلب التمويل والموافقات المسبقة . الا ان نجاح الشركة القابضة يتطلب ـ ضمن شروط اخرى ـ سرعة مباشرتها في انشاء وحداتها الانتاجية ، وذلك خشية تحولها نحو المجالات السهلة والاكثر ربحية كما في حالة ايداع اموالها في المصارف أو توظيفها في الاوراق المالية المضمونة الارباح .

---

(٧) فترة نضوج المشروع : هي المدة القانونية التي تستغرقها مهمة تأسيس المشروع والتي تبدأ منذ صدور القرار النهائي بتنفيذه ولغاية البدء بالانتاج الفعلي .

(٨) انظر لابراهيم شحاتة : **المشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة : دراسة لمشاكلها القانونية وتطبيقاتها في العالم العربي** (الكويت : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، ١٩٦٨) ؛ « الصيغ المختلفة لانشاء المشروعات العربية المشتركة ، » ورقة قدمت الى : المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومعهد التخطيط القومي (القاهرة) ، ندوة المشروعات العربية المشتركة ، القاهرة ، ١٤ ـ ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤ ؛ « المشروعات العربية المشتركة ، » ورقة قدمت الى : المعهد العربي للتخطيط بالكويت وآخرون ، ندوة المشروعات العامة والتنمية في الوطن العربي ، الكويت ٢٢ ـ ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٦ ، **ندوة المشروعات العامة والتنمية في الوطن العربي (الجوانب القانونية والادارية) ، الكويت ، ٢٢ ـ ٢٥ مارس ١٩٧٦** (الكويت : المعهد ، ١٩٧٦) (بالانكليزية) ، و *Joint Ventures among Arab Countries*, UNCTAD, TD / AC. 19 / R5 ([Kuwait: Kuwait fund for Arab Economic Development] ,1975).

ج ـ معايير الاختيار

ان مهمة تحديد معايير اختيار المشروعات المشتركة تتطلب بناء نظام متكامل لقياس المنافع الاقتصادية والآثار التكاملية لهذه المشروعات . ومع ظهور بعض المحاولات في هذا السياق لاصدار دليل يتضمن قياس هذه المنافع والآثار للمشروعات العربية المشتركة ، الا ان هذه المحاولات لم تنضج بعد (٩) .

ونظراً لصعوبة هذه المهمة ، وانطلاقاً من الاهداف الاقتصادية والتكاملية للمشروعات العربية المشتركة ، فان الاسس التالية يمكن ان تشكل مبادىء عامة لاختيار هذه المشروعات :

(١) القيمة المضافة

باعطاء أولوية الاختيار لتلك المشروعات التي تتميز بانتاجية مرتفعة ومساهمة عالية في الدخل القومي بغية المشاركة الفعالة في تنمية الاطراف المساهمة .

(٢) الاستغلال المشترك للامكانات والموارد الاقتصادية

فقد تتوفر امكانات وموارد كبيرة نسبياً لدى الاطراف الاعضاء لا يمكن استغلالها بكفاية اقتصادية من خلال قدراتها الذاتية ، إمّا بسبب سوء توزيعها وإمّا لنقص الهياكل الاساسية أو لوقوعها في مناطق الحدود المشتركة . عليه فان اختيار المشروعات التي تساهم في تجميع هذه العناصر وتحسين مستويات استغلالها بصورة مشتركة تشكل وسيلة مهمة لتقليص ظاهرة سوء الاستغلال التي تعاني منها .

(٣) خلق العلاقات التداخلية

وهذا يتطلب التأكيد على المشروعات المشتركة القادرة على خلق الآثار التشابكية بين الاطراف المساهمة ، لأهميتها في تعزيز وزن العامل الاقتصادي وتحسين المصلحة الاقتصادية المتبادلة بينها .

د ـ مبادىء التوطن

تخضع عملية توطين هذه المشروعات الى نوعين من المعايير : الاول ، المعيار الاجتماعي الذي يتطلب اختيار الموقع الذي يتميز في كونه الأقل تطوراً نسبياً من المواقع الاخرى . والثاني ، المعيار الاقتصادي المتمثل في تحديد الموقع الذي يحقّق للمنشأة أفضل انتاج كماً ونوعاً .

ونظراً لارتباط مسألة التوطن بالتخطيط الاقليمي لمعالجة مشكلات التفاوت وتحقيق المقاربة في الانتاجية بين الاطراف المساهمة ، فان لمبدأي العدل والكفاية أهمية مركزية في توطين المشروعات المشتركة ، نظراً لعلاقتهما بتوزيع الاعباء والمنافع على مستوى الاطراف المساهمة والآثار التي تولدها في صنع القرارات المشتركة (١٠) . من هنا تتضح العلاقة المباشرة بين عملية التوطن وبين عملية

---

(٩) ظهرت ثلاث محاولات منفصلة في هذا السياق ، انظر : « دليل المشروعات العربية المشتركة : مسودة أولية ، » ومصطفى الاروادي ، « المشروعات المشتركة والمنافع الاقليمية ، » **التعاون الصناعي في الخليج العربي** (الدوحة) ، السنة ٢ ، العدد ٥ (تموز/ يوليو ١٩٨١) .

(١٠) مركزالتنمية الصناعية للدول العربية ، الحلقة الدراسية الاقليمية المشتركة للتوطين الصناعي والتنمية الاقليمية ، منسك ، ١٩٦٨ ، **تقرير عن الحلقة الدراسية** (القاهرة : المركز ، ١٩٧٢) ، ص١٢ ـ ٢٠ .

التكامل [١١] . وهذا يؤكد مرة أخرى أهمية الأخذ باسلوب مجموعات المشروعات وفق برامج متفق عليها بغية تسهيل مهمة التوفيق بين المعايير الاجتماعية وبين المعايير الاقتصادية ، وذلك باعطاء الاولوية لتوطين هذه المشروعات لمصلحة تلك الاطراف الاقل تطوراً ، مقابل التأكيد على المعايير الاقتصادية لتوفير أفضل الظروف الممكنة لتحسين ادائها .

ولمعالجة معضلة التوفيق بين أولوية المعايير الاجتماعية وبين الأهمية المستمرة للمعايير الاقتصادية للمشروعات المشتركة كأداة للتكامل ، فانها تتطلب اللجوء الى تحليل مستويات التنمية للاطراف المساهمة وتحديد اولويات التوزيع لمصلحة الاطراف الاقل تطوراً . ويمكن ان توفر مؤشرات الانتاجية وخاصة الانتاجية الصناعية للاطراف المعنية مقاييس مناسبة لتوزيع هذه المشروعات ، بحيث تتناسب عملية التوزيع (التوطين) على نحو معاكس مع حصة هذه الاطراف من الصناعات القائمة فيها ومستويات انتاجيتها بالمقاييس الحقيقية (الكمية) .

٢ ـ مرحلة التنفيذ (التأسيس)

حيث ان المرحلة السابقة تهتم بجميع الجوانب البحثية والاجرائية المؤدية الى اقرار المشروع وفق خطة تتضمن أهدافه وكيفية تشييده وتشغيله ، لذلك تعتبر مرحلة التشييد التطبيق العملي لخطة المشروع والمحك الذي يعكس مدى واقعيتها والقدرة على تنفيذها . عليه فان سلامة مرحلة الاعداد ، إضافة الى فعالية التنفيذ يشكلان العمود الفقري لوضع اللبنة الاساسية والراسخة لنجاح المشروع في مرحلة التشغيل .

وتتطلب هذه المرحلة الربط بين متابعة التنفيذ وبين خطة المشروع في مرحلة الاعداد ، ومن ثم اجراء التعديلات اللازمة على دراسة الجدوى « اعادة تقويم الجدوى » بما يتفق وواقع التنفيذ . وذلك نظراً لأهمية هذا الربط في معالجة الانحرافات من جهة وتقليص فترة نضوج المشروع من جهة أخرى ، والتي ستؤثر في كلفة الانتاج في المرحلة التالية .

ولعل من أهم الجوانب التي تبرز في هذه المرحلة هي مهمة الاعداد النهائي للتصاميم الهندسية وتنفيذها بكل ما يتضمنها من توريد للمكائن والاجهزة وتحديد لطاقاتها الانتاجية وتركيبها وبنائها ، وهذه المسألة تتطلب العديد من الاجراءات التي تخص كيفية التأسيس ومنها تلك المتعلقة بالمناقصات وشروط التنفيذ وتوقيع العقود . وفي هذا السياق فان مهمة مسح الخبرات المحلية ومساهمتها في عملية البناء ، إضافة إلى خلق نظام فعّال للمتابعة ، مقابل تحاشي اسلوب التنفيذ القائم على « المفتاح باليد » تعتبر حجر الزاوية في تكاليف الاستثمارات الثابتة ، اضافة الى آثارها في نفقات التشغيل اللاحقة ، وبالتالي فهي تشكل مسألة مركزية في تحديد متوسط كلفة الانتاج .

والخلاصة فان اسلوب التنفيذ والنظرة الى الخبرة المحلية ، مقابل توفير المتطلبات البشرية والمادية في هذه المرحلة ، اضافة الى مهمة المتابعة والاشراف والاهتمام بفعالية ادارة التشييد ، تشكل متطلبات جوهرية لنجاح المشروع في مرحلتي البناء والتشغيل .

---

(١١) ايهاب عزالدين ، « التكامل الاقتصادي عن طريق التنسيق ، مع تطبيق على الدول العربية ، » (رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٤) ، ص ٩٢ ـ ٩٤ .

٣ ـ مرحلة التشغيل

تبدأ هذه المرحلة مع مباشرة المشروع بالانتاج الفعلي ، لذلك وبالعلاقة مع ما تم توفيره في المرحلتين السابقتين فهي تحتاج الى توفير شروط عديدة أخرى لتوفير أفضل الظروف التي يمارس المشروع في ظلها فعالياته والتي تساعده على تحقيق أقصى كفاية ممكنة في العملية الانتاجية .

وتشكل مهمة الادارة واختيار الكوادر الملائمة احد عوامل النجاح المهمة للمشروع في هذه المرحلة . وبغرض سلامة اختيار العناصر القيادية والكوادر اللازمة من المهم اعتماد عدد من المعايير وخاصة تلك المتعلقة بالكفاية ارتباطاً بالمبادىء القومية وعلى نحو يتحاشى المؤثرات القطرية التي قد تجعل من هذه المشروعات مجالاً لاستيعاب المرتزقة . ومن الشروط المساعدة على ذلك حل المسائل المتعلقة بقواعد العمل والخدمة وفق اسس تؤكد بناء كوادرها بصفة دائمة . كما تعتبر وسيلة اصدار الجنسية العربية الى جانب الجنسية القطرية والحصانات التي يمكن توفيرها لهذه الكوادر من الشروط الضرورية لتوفير الكفايات اللازمة لاداء عملها ، مقابل تقليص الآثار السلبية للمواقف القطرية المتباينة . يضاف الى ذلك أن المبدأ الذي يفترض ان يقوم عليه المشروع العربي المشترك يتطلب ممارسة نشاطه على أوسع نطاق في الوطن العربي . وهذا يعني فتح الاسواق العربية أو اسواق الاطراف المشاركة على الأقل امام هذه المشروعات وحمايتها من المنافسة الأجنبية ، خاصة في بداية نشاطها ، ويهدف الاسهام في خلق سوق عربية مشتركة .

ويرتبط بما سبق توفير مجموعة من الامتيازات في مجال الحصانات والضمانات والاعفاءات وخاصة ما يتعلق بضمان المشروع ضد مخاطر التأميم والمصادرة والحجز وغيرها من المخاطر غير التجارية ، اضافة الى أهمية تمتع منتجات المشروع ابتداء بمزايا منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي ، وذلك بقصد تهيئة أفضل الظروف اللازمة لنجاحه وممارسة نشاطه . وأخيراً تبرز مهمة المتابعة وتقويم الاداء في هذه المرحلة لتمكين المشروع من النمو والتطور بما يتناسب وتعزيز قدرته على تحقيق اغراضه . وحيث ان دراسات الاداء تحاول قياس نشاط المشروع ، لذلك فهي تتطلب اختيار معايير مناسبة . ورغم ان هذه المعايير لا تخرج عن تلك المتعلقة بالجوانب المالية والاقتصادية ، اضافة الى الجوانب الفنية والادارية ، الا ان الاتفاق عليها مسألة صعبة . ولعل مؤشرات الانتاجية تشكل ابرز هذه المعايير [١٢] .

وتزداد صعوبة اختيار هذه المعايير على مستوى المشروعات الصناعية العربية المشتركة لحاجتها الى تحليل حصيلة نشاطها بالعلاقة مع الاطراف المساهمة . لذلك فان الحاجة الى تبسيط هذه المعايير دعت الباحث الى طرح مجموعتين من المؤشرات النسبية لقياس آثار هذه المشروعات [١٣] :

المجموعة الاولى تتعلق بقياس الآثار التكاملية للمشروع في مجال الامكانات والموارد الاقتصادية (الجنسية) وأهمها :

---

(١٢) انظر : علي خليفة الكواري ، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية : مدخل الى دراسة كفاءة اداء المشروعات العامة في اقطار الجزيرة المنتجة للنفط** ، سلسلة عالم المعرفة ، ٤٢ (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨١) ، ص ٧٦ ـ ١٨٨ ، وعبد الوهاب حميد رشيد ، « مراجعة كتاب : دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٣٤ (كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨١) ، ص ١٦٤ ـ ١٦٥ .

(١٣) رشيد ، « دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي ، » ص ١١٨ ـ ١٢٠ .

ـ **القوى العاملة** : عدد العاملين في المشروع من القطر العضو أي مجمل عـدد العاملـين في المشروع .

ـ **الموارد المالية** : مساهمة القطر العضو في رأسمال المشروع أي مجمل رأس مال المشروع .

ـ **مستلزمات الانتاج** : مشتريـات المشروع من المستلـزمات من القطـر العضو أي مجمـل مشتريات المشروع من المستلزمات .

المجموعة الثانية تبين الآثار التكـاملية للمشـروع في مجال العمليـة الانتاجيـة (النشاط) وأهمها :

ـ **القيمة المضافة الصافية** : حصة القطر من القيمة المضافة للمشروع أي القيمة المضـافة الكلية للمشروع .

ـ **مبيعات المشروع** : مبيعات المشروع الى القطر العضو أي مجمل مبيعات المشروع .

وتعتبر مؤشرات المستلزمات والمبيعات أهم هذه المؤشرات لارتباطها بالآثار التكاملية للمشروع في مجال المستخدم ـ المنتج . وفي مرحلة متقدمة من تطور المشروعات الصناعية العـربية المشتـركة وارتباطاً بالمقاييس نفسها اعلاه ، يمكن كذلك اعتماد هذه المؤشـرات على أسـاس وزنها النسبي في اقتصادات الاطراف المعنية ووفق نفس المقاييس .

عليه ، كلما ازدادت الأهمية النسبية لهذه المشروعات في اقتصادات الاطراف المعنية مع تناسب التوزيع الجغرافي لآثارها دلت على زيادة مساهمتها في عملية التكامل والتنمية المشتركة .

رابعاً : المشكلات المعرقلة لاداء المشروعات العربية المشتركة

بمتابعة المشكلات التي رافقت المشروعات العربية المشتركة في مراحلها المختلفة ، خاصة تلك التي انشئت في اطار الجهود الحكومية (داخل المنظمات العربية وخارجها) ، يمكن ملاحظة ظاهرة بارزة صاحبت هذه المشروعات في مرحلة الاعداد والتأسيس ، الا وهي **طول فترة نضوجها** بسبب الاجراءات البطيئة والمعقدة التي واجهتها . واذا كانت هذه الظـاهرة بـارزة في مشروعـات المجلس الاقتصادي العربي ، الا انها لم تختلف كثيراً في بقية المشروعات . والامثلة التالية تلخص عدداً من هذه الحالات :

ـ بدأت محاولات انشاء شركة الملاحة العربية البحرية وشركة البوتـاس العربيـة المساهمـة المحدودة بقراري المجلس الاقتصادي العربي رقم (٥٢٤) عام ١٩٥٣ . وتمت الموافقة على انشائهما بالقرارين ١١٣/ ١٩٥٩ ، و ٦٩/ ١٩٥٦ . وقد بدأت الأولى نشاطها في نهاية عام ١٩٧٤ ، فيما كان من المقرر ان تبدأ الشركة الثانية الانتاج في عام ١٩٨٢ .

ـ رغم سرعة الاجراءات التي تمت بموجبها انشاء مشروعات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مقارنة بالمجموعة اعلاه ، لكنها في معظمها لم تبدأ بعد نشاطها الانتاجي ، خاصة عند الأخذ بالاعتبار انها اقيمت وفق صيغة الشركة القابضة ، وان نشاطها يتعدى مجرد القيـام بالعمليـات المصرفيـة والمالية .

ـ بدأت المحاولة الأولى لانشاء الشركة العربية البحرية لنقل البترول في اطار المجلس الاقتصادي العربي (القرار ٥٧/ ١٩٥٧) لتستمر قرابة الخمسة عشر عاما ، قبل ان يتقرر شطبها من محاضر جلسات المجلس (القرار ٥٤٥/ ١٩٧١) ، رغم الموافقة المسبقة عليها (القرار ١٨٢/ ١٩٦٢) . بينما ارتبطت المحاولة الثانية لانشاء الشركة بظهور منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (١٩٦٨) ، حيث وافق مجلس وزراء المنظمة على تأسيسها عام ١٩٧٠ وظهرت الى الوجود عام ١٩٧٣ ، وأخيراً بدأت نشاطها البحري عام ١٩٧٥ .

ـ من الظواهر الاخرى التي رافقت الجهود الحكومية في هذا السياق ـ بالاضافة الى قلة عدد المشروعات العربية المشتركة التي افرزتها ـ هي ضعف الاهتمام بالمشروعات الاساسية ذات الآثار الواسعة في الاقتصاد العربي أو المرتبطة باستغلال المواد الاولية ، بالاضافة الى غياب المشروعات المتعلقة بالتنمية البشرية . من أمثلة ذلك : المشروعات العربية المشتركة في مجال الصناعات الاساسية (البتروكيماويات والتعدينية والهندسية) ومشروعات الماء والكهرباء والموانىء البحرية والطرق والمواصلات والتجمعات السكنية والمشروعات التعليمية والتدريبية والصحية والثقافية .

ولعل **الاسباب التالية تفسر العوامل** التي كانت وراء الظواهر المذكورة :

١ ـ طبيعة الانظمة العربية القائمة على التجزئة وتكريس السلطة (أو تكريس القطرية بمعناها الضيق) والتي ولدت حالة من عدم الجدية في مجال العمل العربي المشترك ، والتي برزت بصفة خاصة في التلكؤ باتخاذ القرارات إضافة إلى الانفصام بينها وبين عملية التنفيذ .

٢ ـ غياب استراتيجية عربية لاقامة هذه المشروعات ، وبالتالي غياب عملية التنسيق أو البرمجة المشتركة اللازمة للأخذ باسلوب المشروعات المشتركة وفق المجموعات المتكاملة . لذلك انطلقت هذه الجهود من الاسلوب القائم على أساس المشروعات المنفردة وبعيداً عن الاولويات .

٣ ـ ضعف البنى المؤسسية للمنظمات العربية بحيث لا ترتقي الى أكثر من منظمات استشارية ودون ان تكون لها القدرة على اتخاذ القرارات الملزمة ولو في حدود معينة تمكنها من تسهيل اقامة مشروعاتها وتنفيذها ومتابعة ادائها .

٤ ـ الافتقار الى المؤسسات المتخصصة في ترويج هذه المشروعات ، اضافة الى غياب دراسات الجدوى . وفي حالة اعداد مثل هذه الدراسات فانها كانت تنحصر في النواحي المالية فقط ، فضلاً عن الانفصام بين هذه الدراسات وبين تأسيس المشروع .

اما **المشكلات الفعلية** التي تواجه نشاط المشروعات العربية المشتركة والتي تحد من نشاطها في مرحلة التشغيل فتتلخص في:(١٤) .

---

(١٤) ظهرت هذه المشكلات ضمن مجموعة من المصادر والتقارير السنوية لعدد من المنظمات والمشروعات العربية المشتركة ، اضافة الى الاتصالات المباشرة التي قام بها الباحث في حينه ، زائدا متابعته لنشاط بعض هذه المشروعات . كما استفاد ايضاً من بحوثه السابقة في هذا المجال . انظر لرشيد : المصدر نفسه ، **والتنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة : النظرية والتطبيقات الدولية والتجربة العربية** .

١ ـ رأس المال

أ ـ مشكلاته وتناقضاته

تكشف بيانات رأس المال عن مجموعة من التناقضات التي تواجه هذه المشروعات والتي تتضح في :

(١) عدم كفاية الموارد المالية المخصصة مقارنة بالاغراض المحددة لها . والتي تبرز في اتجاهين : الاول ، ضآلة هذه الموارد فعلاً والتي أدت الى ظهور مشروعات صغيرة الحجم نسبياً وضعيفة القدرة على ممارسة نشاطها (مشروعات المجلس الاقتصادي العربي) . الثاني ، المجالات الواسعة وغير المحددة لبعض المشروعات والتي تمتد الى قطاعات كاملة (مشروعات مجلس الوحدة) .

(٢) تخلف الموارد المالية الفعلية لهذه المشروعات مقارنة بالموارد المالية المخصصة لها والتي انعكست في انخفاض نسبة رأسمالها المدفوع الى رأسمالها الاسمي . فقد بلغت هذه النسبة ٣٤,٣ بالمائة، في شركة البوتاس العربية في عام ١٩٧٦ و ١٧ بالمائة في الشركة العربية للصناعات الدوائية في عام ١٩٧٧ و ٥,٤ بالمائة في الشركة العربية للتعدين في عام ١٩٧٧ و ٣٦,٣ بالمائة في الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية في عام ١٩٧٨ و ٢٠ بالمائة في مؤسسة الاتحاد العربي للتنمية الزراعية و ١٧,٥ بالمائة في شركة الاتحاد العربي للمقاولات في عام ١٩٧٨ .

(٣) مقابل ذلك فان الحالة القائمة هي ضعف استغلال هذه المشروعات لمواردها المالية المتاحة وبالذات في المجالات التي انشئت من أجلها ، والتي برزت من خلال مؤشرات عديدة منها ارتفاع نسبة ايراداتها المتولدة عن الفوائد وما في حكمها الى مجمل ايراداتها . فقد بلغت هذه النسبة في السنة التي توفرت عنها البيانات (١٩٧٦) على هذا النحو : شركة البوتاس العربية ٩٧,٩ بالمائة، الشركة العربية للصناعات الدوائية ١٠٠ بالمائة، الشركة العربية للتعدين ١٠٠ بالمائة، الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ١٠٠ بالمائة ، الشركة العربية لبناء واصلاح السفن ١٠٠ بالمائة ، بينما كانت هذه النسبة ٩٥,٣ بالمائة في الشركة العربية للاستثمارات البترولية .

ب ـ امكانات المعالجة

ان معالجة هذه المشكلات تتطلب دراسة امكانية تحقيق عدد من **التناسبات المناظرة لتلك التناقضات** وأهمها :

(١) التناسب بين الموارد الاقتصادية للمشروع وبين أغراضه ابتداء . وهذا يدعو الى الاهتمام بدراسة جدوى المشروع ومتابعة تطبيقها والعمل على تعديلها في مرحلة التنفيذ بما يتفق والحقائق الموضوعية التي تواجه المشروع .

(٢) تقليص الفجوة بين رأس المال الاسمي ورأس المال الفعلي للمشروع. وهذا يتطلب حرص الاطراف المساهمة على احترام التزاماتها تجاه المشروعات التي انشأتها ، ومنها تسديد الاقساط التي تستحق بذمتها في مواعيدها المقررة .

(٣) التناسب بين أغراض المشروع وبين نشاطه باقامة نظام ملائم للمتابعة وتقويم الاداء لمراقبة نشاط المشروعات القائمة وايجاد السبل نحو تحفيزها على سرعة ممارسة نشاطها وقياس انجازاتها

وفق معيار مدى نجاحها في توجيه مواردها نحو العمليات المرسومة لها وعلى أسس من الكفاية الانتاجية .

وعلى هدى هذه التناسبات يتطلب العمل على تحقيق الآتي :

(٤) مشاركة أكبر عدد من الاقطار العربية في اقامة المشروع العربي المشترك ، وهذه تتطلب ايجاد قنوات تمويلية سهلة للاقطار المساهمة وبالذات تلك الفقيرة مالياً .

(٥) الأخذ بمبدأ المشاركة في عناصر الانتاج الاخرى الى جانب رأس المال ـ مثل الكوادر المؤهلة والقوى العاملة الفنية والمستلزمات وتسهيلات فتح الاسواق ـ وتكمن أهمية هذه الخطوة في تسهيلها مهمة خلق التداخل بين عناصر الانتاج الاساسية والمساعدة للاطراف المساهمة من خلال هذه المشروعات .

(٦) مراجعة رأسمال المشروع وفق فترات دورية مناسبة ولتكن خمس سنوات لاقرار مدى الحاجة الى زيادته وذلك على أساس دراسات مسبقة وارتباطاً بمدى تطور نشاطه لمصلحة التوسعات الاستثمارية الجديدة .

(٧) قيام صناديق ومؤسسات التمويل القطرية والعربية المعنية باعطاء الاولوية في عملياتها التمويلية الى هذه المشروعات لمواجهة متطلباتها ولو جزئياً بتقديم قروض سهلة اليها او بالمساهمة الفعلية في رؤوس اموالها .

٢ ـ الملكية وادارة المشروع

تتضمن اتفاقات المشروعات العربية المشتركة عموماً الربط المباشر بين الملكية والادارة . كما ان مجموعة منها تشترط ان تمثل العضوية في مجلس الادارة بقدر محدد من أسهم المشروع مثل مجلس الوحدة . وقد نجم عن هذا النص حرمان عدد كبير نسبياً من المساهمين التمثيل في مجلس ادارة المشروع واخضاع المعيار الاداري الى المعيار المالي .

ومن المعلوم انه لا يشترط ان تجتمع القدرة المالية مع القدرة الادارية، وهذه المسألة واضحة في الاقطار العربية . كما ان هذه الحالة ستؤدّي الى سيطرة مجموعة مالية قليلة العدد . وقد أدت هذه السيطرة في الغالب إمّا الى توجيه المشروعات المعنية نحو تحقيق الربح العاجل ، أو تكليف المؤسسات الاجنبية القيام بمهمة الادارة . لذلك يفضل تحقيق **مبدأ الفصل بين ملكية المشروع وادارته** كلياً أو جزئياً بالاتفاق على تطبيق واحدة أو أكثر من هذه الوسائل :

أ ـ اعتماد مبدأ تعيين مجلس ادارة المشروعات وفق شروط الكفاية والتخصص من بين مواطني الاقطار العربية بغض النظر عن الجنسية أو المساهمة المالية . بمعنى الاكتفاء بتمثيل المساهمين في الجمعية العمومية فقط لهذه المشروعات .

ب ـ الاخذ باسلوب المساواة في عضوية مجلس الادارة بتطبيق مبدأ المشاركة في عناصر الانتاج الاساسية والمساعدة بدلاً من الاقتصار على المساهمة المالية .

ج ـ الالتزام بمبدأ المساواة في العضوية للاطراف المساهمة بغض النظر عن مبلغ مساهمتها . أي ان يكون لكل طرف مساهم ممثل واحد في مجلس ادارة المشروع مهما كانت مساهمته .

د ـ النص على الاّ يتجاوز عدد الممثلين في مجلس الادارة العضـوين لكل مسـاهم مهما ارتفعت مساهمته والاّ يقل عن عضو واحد مهما انخفضت مساهمته .

٣ ـ العاملون وأجهزة الادارة

لم ترتبط مهمة انشاء هذه المشروعات بتوفير الكفايات المطلوبة . وهذه الحالة أدت الى الاعتماد على الكوادر الاجنبية أو الاعارات الحكومية لخلق الكوادر المؤقتة ، فكانت النتيجة ظهور التوجهـات الاجنبية أو القطرية وارتفاع ظاهرة التضخم وبروز حالة عدم الجدية والنظـر الى هذه المشـروعات كمصدر ارتزاق .ويقترح لمعالجة هذه المشكلة :

أ ـ الزام الخبراء الاجانب ـ كجزء من واجباتهم ـ القيام بمهمة تأهيل العاملين العرب الذين يعملون بمعيتهم خلال فترة عقودهم التي يفضل الا تتجاوز السنتين في الحالات الاعتيادية ، ومراقبتهم على نحو يستطيع العاملون العرب الحلول محلهم بعد هذه الفترة .

ب ـ الاهتمام بوضع قوانين الخدمة التي تضمن مستقبل العاملين وتيسر خلق الكوادر الدائمة .

ج ـ انشاء مؤسسة عربية مشتركة للمعاهد وتمكينها مالياً وفنياً من اقامة المعاهد ومراكز التدريب والتأهيل في أرجاء الوطن العربي وارتباطاً بالمعاهد العربية القائمة بغـرض مواجهـة متطلبات هـذه المشروعات من الكوادر الفنية والادارية .

د ـ ضرورة قيام المنظمات والمشروعات العربية ذاتها تقديم العون والتشجيع للمعاهد العربيـة القائمة لاجراء الدراسات المتعلقة بتطور الكفاية الاقتصادية لهذه المشروعات واقامة الدورات التدريبية بصفة مستمرة للعاملين فيها بقصد رفع كفايتهم وتعزيز قدراتهم ونشر الوعي بأهمية هذه المشروعات على مستوى الوطن العربي .

٤ ـ طبيعة اغراض المشروع

يفترض من حيث المبدأ اقامة المشروعات العـربية المشتـركة كـوحدات اقتصـادية واضحـة الاغراض ، الا ان ظروفاً معينة فرضت على بعض المنظمات العربيـة ـ خاصـة بعد تجـربة المجلس الاقتصادي العربي ـ اقامة هذه المشروعات على مراحل . تبدأ المرحلة الاولى باقامة المشـروع وفق صيغة الشركة القابضة ، لتقوم في مرحلة لاحقة بانشاء الوحدات الانتاجية في حدود الاهداف التي وجدت من أجلها . لكن الملاحظ بعد ظهور هذه الشركات ضخامة مجالات نشاطها وعدم محدوديتها . فالشركة العربية للتعدين يفترض ان تمارس جميع العمليات الفنية والتجارية والصناعيـة في مجال التعدين ، وكذلك الحال بالنسبة للعديد من المشروعات الاخرى . ان هذه الحالة تعني :

أ ـ اتساع حدود أنشطة المشروع الواحد والتداخل بينها من تجارية وانتاجية .

ب ـ التداخل بين نشاطات أكثر من شركة ومنظمة عربية ، مثل العربية للتعـدين والاستثمارات الصناعية لمجلس الوحدة والاستثمارات النفطية للاوابك .

ج ـ تحمل الشركة الواحدة أعباء ضخمة ، نظراً لكثرة الوحدات الانتاجية في القطاع الـواحد ، بحيث قد لا يوجـد مثيـل لهذه الشركات حتى بالنسبة لاكثرها قدرة مـالية وتكنـولوجيـة في الدول المتقدمة .

د ـ ضعف قدرة الشركة الواحدة على انشاء وحداتها الانتاجية . فقيام عشر شركات قابضة في قطاع الصناعة التحويلية كل في فرع متخصص أكثر سهولة وسرعة في انجاز المشروعات من قيام شركة واحدة على مستوى القطاع ، بافتراض بقاء الاشياء الأخرى على حالها .

وعليه تتضح أهمية أعادة النظر في اغراض هذه المشروعات وتحديدها لخلق الوضوح اللازم فيما يمكن القيام به من مشروعات . ويكفي القول ان الصناعات المعدنية وحدها تشتمل على مئات الوحدات الانتاجية التي تتضمن انتاج آلاف السلع . اضافة الى أهمية خلق نوع من **التنسيق** بين المنظمات العربية أو المشروعات المتماثلة ، وخاصة مشروعات الاوابك ومجلس الوحدة في مجالي الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية .

٥ ـ اسهم المشروعات

ان المشروعات العربية المشتركة لم تتبنّ مسألة طرح اسهمها للقطاع الخاص بالجدية المطلوبة ، اضافة الى ارتفاع قيمة الاسهم للعديد منها ، مثال ذلك ، المشروعات التي انشئت في اطار مجلس الوحدة لتصل قيمة السهم الواحد فيها الى عشرة آلاف دينار كويتي . وهذه الحالة أدت الى خلق عوامل مانعة امام القطاع الخاص افراداً ومؤسسات . واذا كان تبرير ذلك هو قدرة الحكومات المساهمة على تمويل مشروعاتها برؤوس اموال ضخمة ، فقد لوحظ ان رؤوس الاموال المخصصة للعديد منها لا تفي الحد الادنى من المهام الواسعة التي ارتبطت بها هذه المشروعات في مجالات اقتصادية لقطاعات كاملة . أما اذا كان التبرير ينصب على صعوبة تجزئة رأس المال لما يشكل ذلك من تضخيم في عدد الاسهم فبالامكان اصدار أنواع من الاسهم بقيم مختلفة تتحاشى التجزئة والتضخم وتمكن القطاع الخاص من المساهمة في الوقت نفسه. وليس هناك تخوف من سيطرة القطاع الخاص طالما ان القطاع العام ـ ممثلاً في الحكومات ومؤسساتها ـ يستوعب الاسهم ذات القيم العالية ؛ إضافة الى سهولة النص على امتلاك القطاع العام نسبة لا تقل عن (٥١ بالمائة) من أسهم المشروع .

عليه فان أهمية هذه المسألة تدعو الى افساح المجال امام القطاع الخاص للمساهمة في هذه المشروعات بغرض منع تسرب الأموال العربية نحو المصارف الأجنبية وتجميع المدخرات العربية لمصلحة تطوير العملية الانتاجية العربية المشتركة وتعزيز الترابط بين المواطنين في الاقطار العربية وتيسير انشاء السوق المالية العربية .

٦ ـ الامتيازات

تضمنت اتفاقات هذه المشروعات وبدرجات متباينة عدداً من الامتيازات الممنوحة لها من الاقطار العربية ولكن في التطبيق العملي كثيراً ما واجهت مشكلة الحصول عليها قبل قيامها ، واستكمال انشائها والاستفادة منها . وهذه الحالة تدعو الى :

أ ـ منح المشروعات المعنية قدراً من الامتيازات يتناسب وتسهيل ممارسة نشاطها بعيداً عن المؤثرات القطرية .

ب ـ اقرار مبدأ شمولية وديمومة هذه الامتيازات ، اضافة الى قابليتها على التنفيذ ابتداء .

ج ـ ضرورة الربط الايجابي بين هذه الامتيازات وبين درجة تطور نشاط هذه المشروعات في مجال

توليد الآثار الاقتصادية والتكاملية ، مع أهمية الربط بين هذه الامتيازات وبين الزام المشروعات المعنية على :

ـ ان تحصر استثماراتها في المنطقة العربية لخدمة التنمية العربية ، تشجيعاً للاستثمارات العربية من جهة ومواجهة الاستثمارات الاجنبية من جهة أخرى .

ـ ان توجه توظيفاتها ـ عند الحاجة ـ نحو السندات والاوراق المالية الصادرة عن مشروعات اقتصادية في المنطقة العربية ، تسهيلاً لمهمة اقامة وتطوير السوق المالية العربية .

ـ ان تتحاشى (عدا المصارف بينها) توجيه مواردها السائلة نحو العمليات المالية والمصرفية خشية تجميدها وبغرض تشجيعها على القيام بالنشاطات التي انشئت من أجلها .

٧ ـ الارباح والمكافآت

اظهرت الحسابات الختامية للعديد من هذه المشروعات توزيع جزء من أرباحها في صورة مكافآت لاعضاء مجلس الادارة دون العاملين فيها . كما ظهرت حالات أخرى استمر فيها صرف هذه المكافآت ، رغم تعرض المشروع للخسارة. فعلى سبيل المثال لاحظ الباحث ان نظام الشركة العربية البحرية لنقل البترول ينص على توزيع صافي الارباح السنوية بين الاحتياطي القانوني (١٠ بالمائة) والمساهمين (٥ بالمائة) وبين اقتطاع المبلغ اللازم منها لمكافأة أعضاء مجلس الادارة حسبما تقرره الجمعية العمومية للشركة . ومع ظهور الخسارة على مستوى الشركة (المركز والناقلات) منذ عام ١٩٧٧ فقد توقفت نسبة الاحتياطي القانوني بصورة اعتيادية . الا ان الظاهرة الصارخة هي استمرار مكافآت أعضاء مجلس الادارة ـ التي ينص نظام الشركة على صرفها في حالة الربح فقط ـ بل ان هذه المكافآت اتجهت نحو الزيادة مع تصاعد خسارة الشركة . فقد تصاعدت خسارة الشركة من ١٢,١ مليون دولار عام ١٩٧٧ الى حوالى ٢٣ مليون دولار عام ١٩٨١ . مقابل زيادة مكافآت مجلس ادارة الشركة من حوالى ٨٩,٣ ألف دولار الى ٩٠,٤٤ الف دولار للفترة نفسها، وعموماً فقد سجلت الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ مكافآت لاعضاء مجلس ادارة الشركة (ثمانية أفراد) بلغت ٤٥٧٩٧٠ دولار مقابل خسارة الشركة ٩٢٦٢٥٤٩٩ دولار للفترة نفسها .

وهنا ترد هذه الملاحظات :

أ ـ ان المكافآت التي تتقرر لمجلس الادارة عادة ما ينص عليها نظامها الاساسي كجزء من توزيع الارباح . ولكن عندما تكون نتيجة فعاليات الشركة هي الخسارة ، عندئذ تنتفي الخلفية القانونية لمثل هذه المكافآت . عليه فان استمرارها في ظل الخسارة يمكن ان ينجم عنه مخالفة قانونية صريحة ويضع مجلس ادارة المشروع امام مسؤولية تقصيرية واضحة .

ب ـ ان طبيعة الارباح التي تحققت في هذه المشروعات لا تبرر منح المكافآت لايّ من العاملين فيها لانها في الغالب لم تتحقق من عمليات انتاجية بل من فوائد العمليات المصرفية والمالية ، وهي عمليات سهلة ممكنة التحقيق في حالة توفر السيولة المالية وبغض النظر عن الجهود المبذولة .

ج ـ مع أهمية الاخذ بمبدأ توزيع الارباح لما له من آثار ايجابية على العملية التشغيلية ، الا انه يفضل ربط هذا المبدأ في حالة المشروعات العربية المشتركة بمسألتين هما :

ـ أن تكون هذه الارباح حصيلة العملية الانتاجية الحقيقية .

ـ شمولية هذه الارباح على مستوى العاملين كافة .

٨ ـ اختلاف الاوضاع القانونية للمشروعات العربية وتعدد اشكالها

ان ظاهرة تعدد صيغ المشروعات العربية المشتركة واختلاف أوضاعها القانونية أخذت تخلق الصعوبات امام تحديد هويتها خاصة في المجالات الدولية التي تتعامل معها والتسهيلات التي تحتاجها بسبب عدم وضوح اوضاعها حتى لدى الاجهزة التي تتعامل معها في بلد المقر أحياناً .

وبغرض ازالة هذه الحالة من الغموض والصعوبات وتيسير تعامل المشروعات المعنية مع المؤسسات المحلية والعربية والدولية من المفيد الاتفاق على جهة عربية لتسجيل هذه المشروعات اضافة الى تكليف احدى مؤسسات التمويل العربية تحمل أعباء التسهيلات اللازمة فيما يتعلق بالضمانات وفتح الاعتمادات المصرفية وغيرها من الالتزامات التي تحتاجها محلياً وعربياً ودولياً . ويرتبط بذلك ضرورة توسيع مجال مناقشة مشروع مجلس الوحدة حول القانون الموحد للمشروعات العربية المشتركة ، بغية انضاجه وسرعة انجازه .

٩ ـ طبيعة النشاط

لا زالت نشاطات هذه المشروعات في معظمها (عدا المصارف) بعيدة عن حدود اغراضها بسبب توجيه مواردها السائلة نحو العمليات المصرفية والاقراضية . لذلك يقترح متابعة فعاليتها والزامها سرعة بناء وحداتها الانتاجية ، حيث ان حداثة المشروع لا تعني التلكؤ في تحمل المسؤولية بل تتطلب قيامها فوراً بالدراسات والاجراءات التي تمكنها من اقامة وحداتها الانتاجية وممارسة نشاطها الفعلي .

١٠ ـ المعلومات والبيانات والاحصاءات

يمكن ملاحظة هذه المشكلة على عدة مستويات منها :

أ ـ رغم أهمية التعاون والتنسيق بين المؤسسات العربية لاصدار دليل موحد يتضمن أسس اعداد وتحديد المشروعات العربية المشتركة ، ومع ان هذه المحاولات بدأت منذ حوالى منتصف السبعينات في اطار أكثر من مؤسسة عربية ، الا انها اتسمت بالفردية والانعزالية . ولعل المحاولات المنعزلة لكل من الصندوق العربي للانماء ومركز التنمية الصناعية العربية التي اعتمدت على دراسة اليونكتاد تشكل احدى المفارقات الملفتة للانتباه [١٥] . واذا كانت احدى الدعاوى البارزة لاقامة المؤسسات المشتركة هي العمل على تحاشي الازدواجية في الجهود والاستثمارات الموجهة للتنمية من قبل الاطراف المعنية فان الاحرى بهذه المؤسسات الالتزام بهذا التبرير في تعاملها مع بعضها أولا . وعليه تشكل مهمة التنسيق بين المؤسسات العربية المعنية لتنظيم جهودها المشتركة وتحاشي الازدواجية فيما بينها ترجمة عملية لمبررات وجودها اصلاً ، اضافة الى ضرورتها لتحاشي التبذير في الوقت والجهود والموارد .

ب ـ وعلى المنوال نفسه ظهرت أكثر من محاولة لاصدار دليل للمشروعات العربية المشتركة العاملة فعلاً بهدف وضع اطار عام للمعلومات الاساسية التي يفترض توافرها عن هذه المشروعات ، بغرض

---

(١٥) انظر : « دليل المشروعات العربية المشتركة : مسودة أولية ، » .

تسهيل مهمة دراستها ومتابعة نشاطها [١٦] . الا ان هذه المحاولات ، إضافة الى عدم شموليتها ، كانت منعزلة أولاً وغير مستمرة ثانياً . لذلك فانها لم تعكس بالدقة المطلوبة حقيقة وواقع هذه المشروعات . كما ان التغيرات والتطورات المستمرة لهذه المشروعات سواء من حيث اعدادها أو نشاطاتها أدت الى صعوبة الاستفادة من هذه المحاولات في اعداد البحوث المتعلقة بتحليل نشاطاتها . ولعل قيام احدى المؤسسات العربية ، ولتكن الادارة الاقتصادية في الجامعة العربية ، بانشاء جهاز متخصص فيها لتنسيق هذه الجهود واصدار دليل موحد والاستمرار في متابعة المعلومات والبيانات التي تستجد عن المشروعات المعنية لمصلحة تطوير وتجديد الدليل بصفة مستمرة ، يشكل خطوة عملية مهمة على طريق متابعة نشاطها والعمل على تحسين ادائها .

ج ـ أما على مستوى المشروعات العربية المشتركة ذاتها ، فيمكن ملاحظة جوانب عديدة في هذا المجال لعل أهمها :

ـ التباين في تنظيم واعداد تقاريرها السنوية وميزانياتها العمومية وحساباتها الختامية . وهذه الحالة تخلق صعوبات جدية أمام الباحث للاستفادة من هذه البيانات خاصة في الدراسات التحليلية المقارنة .

ـ صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاط هذه المشروعات لاسباب عديدة في مقدمتها ظاهرة السرية المصطنعة التي تغلف بها هذه المشروعات نشاطاتها .

عليه يقترح الزام هذه المشروعات من قبل الجامعة العربية وفي اطار جهازها المتخصص والمقترح اعلاه لتزويدها بالمعلومات والبيانات ووفق استمارة موحدة تصمم لهذا الغرض ، اضافة الى نسخ من تقاريرها السنوية وميزانياتها العمومية وحساباتها الختامية ، بغرض تنظيمها واصدارها في نشرة موحدة ، مع الاخذ بالاعتبار ضرورة العمل على توحيد طريقة اعداد هذه الميزانيات والحسابات بعيداً عن صفة السرية المفتعلة التي تدعيها مشروعات عربية عديدة في هذا المجال .

١١ ـ مجالات الاستثمار

رغم ان المنطقة العربية تعاني من ظاهرة التخلف في جميع المجالات ومن ثم تحتاج الى إقامة مختلف المشروعات ، فان مشروعات التمويل العربية تشكو في معظمها من عدم وضوح مجالات الاستثمار في الاقطار العربية ومنها الاقطار المضيفة . ولعل هذه الظاهرة تعود الى عدم قيام جهات قطرية أو عربية بالدراسات اللازمة للمشروعات التي يمكن ان تكون مجالاً للاستثمار . كذلك من المفيد تشجيع اقامة المؤسسات العربية والقطرية المتخصصة بالترويج للمشروعات التي هي مجال للاستثمارات اضافة الى أهمية مساهمة الصناديق والمؤسسات التمويلية القطرية والعربية وكذلك المنظمات المتخصصة للقيام بهذه المهمة والتنسيق فيما بينها وبين مشروعات الاستثمار العربية بغرض توفير قوائم محددة بالوحدات الانتاجية التي يمكن ان تكون مجالاً مناسباً للاستثمار ، مع ضرورة التأكيد على اعطاء الاولوية لهذه الوحدات حسب آثارها الاقتصادية والتكاملية .

---

(١٦) بالاضافة الى دليل مجلس الوحدة (١٩٧٨) والجامعة العربية (١٩٧٩) ، فقد ظهرت مؤخرا محاولات اخرى . انظر : سميح مسعود ، « عرض عام للمشاريع الصناعية العربية المشتركة حسب المجالات التي تغطيها ، » ورقة قدمت الى : جوبك واوابك ، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، الدوحة ، ٢٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢ .

١٢ ـ منافسة المشروعات القطرية

لا تقتصر النظرة الحكومية القائمة في الوطن العربي على اعتبار المشروعات العربية المشتركة في المرتبة التالية مقارنة بالمشروعات القطرية ، بل تتعداها الى اعتبارها ظواهر عرضية تفرضها واقع الظروف الموضوعية القائمة . لذلك لم تكتف الاطراف المعنية بما قدمتها من امكانات ضئيلة لهذه المشروعات ، وانما بادرت من ناحيتها الى انشاء مشروعات قطرية مماثلة وربما بأحجام أكبر من المشروعات التي انشأتها بصورة مشتركة ، وكأنها تعمل على خلق عوامل الفشل لهذه المشروعات بنفسها . ولعل دراسة تجربة الشركة العربية البحرية لنقل البترول تقدم العديد من الدلائل في هذا المجال .

واذا كانت هذه الظاهرة ترتبط بطبيعة العلاقات الاقتصادية العربية عموماً ، فانها تستوجب على الاقل ايجاد نوع من التنسيق بين هذه المشروعات (العربية والقطرية) لتحاشي الاضرار التي تخلقها المنافسة بينها ، خاصة ان نشاطات العديد منها تتعدى الى المجال الدولي .

١٣ ـ ظاهرة انشاء المشروعات العربية الدولية المشتركة

يلاحظ ان هذه الظاهرة بدأت بالانتشار على نحو أسرع من المشروعات العربية المشتركة ذاتها ، وخاصة عند المقارنة مع تلك التي اقيمت في اطار المنظمات العربية . يضاف الى ذلك فقد اتجهت هذه المشروعات نحو التركز في قطاع التمويل والمصارف ، وهذه الحالة يمكن ان تهدد باحتمال ظهور مدخل تبعي جديد معاكس للمشروعات العربية المشتركة ، وما يترتب على ذلك من امتصاص الجهود العربية وتقليل الاستفادة من امكاناتها ومواردها .

وترتبط هذه الظاهرة بمسألتين متلازمتين ، الا انهما تكشفان عن التناقض العميق القائم في الوطن العربي ولمصلحة الاقتصاد الرأسمالي العالمي وهما :

ـ اتجاه العديد من الاقطار العربية الغنية مالياً للمساهمة مع أطراف أجنبية لاقامة المشروعات المشتركة خارج الوطن العربي بصفة خاصة بدعاوى مختلفة منها ضمان هذه الاموال ضد المخاطر غير التجارية أو فرص الربح أو عدم وضوح مجالات الاستثمار وغيرها من الدعاوى التي تعني اتجاهاً نحو تسرب رأس المال العربي نحو الخارج في مثل هذه المشروعات حتى وان اقيمت في المنطقة العربية .

ـ قيام الاقطار العربية الفقيرة مالياً بحجة عدم توفر الموارد المالية الكافية لمشروعاتها الى البحث عن الشريك الاجنبي لانشائها ، مما تعني هذه الحالة عودة للاتجاه نحو السماح للاستثمارات الأجنبية ونفوذها بالعودة مرة أخرى الى الساحة العربية .

ان الآثار السلبية للاتجاهين تعني استمرار التنافس بين الاجزاء العربية وخلق المعوقات امام التنمية العربية . لذلك يقترح :

ـ مواجهة الاتجاه التصديري للموارد المالية العربية نحو الخارج لعدم منطقية الدعاوى التي يستند اليها ، فطالما هناك ظاهرة تخلف مقابل ميل رأس المال الاجنبي للاستثمار في المنطقة العربية ، فذلك يعني قطعاً توفر المجالات المطلوبة لاستثمار الاموال العربية في الارض العربية .

ـ تخصيص نسبة من عوائد النفط لاغراض التنمية في الاقطار العربية الفقيرة مالياً ، على ان

يرتبط ذلك بالمشروعات العربية المشتركة أو المشروعات القطرية المكملة ، وبشرط ابتعاد هذه الاقطار عن المساهمات الاجنبية .

١٤ ـ الخلافات السياسية

لا زالت الخلافات السياسية بين الانظمة العربية تلعب دورها السلبي في مجال العلاقات الاقتصادية العربية عموماً وبضمنها المشروعات العربية المشتركة . وقد أدت هذه الخلافات في مناسبات عديدة الى الغاء أو تصفية أو تجميد أو عرقلة نشاط العديد من هذه المشروعات . ولعل في تطبيق ميثاق العمل الاقتصادي القومي (مؤتمر القمة ١٩٨٠) وخاصة ما يتعلق بالفقرة الاولى من الباب الأول ، ما يؤدي الى تقليص الآثار السلبية لهذه الظاهرة □

صدر حديثا عن

مركز دراسات الوحدة العربية

اللغة العربية والوعي القومي

بحوث ومناقشات الندوة
الفكرية التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

بالاشتراك مع

المجمع العلمي العراقي — **معهد البحوث والدراسات العربية**

سعدون حمادي	احمد مطلوب	يوسف ذنون
هالة احمد العلي	الشاذلي الفيتوري	ياسين خليل
نوري حمودي القيسي	حاتم الضامن	احمد حقي العلي
عبد العزيز البسام	جميل الملائكة	شكري فيصل
مسارع الراوي	حامد ربيع	هاشم طه شلاش
محمد جميل شلش	محمد جابر الفياض	محمد حسن آل ياسين

مشاكـــل وآفـــاق صناعـــة الحديد والصلب العربيـة(*)

مي دمشقية

باحثة اقتصادية في الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

أولاً : الوضع الحالي لصناعة الحديد والصلب في الـبلـدان العربية

رغم مرور اربعة وثلاثين عاماً على انشاء اول مصنع للصلب في البلدان العربية ، وهو مصنع ابو زعبل الذي اقيم في مصر عام ١٩٤٩ ، لا تزال صناعة الحديد والصلب العربية حديثة العهد ، تلبي قطاع البناء والتشييد في المقام الاول . ونظراً لافتقار معظم البلدان العربية المنتجة لخامات الحديد الى وحدات صناعية لمعالجة وتصنيع هذه الخامات ، يتجه نحو ٧٠ بالمائة من الانتاج العربي الخام نحو التصدير ، حيث يتعرض للمنافسة والمضاربات وسياسات التخزين التي تمارسها مصـادر الانتاج الدولية التقليدية [١] . وتعتبر مصر الاستثناء الوحيد بين البلدان العربية المنتجة لخامات الحديد ، لكونها تستهلك جميع انتاجها في مجمعات الحديد والصلب العاملة لديها . وتصدر الجزائر وتونس الجزء الفائض عن طاقات التصنيع لديها ، والذي يناهز ٣٠ بالمائة من انتاجها ، بينما تصدر موريتانيا والمغرب كامل انتاجها من خامات الحديد . وهناك بلدان عربية تصدر انتاجها من خام الحديـد الى الاسواق الخارجية ، نظراً لعدم وجود طلب على منتجاتها في الاسواق العربية ، لان تصميم المشاريع العاملة ومواصفاتها لا تسمح باستخدام الخام المنتج عربياً الذي يحتاج الى عمليات وسيطة غير متوفرة في الوطن العربي . كما توجد بلدان عربية اخرى تتوافر فيها طاقات انتـاج بعض السلع النهـائية المتشابهةمن الحديد والصلب ، بما يفوق الطلب المحلي ، الامر الذي يؤدي الى تنافس بعض الصادرات منها في الاسواق الدولية . وما عدا وحدات الافران العالية في مصر وتونس والجزائر ، لا تبدأ وحدات صناعة الحديد والصلب القائمة في البلدان العربية من مرحلـة استهلاك الحـديد الخـام ، بل ان

(*) بحث قدِّم الى : المؤتمر العربي للحديد والصلب، ٢ ، المنامة ، البحرين ، ٧ ـ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ .

(١) الشركة العربية للتعدين ، « واقع تجارة خامات المعادن العربية الرئيسية وآفاق تطورها » ، ورقة قدّمت إلى : المؤتمر العربي للثروة المعدنية ، ٤ ، عمان ، ٢٥ ـ ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٨١ ، ص ١٤ ـ ١٥ .

مدخلاتها الاولية تكون على شكل مكورات حديدية او كتل وبلاطات من الصلب ، مما يجعلها معتمدة بصورة كلية على الخارج في التزود بحاجاتها من المواد الاولية (٢) .

الا ان هناك مشروعاً قيد الدراسة لاقامة مصنع في نواديبو بموريتانيا لتكوير خامات الحديد بطاقة ٢ مليون طن/ السنة ، تشترك بتنفيذه مع الشركة العربية للصناعات الميتالورجيكية (موريتانيا والكويت) ، شركة كوبي ستيل اليابانية . كما جرى مؤخراً وعلى نطاق اوسع ، تأسيس الشركة العربية للحديد والصلب في البحرين برأسمال قدره ١٥٠ مليون دولار ، بهدف اقامة مصنع لانتاج المكورات بطاقة ٤ ملايين طن/ السنة ، يعتمد على استيراد الخام من البرازيل والهند . وهذه الشركة هي مشروع عربي مشترك يساهم فيها اضافة إلى الشركة العربية للتعدين ، الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية ، الشركة الكويتية لصناعة الانابيب المعدنية ، ومجموعة من المساهمين تضم عدداً من الشركات العربية الخاصة (٣) .

ورغم اعتماد معظم مشاريع التوسع والطاقات الجديدة على اسلوب الاختزال المباشر بالغاز الطبيعي ، الا ان غالبية انتاج هذين المشروعين سيكون موجهاً إلى التصدير في مراحل الانتاج الاولى ، نظراً لمحدودية القدرة الاستيعابية المحلية . وسيكون على هذين المشروعين منافسة شركات انتاج مكورات الحديد الدولية في الوقت الذي تعاني اسواق الحديد والصلب الدولية من اسوء حالة ركود منذ الحرب العالمية الثانية (٤) . اما في حال تأخير تنفيذ مشروعي التكوير حتى استكمال تنفيذ وبدء تشغيل مصانع الاختزال المباشر التي لا تزال في مراحل التنفيذ او قيد الدراسة ، فيرجح ان تستوعب هذه المصانع معظم انتاجها من المكورات الحديدية .

وتقدر طاقات الانتاج القائمة في البلدان العربية عام ١٩٨١ لانتاج الافران العالية التي تستخدم فحم الكوك في اختزال خامات الحديد بحوالى ٣,٧٨٠ الف طن ، فيما تقدر طاقات انتاج الحديد الاسفنجي بواسطة الغاز الطبيعي بحوالى ٨٠٠ الف طن (٥) . الا ان الانتاج الفعلي لا يغطي سوى جزء بسيط جداً من الاحتياجات العربية لمنتجات الصلب ، وهو لم يتجاوز في عام ١٩٧٩ نسبة ١٣ بالمائة من مجمل الاستهلاك الظاهري لمنتجات الحديد والصلب (٦) . وكانت اشد مواطن العجز في الاحتياجات العربية من منتجات حديد التسليح التي تستخدم في قطاع البناء ، ومن منتجات المواسير والانابيب التي يستهلك معظمها قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات (٧) .

---

(٢) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، الأمانة العامة ، « التجارة العربية في منتجات الحديد والصلب ، » ورقة قدمت الى : الاتحاد العربي للحديد والصلب ، ندوة العالم العربي والتبادل التجاري في منتجات الحديد والصلب ، الجزائر ، ٨ ـ ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٨١ ، ص ١٣ .

(٣) ابراهيم عبد الباري ، « الشركة العربية للحديد والصلب ـ البحرين ، » **مجلة التعدين العربية** ، السنة ٢ ، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢) ، ص ٥ ـ ١٠ .

(٤) تقدر الطاقة المعطلة بالنسبة لإنتاج المكورات الحديدية في الشرق الاقصى . بحوالى ٢٥ مليون طن فقط ، نقلاً عن : *Financial Times*, (17 December 1981), P. 6.

(٥) ورقة عمل الاتحاد العربي للحديد والصلب في : المعهد العربي للثقافة العمالية ، ندوة أوضاع العمل والعمال في صناعة الحديد والصلب العربية ، الجزائر ، ٢٠ ـ ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢ ، ص ٢٩ ـ ٣٠ ، جدول رقم (٩) .

(٦) ورقة العمل الأساسية في : الاتحاد العربي للحديد والصلب ، ندوة العالم العربي والتبادل التجاري في منتجات الحديد والصلب ، الجزائر ، ٨ ـ ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٨١ ، ص ٣٣ .

(٧) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، الأمانة العامة ، « التجارة العربية في منتجات =

وبصفة عامة يلاحظ عدم وجود تكامل قطاعي سواء في البلد الواحد او بين البلدان العربية ، بحيث يبتدىء نشاط هذه الصناعة من مرحلة العمليات الاستخراجية والتحويلية ثم الوسيطة فالرأسمالية ، وانما تتميز بوجود مرحلة صناعية واحدة ، مع احتمال وجود منافسة عربية ،ونقص في استعمال الطاقات الانتاجية المتوفرة في اغلبية المصانع القائمة .

أما بالنسبة للمبادلات التجارية العربية الداخلية ، فلا تزال ضئيلة جداً قياساً بالتجارة مع العالم الخارجي ، وان تكن الاعوام الاخيرة قد شهدت تعاوناً في مجال تسويق الانتاج بين قطر وبلدان الخليج العربية المجاورة (٨) .

واما بالنسبة لانتاجية المصانع ، فباستثناء مصنع الاختزال المباشر في قطر ، لم تتعد درجة تشغيل مصانع الحديد والصلب العربية عام ١٩٧٩ نسبة ٣٣,٣ بالمائة من اجمالي طاقاتها الانتاجية ، الامر الذي ينعكس ارتفاعاً في تكلفة الوحدة الصناعية ، يضاف الى اعباء الاكلاف الناجمة عن الاعتماد شبه الكلي على الخارج في تأمين تجهيزات المصانع وقطع غيارها ، والمدخلات الصناعية ، وفي بعض الاحيان المواد الخام اللازمة للتشغيل ، والقوى العاملة ، وادارة المصانع (٩) .

ثم ان مصنع قطر للحديد والصلب يشكل بحد ذاته ظاهرة يجدر التوقف عندها ، لكونه اول مصنع يقام في البلدان العربية اعتماداً على طريقة الاختزال المباشر التي تستخدم الغاز كلقيم ووقود في الوقت نفسه ، ولما كان له من اثر على سياسات تصنيع الصلب في الخليج بصورة خاصة ، والبلدان العربية بصورة عامة ، مما انعكس على المشاريع الجديدة في هذه الصناعة ، والوسائط التكنولوجية المستخدمة في تشغيل المصانع في هذه المشاريع .

لقد استطاع هذا المصنع بعد مضي عام على بدء تشغيله في نيسان/ ابريل ١٩٧٨ من انتاج كامل طاقته التصميمية ، بحيث بلغت نسبة الانتاج للعامل الواحد ٣٤٦ طناً ، وكانت ثالث اعلى نسبة في العالم بعد اليابان والصين . وفي عام ١٩٨٠ استطاع مهندسو الانتاج تقليل الفاقد من المواد الخام ، مما مكنهم من رفع الانتاج بنسبة ١٦ بالمائة اكثر من الطاقة التصميمية ، بحيث بلغ مستوى الانتاج ٤٤٠ الف طن (١٠) .

ورغم ما هو معلوم من الانطباعات الايجابية التي تعطيها الارقام الانتاجية عن حسن اداء المصنع وكفاءة ادارته ، هناك جوانب مهمة ينبغي عدم اغفالها لدى التوقف عند هذه الظاهرة . من ابرز هذه الجوانب هو ان هذا المصنع يعتمد على شركة اجنبية بالنسبة لتصميمه ، وفي امداده بكافة تجهيزاته وهياكله ومعداته ، كما انه يعتمد عليها في ادارته وتشغيله ، حيث تتولى هذه الشركةجميع العمليات المتعلقة بتكنولوجيا التشغيل والانتاج وادارته وهندسته ، وباستقدام العمالة الاجنبية وتدريبها وتشغيلها ، وباستيراد الخامات اللازمة للتشغيل ، فيما تتولى شركة اجنبية المسائل المتعلقة بالتسويق . ومن النقاط المهمة ايضا ، انه بالرغم من حسن انتاجية المصنع ، فهو يعمل حالياً بخسارة

= الحديد والصلب ، » الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٢) .

(٨) « نحو تنمية نوعية في صناعة الحديد والصلب العربية ، » ورقة قدّمت الى : المعهد العربي للثقافة العمالية ، ندوة أوضاع العمل والعمال في صناعة الحديد والصلب العربية ، الجزائر ، ٢٠ ـ ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢ ، ص ٢ .

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) ورقة العمل التي قدمتها شركة قطر للحديد والصلب إلى : الاتحاد العربي للحديد والصلب ، ندوة العالم العربي والتبادل التجاري في منتجات الحديد والصلب ، الجزائر ، ٨ ـ ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٨١ ، ص ١ ـ ٦ .

تغطى من الحزانة العامة للدولة ، ويعاني اضافة الى الصعوبات التسويقية الناجمة عن حالة الركود في اسواق الصلب الدولية ، من وزر دفع فائدة سنوية قدرها ١٥ مليون دولار عن قرض اليورو دولار الذي وفر معظم تمويل اقامته (١١) . كما ان هناك مسألة ضعف المشاركة المحلية في ادارة وتشغيل هذا المصنع ، واقتصار الدور المحلي على المشاركة في رأس المال ، والتدرب على اعمال تشغيله بهدف احلال الكوادر المحلية تدريجياً مكان الخبراء والعمال الاجانب .

ولذلك من الخطأ وضع مصنع قطر للحديد والصلب على قدم المساواة مع باقي المصانع العربية ، ومقارنته بها على هذا الاساس ، بل من المستحسن ان تجري مقابلة هذا المصنع مع المصانع المثيلة اليابانية ، نظراً لان مصنع قطر ليس الا امتداداً تكنولوجياً وادارياً وفنياً لها . صحيح ان باقي المصانع العربية تعتمد على مصادر خارجية في امدادها بمعظم التجهيزات والتكنولوجيا المستخدمة ، ولكنها تقوم على ادارة محلية ذاتية وتشغلها كوادر وقوى عاملة محلية ، مع احتمال وجود عدد ضئيل من الخبراء الاجانب يتولون بعض الاعمال الفنية الصرفة .

وهذا لا يقلل من أهمية التجربة المميزة لهذا المصنع ، ولا ينفي امكانيات تكرارها ، وقد بدأ فعلا انشاء اعداد من المصانع العربية على النمط نفسه ، وانما تطرح هذه التجربة أهمية الأخذ بعين الاعتبار الاكلاف الناجمة عن الاعتماد الكامل على الخارج في ادارة وتشغيل المصانع ، كما انها توجب مقابلة ومقارنة هذه الاكلاف بتلك الناجمة عن تدني الانتاجية في المصانع التي تجري ادارتها محلياً ، وذلك من اجل الاستفادة من الخبرات والتجارب الميدانيةفي توجيه العمليات الصناعية نحو الوسائط الانتاجية المثلى التي تمكن صناعة الحديد والصلب العربية من الوفاء باحتياجات المجتمع العربي منها . وما الصناعة في نهاية الامر سوى فعل ارادة قومية وتجارب صناعية ، تخلق بيئة صناعية تستفيد من تراكم خبراتها وتجاربها ، وتوجه العمليات الصناعية بناء على هذه الخبرات والتجارب .

ثانياً : المشاكل الرئيسية التي تواجه صناعة الحديد والصلب العربية

١ ـ اغفال جوانب مهمة في سياسات التصنيع

لقد اقيمت مصانع الحديد والصلب في البلدان العربية انطلاقاً من الاهمية الاستراتيجية لهذه الصناعة في بناء القدرة الصناعية المحلية ، وفي كونها تصلح لان تكون قوة جذب ودفع للكثير من الصناعات الامامية والخلفية المهمة والحساسة في استيعاب التكنولوجيا وتوطينها ، وفي دفع مستوى التطور والنمو ومعدله في القطاع الصناعي كماً وكيفاً . وان اهم مبررات اقامة هذه الصناعة هو في غناها بفرص التدريب الكفيلة باكتساب مهارات الخلق والابداع ، سيما وان التطور التكنولوجي هو في تطور مهارات العمل في تصميم وتصنيع المكائن والمعدات وفي اداء العمال عند تشغيلها .

وانطلاقاً من هذه الخلفية ، يجب ان يتحدد دور صناعة الحديد والصلب في **دفع مسيرة التنمية ، بمدى مساهمتها في اقامة البناء الصناعي المتكامل والذاتي ، وتمحورها حول الانسان**

---

(١١) قامت حكومة قطر مؤخراً بدفع القرض الذي استبدل بقرض حكومي طويل الاجل ذي فائدة منخفضة .

العربي كهدف ووسيلة للتنمية ، وبمدى استقلالية قرارات الانتاج والتسويق حجماً ونمطاً ، ومدى سيطرة المجتمع فعلياً على وسائل الانتاج والتكنولوجيا المستخدمة فيها ، وتامين المجتمع لنوع من امكانية التحكم في عملية تجديد الانتاج .

اما اذا حصل اي عزل بين التصور الصناعي الشامل وبين صناعة الحديد والصلب ، فإن هذه الصناعة تصبح مجرد عبء على الاقتصاد ، لا تساهم في التنمية الصناعية ، وفي تحقيق اهداف الاكتفاء الذاتي ، بل تكون مجرد وسائل اهلاك للمخزون الطبيعي من الموارد الخام ، ومن موارد الاقتصاد المالية . فالمسألة ليست وجود او عدم وجود صناعة معدنية ،وانما مدى مساهمة هذه الصناعة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تنفي التخلف ، وتمكن المجتمع من ان يكون جزءاً من عملية الابداع الحضارية ، بحيث يختار ما يلائمه من اساليب وينتج ما يحتاج اليه من سلع .

ولو وضعنا صناعة الحديد والصلب في البلدان العربية امام هذا الامتحان ، اي مدى ارتباطها باهداف التنمية وبالتصور الصناعي الشامل ، لوجدناها في غفلة عن جوانب عديدة يستحيل بدونها التوصل الى الاهداف المرجوة من هذه الصناعة . وقد يكون من ابرز هذه الجوانب ما نراه من اغفال لاهداف الصناعة الاساسية ، وتركيز السياسات الصناعية الحالية على ما تفرزه الاوضاع المرحلية من مشاكل وعقبات ، بحيث تقتصر حيناً على معالجة مشاكل تسويق الخامات ، وعلى البحث عن موارد خام جديدة خوفاً من انخفاض عائدات التصدير من خامات الحديد ، وحيناً آخر على تأمين موارد مالية لتغطية خسائر المصانع ، وهذا يجري عادة بهدوء وكتمان ، حيث ينظر الى هذه المصانع كمؤسسات تشغيل للعمال ، اكثر مما ينظر اليها كمنشآت اختصاصية تخضع لقوانين الاقتصاد وتدار حسب الأصول الادارية المتطورة . كما تقتصر الجهود في غالب الاحيان على اقامة مصانع الحديد والصلب كهدف قائم بذاته ، لانها في الواقع تؤخذ كمصدر للاعلام الداخلي ، وقلما تنشر او تعرف ميزانياتها السنوية ، فلا يكون لجمهور المواطنين علم بها ، او فرصة للحكم عليها ، او الضغط على القائمين بادارتها .

وهذا هو لسان حال معظم مصانع الحديد والصلب في البلدان العربية . هنا مجمع لاستخراج خام الحديد يعاني من انخفاض اسعار الخام ومن حالة الركود في الاسواق الدولية فيركز اهدافه على البحث عن اسواق جديدة ، وعن مصادر خام جديدة تمكنه من مضاعفة انتاجه وتصديره كاملاً الى الخارج ، وهناك مشروع قيد الدراسة لصناعة الصلب لم يكن ليجد طريقه الى النور لولا صعوبة تسويق الخام المنتج محلياً الى اسواق الاستيراد الدولية ، وهناك مصنع ينوء بحمل خسائره بسبب تدني انتاجيته فيبررها بارتفاع نسبة الحركية في العمل ، ويرضى بهذا المبرر كأمر واقع بحجة ان العمالة تخرج من المصنع حاملة الخبرة التي اكتسبتها لتفيد قطاعات مختلفة في الاقتصاد ، ويجعل من بين اهم اهدافه تحويل المصنع الى مؤسسة تدريب وتأهيل للعمالة الوافدة اليه ؛ كما ان هناك مصنعاً آخر قد قام ، اصلاً ، بهدف تلبية الاحتياجات المحلية ، ونجده اليوم يصدر تقريباً جميع انتاجه الى الخارج بسبب ضيق القدرة الاستيعابية المحلية ... الخ ، مما يضيع اهداف التصنيع الاساسية في خضم مشاكل الادارة والانتاج والتسويق المرحلية ، ويجعل العملية الصناعية تدور في حلقة مفرغة خلف الحاجز الصناعي الذي يفصل بين هوة التخلف وسلم التنمية .

ولعل من اخطر المشاكل التي تعاني منها صناعة الحديد والصلب في البلدان العربية هي مشكلة اهمال سوق عوامل الانتاج لحساب سوق الانتاج السلعي ، بحيث يصبح الهدف هو الحصول على

السلعة النهائية ، دون الاخذ بعين الاعتبار اهمية تأمين الاستمرارية الزمنية لتدفق عوامل الانتاج .

في البلدان العربية حالياً **اسلوبان لانتاج الصلب** ، الاول يعتمد على استخدام الافران العالية ، ويعتمد الثاني على طريقة الاختزال المباشر . يقوم الاسلوب الاول على استخدام فحم الكوك في اختزال خامات الحديد ، ويقوم الاسلوب الثاني ، كما هو معلوم ، على استخدام الغاز الطبيعي بدلاً من فحم الكوك لانتاج منتوج وسيط يسمى بالحديد الاسفنجي ، تجري معالجته في الافران الكهربائية لانتاج منتجات الصلب . ولقد اعتمدت المصانع التي تستخدم الافران العالية على استغلال الثروات الطبيعية المتوافرة في خام الحديد من اجل المساهمة في بناء القاعدة الصناعية ، فيما قامت مصانع الاختزال المباشر بهدف استغلال الغاز الطبيعي الفائض عن طاقات التصنيع والتصدير المحلية الذي يجري عادة اهلاكه بالحرق ، وبهدف استثمار الموارد المالية التي افرزتها الفورة النفطية في بناء قاعدة صناعية ، تمكن من تنويع مصادر الدخل ، ومن بناء العقلية الصناعية التي تستطيع استكمال مسيرة التنمية في فترة ما بعد النفط .

ولكن تحقيق هذه الاهداف لا ينفي اهمية ترشيد استثمار عوامل الانتاج واخضاعها لقانون الندرة الطبيعي ، بل ان تطبيق قوانين الاقتصاد على سوق عوامل الانتاج هو اساس الوصول اليها . ان الحديد الخام ، والغاز الطبيعي ، والمال ، هي موارد تخضع لقانون الندرة الطبيعي ولا يمكن استثمارها اليوم الا على حساب ندرتها في المستقبل . ولذلك فان حسن استثمار الحديد الخام هو بمقدار القدرة المحلية على احداث القيمة الصناعية المضافة التي تغذي تكوّن رأس المال الثابت في الاقتصاد ، وتحقق الاكتناز التكنولوجي المطلوب لعملية التقدم الصناعي . وان توافر الخام لا ينفي كونه مورداً ناضباً وغير متجدد يوجد في الطبيعة بكميات محدودة .

كما ان ترشيد استخدام الغاز الطبيعي يعتمد على القدرة على احداث توازن بين احتياجات المجتمع الآنية والمستقبلية ، وتحديد مستويات انتاجه على هذا الاساس ، واخضاع الانتاج الى قوانين نظرية الاختيارات البديلة ، التي تأخذ بعين الاعتبار مختلف مجالات استثماره الحالية والمستقبلية التي تشمل الى جانب القطاعات الصناعية مجال اعادة حقن الانتاج ، كما تساعد على الاختيار بين هذه المجالات ، بما يتماشى مع اهداف التنمية المعتمدة . وليس من الجائز الانطلاق من فرضية ان الغاز الطبيعي متوافر باسعار رخيصة ، دون دراسة الاكلاف التي يتكبدها المجتمع بسبب انتاج كميات تفيض كثيراً عن حاجاته المحلية المشروعة ، والاكلاف التي يتطلبها تجهيز الغاز للعمليات الصناعية ، ناهيك عن الاكلاف الناجمة عن سوء استثماره . ان نظرة موضوعية الى هذه التكاليف قد تبين ان اغلى ثمن يدفعه المجتمع هو استنزاف موارد الغاز وحرمان اجيال المستقبل من وفرته . اما بالنسبة للفوائض المالية ، فان وفرتها خلال فترة من الزمن لا تعني انها ضئيلة الكلفة ، وهي توفرت اصلاً بسبب استثمار الموارد النفطية الآيلة للنضوب وتصديرها بشكلها الخام الى الاسواق الدولية .

٢ ـ ارتفاع تكاليف المصانع وعدم ربحيتها

رغم وجود العناصر الاساسية اللازمة لاقامة صناعة حديد وصلب متطورة ، تواجه البلدان العربية مجموعة من العوامل التي تعمل باتجاه رفع تكاليف انشاء هذه الصناعة وتشغيلها . ويأتي في مقدمة هذه العوامل التكاليف الأربع التالية :

أ ـ الاكلاف الرأسمالية اللازمة لانشاء الوحدات الصناعية ونفقات التشغيل .

ب ـ اكلاف تهيئة العمالة ، وفي بعض الحالات اكلاف الاعتماد على العمالة الاجنبية .

ج ـ الاكلاف الناجمة عن ضعف امكانيات الصيانة ، والافتقار الى مصادر محلية من قطع الغيار ، وهذه الامكانيات والمصادر هي من اهم مقومات البيئة الصناعية الناضجة .

د ـ اكلاف تدني الانتاجية الناجمة عن ضعف تشغيل المعدات ، او بسبب ضعف ادارة المصانع .

وتكشف نتائج مقابلة الانتاج الفعلي بالطاقات التصميمية لمصانع الصلب القائمة في البلدان العربية عن **ضعف كبير في مستوى الانتاجية العربية** . فباستثناء المصانع القائمة في قطر وتونس ، التي سجلت نتائج شبه مثالية ، تعاني مصانع الصلب العربية من انخفاض مستوى تشغيل التجهيزات الانتاجية الذي ينعكس في تدني الانتاجية ، ويؤدي مع غيره من عوامل ارتفاع التكلفة الى ارتفاع تكلفة الوحدة الانتاجية . فخلال عام ١٩٨٠ ، تدنت نسبة الانتاج الفعلي الى الطاقات المبرمجة الى ٣ بالمائة في العراق و ٧ بالمائة في السعودية ، و ٨ بالمائة في موريتانيا . وسجل مستوى الاداء في بلدان عربية اخرى نسباً مقابلة بلغت حوالى ٢٨ بالمائة في الجزائر ، ٣٣ بالمائة في الكويت ، ٣٩ بالمائة في كل من الامارات وليبيا ، ٤٢ بالمائة في سوريا ، ٥١ بالمائة في المغرب ، و ٥٣ بالمائة في الاردن [١٢] . اما بالنسبة لمستويات التشغيل لانتاج المنتجات المختلفة من الحديد والصلب ، فقد تراوحت عام ١٩٨٠ ما بين صفر للمقاطع الحديدية و٥٤ بالمائة للحديد الاسفنجي بالمقارنة مع ١١ بالمائة لمحولات الصلب ، ١٢ بالمائة للمسطحات ، ١٤ بالمائة لصلب الافران المفتوحة والاسلاك ، ٢٢ بالمائة للحديد الزهر ، ٣٥ بالمائة للانابيب ، ٤٣ بالمائة للصلب الكهربائي و ٤٥ بالمائة لحديد التسليح [١٣] .

ولانخفاض هذه المعدلات ابعاد خطيرة جدا على مسيرة صناعة الحديد والصلب ، سيما وان معظم التدني يتركز في المنتجات الوسيطة الضرورية لتحقيق الدورة الانتاجية المترابطة . يضاف الى ذلك كون مصانع الصلب العربية تعتمد على الخارج في امدادها بمعظم احتياجاتها من المدخلات الصناعية ، ناهيك عن الاعتماد الخارجي الكلي في انشائها ، مما يحد من القيمة المضافة للعمليات التحويلية ويحول العملية الانتاجية في كثير من الاحيان الى عملية خاسرة . ولئن امكن تغطية ثغرة تدني الكفاءة في فترة فوائض الايرادات النفطية ، فان مرحلة تناقص هذه الايرادات ، وان هي الا يقظة الواقع والحقيقة ، تجعل الاقتصاد ينوء بحمل هذه المنشآت .

وتكمن الخطورة في ان البلدان العربية تلجأ في معالجة فجوة الطلب الى تبني مشاريع جديدة تشمل توسيع المصانع الموجودة وانشاء غيرها من المصانع الجديدة ، عوض اعطاء الأولوية لزيادة الكفاءة الانتاجية . وتغفل السياسات الصناعية العربية عن التنبه لمسألة تدني الانتاجية في المشاريع القائمة ، وحتى امكانية استمرارها في المشاريع المزمع تنفيذها مستقبلاً ، الامر الذي قد يجعل المصانع دون الجدوى الاقتصادية المرجوة منها ، ويحولها الى اعباء على الاقتصاديات المحلية ، لأن خسائر هذه المصانع لا بد في النتيجة ان تسدد من الميزانية العامة .

---

(١٢) الاتحاد العربي للحديد والصلب ، دائرة الدراسات الاقتصادية ، احصاءات الصلب العربي (الدائرة ، ١٩٨١) ، الجدولان رقم (١) و (٢) .

(١٣) المصدر نفسه .

٣ ـ الافتقار الى نظام انتاجي متكامل للوحدات الصناعية

تعاني صناعة الحديد والصلب في البلدان العربية من الافتقار الى نظام انتاجي متكامل ، يؤمن تواصل حلقات الانتاج في سلسلة من الوحدات الصناعية التي تغذي بعضها بالوسيط من الانتاج ، كما تغذي الاقتصاد بالمنتجات النهائية اللازمة للصناعة الحديثة . ويشمل التقطع في الدورة الانتاجية صناعة الحديد والصلب نفسها ، كما يشمل ايضا علاقة هذه الصناعة بتشابكاتها الامامية والخلفية ، الامر الذي يحول دون بناء قاعدة صناعية متماسكة تحمي منتجات هذه الصناعة بقدرة ذاتية محلية ، تستمد قوتها من استمرارية تدفق الانتاج وتفاعل مختلف الفروع الصناعية مع بعضها البعض .

اما بالنسبة لصناعة الحديد والصلب ، فتفيد مؤشرات التجارة العربية عن عجز متزايد في منتجات الحديد الزهر والاشكال شبه المصنعة من الحديد والصلب [١٤] . وهذه المنتجات الوسيطة هي من اهم الحلقات الانتاجية الضعيفة في المصانع العربية ، لما لها من أهمية في تحقيق الدورة الانتاجية المترابطة .

واما بالنسبة لتشابكات هذه الصناعة ، فقد ادت سياسات التصنيع القطرية الاحادية الجانب الى تضييق الامكانيات الاستيعابية للاسواق ، وبالتالي الى اضاعة فرص التشابك المعملي التي تتيحها صناعة الحديد والصلب مع قطاع المرافق الاساسية وصناعات التعدين من جانب الصناعات الخلفية ، ومع الصناعات الانتاجية والوسيطة والاستهلاكية كصناعة معدات الانتاج والآلات المعمرة وصناعة التشييد والهياكل المعدنية وغيرها من الصناعات الهندسية من جانب الصناعات الامامية .

وقد اوجد هذا الوضع عددا من وحدات المصانع المجتزأة ، التي يتركز انتاجها على المنتجات الطويلة ، والتي يكاد ينحصر استخدامها بقطاع البناء والتشييد ، نظراً لان انتاج مسطحات الصلب والمقاطع يحتاج عادة الى اقتصاديات الحجم . ولذلك يتجه معظم الانتاج الفائض عن احتياجات البناء الى التصدير الى الاسواق الدولية . والمشكلة ان استمرار اقامة المصانع الجديدة على هذا النمط من التفكك الانتاجي ، سيضيف الى الطاقات الانتاجية الفائضة طاقات اضافية تحتاج الى منافذ تصديرية جديدة ، كما انه سينعكس حتما باعتماد متزايد على الخارج في التزود باحتياجات المصانع من سلع الانتاج الوسيطة .

٤ ـ مشاكل نقل التكنولوجيا والتأثيرات السلبية لحالة الركود في الاسواق الدولية

تواجه صناعة الحديد والصلب في البلدان العربية عقبات تكنولوجية وتسويقية ، ترجع اسبابها بشكل رئيسي الى هيمنة مصادر الانتاج التقليدية على الاسواق العربية ، والى تعارض المصالح التسويقية لهذه المصادر مع التوجه العربي لبناء القدرات الذاتية . ورغم ما يشاع من سهولة الحصول على تكنولوجيا تصنيع الصلب الحديثة وتوافرها طليقة في الاسواق الدولية ، فان مختلف تكنولوجيات انتاج وخطوط تصنيع الصلب تملكها البلدان الصناعية الرئيسية ، التي تحتكر التكنولوجيا العالية وتتقاسم اسواق العالم فيما بينها ضمن نطاق من السقوف التي تحددها ، والتي تضيق حين يكون البلد

---

(١٤) السلع رقم (٦٧١) و (٦٧٣) حسب الترقيم السلعي للأمم المتحدة . انظر : الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، الأمانة العامة ، « التجارة العربية في منتجات الحديد والصلب » ص ١٠ .

النامي المحفز الاساسي للطلب على التكنولوجيا ، وتتسع نسبياً حين تعاني البلدان الصناعية من ازمات تسويقية لمنتجاتها من اجهزة وهياكل المصانع ، او حين تحثها التطورات التكنولوجية على تحديث وسائلها الانتاجية ، فتكون بحاجة الى تصريف انتاجها القديم من المعدات والاجهزة خلال مرحلة الانتقال الى استخدام تكنولوجيات جديدة .

ولقد بدأت اسواق الحديدوالصلب الدولية منذ اوائل السبعينات تعاني من ازمة حادة ، نتيجة ضغط التنافس بين مراكز الانتاج التقليدية ، بعد الثبات النسبي في مستويات استهلاك الدول الصناعية ، الناجم عن تشبع اقتصادياتها من منتجات الصلب . فمن طوكيو الى تورونتو ، يعاني منتجو الصلب في العالم من اسوأ واطول حالة ركود عرفتها الذاكرة الحية ، بعد ان ادت التطورات التكنولوجية في هذه الصناعة الى رفع مستويات الانتاج ، في الوقت الذي حافظ الطلب على مستواه ، وارتفعت فيه الفجوة بين الطاقات الفعلية والاستهلاك الى درجة طالت كل صناع الصلب في العالم . فخلال عام ١٩٨٣ ، قدر ان تكون خسائر اكبر خمس شركات صلب يابانية في النصف الثاني من عام ١٩٨٢ قد بلغت حوالى ٤١٠ ملايين دولار [١٥] . وهناك مشاكل حالياً داخل دول السوق الاوروبية المشتركة حول طريقة مواجهة قرار الولايات المتحدة الاميركية ، القاضي بفرض رسوم جمركية عالية على صادرات الصلب الاوروبية بسبب منافستها لانتاجها المحلي . ففيما تقترح لجنة دول السوق تجنب الرسوم الاضافية عن طريق الاتفاق مع الولايات المتحدة على تخفيض حجم التصدير الاوروبي ضمن خطة تشمل تقليص حجم الانتاج الاوروبي بحدود ٤٠ مليون طن حتى عام ١٩٨٥ ، يدور الجدل حول توزيع حصص التخفيض وما يستتبعه من اغلاق بعض المصانع وتحويلها الى خردة ، كما ترفض بعض الدول الاعضاء المشاركة في تحمل اعباء هذا التخفيض ، بالنسبة لبعض المنتجات او حتى جميعها [١٦] . كما سجلت معظم شركات الصلب في اميركا الشمالية خسائر كبيرة خلال عام ١٩٨٢ ، وهي تركز جهودها حالياً على تأمين تسهيلات ائتمانية تمكنها من تحديث معداتها وتجهيزاتها واساليبها الانتاجية [١٧] .

واثرت هذه الازمة على صناعة الحديد والصلب العربية على المستويين التصديري والاستيرادي في وقت واحد ، بعد ان انعكست انخفاضاً في اسعار الخام والخردة بنسب اعلى بكثير من الانخفاض الذي طرأ على اسعار المنتجات التامة الصنع . فالصادرات العربية من ركائز الخام والخردة تشغل حوالى ٥٠ بالمائة من جملة صادرات الحديد والصلب ، فيما تمثل المستوردات من المنتجات الوسيطة والنهائية اكثر من ٩٩ بالمائة من اجمالي الواردات العربية منها [١٨] .

وهذا ما يؤكد على أهمية قيام البلدان العربية بغور مجال تصنيع الحديد والصلب ضمن منهج ذاتي متكامل يقوم على اساس احتياجاتها النوعية . فالبلدان العربية لم تزل بعد في مراحل التصنيع الاولية التي تقف خلف الحاجز الصناعي للتنمية الاقتصادية ، ولذلك هي بحاجة الى هذه الصناعة لتتخطى هذا الحاجز . كما انها تحتاج في الوقت ذاته الى مجابهة تقلبات الاسواق الدولية تحت مظلة حماية عربية جماعية . ومن المفارقات المؤلمة ان نجد ان البلدان العربية تستورد احتياجاتها من

---

(١٥) « صناعة الصلب في اليابان ، » في : *Financial Times*, (26 August 1983), p. 8.

(١٦) « لجنة دول السوق تطمح إلى تخفيضات في الانتاج ، » في : *Herald Tribune*, (26 November 1982), p. 16.

(١٧) « صناعة الصلب في العالم ، » في : *Financial Times*, (24 November 1982), p. 6.

(١٨) تقديرات مبنية على أساس البيانات الإحصائية في : United Nations [UN], *Yearbook of International Trade, 1981* (New York: UN, 1981).

منتجات الحديد والصلب بأسعار اعلى من معدلات اسعار التصدير العالمية ، في وقت يشهد فيه سوق الحديد والصلب الدولي حالة من الكساد الذي يحمل طابعاً هيكلياً طويل الامد ، نتيجة لضعف المراكز التنافسية لبعض المنتجين الرئيسيين .

ثالثاً : مواجهـــة التحديـــات

ان المواجهة الملائمة للمشاكل والاخطار التي تتعرض لها صناعة الحديد والصلب في البلدان العربية تتطلب الانطلاق بهذه الصناعة ضمن منهاج ذاتي متكامل ، تحدده اولويات العمل الاقتصادي العربي المشترك من اجل بناء القدرة الذاتية الاساسية ، ويأخذ باعتباره ان القدرة الصناعية هي نتاج نظام من الانتاج المتكامل الذي يلبي احتياجات المجتمع الاساسية . فلقد اصبح واضحاً الآن ، بنتيجة تجارب الأمم في مجال التنمية ، ان التنمية الحقيقية ، القادرة على ان ترتكز الى القدرة الذاتية والتدافع الذاتي ، هي تلك المبنية على قدرة تكنولوجية ذاتية . واحداث صناعة حديد وصلب متطورة يحتاج الى الارتكاز اساساً على القدرة الذاتية ، التي تتمكن لو اتيحت لها الخبرة الزمنية ، من خلق فكر صناعي تكنولوجي في اجيال المستقبل . والتكنولوجيا والعقلية الصناعية هما اهم واجدى من الخامات والموارد المالية لتذليل جميع المصاعب والعراقيل التي تعترض اقامة صناعة حديد وصلب مجدية ، مستوعبة للعلم والقدرة والمهارة التكنولوجية اللازمة للاعتماد الصناعي الذاتي والنضج التقني . كما بات معلوما من التجارب الصناعية ، ان الصناعة لا تقوم الا من خلال نظام كامل ، معتمد على اسواق قطاعية متصلة الحلقات ، وعزيمة على انشاء هذه الصناعة وتطويرها . امـا النظام فسقفـه الاستراتيجيـة الصناعية التي تحدد اهداف التصنيع ووسائله ، وتوزع العمليات الانتاجية على البلـدان العربيـة لتساهم عينياً في العمليات الانتاجية .

وهذا يتطلب اعتماد سياسات وتأكيد مفاهيم ترتكز على الثوابت الرئيسية التالية :

١ ـ الاعتماد في اختيار المشاريع عـلى اساس **الجـدوى الاقتصاديـة وافضليتها في خـدمة** الاقتصاد وقدرتها على الاعتماد الذاتي . بينما الكثير من المشاريع يختار ، من زاوية كونه انفاقاً لاموال تتعرض لضغوط داخلية وخارجية تحثها على الانفاق ، لا بد من ان يتم الاختيار اعتماداً على جدوى المشاريع وانتاجيتها ، وافضليتها في خدمة الاقتصاد والانتاج . وبينما امكن في فتـرة فورة الـوفرة المالية ، تغطية خسائر المشاريع من الميزانيات العامة ، فلا بـد من اعتماد مبـدأ الاعتماد الـذاتي للمشاريع ، في اطار من التنظيم الائتماني المساعد .

٢ ـ الالتزام بنهج **التكامل والعمل العربي المشترك على المستويين الانتاجي والتسويقي** . اذا كان التوسع في صناعة الحديد والصلب في البلدان العربية يصطدم بمشكلة عدم تكامل مقوماتها او عناصرها في كل بلد على انفراد ، فذلك يطرح اهمية التوجه القومي في احداث تكامل مقومـات هذه الصناعة . ولكن التوجه التكاملي يتطلب ترشيد اقامة المشاريع على اساس من التخصص النـوعي والتوزيع العيني ، دون الوقوع في مخاطر التنافس الناجم عن بناء المشاريع المتماثلة والمتكررة ، كما انه يتطلب الربط الحركي والتنمـوي ـ قطريـاً وقوميـاً ـ بين المشـاريع واسـواقها ، وتجنب التنـافس التسويقي ، بل الانتقال من التوجه العالمي الى التوجه العربي ، واعطاء الافضليات التجاريـة التي تساعد على توسيع السوق العربية بما يعود آثاره على زيادة الاستثمار . وهذا يعني ضمناً ان احداث صناعة حديد وصلب عربية متكاملة يحتاج الى ديناميكية الجماعـة ، التي تضمن التطويـر الامثل للموارد الخام في ظل منهاج متكامل لهذه الصناعة من جهة ، وفي تحقيق مستويات تفاوضية عالية في

مجال الحصول على تكنولوجيا هذه الصناعة ، كما في مجال تجارتها مع العالم الخارجي ، تحت مظلة جماعية من جهة اخرى .

٣ ـ توجيه الاستثمارات **نحو استكمال الحلقات الانتاجية الامامية والخلفية لصناعة الحديد والصلب العربية** . بينما استفادت البلدان العربية من مرحلة وفرة الموارد المالية التي صاحبت تحسين اسعار الصادرات العربية من النفط الخام ، فأنشأت عدداً من مصانع الحديد والصلب ، لا بد لاستمرارية هذه المصانع من توجيه الاستثمارات نحو الصناعات الامامية والخلفية التي تستخدم مدخلات هذه الصناعة وانتاجها ، كما تغذيها باحتياجاتها من الاجهزة والمعدات والمواد الوسيطة المصنعة . اما الصناعات الخلفية فهناك حاجة الى انشاء الوحدات الصناعية المستهلكة للخام وتطوير الوحدات الموجودة ، من مصاهر ومصاف وافران ، وذلك بناء على احتياجات الاسواق العربية ، ووفق خطة زمنية محددة قائمة على دراسة هذه الاسواق واحتياجاتها الآنية والمستقبلية . واما الصناعات الامامية فهي الصناعات الهندسية ، التي تستهلك منتجات مصانع الصلب العربية لانتاج المعدات والآلات التي تخدم الاحتياجات الاساسية للوطن العربي ، والتي لا بد من ان تبدأ بتصنيع الجرار والشاحنة . فالجرار والشاحنة هما اساس انتاج معدات ومكائن مختلف القطاعات الاقتصادية التي تقاس درجة تقدمها بمقدار استخدامها للعمليات الآلية والمكنية . وهما يشكلان محوراً صناعياً مهماً للصناعات الهندسية والميكانيكية للقطاع الزراعي ، وقطاع البناء ، وقطاع النقل ، نظراً لان نموذجي الجرار والشاحنة يستخدمان في كافة هذه القطاعات ، ويمكن التفرع منهما عبر مدخلات او تعديلات ميكانيكية لانتاج آليات هندسية اكثر تخصصاً ، لا بد لانتاجها من استخدام البناء الهيكلي والمحركي لهما ومعظم القطع الرأسمالية او المدخلات التي تدخل في تكوينهما . ولا داعي للتأكيد بأن هذه القدرة ـ مع تعديلات بسيطة ـ هي اساس انتاج كل المعدات الثقيلة اللازمة للدفاع .

رابعاً : نحو توجهات جديدة من اجل خطة قومية متكاملة

لقد بات اداء صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي في وضع لا يسمح باعتماد النظرة القطرية والاساليب التقليدية ، بل اصبح من الضروري وضع المصلحة القومية قبل اي اعتبار آخر ، واعتماد العلم والتكنولوجيا والاساليب المتطورة كأداة في التخطيط والتنفيذ لمعالجة العقبات الداخلية والخارجية ، التي تعرقل بناء القدرات الذاتية الكفيلة بالنهوض بهذه الصناعة ، لتحتل موقعها الحيوي في دفع مسيرة التنمية العربية .

ان اول ما تحتاجه البلدان العربية هو وقفة جادة عند مشاكل هذه الصناعة ، التي ادت الى تقطع دورتها الانتاجية وتدني مستواها وابتعادها عن اهداف التصور الصناعي الشامل ، مما جعلها تقبع في حالة من الاستعصاء خلف الحاجز الصناعي للتنمية . وهذا يستلزم بالضرورة التزام العمل العربي المشترك في ترشيد الوحدات الصناعية نحو نظام انتاجي متكامل ، يجمع المقومات العربية الكامنة في مشروعات كبيرة منتجة ، ويستخدمها في اقامة البنيان الصناعي ، وبناء بيئة صناعية مستقرة للمواطن العربي .

ولا بد من البدء بالتعرف على فرص ومجالات الاستثمار في مجال صناعة الحديد والصلب ، وفي تعدين خاماتها ، وتحديدها واعدادها وتقديمها في صورة تبدو فيها صالحة من وجهة النظر التمويلية . ولا بأس من مباشرة اعداد نظام من المشاريع المتكاملة على ارض الوطن العربي ، وتحديد مواقع هذه

المشاريع ، ووسائل تمويلها ، والقائمين على تنفيذها على اساس عربي شامل ، وذلك ضمن برنامج زمني متكامل يأخذ بالاعتبار المصالح والاهداف والاولويات القومية العربية الآنية والبعيدة الامد . ويجب ان يقوم هذا البرنامج على اساس من التخصص النوعي ، وفق الموارد والامكانيات المتاحة لكل بلد من البلدان العربية على حدة ، كأن تتخصص البلدان العربية النفطية بانتاج منتجات الصلب الطويلة التي لا تحتاج الى اسواق مستوعبة كبيرة ، بينما تختص البلدان العربية التي تتمتع بوفرة سكانية وخبرة صناعية بالمنتجات المسطحة التي لا بد من ان تقوم على اقتصاديات الحجم . كما انه يحتاج الى تسخير كافة الطاقات المتاحة في سبيل تحقيق اهداف هذه الصناعة ، بالنسبة للمصانع القائمة او التي يجري اقامتها ، او حتى بالنسبة للموارد المستخدمة في عملية تصنيع الصلب ، والانتقال بمصانع الحديد والصلب في البلدان العربية من حالة التجزؤ والاعتماد على الخارج الى حالة التكامل والتوجه العربي الداخلي . فمن الضروري توجيه الاستثمارات في البلدان العربية غير النفطية الى مجال الصناعات الهندسية التي تخدم الاستمرار الصناعي لمصانع الصلب المنشأة في المناطق النفطية ، كما تخدم اهداف التنمية والبيئة الصناعية في مناطق انشائها . ومن المهم اجراء استقصاء لفرص ومجالات توجيه الموارد العربية من انتاج خام الحديد والغاز الطبيعي الى داخل الوطن العربي ليجري تصنيعها محلياً ، بدلاً من تصدير معظم ما ينتج منها على صورة خام الى الخارج . كأن يجري مثلا استقصاء امكانية نقل الغاز من عدد من بلدان الخليج العربية الى لبنان وسوريا والاردن ، ودراسة امكانية استخدام انابيب نقل النفط القائمة بين هذه البلدان في نقل الغاز ، عبر اضافة بعض التعديلات والاجهزة الضرورية التي تمكن من استخدام هذه الانابيب في نقل النفط والغاز على نحو دوري . ان من شأن صلاحية هذه الفكرة ان توفر امدادات من الطاقة غير المكلفة للبلدان الثلاثة المذكورة ، والتي تحفز اقامة عدد من الصناعات الهندسية المستخدمة لانتاج مصانع الصلب العربية ، ولا سيما منها صناعة قطع الآلات التي تستطيع ايضا ان تؤمن استمرارية العمليات الانتاجية في هذه المصانع وفي غيرها من المصانع الحيوية . وذلك الى جانب دراسة غيرها من الفرص التي تمكن من توجيه الانتاج العربي من منتجات الحديد والصلب والخامات المستخدمة الى قطاعات الصناعات الامامية . فتحقيق التشابك بين صناعة الحديد والصلب وغيرها من الصناعات الامامية يجري من خلال استبدال نهج تصدير الانتاج بنهج ربط الصناعات بالمدخلات والمنتجات ،الذي يحقق اللحمة الصناعية بين مختلف قطاعات الانتاج .

ومن الضروري اعطاء مسألة تطوير الكوادر الفنية العربية في حقل صناعة الصلب اولوية خاصة ، بحيث تعزز من خلالها القدرات العربية الذاتية القادرة على انشاء وتشغيل وصيانة المشروعات بشكل اقتصادي سليم وبمستوى اداري كفوء . فصناعة الحديد والصلب ليست بالمنشآت والتجهيزات وما تحتاجه من مدخلات فحسب ، بل هي اولاً وآخراً وقبل كل شيء بالتراكم التكنولوجي والاداري المختزنين في القوى العاملة . وهناك أهمية خاصة لتوافر الادارات المحلية الكفوءة لتحسين ادارة وتسيير اعمال مصانع الصلب العربية والحفاظ على آلاتها وتجهيزاتها وتوفير اقصى حد من مستويات الصيانة . ويجب توفير الحوافز المادية والاجتماعية ، بالاضافة الى الحوافز المعنوية التي تخلق الاستعداد الوجداني الذي يحمل العامل او الموظف على الانتاج ، وتحسين مستوى الاداء عبر ايجاد الرغبة في العمل والرضى عنه ، واتاحة فرص التعبير عن النفس ، واحترام آراء العامل وفتح مجالات التدريب واكتساب الخبرات والمهارات .كما يجب ان تتدعم الجهود القطرية في مجال تطوير الكوادر بالجهود الجماعية ، بهدف توفير اقصى ما يمكن من التكوين المهني وتهيئة الكوادر ، وتطويرها لتغطي كامل سلسلة الفعاليات ذات العلاقة بتنمية صناعة الحديد والصلب ، ابتداءً من الاستكشاف والتحري

الجيولوجي والمعدني ، ومروراً باعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للاستثمارات المعدنية وتقويمها وتهيئة المشاريع التعدينية والتصنيعية والقيام بتنفيذها وتشغيلها بشكل سليم ، وانتهاء بالنشاطات التكميلية المرتبطة بها كالتسويق والتصدير والشحن والخدمات الاخرى .

وهناك حاجة الى اعادة النظر في القوانين والتشريعات التي تحكم اعمال صناعة الحديد والصلب في البلدان العربية ، والتي تفتقر الى النظرة الشمولية بالرغم من كثرة المراسيم الحمائية في كل قطر على حدة . ولا بد من دراسة مستفيضة تتناول القوانين التي تتعلق بأعمال التعدين والتصنيع وغيرها من النشاطات الملحقة ، والتي باتت لا تتناسب مع الاحتياجات العصرية للوطن العربي بحكم قدم تشريعها (يعود بعض هذه القوانين الى اوائل الخمسينات) ، وذلك بغية تحديثها لتواكب ركب التقدم والنمو ، وفق اولويات الوطن العربي والمصلحة القومية .

وثمة ضرورة ملحة الى احداث تكتل عربي يقوي القدرة التفاوضية العربية في الحصول على تكنولوجيا صناعة الحديد والصلب ، ويساعد في مجابهة تذبذب اسعار خام الحديد وشبه المصنع منه على مستوى وقائي حمائي وتحت مظلة حماية عربية جماعية . ويستحسن الاشتراط على الشركات الاجنبية التي تناط تنفيذ بعض المشاريع، ان تلتزم تدريب كوادر محلية وتقوم بتعريفها بشكل نظامي على تكنولوجيا تصنيع الصلب ، بما يسمح بتمكينها من تشغيل المصانع بأقصى ما يمكن من القدرات المحلية الذاتية ، كما يفضل ان تشارك الشركات والهيئات المحلية او العربية المشتركة مع الشريك الاجنبي في أعمال تنفيذ هذه المشاريع . ومن المناسب انشاء صندوق عربي خاص لتمويل المخزون الانتاجي من الخام من اجل تثبيت مستوى مداخيل البلدان العربية المصدرة لها في الظروف التي تنخفض فيها الاسعار الى حد اقل من التكلفة . وبذلك يتوفر لدى البلدان العربية وسائل احترازية تجاه الازمات الدولية ، ومقابل سياسة التخزين التي تمارسها شركات الانتاج الدولية الرئيسية كأداة للتأثير على السوق العالمية لخامات الحديد .

وتجدر الاشارة هنا الى ان تطوير القدرات الذاتية في تشغيل صناعة الحديد والصلب العربية لا يعني ان تتولى البلدان العربية وحدها تصنيع كافة مكونات هذه الصناعة . فلا بد لجميع العمليات الصناعية ومحاولات استيراد ونقل وتوطين التكنولوجيا من ان تبدأ بالافادة من تكنولوجيات قائمة سواء من ناحية التصاميم ، او التنظيمات الادارية ، او بعض المكونات المستعملة . ولكن يجب التنبه لعدم اعتماد الصناعة على استيراد ما تحتاجه من اساليب تكنولوجية ، دون ان يحاول الطرف المحلي ان يطور بنفسه ما يحتاج اليه . بل يجب الانطلاق من التكنولوجيات التي تيسرها الجهات الخارجية الى تحسينها والتعرف النظامي على التكنولوجيات العالية على صعيد انتاج الآلة كما على صعيد انتاجيتها .

اما وقد كان موضوع صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي ومشاكلها موضع دراسات مستفيضة في العديد من الندوات والاجتماعات والدراسات التي عقدت واعدت تحت رعاية المؤسسات الرسمية العربية خلال السنوات الماضية ، فقد حان الوقت لتأخذ البلدان العربية على عاتقها برامج عملية مدروسة تؤمن ترجمة نتائج هذه المساهمات الى حيز التنفيذ الفعلي ، عبر ديناميكية العمل المشترك التي تكفل دفع صناعة الحديد والصلب العربية الى انسب القنوات التي تصب في خدمة اهداف التنمية الاقتصادية . فالامتحان الحقيقي لارادة التصنيع ليس بتحديد المشاكل والعلل فحسب ، بل ايضا في توافر عزيمة اكيدة على معالجة هذه المشاكل وتجاوزها الى تحقيق اهداف التصنيع ، وان هي الا توفير حياة كريمة لاجيال المستقبل □

قصـــة حيـاة مؤسســة عـربية وليـــدة

د . أسامة أمين الخولي

مستشار بمعهد الكويت للابحاث العلمية .

لا بد ان نتذكر انه ليس هناك شيء اكثر مشقة في تخطيطه ، ولا اكثر شكوكاً في نجاحه ، ولا اكثر خطراً في ادارته ، من خلق نسق جديد . اذ أن الذي يبدأه يحظى بعداء كل المستفيدين من الحفاظ على المؤسسة القديمة ، وبمجرد الدفاع الفاتر من أولئك الذين قد يستفيدون من المؤسسات الجديدة .

مكيافيللي : الأمير (عام ١٥١٣)

مقدمـــة

يقولون ان الانسان لا يختار لحظته في التاريخ . ولقد قدر لي أن تبدأ لحظتي في التاريخ ، ببداية الوعي لما يدور حولي ، منذ نصف قرن مضى أو أكثر قليلاً ، شهدت بدايتهـا احتدام الصـراع ضد الاستعمار وعزم العرب على أن ينتزعوا مقاليد أمورهم من أيدي سادة غرباء كانوا يسيّرون شؤونهم ، ثم اضطرام أوار الحرب العالمية الثانية واكتواءنا بشيء من نارها ، وتكشف أبعاد جديـدة للصراع الاجتماعي والسياسي . ثم سعدت بانحسار تيار الاستعمار وبداية عهد من الاستقلال الوطني تزايد فيه اسهام قادة وزعماء وطنيين في اتخاذ قرارات مصيرية ، حالفها الصواب أحياناً وقسا الزمن أحياناً أخرى في حكمه على الخاطىء منها ، بسرعة وبلا هوادة . وفي خضم هذه المرحلة الجديدة من نشأة السلطة الوطنية وانشغالها برفاهية أهلهـا وتقدمهم تكشفت الحـاجة الى قيـام مؤسسات وهيئـات ومنشآت وأجهزة وادارات ومراكز ومعاهد لأداء مهام جديدة تماماً تطلّبها ما درجنا على تسميته الآن بجهد التنمية بكل أنواعها وفي كل ميادينها . ولقد قدّر لي في لحظتي في التاريخ أن أشارك في بناء عدد من هذه المؤسسات الوليدة وأن أشهد نموها ومسيرتها، المتعثرة في كثير من الحالات ، سعياً لبلوغ الهدف الذي أقيمت من أجله . فاذا ما نظرت اليوم في أمر هذه التجارب محاولاً تقويمها واستخلاص ما فيها من عبر ودروس مستفادة ، فانني أزعم أن لمراحل حياتها نمطاً لعله يعكس واحداً أو أكثر من قوانين الحركة الاجتماعية في المجتمعات النامية عموماً ، وقدراً آخر من خصائص الوطن العربي بالذات في تعامله مع قضية بناء هذه المؤسسات وترسيخ أقدامها . ويقتضـي واجب الأمانة أن أقرر بداية أن القدر الغالب من خبراتي التي أقيم عليها هذا الزعم هو في المجالات العلمية أو التعليمية ، وان كان قدر آخـر لا يستهان به يقع في مجالات الصناعة والانتاج .

ومن حق القارىء أن يسأل بداية عن جدوى اجترار هذه الخبرات ، خصوصاً اذا كانت حصيلة الأمر سلبية بشكل عام ، وعما اذا كان في مثل هذا السرد المثبط للهمم ما يستحق أن ينشغل به في زمن تتواتر فيه الاحباطات والكوارث بأكثر مما خطر لنا على بال منذ سنوات معدودات . ولكنني أبادر فأقول ان النظرة التحليلية لهذه الخبرات هي المدخل الوحيد لتصحيح المسار وتجاوز السلبيات وتنوير المواطن العربي بمسألة تبدو لي اليوم حاسمة في مسار تاريخه، وأعني بها قدرته على أن يثبت لنفسه موطىء قدم في عالم يومه وغده . ففي تصوري لحصاد هذه التجارب ، أن احساسنا بالحاجة لقيام هذه المؤسسات الجديدة لم يواكبه المام بمتطلبات قيامها ولا ادراك بقدر العبء والجهد اللازمين لتحقيق أمل منشود من انشائها . وقديماً قالوا ان الطريق الى الجحيم مرصوف بالنوايا الطيبة . فلعلنا ان تكشفت لنا بعض الأمور التي تبدو لي جوهرية ، وغائبة في نفس الوقت ، أن نحقق قدراً مما نصبو اليه فنخرج من دائرة السخط العاجز ، والعزوف عن قيام مؤسسات جديدة قد يكون بعضها ضرورياً ، الى التخطيط الواعي لتحقيق المهام المنوطة بها والدراية المتمكنة بأساليب ادارة شؤونها وتعظيم عطائها واقالة العاجز منها من عثرته أو تصفية ما لا حاجة لنا به منها .

أولاً : المشكلات المحيطة باستحداث المؤسسة

ان قيام كيان جديد يرتهن عادة بتزامن عدة عوامل ، أهمها فيما شهدت وجود فرد ، أو عدد محدود من الأفراد في حالات نادرة ، يتحمس للفكرة فتملك عليه كل مشاعره وتصبح شغله الشاغل ، يدعو لها في كل مناسبة ويسعى لاقناع أولي الحل والعقد بصوابها وضرورتها . وهو عادة يدرك جدوى الفكرة من واقع ما شاهده أو قرأه عن كيانات مماثلة في مجتمعات أخرى وما حققته لهذه المجتمعات من انجازات باهرة ، وقد يكون أحياناً ممن قدر لهم أن يعملوا فيها وأن يعيشوا في أجوائها . واذا ما كان الحماس والدأب والصبر هي الصفات المشتركة في كل هؤلاء الدعاة ، فان مستوى درايتهم بالسوابق التاريخية والظروف الاجتماعية لنشأة الكيانات المماثلة في الخارج والتقلبات التي مرت بها والتيارات التي تجاذبتها صعوداً وهبوطاً والمشاكل التي واجهتها في تنظيم شؤونها وترتيب بيتها في الداخل . ان مستوى الدراية بهذه الأمور الحساسة والتي تحدد مستوى قدرتهم على تحقيق شيء مما تحمسوا له في واقع مجتمعهم ، يتفاوت تفاوتاً هائلاً فيما بينهم . ولقد كان ضعف دراية الداعية الأول بهذه الأمور الجوهرية والذي لا يعوضه تمثله للدور المفيد الذي يمكن أن تقوم به لو أنها عملت بفعالية وكفاءة ، سبباً رئيساً فيما شهدت من عجز هذه الكيانات الجديدة عن تحقيق أهدافها ومن تراكم ردود الفعل السلبية ازاءها .

ويحتاج الداعية المشتعل حماساً الى من ينصت له ويتبنى دعوته من أهل الحل والربط . وهؤلاء بدورهم تتفاوت دوافعهم لتبني الفكرة ومستويات ادراكهم لمتطلبات تحقيقها ومدى معرفتهم بأساليب متابعة أعمالها وتقويم أدائها . فقد يكون الدافع هو كسب معركة سياسية يبدو للداعي ان تبني الفكرة الجديدة يزوده بسلاح جديد وفعال في كسبها ، أو قد يكون دافعاً شخصياً محضاً ، يرى فيه ـ خطأ أو صواباً ـ مصلحة له أو لآخرين يهمه أمرهم ، أو قد يكون ايماءة لقوى خارجية يريد من خلالها أن يؤكد مناوأته أو مناصرته لها ، أو قد يكون وسيلة لكسب تأييد فئات معينة في المجتمع . وهذه كلها عوامل تحدد في نهاية المطاف قدر مساندته للمؤسسات المستحدثة والمدى الزمني الذي يفتر بعده حماسه لها ليتركها ، وهي بعد غضة محدودة القدرات ، لتواجه عدوان الآخرين عليها . ولست أعرف فيما خبرت من أمر مئات المؤسسات العلمية التي نشأت في ربوع الوطن العربي مثلاً ، سوى حالات فريدة لا

يتجاوز عددها عدد أصابع اليد الواحدة كان دعم صانع القرار فيها ثابتاً ، متواصلاً ، واعياً بأبعاد ومشاق ما أقدم على مساندته . وأتذكر هنا على سبيل المقارنة موقف نهرو في مسألة انشاء قاعدة علمية وطنية في الهند وتوفير احتياجاتها في وقت كانت الملايين تموت فيه جوعاً كل عام ، وادراكه الواضح لدور هذه القاعدة في مواجهة مشاكل الهند العويصة والمتشعبة عندما يكتمل نماؤها . وأتذكر أيضاً حديثاً لي مع مؤسس معهد كوريا للعلوم والتكنولوجيا عن رعاية رئيس الجمهورية له والاتصال المباشر الذي كان قائماً بينهما طوال السنوات الأولى الحرجة من حياة هذا المعهد الذي كنا نعتبره حتى وقت قريب نموذجاً يحتذى في العالم الثالث . وأتذكر كذلك كيف استطاعت الأرجنتين في أشد عصور القهر الاستبدادي ظلاماً ان تواصل السعي لسنوات غير قليلة لتصميم وبناء محطة طاقة نووية ، معتمدة أساساً على تنمية قدراتها الذاتية حتى تحقق هذا الانجاز في وقت احتكرت فيه قوى عظمى هذه التقنيات . وأتذكر غير هذا كثيراً من الأمثلة لدور صانع القرار الواعي في قيام المؤسسات الجديدة ورسوخ أقدامها في عدد من دول العالم الثالث ، وأعجز في الوقت نفسه عن استرجاع عدد كاف من الأمثلة الملفتة في الوطن العربي .

ثانياً : المشكلات المحيطة بالمؤسسة الناشئة

أما عندما تقوم المؤسسة الجديدة فان عوامل كثيرة تتداخل وتتفاعل حتى تحدد مصيرها . وهي تمر منذ اعلان قيامها بعدد من المراحل وتواجه في كل واحدة منها مواقف متباينة وتحديات مختلفة . ففي أول الأمر يتفاوت رد الفعل لنشأة هذا الكيان ما بين العداء السافر أو عدم الاكتراث ، الى الترقب الحذر أو الحماس العاطفي . ويفرض كل واحد من هذه المواقف أعباء خاصة على قيادات الكيان الناشىء تضاف الى شغلها الشاغل والرئيسي في هذه المرحلة بإقامة كيانها واستكمال حد أدنى من متطلباته من البشر والعتاد والمال . ولقد تفاوتت مداخل معالجة هذا الجمع من المهام الداخلية والتحديات والآمال الخارجية تفاوتات كبيرة كانت تعكس فيما أرى المزاج الشخصي للقائم على أمر الكيان الجديد ، وفهمه لحقيقة القوى الفاعلة في مجتمعه ، وتقديره لما يمكنه أن يحصل عليه من مساندة من جهة أو أخرى ، في الداخل أو الخارج . ان معالجة قيادات الكيان الناشىء لهذا الحشد من الهموم الداخلية والخارجية هي التي تحدد في النهاية ما اذا كان هذا الكيان سيجد له مكاناً تحت الشمس وما اذا كان قادراً على أن يقتطع لنفسه حيزاً ما فوق أرض منظومة الأجهزة والكيانات القائمة بالفعل والتي لا ترحب كثيراً بهذا المزاحم الجديد الذي لا شك في أنه سيغتصب قدراً من مكانتها ، أو يلقي عليها أعباء جديدة بحكم اللوائح المنظمة لوجوده أو بايجاده لمستوى جديد من الأداء والخدمة . ثم ان الرعاية الخاصة التي يلقاها الكيان الجديد ممن يرعاه من أهل الحل والعقد في مراحل حياته الأولى تثير حفيظة الآخرين وتزيد من عدائهم له وتكاتفهم لتحجيمه والاقلال من قدر عطائه أو تضخيم سلبياته .

ولقد كان موقف المؤسسات الناشئة من هذا الوضع التقليدي الذي عبّر عنه مكيافيللي بايجاز بليغ منذ أكثر من أربعة قرون خلت واحداً من اثنين . فهو اما انكفاء على الذات وحرص على عدم الظهور والابتعاد عن الاعلام بما يجري حتى تستكمل المؤسسة مقومات وجودها الأساسية وتستقر نظمها الداخلية وتحقق علاقاتها الخارجية حدا أدنى من السلاسة والبعد عن التوتر وحتى تحقق قدراً معيناً أنشئت من أجله ؛ ومن منطلق أن هذا الانزواء يقيها شر هجوم مبكر من أجهزة قوية متمرسة وهي ما زالت بعد تحبو ،وأنه يتيح للقادة التركيز في هذه المرحلة على البناء الداخلي ومشاكله باعتبار أن هذا

يمثل الأولوية الأولى في هذه المرحلة ويرسي دعائم راسخة ستستند اليها المؤسسة الوليدة في المستقبل . أما الموقف الآخر فقد كان الاندفاع بجرأة يحف بها سيل من الدعاية الطنانة ، التي قد لا تعكس بصدق كامل قدر تقدمها في بناء كيانها أو عطائها ، كوسيلة للحصول على أكبر قدر من الدعم قبل أن يفتر الحماس لها وترفع أسوار الحماية من حولها وهي بعد لم تستكمل كل مقوماتها . وهي في هذا تقفز فوق مشاكلها الداخلية وتلتف حول الثغرات في بنائها ، تاركة أمر حل المشاكل وملء الثغرات لمرحلة لاحقة تكون فيها المؤسسة الناشئة واقعاً كبيراً لا سبيل بعدئذ لازالته أو تحجيمه ، فالمجتمع متورط الآن في وجودها لا بد من أن يتعامل معها بشكل أو بآخر . ولكل من المسلكين مبرراته ومحظوراته ، فكثيراً ما أدى نهج السير بخطى وئيدة ، وان كانت راسخة ، مع التواري عن الأنظار الى فقدان حماس الراعي والعناصر المتعاطفة في المجتمع نتيجة لجهلهم بمتطلبات بناء المؤسسة الجديدة والبعد الزمني لفترة حضانتها ومتطلبات نموّها ، بينما ينشأ عن الاندفاع الصاخب وما يصاحبه من بعث الآمال العراض فيما ستحققه المؤسسة المستحدثة مما يشبه المعجزات رد فعل حاد بعد وقت قد يطول أو يقصر ، يسيء الى سمعتها ويحكم عليها بأن تعيش بقية ما يقدر لها من عمر معلقة بين السمـاء والأرض ، مقلمة الأظافر ، بلا حياة مقدّرة ولا شهادة وفاة معتمدة !

وترتبط بهذا مسألة أخرى تبدو في نظري أهم وأعمق من مشكلة التعامل مع الأجهزة والمؤسسات القائمة ، ألا وهي مشكلة التعامل مع المجتمع كله ، وهو ـ بحكم التعريف ـ غير عليم بأهمية المؤسسة الجديدة ولا مؤهل للقيام بتحليل دقيق يقيم بمقتضاه كل ما يطرح حولها من آراء ، سـواء بالتأييد أو بالتنديد . ان النمط الشائع ، خصوصاً في الدوائر العلمية التي لا تتعامل مباشرة مع المواطنين في سوق بيع المنتجات أو تقديم الخدمات التي تمس حياتهم مسّاً مباشراً ، كان وما زال ، هو الشكوى من جهل المجتمع وازدراء الحجج الواهية والخاطئة ، بل والمغرضة أحياناً ، التي تهاجم بها المنشأة وقياداتها . ولا شك في أن الجهل الحاقد والهجوم المسف يسببان لقيادات المؤسسة الجديدة وللعاملين فيها قدراً ضخماً من الألم والشعور بالظلم والاحباط . ولكن الحقيقة التي لا مفر من مواجهتها هي أن المؤسسة لم تنشأ الا لكي تخدم هذا المجتمع ، وباذن منه ، وأنه لا بديل لها كي تحقق هدفها من أن تتعامل مع المجتمع وأن تحفز دعمه لها ، وأن تنظر في انتقاده لأدائها بعمق وتواضع ، وأن تتحامل على نفسها وآلامها ، في اصرار على أن تصل بينها وبين مجتمعها في اطار من القناعات المشتركة حول سبل تقويم الأداء ، والتحديد الواضح لمتطلبات تحقيق المهام المنوطة بها ، وما يحتاج اليه هذا من جهد ووقت ومال . إن هذا الجهد ، والذي لا شك في أنه يصرف قدراً قد لا يكون ضئيلاً من طاقـات المؤسسة الناشئة ، يكون على حساب بناء كيانها وانجاز اعمالها وتحقيق عطاء محسوس من وجودها .

ثالثاً : مشكلات مرحلة التأسيس

فاذا ما انتقلنا الى النظر في الشؤون الداخلية للمؤسسة الناشئة بادئين بما يمكن أن نسميه مرحلة التأسيس ، فاننا نلاحظ **أولاً** أن هذه المرحلة هي المحك الحقيقي لعمق نظرة الداعية وشمول تصوراته التي طرح بها فكرته وسعى للحصول على المساندة في تنفيذها . ومن الظواهر الشائعة فيما خبرت من تجارب في الوطن العربي أن هذه التصورات قد تتناول الأهداف المبتغاة من هذا النشاط الجديد ولكنها قلما تعنى بالتعرف على السبل المؤدية الى تحقيق هذه الأهداف وسط عقبات الـواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتنظيمي للمجتمع وللقطاع الذي سيبدأ فيه هذا النشاط الجديد . وكثيراً ما يصدم الداعية والذي هو عادة المرشح الطبيعي لقيادة العمل وهو يجابه قدراً ضخماً من

الصعاب العملية لم يخطر له على بال ولم يعد العدة للتعامل معه وهو يضع تصوراته لأسلوب تنظيم أعمال المؤسسة وطريقها الى تحقيق أهدافها . وفرق شاسع بين تحديد ما يبتغيه المرء من أهداف ونتائج وبين تعرفه على أفضل السبل لتحقيقها . وينعكس هذا الفكر الساذج أكثر ما ينعكس في التقديرات غير الواقعية للاحتياجات المادية وغيرها من المتطلبات والتي على أساسها اتخذ الأب الروحي للمشروع قراره ببدء تنفيذه . ومن الأخطاء الشائعة في هذه المرحلة أيضاً الاسراف المقيت في بناء القصور المشيدة لايواء المشروعات الجديدة والتي لا تعكس فخامة مظهرها الخارجي عادة ملاءمتها للأغراض التي أنشئت من أجلها والتي كثيراً ما يتعثر العمل في تشييدها حتى يتوقف لتبقى اطلالاً تنعي آمال من بدأ في بنائها وحتى يهيىء الله لها من يستولي عليها ويستكمل كيانها ليستخدمها في أغراض أخرى لا علاقة لها بتلك التي كانت وراء البدء في بنائها . ان التصورات الفجة والمنقوصة تتراجع أمام واقع الممارسة وتضعف ثقة الأب الروحي بالفكرة وتسارع بانهاء حماسه لها وبنفض يديه منها .

والعقبة الثانية التي تواجه المشروع في مرحلة التأسيس هي عقبة اختيار الأفراد لادارة العمل . وهناك عادة مصدران ، أولهما نخبة وطنية يتوسم فيها النضج والطموح والدأب الذي يرشحها لهذه المهام الجديدة والغريبة عنها ، وثانيهما الخبراء الأجانب من خارج البلاد . ولكل منهما مشاكله وشجونه . فقدرة الفئة الأولى على مواجهة التحدي الجديد واكتساب المهارات المستحدثة التي يتطلبها وبذل الجهد المضاعف الذي يحتاج اليه كل مشروع في بداياته لا تكون دائماً على مستوى ما توسمته القيادات فيها من خصائل حميدة . والخبير الأجنبي لا يتواءم عادة بسهولة مع واقع المجتمع الغريب الذي جاء اليه ولا يتعاطف مع آماله القومية أو يتفهم القيم السائدة فيه أو يحترمها بسهولة . وحتى على المستوى المهني فاننا كثيراً ما ندهش لعجزه عن تحقيق ما عقد على وجوده من آمال وعلى التدهور السريع في مستوى ادائه مقارناً بما كان يحققه في وطنه . ونحن ننسى عادة ونحن نعقد هذه الآمال عليه أن عطاءه ليس كله راجعاً الى قدراته الشخصية ، وانما الى النسق الذي كان يعمل فيه والذي كان يزوده ، كلما يقتضي الأمر ذلك ، بما يحتاج اليه في عمله من معلومات ومعدات وأساليب لتقويم مسار عمله واستكمال جهده بعطاء آخرين كثيرين يتفاعل معهم داخل هذا النسق . ولقد تعرضت بشيء من التفصيل لهذه الظاهرة ، التي كثيراً ما أزعجتنا وما زالت ، منذ عشرين عاماً خلت في بعض الكتابات في الدوريات المصرية . ويتعرض المشروع الناشيء فوق هذا وذاك الى ضغوط ذوي الشأن في المجتمع لالحاق أفراد بالذات بالعمل وعلى مختلف المستويات ، من أعلاها الى أدناها . وقد يكون من حصافة الرأي فيما يبدو أحياناً الرضوخ لهذه الضغوط كسبيل للحصول على المساندة في هذه المرحلة الحرجة ، الا أن قيادات المشروع لو تمادت في هذا وعرف عنها انصياعها لهذه الرغبات سرعان ما تنهال عليها الضغوط من كل صوب وتفقد تماماً سيطرتها على الموقف ، كما أن الجمود المتزمت في مواجهة هذه الضغوط ، دون الاستعانة بالاب الروحي لمواجهتها ، يكسب المشروع عداوات مؤثرة يدفع هو ثمنها في نهاية المطاف . ولنتذكر أيضاً أن كل هذه الطبقة من الكوادر العاملة تمثل في الحقيقة مرحلة عابرة في حياة المنشأة التي تبدأ عادة ، في الوقت نفسه ، في برنامج طويل المدى لتأهيل الجيل الثاني من الكوادر ، في الداخل والخارج في خصوصيات عملها ، متطلعة الى مرحلة لاحقة يشغل مواقع العمل فيها ، أفراد مؤهلون للقيام بمهامها هي بالذات .

ووسط هذا الخضم من مشاكل الكادر البشري ، نجد أن القيادة ، الممثلة عادة في شخص الداعية الذي تحمس للمشروع ، تلجأ لاسلوبين لتحقيق ادماج هذا الحشد المتنافر من البشر في جهاز لم ترسخ بعد له تقاليد ، ولم تتضح لغالبية العاملين فيه رؤية واضحة لمهمته ، ولا اجماع على سبل

تحقيقها ، ولا هم توفرت لهم الخبرات الجديدة اللازمة لأداء مهمة كل منهم . فهي قد تلجأ بداية الى التركيز الشديد لسلطة اتخاذ القرار على مستوى القمة كضمان طبيعي لعدم تعارض التوجهات فيما بينهما ، أو مع الهدف العام للمنشأة ، ولأداء المهام بحد أدنى من الكفاءة والالتزام بالاعراف المهنية السائدة في منشآت مماثلة قد لا يكون لها وجود داخل البلاد . يلازم هذا ايضا قيام القيادة العليا بالاشراف المباشر والمتابعة الدقيقة لكل كبيرة وصغيرة مع ما في هذا من عبء ضخم على جهد ووقت القيادة . ومن مخاطر هذا الوضع ، الى جانب التهامه للقدر الاكبر من وقت القيادة وحرمانها من فرص التخطيط للمستقبل وتنسيق العلاقات الخارجية ، انها تنمي في المرؤوسين نمطاً من اهتزاز الثقة بالنفس والتهرب من اتخاذ القرارات واللجوء الى القيادة لاتخاذ القرار في كل كبيرة وصغيرة ، خوفاً من الوقوع في الخطأ أو من فقدان رضا الرئيس . ومع ذلك فان هذا السبيل لا يخلو من المحاسن التي تتجاوز مجرد ضمان انضباط العمل وارتفاع مستواه ، الى ايجاد فرص التفاعل المستمر بين القائد ومرؤوسيه في اطار انجاز المهام الجارية وبما ينقل اليهم بشكل مباشر رؤيته ومنهجه في تحقيقها وتقييمه للأداء ، وبما يهيىء في نفس الوقت من قيام علاقة شخصية بين الرئيس ومرؤوسيه ذات قيمة حاسمة في هذه المرحلة في رفع معنويات العاملين وخلق روح جماعية للفريق ، وربما الحفاظ على حماسهم للعمل في مشروع رائد واعتزازهم بالمشاركة فيه . والسبيل الثاني هو عمل الرئيس الاعلى في هذه المرحلة من خلال قلة ممتازة من القيادات يتوسم فيها القدرة أكثر من غيرها على متابعة تفاصيل العمل ، كل في نطاق محدد ، ويطمئن الى تفهمها لرسالة المنشأة وسياستها في تحقيق أهدافها . ويتيح له هذا الأسلوب فرصاً أفضل للاهتمام بقضايا علاقات المنشأة الخارجية وبشؤون التخطيط والتدبير للمستقبل ، القريب منه والبعيد . الا أن هذا النهج قد أدى في حالات غير قليلة الى تكوّن جماعه صغيرة نخبويّة على مقربة من القمة تتوثق العلاقات فيما بينها وبين القائد ، بقدر ما تنعزل عن القاعدة العريضة التي يزعجها استقطابها لاهتمام الرئيس الأعلى ومحاصرتها له وعزلها لمجموعهم عن الاتصال به والتفاعل معه . وتكون النتيجة عكسية ، اذ لا تتحقق الرؤية الجماعية لمهمة المنشأة في تناسق مع رؤية النخبة ، ولا تنمو روح الفريق المجتمع حول فهم موحّد للمهام ، الفخور بانتمائه لجماعته .

وتتزامن مع هاتين العقبتين **عقبة ثالثة** ربما كانت أخطر في أثرها من أي منهما ، ألا وهي مسألة اقامة نظام داخلي من اللوائح ونظم التعامل يلائم أهداف المشروع الجديد والذي لا سابق عهد للمجتمع بمثل نشاطاته . ولا مفر هنا أيضا من سلوك أحد سبيلين فإما الاعتماد على الخبرات الموجودة في منشآت أخرى في المجتمع ونقلها ، مع تطويعها لتلائم الأوضاع الجديدة بمعرفة متخصصين في الشؤون المالية والادارية . وهؤلاء لن يتخلصوا تماماً من الحماس لخبراتهم المكتسبة ولا يخفُّون الى الاعتراف بعدم ملاءمتها للأوضاع الجديدة ، ولا يرحبون بتعديلها تعديلات جذرية ، خصوصاً في اطار المؤسسات الحكومية التي لا بد من أن تتسق نظمها مع نمط التعامل العام في الدولة . ولا توفر اللوائح والقوانين الخاصة في اطار هذا النمط عادة كل متطلبات المشروع الجديد من تعديل هذه النظم أو الاستثناء من كثير منها ، ولقد كان هذا القيد شديدا في قسوته في نشأة المشروعات الانتاجية أو التجارية في القطاع العام والمختلط ، كما كان ذا أثر عميق في تحجيم عطاء أجهزة البحث العلمي والتطوير في المجتمعات العربية . أما السبيل الثاني فقد كان الاعتماد على نظم وتقنيات أجنبية في منشآت مماثلة . وكثيراً ما تحقق هذه الحرية المرونة المطلوبة في هذه المرحلة بالذات ، الا أنها أيضا كثيراً ما تصطدم في مراحل لاحقة اما بمخالفاتها لنظم الدولة ، أو بعدم ملاءمتها لواقع منظومة القيم السائدة في المجتمع ، أو بقصور الافراد المسؤولين عن تمثل الفكر الاداري الكامن وراءها .

والمشكلة الاخطر من هذا كله هنا هي مدى التزام هذا الشتات من البشر الذي أتى من مواقع مختلفة للعمل أو الدراسة ، وبخبرات متباينة ، وعلى مستويات متفاوتة من التعليم والدراية ، ومن خلفيات اجتماعية (بل ربما عرقية ودينية) متنافرة ، بهذه النظم والتقنينات . ولقد لاحظت في مناسبات كثيرة أن في أقطارنا احساساً عاماً بأن الامتثال للنظام فيه انتقاص من قدر الانسان وكرامته ، وأن درجات الامتثال للنظام تعكس المراتب المتتالية في السلم الاجتماعي ، بحيث يتحرر الفرد من مقتضيات النظام بقدر ما تكون مكانته الاجتماعية مرتفعة بمعايير المجتمع السائدة . وهذه ظاهرة قد نسميها « عقدة الكرامة » . وأذكر أنني اقترحت مرة مازحاً على أحد الشباب الجامحين في منشأة صناعية رفض أن ينصاع لقاعدة معينة في النظام المقرر ، أن نخصص مكاناً ملاصقاً للباب الخارجي يترك فيه الداخل كرامته الشخصية في الحفظ والصون ليمارس العمل داخل جدران المنشأة في اطار قيم وعلاقات العمل التي لا شأن لها البتة بشخصه أو « كرامته » الشخصية وبحيث يمكنه أن يستردها ويتقمصها عند خروجه الى الشارع !

أما الطامة الكبرى والتي تكررت بشكل ممّل ومحزن في كل تجاربي ، فقد كانت توجّه الاجهزة المساندة ، والاجهزة المالية بالذات ، لأن تصبح الاجهزة المسيطرة . ولست أعرف حالة لم يتحول الجهاز الاداري والمالي فيها الى جهاز رقابةيحقق ذاته ويستمد مبرر كيانه من مراجعة أعمال الاجهزة الفنية التي هي مبرر قيام المنشأة كلها وتعويقها قدر الطاقة من منطلق مخالفتها للنظم واللوائح بدلا من معاونة تلك الاجهزة على فهم النظم والترحيب بمساعدتها في تدبير متطلباتها ، اللهم الا حالة واحدة في جامعة كانت قد نشأت حديثاً وقاد العمل الاداري فيها فرد كان يجد تحقيق ذاته في تذليل العقبات التي تواجه الهيئة التدريسية والعاملين والطلبة لتحقيق أهدافهم المشروعة . ولقد ابتكر في سبيل هذا من الاساليب والانماط الرائدة ما نقله عنه كثيرون آخرون في جامعات أخرى . ولقد أصبح بعد سنين معدودات أقوى شخصية في النظام وأحبها الى قلوب الجميع . فكان صاحب كل مسألة يسعى اليه ، يطلب منه العون في حلها فيجده عنده أو يصرفه عن مطلبه بالاقناع الهادىء . واذا ما كانت الظاهرة السابقة هي « عقدة الكرامة » ، فقد نسمي الداء العضال للاجهزة المساندة « عقدة النقص » اذ أن العاملين فيها يعتبرون انفسهم مواطنين من الدرجة الثانية ، يعيشون على هامش نشاط المنشأة . ومن الخطأ القاء اللوم كله على قيادات الاعمال المساندة ، بل ان الاجهزة الفنية ، المسؤولة مباشرة عن تحقيق هدف المنشأة ، تتحمل نصيبها الكبير في هذا الوضع المتردي الذي لا تكف عن الشكوى منه مع عجزها عن تعديله . فهناك أولاً احتقارها الكامن لهذه الاعمال التي هي الاساس غير الظاهر الذي تقوم عليه اعمالها ، ومن ثم ، العزوف عن الالمام بدقائقها وعن دراستها بعمق حتى تحسن التعامل معها وتسخرّها لخدمة اهدافها . وهنالك احياناً نزعتها الى عدم احترام النظم السائدة والالتزام بها حتى لا تعترض الأجهزة المساندة على اجراءاتها . وهناك ايضا ظاهرة اخرى مرضية شهدتها في عدة حالات ، ألا وهي نشأة علاقة خاصة مع قيادات المشروع تترتب عليها معاملات تحاط بالكتمان ولا تتسق تماما مع الاعراف والتقنينات السائدة في المؤسسة . أن هذا ينذر الشك في نزاهة القيادات وعدالتها في التعامل مع الآخرين ويخلق جواً من الشائعات الصحيحة أو الكاذبة حول تصرفات تثير الريبة ، ربما بلا سبب مبرر ، ويترك الانطباع بأن مسؤولي الاجهزة المساندة هم الطرف الأقوى في المشروع . وتبقى بعد هذا كله ظاهرة لا مفر من التسليم بأنها سائدة في غالبية الحالات ألا وهي أن المستوى « الحضاري » والثقافي بشكل عام للعاملين في هذه الاجهزة يكون دون المستويات السائدة في الاجهزة الفنية ، وأن قدرة الاجهزة المساندة على استيعاب نظم الادارة الحديثة وتطبيقها بكفاءة ضئيلة جداً ،

بحيث تتحول على أيديها الى نماذج صارخة ، كثيراً ما تكون مضحكة حقاً ، من التخبط في التطبيق الذي يؤدي الى تعثر العمل ، بل الـى توقفه أحياناً .

وقد نكتفي هنا بهذا القدر من التشخيص لمشاكل مرحلة التأسيس دون أن ندعي بأننا قد ألممنا بها كلها أو بأنها كلها مقتصرة على المنشآت الوليدة . ولكنني أريد ان أؤكد في نهاية هذا العرض السريع أن هذا الخضم العارم من المشاكل في مجالات كثيرة مختلفة يعني أن المطلوب في هذه المرحلة الحاسمة هو قيادة ذات عدد كبير من الصفات والقدرات والخبرات المتنوعة والتي قلما تجتمع في شخص واحد في مجتمع نامٍ ، وأن تقوم هذه القيادة بجهد يكون عادة فوق طاقة جهد فرد واحد ، مهما أوتي من عزيمة وجلد . وفي حالات قليلة قيضّ الله لها شخصين ، وربما أكثر ، متفاهمين ومتفقين على الهدف وقادرين على العطاء بلا حدود سوى طاقاتهما البدنية والذهنية ، كان انصراف كل منهما الى معالجة مجموعة من المهام الداخلية أو الخارجية دون فقدان تناسق الجهد وتعاضده سبيلاً لتجاوز هذه المرحلة المحفوفة بمخاطر جسام في وقت أقل ، أو بخسائر غير فادحة ، ودون انحراف المنشأة كثيراً عن اهدافها المبتغاة . وطبيعي أن يعجز كثير من القيادات الرائدة عن تجاوز هذه المرحلة بنجاح ، فيكون التصرف المنطقي عندما تتضخم المشكلة وتتعقد الأمور هو تغيير القيادة . وقد يعني هذا تغيير التوجهات الأولى في ضوء الخبرات المكتسبة ، الا أنه قد يعني أيضاً ضياع الرؤية الأصلية وتخبط المنشأة في ظلمات مراجعات لا تعكس خبرة ولا تقف وراءها تصورات واضحة عن التغيير المطلوب . ولسنا بحاجة هنا لأن نؤكد على أن تعديل مسار كيان قائم أصابه الوهن أو ضلّت به السبل وكثر داخله الخلاف ربما كان أشق كثيراً من عبء انشاء كيان جديد . فلا عجب اذن ، اذا ما فشلت القيادات الجديدة ـ خصوصـاً اذا لم تكن صاحبة رؤية طموحة وعزيمة صلبة ـ في تحسين الموقف ، بل زادت في ترديه وتدهوره .

رابعاً : مشكلات مرحلة التأصيل

فاذا ما قدر للمشروع أن يتجاوز كل هذه العقبات وأن يدخل ما قد نسميه « مرحلة التأصيل » دون أن يتوقف أو أن يُبتلع في كيان قديم ليصبح مكوّنا قزماً هامشياً داخله ، فيبقى في الاعراف لا هو مغفورله ولا هو مذموم ، فانه يواجه الآن تشكيلة جديدة من المشاكل . ان ذلك يعني أنه قد أصبح واقعاً محسوساً في المجتمع يشغل حيزاً واضحاً بين منظومة الكيانات فيه بحيث لا يمكن الآن تجاهله أو عدم التعامل معه بشكل أو بآخر ، وأنه سيواجه بالتالي أنواعاً أخرى من الصعاب والمشاكـل الخارجيـة والداخلية . فاذا ما بدأنا بالمخاطر التي قد تحف به على مستوى الرعاة أو الآباء الروحيين الذين تبنّوه في البداية ، فان **احدها قد يكون اقحام المشروع في اللعبة السياسية** ، وبصرف النظر عن دوره الفني المتخصص . وقد يكون هذا من خلال المزايدة على ما حققه من انجازات أو ما تعثر فيه من اخفاقات وبصور بعيدة عن التقييم الموضوعي الهادىء ، حافلة بالشعـارات والعبارات الطنـانة ، المشحـونة بطاقات عاطفية متفجرة وباسقاطات خارجة عن رسالة المشروع وقيمته الحقيقية في المجتمع . وقـد يجيء اقحامه في اللعبة السياسية من خلال اعتباره موقعاً في خريطة توزيع القوى يُريد تيار سياسي أو آخر أن يستولي عليه ليتحصّن وراءه أو ليقضي عليه أو ليوجّهه وجهة يبتغيها . وقد تنعكس هذه التيارات في تشكيلات المجالس الرئاسية أو الاشرافية والتي تكون عادة غير متخصصة ولا متفرغة ، أو في سير اعمالها . فهي تلعب دوراً هامشياً في الاحوال العادية ، تقتصر فيه على اقرار ما يعرضه عليها رئيس المشروع التنفيذي بعد اجراء قدر من الحوار الشكلي يحفظ لها ماء وجهها . أما عندما تبدأ اللعبة السياسية ، فان تدخلات أعضاء المجالس تصبح عبئاً ثقيلاً حقاً على رئـاسة المشـروع ، في صلفها

وجهلها ونقص درايتها بالموضوعات التي تثيرها ، مع ثقل وزنها وكبر تأثيرها داخل المجلس والمجتمع بشكل عام . ولست أزعم أن هذا وضع ننفرد به بين الأمم ، فهو معروف ومألوف في مجتمعات كثيرة مما نشهد لها بالتقدم، الا أن نطاق السطحية في تناول الأمور ، وعمق الجهل بها ، وحدة الصلافة تفوق كثيراً في بلادنا ما نشهده في خارجها ، حيث نجد وراء النقد حدا أدنى من الدراسة والفهم يقوم به عادة فرد أو أفراد على مستوى مقبول من الكفاءة ، يستعـان بهم في اعداد وجهـات النظر المعـروضة في المجالس . وتندرج تحت مشكلة الاقحام في اللعبة السياسية ، **ظاهرة القفز الانتهازي الى المركبة** التي بدأت تسير الآن والتي تبدو ، بالنظرة السطحية وكأنها قد تجاوزت المشاكل وبدأت تعمل طبقاً لأنماط مستقرة لا تلقي على كبار العاملين فيها اعباء شاقة . وتصبح المنشأة من هذه الرؤية القاصرة مأوى يشدّ انتباه القيادات السياسية ويغريها على الحاق اتباعها من الكوادر الطفيلية بالمناصب القيادية في المشروع ، طمعاً في اكتساب المكانة والجاه دون جهد أو لأي ، وتوسيعـاً لدائـرة التأييـد السياسي والمجتمعي لها . وتنعكس كل هذه الاعتبارات المتشابكة على قضية الحفاظ على قدر ما من مسـاندة المستويات العليا للسلطة للمشروع ، وهو ينتقل من الاعتماد شبه الكامل على هذه المساندة الى الاعتماد بدرجات متزايدة على قيمة انجازاته .

أما في الداخل ، فان تحولات أساسية تميز هذه المرحلة . وهي ترتبط كلها تقريباً بالانتقال من جو الحماس والمغامرة المثير الذي يميز فريق الرواد الأول الذين شقوا الطريق كمجموعة صغيرة متفاعلة بشكل مستمر ، تحت قيادة قوية وسائدة ، الى جو أكثر نمطية وتقنينا ، تتوزع فيه المسؤولية الآن ، حتى على مستوى القمة ، على عديد من الشخصيات والاجهزة الفرعية ، الأمر الذي يطـرح قضية مسؤولية كل منها وطبيعة علاقته بالآخرين وآليات هذه العلاقة بحدة وفي جو من تنازع الاختصاصات وعدم الالتزام بنظم محددة . وقد يؤدي توزيع المسؤولية على مستوى القمة ، اذا لم يخطط له بعمق وبتفصيل الى تنوع الرؤية على هذا المستوى القائد واختلاف المداخل لمعالجة نفس الوضع في اطار مسؤوليات كل منهما . وقد ينتهي هذا كله بالمشروع الى **التفكك الداخلي وقيام كيانات شبه مستقلة فيه** ، لكل منها أنماط عمله الخاصة ، تنشأ بينها أحيانا حواجز تعوق سير العمل ، بل وربما عداوات غير موضوعية ومعوقة . وبهذا تصبح السيطرة على هذا الكيان الذي ترامت أطرافه وتباينت أنواع العاملين فيه خارج نطاق قدرات الرئيس الأعلى ، بحكم الحدود القصوى لطاقاته من ناحية ، وبمقتضى ما تفرضه علاقات العمل المقننة الآن من عدم تخطي القيادات بالتعامل مباشرة مع المستويات الأدنى ، وليس من خلال قياداتها .

وتشهد هذه المرحلة أيضا ظهور الجيل الثاني داخل المشروع والذي يكون قد تدرب في الداخل أو الخارج بما قد يكسبه من الدراية الفنية ما هو أعمق وأوسع نطاقاً من دراية الجيل الرائد الذي يقود العمل الآن . **وصراع الاجيال الناشىء** قد يكون بالغ الحدة ، بحكم حماس الشباب وأحساسه بأنه صاحب المستقبل في المشروع وبأن القيادات ليست على مستوى المسؤولية .

وتتراوح معالجة الجيل الرائد لهذا الوضع الجديد عليه ، والذي تُواجهه وهو يحس بأنه قد دفع بالفعل ثمن ما وصلت اليه المنشأة وما وصل اليه العاملون داخلها من مكانة وما أكتسبوه من خبرة ، تتراوح بين القمع الغاشم والعاجز معاً وبين التهافت والخنوع . ويحدث هذا في وقت يحتاج فيه الأمر الى كل من خبرات الجيل الأقدم ، والذي تتمثل فيه الذاكرة الجماعية لتجارب المرحلة السابقة ، والمهارات الجديدة التي اكتسبها الجيل الصاعد . وقد تقتضي مواجهة هذا الموقف ، اذا لم يجر الاعداد لذلك في

مرحلة سابقة الى ضرورة ازاحة بعض القيادات من الطريق . وهذه مسألة أقل ما يقال انها ليست سهلة وأن لها جانباً انسانياً لا يخلو من القسوة . وفي حالات قليلة جداً تنبهت القيادة الى هذه الأزمة قبل وقوعها فحرصت على أن تتيح للجيل الرائد فرصا للتدريب القصير وزيارة المنشآت المماثلة في الخارج ، واستضافة العاملين فيها وحضور المؤتمرات وارتياد المعارض ، حتى يكون على حد أدنى من الدراية والمعاصرة يسمح له بأن يكتسب احترام الجيل الصاعد وثقته .

تشهد هذه المرحلة أيضاً ضرورة العمل على تطوير العمل في المشروع ليواكب ما يجري على الساحة العالمية من تطورات في مجاله الرائد ، وما يجري من تقدم في عديد من المجالات المرتبطة بعمله ، وما يعكسه من تغيرات كمية وكيفية في متطلبات المجتمع وفي دور المشروع للوفاء بها . ولنذكر هنا أن تدبير الموارد اللازمة لمثل هذا التطوير والتجديد لن يكون متاحاً بنفس اليسر الذي وفره جو الحماس والطموح عندما نشأ المشروع وبدأ تنفيذه ، وأن عمليات المواءمة الداخلية لن تجد حماساً كبيراً لدى العاملين والقيادات ممن اعتادوا أسلوبا معينا في الاداء أو توجهات معينة في مجالاته والذين يجدون في التطوير تهديداً لمكانتهم واستقرار أوضاعهم في المستقبل .

ومن الطبيعي في هذه المرحلة أيضاً أن تلتفت أنظار كثيرة الى المشروع ، وأن تنشغل بتقويم أدائه ، وأن تعبر عن رأيها في الأمر في مناسبات أكثر عدداً وبطرق أكثر تنوعاً ، سواء في المجالس النيابية أو وسائل الاعلام أو حتى في المنتديات والتجمعات الخاصة . وكثيراً ما يكون التقويم قائماً على تصورات خاطئة أو منقوصة لأهداف المشروع أو أساليب عمله أو متطلباته أو حقيقة مشاكله والقيود التي تحيط به ، بل قد يكون غير منزّه عن الغرض تحركه دوافع شخصية أو عامة غير موضوعية . وهنا تصبح مسألة تحقيق أكبر قدر ممكن من الاجماع الوطني على تحديد الاهداف ومتطلبات تحقيقها وأسلوب تقييم الاداء مسألة ملحة لا مفر من أن تواجهها قيادات المشروع وبأعمق كثيراً مما ذكرنا في حديثنا عن مرحلة التأسيس . وبنفس القدر ، تصبح مسألة الاعلام الأمين ، والفعال في نفس الوقت ، بما يجري في الداخل واجباً يستحق قدراً متزايداً من التدبير والتنفيذ .

خامساً : استنتاجات

والآن ، ما الذي نستطيع أن نخرج به من هذا العرض للصعاب والعقبات والمزالق التي اعترضت سبيل انشاء مؤسسات وهيئات ومنشآت وأجهزة وادارات ومراكز ومعاهد جديدة نحن في حاجة اليها والى أدائها للمهام المطلوبة منها بسرعة وبكفاءة . ألخّص حصيلة هذه الخبرات في عدد محدود من المتطلبات :

١ ـ إحاطة صانع القرار **إحاطة متكاملة** بعدة أمور ، أولها مقتضيات قيام الكيان الجديد وما يستغرقه هذا من الوقت وما يحتاج اليه من متطلبات مادية وبشرية واصراره على أن تعرض عليه تصورات واضحة لأساليب تدبر مثل هذه الموارد ومدى الاعتماد على توفرها على امتداد الأفق الزمني لمرحلة انشاء المشروع ولمصادر تمويله على المدى البعيد . وثانيها ، وضوح الرؤية في شأن الحاجة الى هذا النشاط المستحدث في المستقبل ، حتى يمكن تحديد ما اذا كان يحتاج الى قيام كيان منفصل مع ما يستغرقه هذا من الجهد والمال والوقت ، أم الى توسيع نطاق أنشطة كيان قائم وفاعل وتطوير قدراته لهذا الغرض . وثالثها ، التعرف على آليات ومعايير متابعة هذا النشاط المستحدث وتقييمه وتصحيح مساره في ضوء التجربة . وقد لا تتوفر الخبرة بهذه الأمور لدى صانع القرار ، انما المهم هو أن يدرك

أهمية اعداد تصورات لها منذ البدايةوأن يحرص على أن تتبلور بسرعة وأن يتخذ قراراً بشأنها وأن يؤكد على ضرورة تطبيقها بدقة واحاطته علماً بالنتائج .

٢ ـ التركيز على توفر عدد من **الخبرات المختلفة** في قيادة المشروع الأولى . ومع أنه قد تكون على رأسها الدراية الفنية والخبرة السابقة بمشروعات مماثلة أو مشابهة ، فان القدرات الادارية والقيادية ، والخبرة بتركيبة المجتمع وتوازن القوى المختلفة داخل فئاته وفي المعترك السياسي الداخلي والخارجي ، قد تكون كلها أو بعضها العنصر الحاسم في نجاح المشروع .

٣ ـ **التخطيط الدقيق والمتابعة التفصيلية** لاجراءات توسيع نطاق المشروع وانتشار المسؤوليات القيادية فيه في مرحلة التأصيل ، حتى لا تتفكك أوصاله وتتعدد الاتجاهات داخله ويفقد تكامله العضوي . ويرتبط هذا الاهتمام بشكل خاص بخلق وعي جماعي داخلي بهدف المشروع والتزام بأساليب العمل فيه ونشأة اجماع داخلي على منظومة القيم التي تحكم علاقاته الداخلية والخارجية .

٤ ـ الاهتمام **بالتواصل الأمين مع المجتمع** واحاطته علماً بما يجري في المشروع ، وبمشاكله وانجازاته ، والحرص على التعرف باستمرار وبرحابة صدر على ملاحظات مختلف الفئات في المجتمع وبانتقاداتها ، والسعي الدؤوب لتصحيح الأفكار الخاطئة ولنشأة دراية سليمة بأهداف المشروع ومتطلباته وحتى يتحقق أكبر قدر ممكن من الاجماع الوطني في شأنها وحول سبل متابعة السعي لتحقيقها وتقييم الجهد المبذول في ذلك .

وختاماً ، فان الحديث فيما يجب وما لا يجب ليس فيه جديد ، وكتب علوم الادارة حافلة بمعالجات مفصلة لكل ما عرضت من قضايا وبمقترحات لمواجهتها . المسألة ، فيما بدا لي على مر السنين ، هي أن هذه الأمور لم تعالج معالجة محلية تتناولها في اطار منظومة القيم والعلاقات الاجتماعية والطموحات القومية والامكانات المتاحة لتقدم لها حلولا تأخذ هذا كله في الاعتبار ، ولا هي وضحت لصانع القرار منذ البداية . وهكذا تركنا صانع القرار وقيادات المشاريع الجديدة يتعلمون من خبراتهم في أسلوب بدائي باهظ الثمن ، شخصياً ومجتمعياً ، ودون أن تتراكم لدينا الخبرة وتنعكس في تحسين ممارساتنا على المستويين : صانع القرار والمسؤول التنفيذي . ولتكن هذه « القصة » دعوة للاهتمام بما عرضت من مشاكل وصعوبات ، والتعريف مسبقاً بها على نطاق واسع داخل المجتمع كله ، وابتكار الحلول المناسبة لمواجهتها والتغلب عليها □

نادر فرجـــاني

الهـجرة الى النـــفط

أبعاد الهجرة للعمـل في البلدان النفطية وأثرهـا على التنميـة في الوطن العربي

(بيروت :مركـز دراسات الـوحدة العـربيـة ، ١٩٨٣) ، ٢٣٦ ص .

أمين عز الدين

الخبـير العـربي المشـرف على المشـروع الاقليمي للنظام العربي لمعلومات القوى العاملة والتشغيل .

مقدمـــة

لا أحسب أن اهتمام د . فرجاني بقضايـا الانسان العربي المهاجر للعمـل ، كان نتيجـة لاختيار ذاتي فرضته الرغبة في الابهار ، أو كان محصلة لطموح المشاركة في موضوع أصبح له وهج شديد وسط المثقفين والباحثين العرب ، أو محاولة منه للحاق بركب تناكب عليه الكثيرون . ان اهتمام د . فرجاني ـ أو همه في الموضوع ـ كـان في رأينـا من قبيـل رد الفعـل العميق ـ والمنفعل أحيانـاً ـ لتجربـة مباشـرة وقاسيـة وضعته وجهاً لوجه مع معاناة الملايين من العمال المهاجرين الى النفط ـ من عرب واجانب ـ وهم يتعرضون لرحلة العـذاب عبر حـدود متجهمة ومطارات مكدسة وعّبارات بحرية بلا مواعيد . وعند الوصول ... معاملة تمييزية في الاستقبال والاقامة والاسكان والأجور .

ولكن د . فـرجاني ، وهـو يحمل ـ بكفـاءة عالية ـ أدوات متقدمة ومتطورة للبحث ، لم يدع نفسه تنساق وراء انفعالاتها أو غضبهـا ، بل التزم بقدر كبير من ضبط النفس ، يحسد عليه ، فتجاوز حدود الانفعال ، وراح يطل على الظواهر ويحللهـا ويكشف أسبابهـا وآثارهـا كجـراح حاذق . كما نجح في أن يفلت من اسار الرؤية الضيقة الى ظاهـرة الهجرة ، بـأن وضعها في اطارها الاوسع ، اطار التنميـة ، مؤكداً ذلـك لقرائه من خلال اختياره لعنوان مؤلفه . ومـع ذلك ، فقد ظلت جمـرات الغضب موقـدة وراء ستائر كثيفة من العقلانية . وتلك ميزة يتمتع بها هو وكل المؤلفين الجادين والملتزمين .

ولم يكن غريباً أن يصدر كتاب **الهجرة الى النفط** عن مركز دراسـات الوحـدة العربيـة . فالكتاب ـ ان صح التعبير ـ هو الوليد الخامس في « عائلة » الدراسات التي ينشرها المركز حول قضايا القوى العاملـة والهجرة والتشغيـل في الـوطن العـربي ، والتي ضمـت حتى يـوم صدوره :

١ ـ هجرة الكفاءات العربية : د . انطـوان زحلان وآخرون .

٢ ـ هدر الامكانية : د . نادر فرجاني .

٣ ـ انتقال العمالـة العربيـة (المشاكـل ـ الآثـار ـ السياسـات) : د . ابـراهيم سعـد الدين ، ود . محمود عبد الفضيل .

٤ ـ العمـالة الأجنبيـة في اقطـار الخليـج العـربي : بحوث النـدوة الفكريـة التي نظمها

المركز عام ١٩٨٣ في الكويت: تحرير د . نادر فرجاني

ويضاف إلى هذه المؤلفات جملة المقالات والدراسات التي نشرت في مجلة المركز « المستقبل العربي». ورغم حرص الناشر على تأكيد أن الآراء الواردة في مجمل هذه الأعمال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها **مركز دراسات الوحدة العربية** ، فان خيطاً دقيقاً ينساب من خلالها ليعبر عن الاهتمام البالغ ـ والمشترك ـ بقضية القوى العاملة العربية والهجرة ، وتقويم موقعها ضمن العوامل المساعدة ، أو المعوقة ، للوحدة العربية المنشودة ، وكل ذلك يتم بطموح لا يمكن اخفاؤه لتحقيق الانتقال الحر للانسان العربي بين ربوع وطنه الكبير وعلى طول أرض السلام وعرضها .

١ ـ موقع الكتاب في اطار دراسات الهجرة العربية

لا يملك المطلع الجاد على كتاب **الهجرة الى النفط** الا أن يخرج بمجموعة من النتائج والانطباعات حول موقع الكتاب في اطار دراسات الهجرة العمالية العربية .

اولها : أن الكتاب لا ينتمي ـ بالتأكيد ـ الى نمط البحوث والدراسات التقريرية التي تزخر بها المكتبة العربية (الديمغرافية/ القوى البشرية/ ... الخ) رغم حرص المؤلف على تغطية الجانب التقريري (احصاءات القوى العاملة والهجرة والتشغيل) خلال تناوله هذا الموضوع ، وبقدر ما يخدم ذلك مسار المناقشة .

ثانيها : ان الكتاب متحرر ، تماما ، من تلك النظرة الاحادية التي سيطرت على دراسات الهجرة العمالية في الوطن العربي ، والتي جعلت مشغوليتها أو همها الأول ـ وربما بحق ـ قضية الهجرة الآسيوية ومخاطرها على منطقة الخليج العربي .

ثالثاً : ان الكتاب لم يقع فيما وقع فيه الكثيرون من انحياز في البحث ، اما الى بلدان المنشأ واما الى بلدان الاستقبال . فالمؤلف قد اختار الالتزام بخطة بحث مكنته من رؤية الظاهرة من كافة زواياها ؛ فتناولها من منظور بلدان المنشأ ، ومن منظور بلدان الاستقبال ، ثم من المنظور القومي ، وهذا هو الجديد هنا ، وكان بالتأكيد موفقاً في فرض هذا التوازن ـ أو لعله الانصاف العلمي ـ لكل الأبعاد .

٢ ـ اطروحات واستنتاجات

لم يتخذ د . نادر فرجاني ، في مؤلفه ، موقف الدعاة الذين يحملون افكارا مسبقة ـ وفي الأغلب ثابتة ـ ثم يشرعون في طرحها من خلال اجتزاء الحقائق أو تطويع البيانات . وان فشلوا في ذلك ، فمن خلال المخاطبة العاطفية والصوت العالي . لم يلجأ المؤلف الى شيء من ذلك ، فقد آثر أن يصاحب القارىء أو يصحبه في رحلة عقلانية ممتعة ، منطلقاً من المعطيات والحقائق الموضوعية للواقع السكاني والقوى العاملة ، ولمسار الهجرة نحو بلدان النفط ، في محاولة جادة **ومزدوجة الهدف** :

ـ فمن ناحية ، سعى الى أن يضع امام أعيننا « بانوراما » عريضة لواقع بشري متحرك ومتغير ، نرى في بؤرتها آلاف المهاجرين النازحين من بلدان المنشأ العربي ـ والأجنبي ـ نحو مراكز الجذب الشديد في بلدان النفط الخليجية .

ـ ومن ناحية أخرى ، سعى المؤلف بكل ما يمتلكه من أدوات التحليل العلمي ، أن يكشف لنا عن الآثار الحقيقية لهذا النزوح ، منظوراً اليها من زاوية التنمية في مجمل البلدان المعنية (المرسلة والمستقبلة) ، وفي الوطن العربي جملة .

والحق ان سعي المؤلف لتحقيق هذين الهدفين ، يستحق منا وقفة تأمل وتقويم ، وان

كانت هذه الوقفة لا تعفي المهتمين من قراءة الكتاب بالشمول والتفهم الضروريين لذلك .

٣ ـ معيار التنمية

ان السؤال الاساسي الذي سعى الباحث الى تجميع الرد عليه ، هو : ما أثر الهجرة الى النفط على التنمية في الوطن العربي ؟ ان التنمية كما يفهمها الباحث ، تتمثل في « تغيير هيكلي في النسق الاجتماعي ـ الاقتصادي يتضمن تطوير وتنويع البنيان الانتاجي المحلي ، مما يؤدي الى ارتفاع مطرد في المستوى المعيشي للناس ، كل الناس ، بحيث يكون تعريف المستوى المعيشي المرغوب فيه ، وكيفية تحقيقه قائماً على اغناء الخصوصية الحضارية للمجتمع ، وتحرير المواطن بتخليصه من عوائق المشاركة الفاعلة في النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي على المستويين الفردي والمؤسسي ، وتحرير الوطن بتخليصه من ربقة التبعية للخارج . فالتنمية اذا هي نهضة حضارية تؤدي الى ترقية النسق الاجتماعي ـ الاقتصادي تجاه مستويات رفاه أعلى للبشر » .

ومع اقتناعنا التام بهذا المفهوم الشامل « للتنمية » فاننا نشعر بأن الباحث قد وضع ـ أو اختار ـ معياراً صعباً ومتشدداً لتقويم جهود « التنمية » في البلدان العربية ، وتشخيص الآثار « التنموية » لحركة الهجرة الى هذه البلدان .

٤ ـ بانوراما النزوح والاستقبال

اختار المؤلف ـ لعرض بانوراما النزوح ـ نموذج النزوح من مصر ، ونموذج النزوح من اليمن (جنوبه وشماله) . وفي حالة مصر ، يوفق المؤلف في الكشف عن الارتباط الوثيق بين النزوح وبين الانقلاب الذي اطاح « بالتشكيلة المجتمعية» التي كانت قائمة في مصر عند نهاية الستينات ، وكيف اصبحت الهجرة للعمل بالخارج أهم دعائم هذا الانقلاب ، وما ترتب عليه من تفاقم التبعية الاقتصادية ، ومن ثم السياسية ، التي وقعت فيها البلاد . وكانت نتائج ما جرى في النموذج اليمني مماثلة ، رغم اختلاف النمط والأسلوب ، ورغم تباين ملامح النزوح .

ولا يملك القارىء وهو يتابع مكونات بانوراما النزوح وآثارها ، في صحبة المؤلف ، الا أن يُبهر بسلاسة المناقشة ، وتفتح الحوار على آفاق وظواهر خطيرة في حياة بلدان المنشأ ، مثل ظاهرة الوقوع في « فخ التحويلات » وتبدد الأثر التنموي المأمول ، واستيراد التضخم ، وعودة المهاجر متحولاً ، وورطة بلدان المنشأ بين الرفاه الفردي والرفاه الجماعي .... الخ . كما لا يملك القارىء الا أن يصادق على ما انتهى اليه الباحث من سلبية الآثار المترتبة على الهجرة ، وضياع الآمال والاحلام التي ينسجها البعض على طيباتها الوهمية . اذ أدى النزوح الكبير للقوى العاملة نحو النفط ، الى افراغ البلد من قوى التغيير ، وفصم عرى العلاقة بين رفاه الوطن ورفاه المواطن ، واذكى التطلعات الاستهلاكية القائمة على نمط الاستهلاك الغربي بما يفتح سوقاً واسعة لمنتجات الغرب الرأسمالي ، وأضعف القدرة الانتاجية المحلية ، واوقع البلد في ربقة وفخ التحويلات ، وهي مصدر غير مأمون .

وعند محاولة تطبيق معيار التنمية على البلدان العربية النفطية ، يعلن الكاتب انه يتحفظ على « اطلاق وصف التنمية على التغيير الاقتصادي المستجد في أي من البلدان العربية ، وعلى وجه الخصوص لا نرى ان البلدان العربية النفطية تعاصر عملية تنمية حقيقية على الرغم من ثرائها العريض . ان هذا الثراء لم يأت نتيجة تطور انتاجي محلي ادى الى تنمية القوى البشرية المواطنة » . ثم يتقدم ليدلل على ان الهجرة لم تفض الى دعم حركة التنمية في بلدان الاستقبال ، طبقاً للمعيار الذي اتخذه .

٥ ـ المستوى القومي

واذا انتقل د . فرجاني الى تقويم آثار الهجرة

عـلى التنمية في الـوطن العربي ككـل ، فـانـه يتناولها ـ بالتفصيل والابـداع المبهر ـ ويبـرز كيف ازدادت الشقة الاجتماعية ـ الاقتصادية بين بلدان المنشأ والاستقبال ، وتـرسخت قيم ضد/ تنموية في عموم الوطن العربي ، وتفاقمت علاقات تناقض ومشاعر ضد/ وحـدوية لـدى الكثيرين من المواطنين العرب ، وبـاتت بلدان الخليج العربي مهددة ، بدرجات متفاوتة ، بفقد الهوية الحضارية العربية عن طريق الهجرة الآسيوية ، وتخلخل النسق القومي العربي أو قلة فاعليته .

خلاصـــة

ان هذا السرد العاجل لآثار الهجرة الى النفط عـلى المستويـين القطري والقـومي ، لا يصلح بديلاً عن قراءة النص الكامل لمناقشات المؤلف وتحليـلاته ، خصـوصاً وأنـه يبلغ هنـا « قمة طرح الأفكار ، بقدر عال من الابـداع اللغوي والمصطلحي ، مع تلك الرصانة التي نجحت . احياناً في اخفاء جمرات مستعرة ومتوقدة في قلب المؤلف . والكتاب في نهايـة المطاف دعـوة صادقة لمزيد من الحوار □

صدر حديثاً عـن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦)

التعـاون الإنمـائي

بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي

(المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية)

الدكتور فؤاد حمدي بسيسو

Saleh Al-Manie

TheEuro-Arab Dialogue

الحوار العربي ـ الأوروبي

(London: Frances Printer, 1983), 156p.

د . نظام بركات

كلية العلوم الادارية في جامعة
الملك سعود ـ السعودية .

ـ ١ ـ

يبدأ الكتاب بتمهيد يحوي تعريفاً موجزاً بموضوعه ، وبالمؤلف د . صالح المانع الاستاذ المساعد في كلية العلوم الادارية ـ جامعة الملك سعود . ويشير الباحث في هذا التمهيد الى ان هذا الكتاب قد اعتمد اساساً على رسالته للدكتوراه التي قدمت الى جامعة جنوب كاليفورنيا عام ١٩٨١ ويشمل التمهيد الاشارة لدور د . صلاح الشيخلي الذي قام بتحرير هذا الكتاب ومراجعته .

ـ ٢ ـ

ويلي ذلك الجزء الأول من الكتاب والذي هو عبارة عن مقدمة ويشمل ثلاثة فصول :

الفصل الأول منها يحوي مقدمة قصيرة تلقي الضوء على قضية الحوار العربي الأوروبي وبداية ظهور هذه الفكرة في اعقاب حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ ، وبعد ذلك يقدم الباحث مجموعة من الملاحظات العامة على تطور فكرة الحوار العربي الأوروبي يقارن فيها الباحث بين مواقف الطرفين العربي والأوروبي وممارستهما وكفاءتهما في ادارة هذا الحوار .

وفي اعتقادنا ان المؤلف قد وفق كثيراً في ملاحظاته هذه حيث تظهر هذه الملاحظات قدرة المؤلف على استيعاب متغيرات قضية الحوار العربي الأوروبي منذ البداية وتظهر دقته كباحث علمي في رصد تطورات واحداث هذا الحوار .

وفي الفصل الثاني يناقش المؤلف فكرة الاعتماد بشكل عام (Dependence) بين الدول ويبدأ أولاً بتعريف فكرة الاعتماد المتبادل (Interdependence) على انها قدرة الدولة على التأثير بواسطة دولة اخرى خلال فترة محددة تجاه مجال معين من مجالات السياسة ثم يستعرض اراء علماء الاقتصاد والعلاقات الدولية حول نظرية الاعتماد المتبادل . ثم يقارن المؤلف بعد ذلك فكرة الاعتماد المتبادل التي تعني وجود اعتماد متبادل (Mutual) بين طرفين ، وفكرة الاعتماد الاحادي (Dependecia) التي تعني قدرة طرف على التأثير في الطرف الآخر وتوجيه سياسته لخدمة هذا الطرف . وقد قدم الباحث تحليلاً نظرياً ممتازاً في هذا المجال مما اثرى هذه الدراسة في

هذا الجانب النظري وجعله اساساً صالحاً لمناقشة الأسس التطبيقية فيما بعد .

وبعد هذه المناقشة النظرية لفكرة الاعتماد ينتقل الباحث لتحديد موقع العلاقات العربية الأوروبية من هذه الفكرة ويصل لنتيجةمؤداها ان العلاقات العربية الأوروبية في السابق كانت أقرب الى فكرة الاعتماد الاحادي ، ولكن مع تطور الوطن العربي وزيادة موارده وأهميته في المجال الدولي اصبحت فكرة الاعتماد المتبادل تغلب على طابع العلاقات العربية الأوروبية .

في الفصل الثالث يبين المؤلف مدى اعتماد السوق المشتركة على الوطن العربي . ويبدأ في هذا المجال بابراز الفارق بين دور الجامعة العربية كمنظمة اقليمية ودور السوق المشتركة . ثم يورد الباحث مجموعة من الملاحظات المهمة على مفهوم وشروط الاعتماد الاقليمي المتبادل بين الطرفين . وبعد هذه المقدمة ينتقل المؤلف لمتابعة العلاقات الاقتصادية بين الوطن العربي واوروبا ويقدم جداول احصائية مفيدة في تحليل مدى الاستيراد والتصدير بين الطرفين . كما يحاول الباحث تلخيص هذه العلاقات بين الطرفين من خلال الرسوم البيانية وترجمتها الى نماذج رياضية تساعد في تحليل وتفسير هذه العلاقة .

ويلاحظ في هذا المجال بان جهود المؤلف قد انصبت على بيان مدى الاعتماد الأوروبي على الوطن العربي وكنا نتمنى ان نرى بالمقابل تحليلاً لمدى اعتماد الوطن العربي على اوروبا .

- ٣ -

ويتركز الجزء الثاني على اطار (هيكل) واجراءات دبلوماسية الارتباط ويحوي ثلاثة فصول :

الفصل الرابع ، ويناقش المؤلف في البداية تطور الحوار العربي الأوروبي بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ متطرقاً لأهداف الحوار ومستوياته واطرافه وموضوعاته ويستعرض في هذا المجال اهم الاجتماعات التي حصلت بين الطرفين ، والانجازات العملية ، ثم ينتقل بعد ذلك لمشاكل الحوار العربي الأوروبي . اما **الفصل الخامس** فيدرس المؤلف فيه اهم الاتفاقات الثنائية بين الطرفين واهم خصائص هذه الاتفاقات ، كما يستعرض مشاكل التجارة الأوروبية مع اقطار البحر المتوسط . وفي **الفصل السادس** يتناول المؤلف السوق الأوروبية المشتركة واستخدام العائدات العربية للتعاون المالي في تطوير مشاريع افريقية ، ويستعرض المؤلف فيه أهم مشاريع التعاون المالي بين العرب وأوروبا ويحلل نماذج التعاون المالي بين الطرفين واخيراً يدرس التعاون المالي كنموذج لدبلوماسية الارتباط .

- ٤ -

ويبحث الجزء الثالث في البيئة والظروف المحيطة بدبلوماسية الحوار ويشمل هذا الجزء ثلاثة فصول :

الفصل السابع ويشمل اوروبا الغربية والمسألة الفلسطينية ، ويشير المؤلف في بداية هذا الموضوع الى دور أوروبا في رسم وتقرير الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي اثناء فترة الاستعمار وما تلاها ، ولكن بعد تطور الوطن العربي وزيادة قوته ازداد اتجاه أوروبا لاقامة علاقات متوازنة مع الوطن العربي . ولنا تحفظ اساسي في هذا المجال اذ ان الدراسة اهملت توضيح العلاقة بين الحركة الصهيونية والاطماع الاستعمارية الأوروبية في المنطقة العربية ، وكذلك اغفالها للدور الأوروبي في قيام اسرائيل وضمان بقائها وارتباط التحول الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية بالتوجه الاسرائيلي نحو الولايات المتحدة كحليف بدلاً من اوروبا . ثم يتناول أثر المسألة الفلسطينية

على نجاح وفشل دبلوماسية الحوار والترابط بين العامل الأمني والاقتصادي لدى الطرفين ، ثم يتابع الدور الأوروبي في مساندة دبلوماسية التسوية في المنطقة ، وكيف ان العرب قد ربطوا مصير الحوار العربي الأوروبي بموقف اوروبا من التسوية السياسية في المنطقة ، وموقف اوروبا تجاه منظمة التحرير كممثل شرعي للشعب الفلسطيني . وكان من المفيد في هذا المجال الاشارة الى دور «الارهاب» والعمليات الفدائية الخارجية كاختطاف الطائرات وغيرها في تنبيه الرأي العام الأوروبي وزيادة احساسه بالمشكلة الفلسطينية ، وكذلك اثر تنامي قوى منظمة التحرير في المنطقة .

واخيراً يدرس المؤلف موقف السوق المشتركة من القضية الفلسطينية مركزاً على المبادرة الأوروبية للشرق الأوسط والتي عرفت ببيان البندقية ذي النقاط السبع [١] في ١٢ - ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٨٠ والذي هو بمثابة تفسير أوروبي لقرار ٢٤٢ الصادرعن الأمم المتحدة عام ١٩٦٧ . وكنا نتمنى ان نرى مزيداً من المقارنة لأوجه الاتفاق والاختلاف بين المشروعين حيث يلاحظ بان المبادرة الأوروبية كانت اكثر ايجابية من القرار المذكور في نظرتها لحقوق الشعب الفلسطيني .

وفي الفصل الثامن تناول لموقف الولايات المتحدة من الحوار العربي الأوروبي ، يعتمد تطور الحوار العربي الأوروبي ونجاحه في تحقيق الاعتماد المتبادل على الدور الاميركي كقوة عظمى في المنطقتين العربية والأوروبية . ويحاول المؤلف في هذا الفصل دراسة التباين بين الموقف الاميركي والأوروبي تجاه المنطقة العربية ، ومحاولة اميركا بوحي الضغط الصهيوني فيها التحكم في الموقف الأوروبي والحيلولة دون اتخاذ اوروبا موقفاً مستقلاً عن الموقف الاميركي تجاه مشكلة الشرق الاوسط .

ويقوم الباحث في الفصل التاسع - الخاتمة - سياسة الارتباط الاوروبية تجاه الوطن العربي من الناحيتين النظرية والعملية . فمن الناحية النظرية كانت الاعتبارات الاقتصادية هي المسيطرة ، اما بالنسبة للوطن العربي فكان يسعى للحصول على مكاسب دبلوماسية وسياسية من هذه السياسة . وقد تركزت الدراسة على الاعتماد الاقتصادي كأحد اهم العوامل التي يمكن ان تعبر عن سياسة الارتباط الأوروبية تجاه المنطقة . اما من الناحية العمليةفقد ازدادت جهود التعاون المالي بين العرب واوروبا خاصة في افريقيا . كما ان الاتفاقات الثنائية قطعت شوطاً كبيراً في مجال تحسين العلاقات الاقتصادية بين الطرفين . ولقد عكس الحوار العربي الأوروبي رغبة المنظمتين الاقليميتين (الجامعة العربية والسوق الأوروبية المشتركة) في تزويد اعضائهما بالأمن السياسي والاقتصادي . وقد حاول المؤلف الاشارة لبعض الانجازات التي حققها الطرفان من الحوار في هذا المجال . ثم ينتقل المؤلف بعد ذلك للتحقق من مجموعة من الفرضيات التي وضعها بخصوص الأهداف النظرية للدبلوماسية الأوروبية من خلال الممارسات والاجراءات التي تمت على أرض الواقع . ومع الاعتراف بأهمية هذه الفرضيات وقيمتها العلمية كان الاجدى الاشارة الى هذه الفرضيات في مقدمة البحث حتى يستطيع القارىء متابعة متغيراتها المختلفة عبر الدراسة للتحقق من صحتها ، كما يلاحظ بان هذه الفرضيات كانت محددة بالدبلوماسية الأوروبية ولم يكن للدبلوماسية العربية اي نصيب منها . واخيراً

---

(١) انظر نص المبادرة في :

Saleh Al- Manie, *The Euro- Arab Dialogue*, ed. by Salah Al- Shaikhly (London: Frances Printer, 1983), pp. 115-116.

يـورد المؤلف مجموعـة من الملاحظـات المهمة والمفيدة على مثـل هذه الـدراسة والـدراسات المستقبليـة للظواهـر المشابهـة ويفتح الآفـاق لمواضيع كثيـرة يمكن ان تخضع للـدراسة في المستقبل .

وبعد هذه المتابعة لأهم محتـويات الكتـاب يجـدر بنـا الاشـارة الى **بعض المـلاحظـات العامة** .

ـ ٥ ـ

ـ من ناحية منهج البحث ، وفق الباحث كثيراً في استخدام اسلوب التحليـل العلمي ، وحاول الـربط بين الأهـداف النظـريـة والممـارسـات التطبيقية والانجازات . وقد لجأ الى دعم افكاره ووجهات نظره بالاحصاءات والأدلـة الدامغـة اعتماداً على الوثائق الاساسية في هذا المجال . كمـا استخـدم البـاحث المنهـج الاحصـائي والرياضي خصوصاً في الفصل الثالث والخامس في محاولة لاثبات أهمية الاعتمـاد الاقتصادي على السياسة الخارجية . ولكن يؤخذ على هذه الـدراسة عـدم اهتمـامهـا الكـافي بـالخلفيـة التـاريخية للعـلاقات العـربية الاوروبيـة ولـو بصـورة مـوجـزة عن الصـراع السابق بـين الحضارتين الاسلاميةوالمسيحيةوالاشارة لفترة الاستعمار الاوروبي للمنطقة العـربية . وكـان يمكن الاستعانة بالنهج السلوكي لدراسـة اثر العوامل النفسية على هذا الحوار ، خاصة وان نظرة الطرفين وحالتهما المعنوية ما زالت متأثرة بفترة الاستعمار الأوروبي السابق للمنطقة وفي الـوقت نفسـه يـلاحظ تنـامي القيم والقـوى الاسلامية في المنطقة والتي بدورها ستؤثر على طبيعة الحوار..

ـ من ناحية تقسيم موضوعات الكتاب ، وفق المؤلف في تقسيمه الاساسي للبحث الى الاجزاء الرئيسية الثلاثة حيث بدأ أولاً بنظرة عامة إلى الحوار ومجالات الاعتماد المتبادلة بين اطرافه كظروف سابقة هيئت له ثم يتابع دور دبلوماسية الارتباط الأوروبية في المنطقة العربية . ويلاحظ في هذا المجال ان الدبلوماسيـة العربيـة تجاه اوروبـا لم تحظ بالقـدر الكافي من الـدراسة . واخيـراً يدرس العـوامل الخـارجيـة والبيئـة المحيطة بالحوار ، مع ان التركيز كان على الدور الاميركي فان هناك قوى أخرى لعبت دوراً في التأثير على هذا الحوار وتستحق الدراسة بشكل مفصل مثل دور الاتحاد السوفياتي واسرائيل وهما من القوى المعنية بالمنطقة .

ـ وفي الختام يمكن القول بان هذا الكتـاب بالاضافة الى اهمية المعلـومات التي قـدمها ، وعلميـة المنهج المتبـع فيه وحيـاديـة الكـاتب وموضوعيته ، يقدم عرضاً جديداً لقضية الحوار العـربي الأوروبي ينطلق اسـاسـاً من فكـرة سيـاسة الارتباط الاوروبية نحو الوطن العربي استناداً الى فكرة الاعتماد الاقتصادي الاقليمي المـدعمة بـالاحصاءات بعيـدا عن المجـادلات السياسية الضحلة المحيطة بهذه القضية ومـا رافقها من كتابات ، ولهذا فان الاطلاع على هذا الكتـاب سيكون مفيـداً لكل مهتم بـالعلاقـات الـدولية وبشكـل خاص العـلاقات الاوروبيـة العربية □

المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي

عمان ، ٢٥ ـ ٢٩ آذار / مارس ١٩٨٤

د . نادر فرجاني

خبير بقضايا القوى البشرية. صدر له كتابان عن مركز دراسات الوحدة العربية هما «هدر الامكانية» و«الهجرة الى النفط» .

مقدمة

يسّر تعاون اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والأمانة العامة لجامعة الدول العربية عقد المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي في اطار المؤتمرات الاقليمية التي تنعقد تحضيراً للمؤتمر العالمي للسكان المقرر اقامته بالمكسيك في آب/ أغسطس القادم . وبهذا سيتسنى للبلدان العربية أن تعبر عن موقف قومي في هذا المؤتمر العالمي بدلاً من ان تمثل منقسمة الى مجموعتين في اطار التقسيمات الجغرافية للأمم المتحدة ، واحدة كغرب آسيا والثانية كشمال أفريقيا . وهذه نتيجة تحمد للتعاون بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، كمنظمة اقليمية للأمم المتحدة ، ومؤسسات العمل العربي المشترك ، نرجو أن تتوثق ويتسع نطاقها .

وقد شارك في اعمال المؤتمر ممثلو ستة عشر قطراً عربياً هي : البحرين ، اليمن الديمقراطية ، مصر ، العراق ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، المغرب ، موريتانيا ، عمان ، فلسطين ، الصومال ، سوريا ، تونس ، الامارات ، واليمن .

واضافة الى المؤسسات المنظمة ، حضر المؤتمر ممثلون عن منظمات عربية هي : المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، منظمة العمل العربية ، اتحاد مجالس البحث العلمي ، والمكتب التابع لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية للبلدان العربية الخليجية .

أما على صعيد المنظمات الدولية والاقليمية ، فقد ساهم في المؤتمر وفد ضخم من صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية برئاسة رفائيل سالاس المدير العام التنفيذي للصندوق وأمين عام المؤتمر العالمي للسكان ،بالاضافة الى ممثلين عن : قسم السكان بالأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، منظمة الاغذية والزراعة ، منظمة الأمم المتحدة للاطفال ، منظمة الصحة العالمية ، البنك الدولي ، المركز الديمغرافي

بـالقاهـرة ، الاتحاد العـام لتنظيم الوالـدية ، ومجلس السكان .

كما وفرت المؤسسـات المنظمة للمؤتمـر عدداً من الخبراء والمستشارين .

وبـذلك ، تجمـع في المؤتمر حشـد كبير من المشـاركـين يعبـرون عن مـواقف مختلفـة ، مؤسسية وفردية ، تجاه قضية السكان والتنمية التي تمركزت حولها أعمال المؤتمر ومـا يتفرع عنها من مواقف حيال حركة « تنظيم الاسرة » كوسيلة للحد من نمو السكان في العالم الثالث والتي تلقى الدعم الأساسي من البلدان الغربية المصنعة بقيادة الولايات المتحدة الاميركية .

برنامج المؤتمر

وقد ازدحم برنامج المؤتمـر بعدد كبـير من الـدراسات ، فخصصت جلسـة العمل الأولى لعرض ومناقشة تقرير حول : « مراجعة وتقييم أبعاد خطة العمل العالمية للسكان [١] في الوطن العـربي » من اعداد قسم السكـان بـاللجنـة الاقتصادية لغربي آسيا .

وتحـت عنـوان « السكـان والتنميـة : القضايا والأبعاد » ، قدمت دراسات عن :

ـ « السكـان والتنميـة فـي المشـرق العربي » (أ)[٢] : **نادر فرجـاني** .

ـ « نظـريات السكـان والتنمية : مـراجعة وتطبيق على العالم العربي »(أ) : **جانيت ابو لغد** .

ـ « نمـو السكان والتفـاوت الاجتمـاعي ـ الاقتصـادي في العالم العـربي » (أ): **ناديـة رمسيس فرح** .

ـ « تقسيـم الـعمـل الـدولي والمسـألـة السكانية » :**عارف دليلة** .

ـ « السكان والنمو الاقتصـادي في الاقطار العربية » . **بسام الساكت وعيسى ابراهيم** .

وفي مجـال السكان وقطـاعـات الحـاجـات الأساسية عرضت دراسات عن :

ـ « تقييم لواقع اشباع الحاجات الأساسية في جهود التنمية العربية » : **علي مختار** .

ـ « نحو سياسات متوازنـة لتنمية المـوارد البشـرية في الـوطن العربي » : **عبـد المجيد فراج** .

ـ « السكان والتعليم » : **موسى سمحة** .

ـ « الزراعة والسكان في الوطن العربي » : **محمـد عبد الهـادي دوكلـه و عبـد المحسن الشيخ راضي** .

ـ « السكان والاسكان في الوطن العربي »: **مروان محسن** .

ـ « السكان والصحة »: **محمدالخاواشكي** (منظمة الصحة الدولية) .

وعلى المستوى القطـري ، قدمت دراسـات عديدة نذكر منها :

ـ « التـركيب السكـاني في اطـار التطـور الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ حالة مصر » : **عبد الباسط عبد المعطي** .

ـ « التركيب السكاني والتطور الاجتماعي في الخليج العربي » ـ حالة دولة الامارات العربية المتحدة »: **حيـدرابراهيم علي** .

ـ « التـركيب السكـاني في اطـار التطـور الاجتماعي بسورية » : **محمد جلال مراد** .

(١) صدرت عن : المؤتمر العالمي للسكان ، بوخارست ، رومانيا ، ١٩٧٤ .
(٢) الرمز (أ) يعني أن الأصل بالانكليزية .

- « تطـور التـركيب السكـاني في المغـرب العربي » : **محمد الفخفاخ** .

- « الـوضع السكـاني في الكـويت » (أ) : **مساعد العميم و ك . أ . كولي** .

- دراسة وفد دولة البحرين .

كمـا توفـر للمشاركـين في المؤتمر كثـير من التقارير والدراسات الخلفية من ممثلي المنظمات الاقليمية والدولية المشاركة .

وقد وفرت هذه الدراسـات خلفية عـريضة لمناقشات المؤتمر تمخضت عن « **اعلان عمان حول السكان والتنمية في الوطن العـربي** » والذي يمثل المـوقف العربي الـذي سيقدم في المؤتمر العالمي للسكان ، ويتكون من ديباجة ، ومبـادىء ، وأهـداف ، وتـوصيـات للعمـل . والواقع أن « اعلان عمان » يمثل موقفاً متقدماً من قضية السكان والتنميـة في العالم واطـاراً ممتازاً للعمل العربي في هذا المجـال - قطريـاً وقومياً ودولياً - مما يجعلنـا نتمنى أن يحالف التوفيق البلدان العربية في العمل على هديه . ولا نـرى ختامـاً أفضل لهـذا التقريـر ، من نقل **مبادىء الاعلان واهدافه** .

المبـــادىء

١ - ان تنمية الإنسان هي نقطة الانطلاق في المجهودات التنمويـة وصولاً الى مستـوى راق للرفاه الاجتماعي في الوطن العربي .

٢ - ان الاسـرة هي الخليـة الاسـاسيـة للمجتمع ، ويتعين تهيئة كافة الظروف المناسبة للمحـافظة عـلى سـلامتهـا ، وحمـايـة قيمهـا وتماسكها ، وضمان تربيـة سليمة لـلاطفال ، وتوفير فرص العيش الكريم لافرادها .

٣ - ان النظرة المتكاملة الى المسألة السكانية تستلزم تناول ابعادها المختلفة المتمثلة في حجم السكان ، ومعدلات النمـو السكاني ، وتـوزيع السكان على الـرقعة الجغـرافية والخصـائص السكانية المختلفـة ، وادراك ان هذه الابعـاد تتفاعل فيما بينها مما يوجب عدم إفراد احدها موضوعاً وحيداً للسياسة السكانية ، وان هذه الابعـاد السكانيـة الأربعـة تتحـدد بعمليـات الانجاب والوفاة والهجرة الداخلية والخارجية .

٤ - ان المسألة السكانية ترتبط في علاقات تبـادليـة وثيقـة بـالمسـألـة الاجتمـاعيـة - الاقتصادية ، وبالاطار الثقافي ، ومن ثم بحركة التنمية ، فالمتغيرات السكانية تتحدد استجابة لبيئـة مجتمعيـة اوسـع . وتمـلي الظـروف الموضوعية الاجتماعية - الاقتصادية ، والمناخ الثقـافي العام مـواقف الافـراد من العمليـات السكانية الرئيسية ، مما يؤدي بالتالي الى تقرير الابعاد السكانية ، كما تؤثر المتغيرات السكانية بـدورها في تلـك البيئة بمستـوياتهـا القطريـة والقومية والدولية .

٥ - يترتب على تمايز المعالم السكانيـة بين البلاد العربية ، وتباين العـلاقة بـين السكان والاوضاع الاجتماعية والاقتصادية فيها ، ان يختلف تصور المشكلة السكانية من قطر عربي لآخـر ، مما يقتضي تنوع السياسات السكانية بين بلدان الوطن العربي مرحلياً ، بيد انه من المنشـود ان تتقارب هـذه السياسـات في اطار تصور عربي شامل للسياسات السكانية .

٦ - في اطار التباين بين الاقطار العربية ، لا ينبغي التركيز على برامج تنظيم الاسرة كوسيلة وحيدة للحد من النمو السكاني في عموم الوطن العـربي ، ولا ينبغي اعتبارهـا مركـز الثقل في تطوير سياسة سكانية متفاعلة مـع سياسـات الانماء الاقتصادي والاجتماعي .

٧ - للبلـدان العربيـة التي تتبنى سياسـة تخفيض معـدلات النمو السكـاني كعـامـل في تخفيف أعباء التنمية ، ان تضـع السياسـات الاجتماعية - الاقتصادية المؤدية الى تخفيض معدلات الانجاب ، بما في ذلك تشجيع ممارسة

تنظيم الاسرة ، علماً بأن مدى الانجاز الممكن لبرامج تنظيم الاسرة في تخفيض معدلات الانجاب يتحدد بالظروف الموضوعية الاجتماعية والاقتصادية التي تقرر السلوك الانجابي للازواج . ويبقى توفير الظروف الموضوعية المؤاتية لانخفاض معدلات الانجاب الى الحدود المرغوبة في بعض البلدان العربية رهنا بتقدم الجهود التنموية الى انماط ومستويات متطورة ، تتعدى الاوضاع السائدة حالياً ، وتتجاوز مجرد امتداداتها في المستقبل .

٨ ـ ان ممارسة الازواج لتنظيم انجابهم هو حق انساني تكفله المواثيق الدولية ، كما ان لتنظيم الاسرة عائداً ايجابياً ملحوظاً على صحة الأم وحياة الاسرة . والدول العربية مدعوة لأن تسعى لضمان هذا الحق من خلال توفير اسباب المعرفة والوسائل الناجعة لممارسة تنظيم الاسرة على اساس من حرية الاختيار . بيد ان مدى ممارسة هذا الحق يظل مرهوناً ، كباقي الحقوق الانسانية الاخرى بنمط التنمية وحجم الانجاز التنموي في بلدان الوطن العربي .

٩ ـ ان حدة المشاكل السكانية في اقطار الوطن العربي يمكن ان تقل او تتلاشى تماماً ، إذا ما اعتبرت في المنظور القومي ، مما يستوجب وضع سياسة سكانية عربية تبدأ من الأوضاع القائمة ، وتتوخى حل المشكلات السكانية القطرية في اطار تنموي شامل . وتشكل هذه السياسة اطاراً قومياً للسياسات السكانية القطرية للبلدان العربية .

١٠ ـ ترتكز التنمية العربية الشاملة على مستويات النمو الاقتصادي والتطوير الاجتماعي ، متضمنة ، زيادة الانتاج والطاقات الانتاجية بوتائر متنامية مطّردة ، معتمدة على الاستثمار الامثل للموارد المادية والبشرية ، ومتكاملة في توجهاتها القطرية والقومية ، وهادفة الى تحقيق عدالة التوزيع وتوفير فرص العمل ، واشباع الحاجات الاساسية للانسان العربي .

١١ ـ ان المواجهة الفعالة للمشاكل السكانية القائمة في الوطن العربي من خلال تنمية مطردة رهن بالعمل على التخلص من الاتكال على البلدان المصنعة ، وبالتحرر من عبء الاستغلال الذي تتعرض له المنطقة من قبل القوى الاحتكارية العالمية . ويقتضي هذا تبني استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات في الوطن العربي من ناحية ، والتعاون الوثيق مع بلدان العالم الثالث من ناحية اخرى لمقاومة آليات الاتكال على الشركات دولية النشاط واحتكارات التمويل الدولية .

١٢ ـ مطالبة الدول المصنعة بأن تتبنى سياسات تنحو لتحقيق توازن افضل بين عدد سكان هذا الكوكب وموارده عن طريق تقليل الانفاق الهائل على التسليح والحد من الاستهلاكية المفرطة والمهدرة لموارد العالم كله . وتلك توجهات اكثر فاعلية في الحفاظ على الموارد وسلامة البيئة وفي تحقيق مستوى رفاه أعلى للبشر جميعاً ، مقارنة بالمطالبة بتخفيض نمو السكان في العالم الثالث .

الاهداف

١ ـ صياغة سياسة سكانية متكاملة على المستوى القومي ، تكون اطاراً للسياسات السكانية القطرية ، وتوفير سبل تنفيذها لتحقيق ما يأتي :

أ ـ مواجهة الاساليب التي يستخدمها الكيان الصهيوني في فرض الهجرة القسرية على عرب الارض المحتلة .

ب ـ تنظيم انتقال الايدي العاملة بين الاقطار العربية بما يكفل تعظيم العائد التنموي لكل من بلدان المنشأ والاستقبال العربية ،

واعطاء الاولوية للعمالة العربية في الاقطار العربية المستقبلة للعمالة .

ج - التوصل لتوزيع افضل للسكان بين البلدان العربية في الأجل الطويل بما يعظم أمكانية التنمية في الوطن العربي عن طريق تكامل الموارد البشرية والطبيعية وبما يضمن تحقيق الامن القومي .

٢ - تطوير وتطبيق سياسات سكانية متكاملة في بلدان الوطن العربي في اطار التنمية والسياسة السكانية القومية تسعى الى :

أ - التوصل لمعدلات نمو سكانية مناسبة ، ويتفرع عن ذلك استهداف معدلات انجاب متوافقة مع معدلات النمو المرغوبة وبالاتساق مع تقليل معدلات الوفاة الى اقصى حد ممكن ، وخاصة بالنسبة للرضع والاطفال .

ب - التوصل لتوزيع جغرافي للسكان يحقق متطلبات التنمية عن طريق الحد من النمو الحضري ، وخاصة في احزمة البيئات الاقل نمواً حول المدن ، وتقليل الهجرة من الريف والمدن الصغيرة الى المراكز الحضرية الكبرى ، والتوسع في تعمير مراكز سكانية جديدة في المناطق غير المأهولة ، تتوفر فيها مراكز الانتاج الاقتصادي ومؤسسات الخدمات الاجتماعية .

ج - تنظيم الهجرة للاقامة الدائمة في بلدان الوطن العربي بصورة تتسق مع السياسة السكانية القومية □

صدر حديثا عن

مركز دراسات الوحدة العربية

مصر والصراع العربي - الإسرائيلي

من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة

الدكتور حسن نافعة